



حروب المياه

الشرق الأوسط الجديد

د. حسن بكر



Bibliotheca Alexandrina

حسن بكر

حروب المياه في الشرق الأوسط الجديد

ميريت للنشر والمعلومات

القاهرة ١٩٩٩

سلسلة الصراع العربي الإسرائيلي

إشراف:

أحمد بهاء الدين شعبان

حسن بكر

حروب المياه

في الشرق الأوسط الجديد

ميريت للنشر والمعلومات

القاهرة ٢٠٠٠

المدير العام: محمد هاشم

٦ ب شارع قصر النيل

ت/ فاكس: ٥٧٥١٥٠٠

رقم الإيداع

٩٩-٢٧٨٢

٥	المقدمة
٩	استهلال: خطة البحث .. المقدمات وطرق العمل والفروض محل الدراسة
١٥	الفصل الأول: الحرب على الموارد : صراع القرن القادم
١٦	أولا : الموارد والصراع الدولي .. دراسة في بحوث السلام الدولية
٢١	ثانيا : الخلفية النظرية والتاريخية
٢٣	مناهج جديدة في فهم الصراع على الموارد وتحويله إلى تعاون دولي
٢٤	أولا: الاتجاه الأيكولوجي أو البيئي
٢٦	ثانيا: الاتجاه البيئي الجديد
٢٨	ثالثا: الاتجاه الليبرالي الجديد
٣١	رابعا: الاتجاه التنموي الهيكلي (نظرية الحاجة) Needs Theory
٣٣	ملاحظات أولية على حرب الموارد والصراع الدولي القادم لا محالة
٣٣	أولا- العوامل المؤثرة على دور الموارد في تصعيد الصراع الدولي مع تحول القرن العشرين
٤٣	ثانيا- عناصر تأثير الموارد على التعاون الدولي
٤٧	استخلاصات أولية
٥١	الفصل الثاني: الأزمة المائية في الشرق الأوسط
٥١	المطلب الأول: توتر طبيعي
٥٩	المطلب الثاني: عوامل بيئية وبشرية
٦٧	المطلب الثالث: ارتباط أزمة الغذاء بأزمة المياه في الوطن العربي
٨١	الفصل الثالث: أزمة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٨٨	المطلب الأول: الأزمة في حوض النيل
١٠٩	المطلب الثاني: الأزمة في دجلة والفرات
١٢٤	المطلب الثالث: الأزمة في حوض الأردن

١٣٠	المطلب الرابع: الأزمة في لبنان
١٣٣	المطلب الخامس: الأزمة في إسرائيل
١٤٤	الفصل الرابع: الصراع القادم في الشرق الأوسط
	المطلب الأول: الصراع الحضارى والدولى وانعكاساته على الشرق الأوسط الجديد
١٤٥	
١٥٤	الفصل الخامس: إدارة الصراع حول موارد المياه في الشرق الأوسط
	المطلب الأول: الأرض مقابل الماء كمبدأ أساسى حالياً في الشرق الأوسط الجديد
١٥٦	
١٦٥	المطلب الثانى: حرب إسرائيل من الفرات إلى النيل
٢١٣	المطلب الثالث: الإدارة العنيفة للصراع
٢١٤	المطلب الرابع: الحل التعاونى للصراع
٢١٧	الخاتمة
٢٢٣	الملاحق
٢٣٥	قائمة بأهم المراجع والمصادر
٢٥٤	ملخص سيرة ذاتية لمؤلف الكتاب

مقدمة لا بد منها

ضربت أزمة المياه بأطنابها عبر العالم وفي قلبه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ونعد المنطقة العربية بؤرة الأزمة خلال العقدين القادمين ويعود ذلك لأسباب بيئية وسلوكية وتنموية. وتتعلق الأولى باتساع ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض وتعود الثانية إلى الاستهلاك غير الرشيد للمياه مع الازدياد المطرد لعدد السكان ، يضاف إلى ذلك - في الثالثة - ازدياد خطط التنمية من خلال تكنولوجيا غير نظيفة مما يعنى استنفاد الموارد المائية المتجددة وتلوث ما تبقى منها بسبب تحويل الصرف الصحي ومخلفات المصانع إليها مع قلة الأمطار وزيادة التصحر ويسرع كل ما سبق الحروب والصراعات الاجتماعية الممتدة التي انفجرت مع تدشين النظام الدولي الجديد في شكل ٩٣ صراعاً عبر العالم .

وقد جاء تقرير البنك الدولي الأخير حول التنمية بمثابة صيحة النذير للعالم من أن الحروب في القرن القادم لن تكون لأسباب سياسية ولا اقتصادية وإنما ستكون حول هذا المورد النادر غير القابل للمساومة حوله : الماء؟ فهو صراع من أجل الحياة . ولذلك ستكون هذه الحروب شرسة مكثفة وغير قابلة للحل على المدى القصير .

ويؤكد د. إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي (عربي - مصري) أن نقص المياه يهدد ٨٠ دولة مما يؤثر على الصحة العامة ويهدد بنشوب صراعات ممتدة حول موارد المياه . كذلك يعاني أكثر من ٤٠٪ من سكان العالم (أكثر من ٢ بليون شخص) من نقص الحاجات الأساسية للإنسان وبالذات أبسط قواعد الصحة العامة .

ومن المنتظر - كما يحذر تقرير البنك لعام ١٩٩٩ أن يسير الوضع من سيء إلى أسوأ مع زيادة المتطلبات الفردية والزراعية والصناعية يوماً بعد يوم. واتضحت بوادر الأزمة الدولية منذ منتصف الثمانينات حيث كان لجميع مراكز البحوث الغربية بل والعربية وأجهزة الاتصال الدولية حديث ثابت ومتكرر عن أزمة المياه الناجمة عن التغيرات الكونية التي لحقت بالبيئة والإسراف في الاستخدام والتلوث . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في ندرة هذا المورد الحيوى الذى لا غنى لكل شيء حى عنه.

بدأت مراكز البحوث العربية على مختلف أنشطتها فى معالجة الأمر على استحياء، ثم فى العام ١٩٨٨ كما يؤكد الدكتور إسماعيل سراج الدين حذر د. بطرس غالى من أن حرب القرن القادم فى الشرق الأوسط ستكون بسبب المياه. وفى العام ١٩٩١ أصدر مركز الدراسات

السياسية والاستراتيجية في القاهرة الذي يرأسه د. غالى - وشارك فيه الكاتب - في مجلة "السياسة الدولية" الملف الشهير حول أزمة المياه في الشرق الأوسط . وحذر التقرير / الملف من أن نقطة المياه مع نهاية عقد التسعينات سوف تصبح أعلى من نقطة البترول . وأن حروباً سوف تقع لا محالة خلال عقدين من الزمان ما لم تتدارك الأطراف الشرق أوسطية وجيرانها وضع الأزمة ، وتسعى إلى حلها جذرياً من خلال الوسائل السلمية القائمة على التعاون وليس الصراع والسعى لإيجاد اتفاقيات دولية يقبلها الجميع حول أحواض الأنهار الدولية في الشرق الأوسط .

ويزيد من تعقيد الأمور ازدياد الطلب المطرد على الماء مع ازدياد الطموحات التنموية وعدد السكان والاستهلاك غير الرشيد لبلدان العالم . وهذا ما يدشن بالقطع انتقال العالم من الثورة الصناعية الثالثة القائمة على المعلومات والأجهزة الإلكترونية إلى الطور الرابع للثورة الصناعية مع مطلع التسعينات وهو ما عبر عنه بوضوح وصراحة في قمة الأرض في ريودي جانيرو بالبرازيل (٣-١٤ يونيو ١٩٩٢م) . هذا الطور الرابع الذى يقوم بوضوح على الارتباط المتبادل بين البيئة والتنمية من خلال الوعي البشرى بالكارثة المحدقة للحفاظ على التوازن الحيوى واستخدام تكنولوجيا تنموية نظيفة.

وهكذا يتضح أن هذه الأزمة لا ترتبط فقط بالشرق الأوسط فقد تعدتها بشكل واضح إلى عموم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بل وإلى إنجلترا التى ضربتها هذا العام موجة عارمة من الجفاف دفعت مدير مرفق المياه الإنجليزي إلى دعوة مواطنيه إلى ترشيد استخدام المياه وضرب مثلاً بنفسه فى عدم الاستحمام لمدة ثلاثة أشهر.

وفى دراسة أعدها العالم السويدي "مالين فوكنمارك" تحدث فيها عن معاناة متوقعة آتية لا ريب فيها لبعض البلدان النامية فى أفريقيا وآسيا سوف تؤثر عليها ندرة المياه ومنها بلاد فى شمال أفريقيا مثل مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب، فى الوقت الذى تستورد فيه هذه البلاد احتياجاتها من الحبوب لتلبية احتياجات السكان الذين يرتفع معدل الزيادة فيهم لأكثر من ٣٪ سنوياً.

الصين جفت آبارها ومقدمة على أزمة مياه رغم التقدم المذهل فى ضبط ازدياد السكان، أما الهند فهى تعاني من سوء التنظيم وتدهور التربة الصالحة للزراعة ، وفى مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ م ثبت أن ١٠٪ من أنهار العالم ملوثة بمياه المجارى والصرف الزراعى . كذلك فقد تلوثت البحار بصرف الأنهار الملوثة فيها بالإضافة إلى انسكاب البترول فيها، مما أثر على الثروة السمكية التى تعادل ٣٠٪ من احتياجات الإنسان البروتينية وبالذات فى الدول الصناعية التى تتحمل الوزر الأكبر فى تلويث أكثر من ٩٠٪ من بيئة العالم الحيوية وفى ترحيل مشاكلها إلى دول العالم الثالث المثقل بالديون والحروب الممتدة.

لقد قال شمعون بيريز رئيس وزراء إسرائيل السابق في كتابه: الشرق الأوسط الجديد "أن الحرب القادمة بيننا وبين العرب لن تحسم في معسكرات الجيوش ؛ بل في مقار الحرم الجامعي"، ولقد اكدت الاحداث صدق حدس العدو الصهيوني، باسرع مما يتوقعه الجميع، لقد دخل العالم النظام الكوني الجديد في عقد التسعينيات بمنظومة حضارية متكاملة جعلت الفارق بين المتقدم والمتخلف هي المعلومة المتقدمة التي تتركز على قاعدة مثلثة الاضلاع من التعليم والعلم والثقافة، وهذا يعطي المنتج الصادر عنه (مادي أو معنوي) ميزة نسبية متفوقة على غيره. وقد رأى العالم في حرب الخليج الثانية وما بعدها حربا اليكترونية كاملة دون جيوش جرارة ودون مواجهات الجندي للجندي. لقد دشّن ذلك بلا أدنى شك سمة الحرب الحضارية القادمة بين شعوب الأرض. وفي هذا المضمار اصبحت السلعة النادرة : الماء التي لا غنى عنها لكل كائن حي محل جدال، بل أن الشعار الاساسي لعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط لم يعد "الارض مقابل السلام " بل "الأرض مقابل الماء". ووضحت منظومة توازن القوى على الأرض، الآن وفي المستقبل هي الفصيل الخامس في التفاوض على الماء التي هي حاجة اساسية للانسان لا تقبل التفاوض. بل أن دولا عربية في حالة حرب مع إسرائيل قبلت منذ منتصف الثمانينات الجلوس مع إسرائيل على مائدة التفاوض من أجل الماء. وما لم نسارع منذ الآن سواء من خلال التعاون (خلق منظومة مائية علمية عربية) أو الصراع (حماية المياه العربية من خلال منظومة أمنية مائية عربية) أو كليهما، فلن نلوم الا انفسنا، يوم تدور الدوائر. اللهم هل بلغت.. اللهم فاشهد.

د. حسن بكر

القاهرة: مارس ١٩٩٩

استمّال

خطة البحث، المقدمات وطرق العمل والفروض محل الدراسة

أولاً: بلورة المشكلة:

ضربت مشكلة المياه بأطنابه عبر العالم وفي قلبه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبرزت المشكلة بشكل فرض نفسه على الشعوب والمخاض الأكاديمية. وتدل الشواهد الصحيحة وغير الصحيحة منذ عقد مضى على أن منطقة الشرق الأوسط برمتها تندفع نحو أزمة مائية واقعة لا محالة - قد تصل إلى حد الحروب - لأسباب بيئية وسلوكية وتنموية ... إلخ. يكون فيها البقاء والنصر للأقوى والأعنف وفق ميزان القوى الموجود على الأرض.

وفي الشرق الأوسط الجديد تهدف إسرائيل إلى تكوين دويلات شرق أوسطية تكون أكبرها إسرائيل فضلاً عن إمساكها بموازين القوى في تلك المنطقة؛ فهي الدولة السادسة بين دول العالم الأكثر قوة في القدرة النووية. أما على المستوى الأكاديمي فإن مؤسسات صنع القرار في عواصم الدول الكبرى قد تركت الحبل على الغارب في تحديد سياستها تجاه الشرق الأوسط للعناصر المسيطرة على المجال الأكاديمي وهي إما صهيونية متعصبة أو ليست فوق مستوى الشبهات، وهو ما يعني أن الفائدة الكبرى من الأبحاث الأكاديمية الدولية ستعود على إسرائيل. هذا وتواجه إسرائيل مشكلة حقيقية في المياه فمن المتوقع في عام ٢٠٠٠ أنها ستواجه نقصاً يزيد عن ٥٠ ٪ من احتياجاتها، ومن المتوقع أن يتضاعف الرقم مع ازدياد الهجرة إليها. وبما أن الحرب القادمة بين العرب وإسرائيل ستكون حرباً حضارية - لا محالة - فإن الصراع حول المياه - كحاجة أساسية للإنسان - سوف يكون صراعاً مصيرياً تستخدم فيه كافة الأسلحة المشروعة وغير المشروعة على السواء. وتقوم إسرائيل بسرقة المياه الفلسطينية في الداخل والعربية المجاورة (بحيرة السلام مع مصر، نهر الأردن مع الأردن وسوريا، الجولان في سوريا، الحصاني والوزاني والليطاني في جنوب لبنان) بصفة مستمرة، بالإضافة إلى تعميق علاقاتها بدول الجوار الإقليمي (أثيوبيا - إريتريا - تركيا) لضرب العمق الاستراتيجي العربي في مقتل الأمن المائي.

يقدم الكتاب دراسة نظامية عن حروب المياه في الشرق الأوسط تقوم على دراسة الأبعاد المختلفة للمشكلة من سياسية واقتصادية واجتماعية وفنية ... إلخ. ويتم التركيز فيها على السياسة المائية (Hydropolitics) لدول الشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد. يتم فيها جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية وباللقاءات الشخصية وعمل إحصائيات بحتة دقيقة.

ثانياً : أهداف الدراسة:

- أ- الإلمام بجوانب المشكلة وجذورها من مطلع القرن حتى الآن:
- ابتداء بوضع هرتزل دستور الحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ . مروراً بالطلب المقدم عام ١٩٠٢ إلى الحكومتين المصرية والبريطانية لتحويل مياه النيل إلى سيناء . ثم حصول اليهود على وعد بلفور ١٩١٧ دون إقرار من الحكومة البريطانية بحدود معينة لدولة فلسطين. ثم طلب بن جوريون عام ١٩٢٠ ضم حوض الليطاني وجبل الشيخ وحران حتى اللجاء إلى الدولة اليهودية. والاقتراح المقدم للرئيس اللبناني عام ١٩٤١ . وأخيراً مساعي إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى الآن لاستغلال الموارد المائية العربية بشكل مباشر وغير مباشر.
- ب- تحديد خريطة المياه في الشرق الأوسط الجديد على ضوء عملية السلام الجارية اليوم والعلاقة بين نقص المياه ومسبات الصراع من منظور توازن القوى .
- ففي منطقة تعج بالصراعات الاجتماعية الممتدة - حيث يمكن القيام بعمل عدواني مباغت على مجارى الأنهار - تعتبر نقطة المياه غاية ويمكن للدول المعادية تأليب دولة عربية على أخرى باستثارة أى من هذه الصراعات . وبالنظر إلى خريطة المياه في الشرق الأوسط يتضح أنها منطقة تغلب على جغرافيتها المناطق الصحراوية الشاسعة لندرة الأنهار والاعتماد على المطر والمياه الجوفية وتحلية مياه البحر . وبالنظر إلى أحواض الأنهار المركزية فى المنطقة (الأردن - دجلة والفرات - النيل) يتضح أن التنافس حول المياه - مع عدم وجود معاهدات دولية لتقاسم المياه وفى ظل عدم وجود توازن للقوى فى المنطقة - يمكن أن يودى إلى الحرب.
- ج- دراسة احتمالات المستقبل وسيناريوهات إدارة الأزمة والصراع حول موارد المياه بالوسائل التعاونية والصراعية ، بالتركيز على الدور المستقبلى لمصر والجامعة العربية فى تشكيل مسار هذه المشكلة الخطيرة.
- فالوسائل الصراعية لإدارة الأزمة - حسب السيناريو الذى تعالجه الدراسة - تقوم على أن مفهوم الأمن القومى لا يتجزأ أو يصعب تطبيقه إلا فى إطار التوازنات القائمة فى العالم . أما الوسائل التعاونية حسب السيناريو المتوقع دراسته - فتقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة ، وهو أكثر احتمالاً للتنفيذ لما فيه من منفعة متبادلة . ويجب أن تقوم جامعة الدول العربية بتكوين هيئة عربية عليا من المستوى الثانى فى المسئولية ملحقه بأمانتها ، تكون مهمتها وضع ومتابعة سيناريوهات حل المشكلة. هذا وغنى عن القول أنه يجب أن يكون لمصر دورها الرائد فى هذا الصدد والمنطلق من قيادتها التاريخية للأمة العربية .

ثالثاً : المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

نظراً لأن هذه دراسة مسحية نقدية فإن الباحث قد لجأ إلى أكثر من منهج للبحث فسي جمع المعلومات وتصنيفها للوصول إلى نتائج متميزة وملموسة وللقدررة على الإلمام بجوانب الموضوع وتحديد الاتجاهات الحديثة في تناوله . وبما أن محور الدراسة سيكون عرضاً نقدياً للاتجاهات الحديثة في علم السياسة حول العلاقة السببية بين موارد المياه والصراع في الشرق الأوسط فإن المعلومات معظمها ستكون من المستوى الثانى المحفوظ في الكتب والدوريات والرسائل العلمية والمؤتمرات وخلافه أى (historic data) . يضاف إلى ذلك المعلومات الوصفية (descriptive data) التي تصف حالات دراسية محددة في ملفات خاصة وغيرها . ولإنجاز هذه المهمة المطلوبة في الوقت والمساحة المحددة فإن الباحث لجأ إلى ثلاث مستويات من التحليل السياسى .

أ- نظرية المجال الوسيط (Mid – range theory) التي تجمع بين التحليل الكلى والجزئى ، وبين التحليل الكمي والكيفي . وقد اتفق كل من الوظيفيين الجدد والبنائيين المحدثين على تبنى نظرية المجال الوسيط ، كأداة للتحليل السياسى بحيث يمكن تحليل الجزء فى إطار الكل والعكس . فإذا تعارضت النتائج المستخلصة من الأطر الثقافية عبر العالم مع النظريات العامة المعروفة لعلم السياسة ، يكون هناك اتجاه توفيقى تكون الغلبة فيه للحالة الدراسية الجزئية ، وبحيث لا يمكن إنكار خصوصية الثقافات الواقعة خارج نطاق تحليل علم السياسة الغربى كما كانت تفعل المرجعية الوظيفية التقليدية . إن التزاوج بين التحليل من الكل إلى الجزء (الاستنباط) ومن الجزء إلى الكل (الاستقراء) يخلق لكل منطقة بل لكل حالة دراسية وضعاً متميزاً وخاصاً Cultural – Oriented Design لا يتعارض مع ما نعرفه من النظريات العامة فى حقل العلاقات الدولية.

ب- مقرب التحليل الوصفى – وهو يبنى وصف الظاهرة على دراسة الحقائق كما هى عبر تنظيم المعلومات وتصنيفها ثم التعبير عنها كمياً وكيفياً للوصول إلى فهم العلاقة بين الظاهرة والظواهر الأخرى للتمكن من وضع استنتاجات تعمق فهمنا لطبيعة الواقع وعوامل تطوره . لقد تطور استخدام هذه الطريقة فى العلوم الاجتماعية بفعل استخدام الحاسبات الإلكترونية والادوات الإحصائية . خطوات البحث هذا المقرب تعتمد على ثلاثة أعمدة هى : تحديد المشكلة من خلال مجموعة من الأسئلة والفروض . اختبار دقة الفروض من خلال وفرة المعلومات المتاحة . إجراء البحث واستخلاص نتائج وقواعد عامة متميزة . هذا التحليل الوصفى سيكون مقرب هذا البحث نظراً لطبيعة الموضوع محل الدراسة والإمكانات والوقت المتاح .

ج- المنهج متعدد الأبعاد . للوصول إلى الحقيقة السياسية متعددة الجوانب . وقد ظهر هذا المنهج فى أوائل السبعينات فى العلاقات الدولية مع ازدهار نظرية المجال الوسيط ومع

اضمحلال الصراع بين المدارس السلوكية وإفرازاتها النظرية في مواجهة المدارس التقليدية :
 المثالية والواقعية منها. ظهر هذا البديل الذي استمر حتى اليوم في علم السياسة كمنهج
 المناهج أو النهج المهيمن (Inter – Paradigm Approach) هذا الجدل الأخير
 يركز بدوره على ثلاثة أعمدة : الأول هو الواقعية (realism) التي تنظر إلى علاقات
 التعاون والصراع في عالم اليوم على أنها علاقات قوة لا مجال فيها للمثاليات . الثاني هو
 البنائية (Structuralism) في شكلها القديم أو الجديد على يد الباحثين الراديكاليين .
 وهي قائمة رغم انهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية وتقل أهميتها تدريجياً . الثالث
 هو التعددية (Pluralism) على يد الليبراليين الجدد وهي خليفة المدرسة الكلاسيكية
 الليبرالية وناتج الثورة السلوكية معاً، إلا أنها مبنية على الوصول إلى الاستنتاجات الأميركية
 (Empirical Findings) التي أفرزتها التحليلات الكمية والتي لا يمكن تفسيرها من
 خلال الواقعية التقليدية القائمة على الحدس المنطقي والتخمين وعموميات مجردة وورطانية
 أكاديمية تصل إلى حد القداسة اللاهوتية . وهذا يبرر استخدام الباحث لعديد من المناهج
 الأيكولوجية والجغرافية والتاريخية والبنائية والمقارنة والوظيفية وغيرها كلما لزم الأمر ووجد
 المنهج ملائماً للوصول إلى الحقيقة السياسية المتعددة الأبعاد.

رابعاً: الفروض الأساسية محل البحث والتيقن:

أ- أن المياه - كمورد متجدد ومشترك - تعد أحد مسببات الصراع الاجتماعي والقومي الممتد في
 الشرق الأوسط القادم ، بسبب شح الطبيعة والاستخدام غير الرشيد للمياه وتضارب خطط
 التنمية والصراعات المستمرة المستنزفة للموارد وسياسات التوسع والاستيطان الصهيونية . وبما
 أن المياه تلعب دوراً محورياً في تقرير سياسات الدول الداخلية ، لذلك فمن المتوقع انفجار
 صراعات قومية وخلافات لا حد لها حول أهم مادة نادرة على الأرض. وتظهر هذه
 الصراعات بشكل واضح في مناطق مثل جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
 حيث يعود الخلاف على المياه إلى أكثر من (٥) آلاف سنة.

ب- أن حرباً قادمة على موارد المياه يمكنها أن تقع في الشرق الأوسط. تستخدم فيها الدول
 قواتها المسلحة والوسائل الأخرى كافة . وتكون الغلبة فيها وفق توازن القوى العسكري
 القائم الآن والذي تمسك إسرائيل بمقاليده بفضل امتلاكها للأسلحة النووية فضلاً عن
 مساندة الولايات المتحدة المستمرة لها.

ج- أن التضامن المائي العربي هو خير وسيلة - في السلم والحرب - لمنع استغلال موارد المياه
 العربية والمساومة مع الآخرين من مواقع القوة واقتسام المياه وفق أسس تعاونية قانونية
 وسياسية... إلخ.

خامسا : الصعوبات المتوقعة في البحث:

- أ- سرية المعلومات وعدم مصداقية الأرقام المعطاة حول الموضوع.
- ب- ضيق الوقت (عام واحد) وضعف التمويل.
- ج- قلة الجهد وقلة الخبرة من الباحثين لأن هذا الموضوع متعدد الأغراض يحتاج لأكثر من باحث متخصص في مجالات متعددة .

الفصل الأول

الحرب على الموارد : صراع القرن القادم

الحرب على الموارد هي سمة القرن القادم. ذلك هو خط التشديد الاساسي لهذه الدراسة. فمنذ صدور تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في العام ١٩٨٧ وصدور التقرير/الملف من مجلة السياسة الدولية المصرية عام ١٩٩١ الذي كان يرأس تحريرها الدكتور بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة؛ تم تدشين هذا المفهوم المركزي لسي فقط على مستوى العالم بل على مستوى الشرق الأوسط.

جاءت حرب الخليج الثانية حربا على تحديد الموارد وتوازن المصالح بين القوى الكبرى والعظمى. فكما كانت بلادنا من قبل هي نقطة التحول المركزية في منتصف القرن؛ جاءت حرب الخليج الثانية نقطة التحول المركزية الثانية مع نهاية القرن العشرين. لقد أصبحت منطقتنا من العالم حقل تجارب للصراع الدولي بينقواه المتصارعة، وعندما انتهت اللعبة، حاولنا بكل الطرق والوسائل تليين قلوب اللاعبين دون جدوى. لقد خرج الجميع من ناحية وبقي العرب على الناحية الأخرى وأمامهم أدوات الخوافة وقلنسواتهم، أما اللاعبين انفسهم فقد ذهب كل إلى حال سبيله بعدما تحددت قواعد اللعبة الدولية القادمة بانفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي في العالم وبالشرق الأوسط الجديد، مع إضافة لمسة لم تكن موجودة من قبل هي محاولة جعل الدولة العبرية هي القوة العظمى رقم واحد في تلك المنطقة من العالم ضاربة عرض الحائط بقواعد التاريخ والجغرافيا السياسية وعلم إدارة الأزمات. وكما كانت حرب الخليج حربا على الموارد، وبالذات احادية القطبية البترولية في عالم القرن الحادي والعشرين، فإن الحرب على الموارد وبالذات المساء صارت السمة الأساسية للصراع في الشرق الأوسط لعقود قادمة. ولم تكن مظاهرات نيويورك ضد حرب الخليج وشعاراتها المرفوعة ضد لوبي البترول وضد محامي البترول وابنه بالتبني في تكساس (جورج بوش وابوه من تربية لوبي البترول في تكساكو-شركة تكساس الامريكية للبترول) بعيدة عن شعارات الحرب المطروحة في الشرق الأوسط ولا عن سمة الحرب الحضارية القادمة ايديولوجيا. إسرائيل وتركيا واثيوبيا وارتيريا، لم تنتظر لنهاية القرن العشرين حتى تعلن نواياها الصريحة في الحرب على الماء في منطقة الجوار الاستراتيجية للعرب، كان الشعار واضحا وصريحا:

انتهاء عصر المسلمات حول اهم مورد نادر غير قابل للتفاوض والدعوة للمشاركة في البرول كما في الماء؛ ورفعت إسرائيل شعار الأرض مقابل الماء بدل الأرض مقابل السلام. فيما تركز الدراسات الغربية منذ مايزيد عن نصف قرن على دراسة العلاقات الارتباطية بين الاقتصاد والصراع الدولي سواء من خلال التحليل الكلي أو الجزئي؛ نجد الأدبيات السياسية العربية تدرس الموضوع في إطار متميز يتعلق بالصراع العربي - الاسرائيلي أو في أفضل الأحوال في إطار الصراع الدولي بين الشرق والغرب سابقا أو بين الشمال والجنوب حاليا مع التركيز على دور الموارد العربية في النظام الدولي الجديد.

افذلكة علمية

أولا: الموارد والصراع الدولي، دراسة في بحوث السلام الدولية

١- مفاهيم وتصورات الصراع :

هناك تعريفات لا حصر لها لمفهوم الصراع عبر أكثر من نصف قرن . ويتم تناول المفهوم من أكثر من بعد وبأكثر من منهج (نفسى/ إستراتيجي/ نظامي/ بنائي ... الخ) وبأكثر من نظرية وبأكثر من مؤلف . الصراع يبدأ من مجرد التعبيرات اللفظية المعادية وينتهي بالحرب كأعلى درجات العنف . ويحدث ذلك أما على مستوى الأفراد أو الجماعات ، أو الدول . ومنذ منتصف الثمانيات ، بدأت دراسات بحوث السلام تركز على نظرية الحاجة وجماعات الهوية عبر العالم الواقع خارج نطاق الغرب حيث تقع معظم الصراعات الدولية وهنا يتم التمييز بين الصراع التقليدي^(١) والصراع الممتد Protracted conflict^(٢) سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي . أما أسباب الصراع فتزاح بين العوامل الكامنة والمكشوفة وبين الأبعاد الإستراتيجية والعسكرية إلى الاختلاف الثقافي مرورا بالأبعاد الاقتصادية القائمة على المفهوم الليبرالي (التعددي) للاختلاف والتنافس وتوزيع الأسواق والمواد الخام إلى المفهوم البنيوي الماركسي في الطبقة الداخلية والأمية. هذه المفاهيم لم تختلف إلا قليلا (عن الستينات والسبعينات) في السنوات العشر الأخيرة كما يرد فيما بعد . وأسباب هذا الاختلاف مردها إنهيار الشيوعية في أهم معاقلها بالكتلة الشرقية لأوروبا وظهور عصر الثورة الصناعية الرابعة : عصر البيئة والتنمية مع بداية التسعينات ثم ظهور النظام الدولي بما واكبه من النظام الإقتصادي العالمي وانتقال الصراع الدولي من بين شرق وغرب

(١) knopolitical Ted R. Gurr, ed. "Minorities at Risk: Origins and Outcomes of Conflicts" U.S. Institute of peace: Washington, D.C., 1993, P. 5.

(٢) Robert Strausz - Hupo et al. "Protracted Conflict", New York: Harper, 1963, P. 11.

أوروبا إلى شمال وجنوب العالم المبني على توازن المصالح بين قوى المركز في الشمال . الصراع في أبسط معانيه يعني اختلاف بين بشر لهم أفكار ومعتقدات متباينة^(٣) . وهو ينشأ عندما يسعى طرفان أو أكثر لامتلاك نفس الشيء واختلال نفس الموقع أو المساحة الواحدة أو لعب نفس الأدوار وللحفاظ على نفس الأهداف أو استخدام نفس الوسائل التنافسية لتحقيق نفس الأهداف^(٤) . أما "بيركوفيتش" فيعرفه إجرائياً على أنه التفاعلات الاكراهية المكشوفة التي يمارسها طرفان أو أكثر تجاه بعضهما البعض لفرض ارادة أيهما على الآخر^(٥) . أما الباحث فيرى الصراع على أنه موقف في زمان ومكان معين يحتوي على مسألة أو عدة مسائل خلافية بين طرفين أو أكثر، لهما أهداف وآراء متعارضة ويستتبع ذلك ممارسة أنشطة وأنشطة مضادة تحتوي على سلوكيات تستهدف إما تصعيد الصراع أو تنزيل العنف .

مدارس الصراع في السنوات العشر الأخيرة تتنوع وتعدد ما بين اتجاهات أفقية تهتم بأنواع الصراع ورأسية تهتم بنوعية الصراع . المدرسة الأفقية ، يمثلها بيركوفيتش حيث يعرف الصراع على أنه صدام واع ومتكرر من أجل تحقيق منزلة معينة^(٦) . وتركز هذه المدرسة سواء واسعة الأفق^(٧) (دهرندورف ، كيرل ، جالتونج .. وغيرهم) أو ضيقة الأفق (كوسر ، سنايدر وغيرهما) على التغير والصراع الاجتماعي . بينما تركز المدرسة الثانية وهي الرأسية على السمات الشخصية والموضوعية للصراع . ينتمي إلى الأول جون بيرتون (مدرسة لندن وجورج ماسون) ، حيث يتحول الصراع من شكل موضوعي إلى إطار لتحقيق المنافع الشخصية^(٨) بينما ترى الثانية - وينتمي إليها العديد ومنهم ك. هولستي وسنجر وأورجانسكي - وجود مصالح متعارضة هيكلية ترغم الأطراف على الدخول في الصراع^(٩) .

على أن انتقالاً واضحاً قد ظهر في بحوث السلام منذ بداية الثمانيات وأستمر حتى اليوم وهو يميز بين الصراع الوظيفي في الغرب والصراع الاجتماعي الممتد القائم على نظرية الحاجة في

Oxford Any edition, p. 178.

(٣)

International Encyclopedia of the Social Sciences, The Macmillan, New York, 1986, Vol. 3-4, PP. 280-281.

(٤)

Jacob Bercovitch, "Social Conflicts and Third Parties" Strategies of Conflict Resolution", Boulder, Colorado: Westview Press, 1989, P. 3.

(٥)

Bercovitch, Ibid. P.4

(٦)

Johan Galtung, op. cit, P. 146

(٧)

John Burton and Frank Dukes. "Conflict: Practices in Management, Settlement, and Resolution", London, 1990, P. 147.

(٨)

Bercovitch, , Op. cit, P. 5.

(٩)

دول العالم الثالث . وتقوم هذه المدرسة على التمييز في الصراع الدولي بين ثلاث مجموعات من الأسباب : المصالح والقيم والحاجات . فسيما تنظر إلى الصراع في الشمال على أنه يقوم على المصالح المتعارضة بشكل وظيفي سلوكي في أغلبه ، وبالتالي تقل فيه نسبة المجموعتين الأخريين من الأسباب : منظومة القيم والحاجات الأساسية للإنسان والتي يصعب على جماعة الهوية داخل العالم الثالث وقرينتها الممتدة خارجيا عبر العالم التفاوض بشأنها مما يجعل إدارة الصراع الخاص بها طويلة الأجل مع عدم إنتهاء العنف الذي يشع ليضمحل كل شئ فاتحا الباب لتدخلات القوى العظمى والكبرى . هذا الصراع ممتد في زمنه كئيف في أحداثه ، ويرتبط بالاختلالات الهيكلية التنموية نتيجة عدم المساواة الداخلية والخارجية أي الإستضعاف الهيكلي وإستمرار العنف إلى ما لانهاية . ولأن حل الصراع الممتد يقوم على تغيير المواقف الكامنة وليس السلوكيات الظاهرة كما هو الحال في إدارة الصراع التقليدية . ولأن المواقف هنا خليط من التعاون والصراع فإن إستراتيجية الحل تعتمد المعادلة غير الصفريّة القائمة على مبدأ لاغالب ولا مغلوب بل الكل يكسب - (Win Win Strategy) . السلام هنا يعني أزمة لجميع الأطراف بينما الصراع هو الوضع المقبول من الجميع هيكليا . ويمكن تعريف هذا النوع من الصراعات على أنه "تفاعلات عدائية تمتد عبر فترة طويلة من الزمن يواكبها ظهور واسع للحرب الشاملة التي تتراوح بين التردد والكثافة بين مجموعات الهوية داخل البلد الواحد أو عدد من الدول حيث ينتشر العداء الاثني ، الديني ، والعنصري ، والذي يؤدي بدوره إلى تصعيد وتكثيف العداوات المحلية والدولية"^(١٠) .

وهكذا يتراوح شكل الصراع الدولي بين أربعة أنواع هي حروب الحدود ، الحروب الطبقية، حروب التحرر الوطني وحروب الصراع القومي والاجتماعي الممتد . وقد كرس أصحاب هذا الإتجاه الجديد وعلى رأسهم جون بيرتون وروبرت جير وكريس ميتشل وادوارد عازار^(١١) على طبيعة الموارد وطريقة توزيعها وتطويرها عن طريق نوعية معينة من السكان كأساس لإشباع الحاجات الأساسية . بينما يرى فريق الواقعية الجديدة كهنرى كيسنجر أن أمورا

(١٠) ينتمي لهذه المدرسة التي ظهرت في الثمانينات على تقاليد المدرسة النظامية الجديدة لجالتونج ولشترأوس - هوبه كل من : بيرتون وميتشل وجروم وكيلمان والراحل عازار وبريتشر وكوهين وقد ظهر فيض كبير من المقالات الدورية والكتب والدراسات في بحوث السلام : راجع في ذلك :

Ted R. Gurr. "The Internationalization of Protracted Communal Conflicts Since 1945: in: M. Midlarsky." The Internationalization of Communal Strife London: Routledge. 1992. PP. 102-27. Also: Edward E. Azar and John Burton, eds.,

"International Conflict Resolution", Boulder, Co.: Lynner Reinner, 1986. PP. 29-35.

John Burton and Frank Dukes, op. cit. P. 15.

(١١)

عديدة كالطاقة والمعادن الطبيعية والبيئة وقضايا التلوث واستخدام الفضاء الخارجي وقيعان البحار أصبحت تمثل مركز الصدارة في أولويات الصراع الدولي إلى جانب القضايا العسكرية والأمنية^(١٢). تسانده المدرسة الليبرالية الواقعية فيذكر "ك. هولستي" أن الصراع على الموارد شكل مصدراً أساسياً للصراع الدولي في القرن العشرين^(١٣) هذا بينما يؤكد "ميدراسكي" نفس النظرية عندما يقول بأن أسس الصراع بين البشر ، بالنظر إلى نظرية كارل ويتفوجل "عن الاستبداد الشرقي عام ١٩٥٧ - هي بالأساس اقتصادية على الموارد وبالذات في دول العالم الثالث وأنها تؤثر بشكل محوري على تشكيل قيم الديمقراطية والتسامح داخل هذه المجتمعات"^(١٤). على أن فريق أقلية يعارض هذه الاتجاهات ولا ينظر إلى العوامل الاقتصادية كسبب وحيد للحرب ومنهم لورد وجوزيف ناي حيث يعارض الأول الأطروحة الماركسية ، والبنائية الجديدة على السواء ويؤكد الثاني على محدودية القوة الاقتصادية وحدها كعامل مسبب للصراع في النظام الدولي الجديد^(١٥).

٣- مفهوم الموارد والعلاقة الجدلية مع الإنسان :

يعرف قاموس "أكسفورد" الموارد بأنها "الشيء الذي يلجأ اليه الإنسان للحصول على المساعدة أو الدعم لإنجاز هدف ، أي هي الأصول المتاحة للإنسان أو هي مصادر ثروة بلد ما كالمعادن ... الخ"^(١٦) أما قاموس "وبستر" فيعرفها على أنها "الوسائل المتاحة والثروة الممكنة والتي تشكل مصدراً متاحاً متوقعاً وآناً للدخل"^(١٧). أما الجغرافيون - الإقتصاديون فيعرفون الموارد بأنها "معين لثروة مستخدمة بأي أسلوب وهي في حالة الحركة بينما المصدر هو معين لثروة كامنة

Henry Kissinger. "What Kind of New World Order". The Washington Post.^(١٢)
December 3, 1991, P. A-20.

وأيضاً: د. عبد الله هدية؛ هنري كسينجر: الدبلوماسية، مراجعة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت،

المجلد (٢٣)، العدد (٢)، صيف ١٩٩٥، ص ٢٠٨.

Kalevi J. Holsti. "Peace and War: Armed Conflicts and International Order"^(١٣)
(1648 -1989). Cambridge: Cambridge U. P., U. K., 1990, PP. 314-317.

Manus I. Midlarsky. "Environmental Influences on Democracy". The Journal^(١٤)
of Conflict Resolution, Vol. 39, No. 2, June 1995, PP. 8-227

Evan Laurd. "Conflict and Peace in the Modern International System", The^(١٥)
Macmillan, London, 1988, P. 39. Also.

Joseph S. Nye. "Changing Nature of World Vol. 105, No. 2, P. 180.
Order". Political Science Quarterly.

ford A. D., Op. cit. P. 772 .^(١٦)

Webster's, Op. Cit, P. 731.^(١٧)

في حالة سكون . إن الاستخدام الإنساني يحول المصدر إلى مورد قابل للإنتاج والاستخدام . ومن خلال المبادرة إلى استخدام المصادر ، تتسع وتنوع الموارد ويزداد الإنتاج الذي يلبي حاجة الإنسان^(١٨) وهناك عدة مناهج لدراسة علاقة الموارد بالبشر منها المنهج الإقليمي المعنى بتقسيم العالم إلى مناطق يتكامل فيها البشر مع الموارد . والمنهج الحرفي وهو جغرافي اجتماعي ويقوم على الربط بين حاجات الإنسان واستيعاب الموارد المتاحة . والمنهج الأصولي وهو يعني بقواعد وأصول استخدام الموارد . والمنهج المحصولي والذي يعني بدراسة المحصول الواحد في نطاق منطقة ما أو عالميا . ويميل غالبية الجغرافيين - الإقتصاديين إلى المنهج الحرفي لأنه يقوم بإشباع الحاجات الأساسية للإنسان^(١٩) وهو ما يؤكد صحة التوجه العالمي في الدراسات الأكاديمية والواقع العملي في الربط بين نشوء وإستمرار وحل الصراع وبين الإنسان حاجاته وقيمه ومصالحه.

وكما هو وارد في معظم الأدبيات العربية والأجنبية المهمة بدراسة "بحوث السلام" ، فإن الموارد المقصود بها تلك المأخوذة عن "المصادر الطبيعية" أو ما تسمى "بالموارد الطبيعية Natural Resources" وهو ما تبناه هذه الورقة إجرائيا وتعمل على أساسه بسبب ضيق الوقت والمساحة. أما ما يطلق على السكان أحيانا بأسم "الموارد البشرية" فهي للتمييز عن الموارد الطبيعية، وتظهر كثيرا في أدبيات إدارة الأعمال والبيئة . ورغم عدم إهمال الدور البشري والتكنولوجيا الحديثة لتطوير الموارد فإن التركيز في هذه الورقة سيتم حول دور الموارد الطبيعية كمسبب للصراع الدولي في السنوات العشر الأخيرة مع التركيز على فترة النظام الدولي الجديد منذ بداية التسعينات .

وثمة مفاهيم أخرى إجرائية كحرب الموارد (Resource War) أو عسكرة الطبيعة Militarization of Nature ، وسرد ذكرها عند الحديث عن هذه المفاهيم .

٣- العلاقة بين الموارد والصراع الدولي :

منذ بدء الخليقة ومع ظهور الملكية بدأت الحرب على الموارد . وقد عبرت الحضارات المائية أبلغ تعبير عن ذلك في صراعتها على الأنهار وحدود البحار . بل أن هناك من يربطون بين شكل نظام الحكم والحتمية الجغرافية/ الإقتصادية (النهرية بالذات) في الصين وسومروكريت (ومصر القديمة والملاوي) وما أدى إليه ذلك من حروب على الموارد مثل الأرض والماء^(٢٠) وهذا

^(١٨) د. صلاح الدين الشامي ، د. فؤاد محمد الصقار ؛ الموارد : دراسة في الجغرافيا الإقتصادية ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٣-٢٨ .

^(١٩) المرجع السابق ذكره ، ص ص ٤٨-٥٦ .

^(٢٠) Homer-Dixon et al. "Environmental Change and No. 2, 1993. Violent Conflict". Scientific American. Vol. 268, PP. 38. Also, See: Midlarsky, Op. cit, P. 225.

ما أكده "كالفيني هولستي" وتابعه منذ القرن ١٦ وحتى حرب الخليج الثانية وأنهى إلى أن الصراع على الموارد كان هو العامل الأساسي في قيام الحروب بين الدول.^(٢١)

على أن الموارد - كما سلف - تظل مصادر طبيعية ساكنة مالم يحركها ابتكار الإنسان للسيطرة عليها وتطويرها وتوجيهها . ويربط "رست" و "ستار" بين السكان والموارد والتكنولوجيا كأدوات لخلق القدرة الإنتاجية للدولة^(٢٢) . أما أستاذنا الدكتور على الدين هلال فيؤكد على الميزة التنافسية "في التسعينات" نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية وما ارتبط بها من تقسيم جديد للعمل الدولي فقد غيرت كثيرا من موازين القوة الاقتصادية وطرحت معايير جديدة لهذه القوة "فمن المؤكد لأول مرة في التاريخ يلاحظ أن الموارد الطبيعية لم تعد هي الركيزة الأساسية للقدرة الاقتصادية للدولة على المنافسة في المجال الدولي .. بل على قدرة المؤسسات الاجتماعية على تنظيم هذه الموارد وتعبئتها وتبني السياسات القادرة على التعامل مع الضغوط التي تولدها المنافسة في الأسواق الدولية"^(٢٣).

إذن لكي تؤدي الموارد الطبيعية دورها في الصراع الدولي يتوقف على مدى الاستخدام البشري لها في تحويلها من مصادر ساكنة إلى موارد متحركة . وهو يعني في التحليل الأخير أن ما يحسم التوفيق في الصراع الدولي القائم والقادم هو مدى استخدام قاعدة علمية وتكنولوجية متقدمة في تحويل قوة الدولة إلى قدرة تنافسية في مواجهة الأمم الأخرى . وهو ما عبر عنه شععون بيريز رئيس وزراء إسرائيل - في كتابه الشرق الأوسط الجديد عام ١٩٩٥ من أن الحرب القادمة بيننا وبين العرب لن تحسم في معسكرات الجيوش بل في الحرم الجامعي . إذن الموارد سبب رئيسي للصراع الدولي ولكنها ليست وحدها بمعزل عن ثورة التكنولوجيا التي أنجزتها الثورة الصناعية الثالثة وقدرات الإنسان الخلاقة .

ثانيا - الخلفية النظرية والتاريخية :

هناك العشرات من مداخل الصراع الدولي^(٢٤) نركز منها هنا على المدخل الاقتصادي وبالذات على الموارد . علاقة الموارد بالصراع الدولي علاقة ازلية قديمة وكانت محور الصراع بين

K. Holsti, Op. cit, PP. 315-317.

(٢١)

Bruce Russett and Harvey Starr, "World Politics: The Menu for Choice", 6 th (٢٢) Sage, ed., Beverly Hills, CA.: 1993, P. 143.

د. علي الدين هلال ، النظام الدولي الجديد : الواقع الراهن وإحتمالات المستقبل، عالم الفكر، المجلد ٢٣ العدد ٤، ١٩٩٥، ص ١٩ .

د. اسماعيل صبرى مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ص ٢٢٤-٢٤٤ . وقد ذكر أستاذنا الدكتور مقلد أحد عشر مدخلا للصراع الدولي في كتابه .

البشر بأشكال مختلفة سواء في التراكم أو الإنتاج أو التوزيع في شكل منتجات صناعية . وهي بالتالي تعد جوهر عملية التعاون والصراع بين الأمم . وفي هذا الجزء من الدراسة نتابع الخلفية النظرية والتاريخية للظاهرة موضع الدراسة . ومن الواضح أن المدرسة البنائية التقليدية في شرحها الماركسي والليبرالي قد ألتقت على محورية دور العامل الإقتصادي في تصعيد الصراع الدولي .

ففي جانب زيادة الموارد والصراع : ظهرت نظرية "لينين" في الاستعمار على أنه "أعلى مراحل الرأسمالية" حيث تتفاقم التناقضات الجذرية داخل الدولة نفسها ثم بفعل التنافس الإستعماري بين الدول بفعل زيادة الإنتاج وقلة الإستهلاك والصراع على الموارد الخام للبلاد الأخرى وإيجاد سوق يتسع لتصريف المنتجات المصنعة . كذلك فإن نظرية "هوبسون" غير ماركسية تلتقي في خطوطها الرئيسية - من منظور ليبرالي - مع نظرية لينين في تفسير الإستعمار^(٢٥) . كان التنافس على الأسواق ومصادر المواد الأولية سبباً في نشوء الصراع الإستعماري إذ إنخرطت الدول الرأسمالية في قتال مرير وحروب طاحنة فيما بينها للحصول على المواد الأولية ، كما فعلت على الأسواق الخارجية^(٢٦) .

وفي جانب قلة الموارد والصراع : ظهرت الأفكار الليبرالية الجديدة في زيادة التوتر الدولي حيث يؤدي الإختلال الهيكلي للتوزيع إلى خلق حالة إستضعاف هيكلية أيضاً داخلياً وخارجياً تؤدي إلى حروب أهلية مستمرة نتيجة عدم اشباع الحاجات الأساسية أو منظومة التوزيع غير العادلة . أو نتيجة نضوب الموارد الطبيعية في بلاد نامية أو جديدة بسبب الحروب المستمرة أو سوء التوزيع أو التنمية غير النظيفة ، أو الإستخدام غير الرشيد، يضاف إلى ذلك التطورات الطبيعية القاسية التي أدت إلى شح الموارد التي لاغنى عنها لحياة الإنسان كالماء . ويضاعف من ذلك أن الخوف من التناقص المضطرد للموارد يدفع الدول القوية إلى الإعتداء على الدول المجاورة ذات الموارد المشتركة للإستلاء عليها^(٢٧) .

إن المناهج النظامية التي هي تعبير عن المدرسة الليبرالية الارثوذكسية (أيستون ، أmond ، باول وغيرهم) . جعلت محور دراستها "التوزيع الأكرهي للقيم والموارد" داخل النظام فالحاجات هنا هي ثاني اثنين من مدخلات النظام "لايستون" . وضمن القدرات الخمس للنظام السياسي عند "أmond وباول" هناك اثنتان هما القدرة الإستخراجية والتوزيعية تشتركان في قاسم مشترك هو

^(٢٥) د. اسماعيل صبري مقلد ، المرجع السابق . ص ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

^(٢٦) د. عباس رشدي العمري ، إدارة الأزمات في عالم متغير . مركز الأهرام لترجمة والنشر . القاهرة ، ١٩٩٣ . ص ١٤ .

^(٢٧) Carol R. Ember and M. Ember. "Resource Unpredictability, Mistrust, and war". *The Journal of Conflict Resolution*, Vol/ 36, No. 2, June 1992, PP. 24.

الموارد^(٢٨). المناهج الراديكالية البنائية ، هاجمت المدارس النظامية وأتهمتها بالمحافظة على الوضع القائم وعدم تطابق أفكارها مع خبرة العالم الثالث . إن الإستعمار الجديد القائم على اتباع سياسة العصا والجزرة هو ممارسة متقدمة للإستعمار التقليدي في علاقة دول المركز بالتوايح^(٢٩) بما تمتلكه من قوة إقتصادية وقوة عسكرية متقدمة وتحكم في قيم إقتصادية تهدد الآخرين كالبنزول والحبوب^(٣٠) وهي نفس الأفكار التي بنى عليها كسينجر وروكفلر خطتهما لإستنزاف وإنهيار الإتحاد السوفيتي الراحل .

خلاصة القول أن الموارد الطبيعية كانت نقطة البداية في المدارس الليبرالية والبنائية الكلاسيكية منها والحديثة كنقطة البداية في تصعيد أو تهدئة الصراع الدولي . الأولى شكلت القاسم المشترك الأعظم في معظم النظريات المثالية والواقعية في فترة ما بين الحربين العالميتين ، والسلوكية والتقليدية في عصر الحرب الباردة القديمة (٤٥-١٩٧٢) . ومع ظهور المدرسة متعددة المناهج في علم السياسة في السبعينات تطورت مدرسة بحوث السلام كثيرا ولكنها لم تتخل عن أطروحتها الرئيسية في أن الصراع على الموارد يشكل حجر الزاوية في تصعيد الصراع الدولي . وكذلك ظهرت مدرسة التعاون الدولي كأول تنظير يخرج بالمفهوم من حيز التناقض الأكاديمي مع الصراع إلى تطوير إطار مرجعي متميز ومن إطار للتعاون يقوم على الاعتبارات الإنسانية إلى الاعتبارات الموضوعية القائمة على تهدئة التوتر الدولي وقدم "روبرت اكسلرود" - متواكبا مع ظهور مدارس الحاجة - كتابة عن "نظرية التعاون"^(٣١) وضمنه نماذج مبتكرة في استخدام العوامل الإقتصادية ومنها منظومة الموارد والبيئة في قيام السلام بين الأمم .

II الموارد والصراع الدولي القادم:

المناهج الجديدة في فهم الصراع على الموارد وتحويله إلى تعاون دولي

يركز البحث هنا على الجديد في الاتجاهات سالفة الذكر ويخص هنا بالذكر منها أربعة على وجه الخصوص : الاتجاه الأيكولوجي أو البيئي ، الاتجاه الليبرالي الجديد ، الاتجاه النيوي الجديد في الاعتماد المتبادل ثم الاتجاه التنموي القائم على نظرية الحاجة . هذه الاتجاهات الأربعة

^(٢٨) Louis J. Cantori and Andrew H. Zeigler, Jr., Comparative Politics in the Post-Behavioral Era, eds., Boulder, Colorado: Lynne Rienner Pub., 1988, PP.77.

^(٢٩) راجع مفاهيم التبعية في المدارس غير الماركسية في : د. اسماعيل صبرى مقلد ، مرجع سابق ، ص ٥٨٢ . والمدرسة البنائية في : د. اسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام إقتصادي دولي جديد ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧ وكذلك :

^(٣٠) C. Fred Bergsten. "The world Economy after the Cold War", Affairs, Foreign War, Cold Vol. 69, No. 3, 1990, P. 98.

^(٣١) Robert Axelrod. The Evolution of Cooperation, New York: Basic Books, 1984

قد توجد بينها سمات مشتركة لأنها ظهرت في نفس الزمان والمكان . ولكنها عند نقطة معينة يفصل كل منها عن الآخر ليجد مجاله المستقل والتميز عن الآخرين .

أولاً - الاتجاه الأيكولوجي أو البيئي :

الأولى تعنى سمات المناخ في بلد معين ولكنها صارت تطلق تجاوزاً على البيئة في أوسع نطاقها (Environment) . هذا الاتجاه هو نتاج الطور الرابع من الثورة الصناعية وهو طور البيئة والتنمية وهو الذي يربط بين الحفاظ على التوازن الحيوي للبيئة وإستمرار التنمية الشاملة دون توقف^(٣٢) ومن الملاحظ أنه كانت هناك تيارات بيئية قوية تحاول صياغة قواعد جديدة للتعامل الدولي مع الطبيعة والموارد حتى قبل قمة الأرض بعقد كامل . إن العوامل المؤثرة على سياسات القرن الحادي والعشرين تتركز في المشكلة الكونية الثلاثة الأضلاع : السكان والموارد الطبيعية والتكنولوجيا التي لا تعتمد على الموارد في مجال الاتصال وتداول المعلومات . فبينما تشهد الدول الأقل تقدماً انفجاراً سكانياً والدول المتقدمة تقف فيها معدلات التزايد عند الصفر كثيراً ، نجد ضغطاً متزايداً تدريجياً على الموارد الطبيعية بينما يزداد النقص في قدرات الإنتاج الإحتياطية^(٣٣) .

وثمة فريقان يمثلان مدرستين مختلفتين في الاتجاه البيئي . الأول ، متعدد الأبعاد (Inclusionist) ذو نظرة شاملة لقضايا العالم وسلامه . ويرى أصحابه أن معدل النمو السكاني والتطور الصناعي في العالم تفوق قدرة النظام الاقتصادي العالمي على توفير الموارد والخدمات البيئية الضرورية لمستقبل الإنسان . لقد أظهرت الدراسات البيئية أن الموارد الطبيعية على كوكب الأرض في حالة من الإنكماش والتدهور ولذا يجب تعاون جميع شعوب العالم لإنقاذ الأرض من خلال نظام اقتصادي عالمي تشارك فيه جميع الدول بقسمة عادلة . الفريق الثاني وهي مدرسة أحادية الفكر محافظة وغربية المضمون (Exclusionist) وهو المذهب الذي أيده الرئيس ريغان ومؤسسة التراث المحافظة في واشنطن ويرى أنه ليس هناك ما يدعو للقلق ذلك أن

(٣٢) د. حسن بكر ، على اعتبار الثورة الصناعية الرابعة ، ثورة البيئة والتنمية ، مجلة أسبوط للدراسات البيئية ، مركز الدراسات البيئية بجامعة أسبوط ، العدد (٤) يناير ١٩٩٣ ، ص ١٢٠ .

(٣٣) د. دينيس بيريجس ، التغيرات النوعية في النظام الدولي ، مترجم ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطن ، شتاء ١٩٩١ ، ص ٦ . أيضاً في هذا الإطار راجع:

- د. رجاء عز الدين ، التنمية والطاقة في مجلس التعاون الخليجي ، كتاب الأهرام الاقتصادي ، القاهرة ، العدد (٩٧) فبراير ١٩٩٦ ، ص ٦٢ .

- محمد حامد عبدالله ، تحليل اقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد (٢٢) العدد (٢٠١) ، ربيع - صيف ١٩٩٤ ، ص ١٢١ .

التكنولوجيا الحديثة قادرة على خلق موارد وفيرة . وقد قللوا من التقرير الكوني المقدم للرئيس كارتر (Global 2000, 1980) من الفريق الأول حول خطورة الأوضاع السابقة الذكر مؤكدين أن السكان هم مورد أساسي من موارد العالم الطبيعية وأن الأرض كوكب مليء بالموارد الطبيعية وفي كلتا الحالتين فإن المشكلات البيئية تلعب دوراً أساسياً في الضغط على الموارد الذي يقود إلى التوتر الدولي ، كما يرى "ويتكوف"^(٣٤) . وهناك مجموعة من الأفكار طرحت مجدداً في الاتجاه البيئي للموارد الطبيعية وهي نتاج المدارس السابقة :

(١) مما نتج عن أصحاب المذهب الأحادي النظرة (مثل هيرمان كان وسيمون وغيرهم) ، ظهور فكرة "مالتوسية" جديدة حول زيادة السكان في العالم الثالث وضغطهم على الموارد الشحيحة وهو ما يعني إذا استمر - وجود أسس قوية للتوجه نحو الصراع العنيف في العالم. هذه الفكرة مؤداها أن صراعات العالم الثالث من أجل إقامة قاعدة مادية تلي الاحتياجات الأساسية لهم سيأخذ شكل حروب دائمة وذلك سوف يعطي للمتصرين فيها ميزتين: الحصول على الموارد من ناحية والتخلص من زيادة السكان من ناحية أخرى^(٣٥) . وهذه الأفكار ليست غريبة على المالتوسيين الجدد الذين ساندوا الثورة المضادة نحو اليمين في الثمانينات بقيادة مرجريت تاتشر ورونالد ريغان . ويتفرع عن هذا الاتجاه أفكار الليبراليين في مدرسة "بحوث السلام" . ان كالفين هولستي - يؤيد "ديفيد سنجر" - في أن القضية ليست بتراكم الموارد الطبيعية أو قتلها كمدخل للصراع ؛ بل أنها عملية تناسق بين مدخلات ومخرجات النظام السياسي أكثر من أي شيء آخر . من هذا المنطلق يتحدث "سنجر" - وهذا خط التشديد - عن الحرية المتاحة للقادة - مثل جمال عبدالناصر - من خلال المدخلات البيئية والبنائية للمجتمع المحيط بهم في إتخاذ القرار بالحرب^(٣٦) .

(٢) ما نتج عن أصحاب المذهب متعدد الأبعاد (مثل بريجيس وناي وميدوز وغيرهم) أن صار هناك ربط بين البيئة والفقر في العالم الثالث بسبب تناقص الموارد ومن ثم ازدياد حدة

Eugene R. Wittkopf. "Faces of Internationalism in a Transitional Environment", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 38, No. 3, September 1994, P. 388.

Julian Lider. On the Nature of War, London, Gower Press, 1993, P. 13. ^(٣٥)

^(٣٦) راجع في ذلك :

- K. Holsti, op. cit, PP. 314-317.

- Melvin Small and J. David Singer. Resort to Arms: International and Civil Wars 1816-1980, Beverly Hills, Calif.: Sage, 1982, P. 23, Also, Mansfield, op. cit, P. 6.

التوترات الداخلية والخارجية سواء في شكل التعامل بين دول الشمال والجنوب أو بيهتزاز الإستقرار الإقليمي أو الحروب الداخلية^(٣٧).

خلاصة القول أن عدم كفاية الموارد الطبيعية الموجودة لتمويل النمو الصناعي المستقبلي ستؤثر سلباً على العلاقات الدولية . ذلك أن تزايد السكان المضطرد والنمو الصناعي الكبير والإستهلاك غير الرشيد والملوث يضاف إلى ذلك تفتير الطبيعة المستمر جعل النظام البيئي / الاقتصادي يثير القلق لجميع الدول حيث أن المتوافر من الموارد الطبيعية على المستوى الكوني غير كاف للوفاء بإحتياجات المستقبل ، وهذا يمثل تحدياً حقيقياً للتنمية وأداة لرفع حدة التوتر الدولي حيث تسعى كل دولة بما لديها من قوة في السيطرة الأحادية على الموارد المشتركة أو المتاحة للآخرين والتحكم في إدارتها .

ثانياً - الإتجاه البنويوي الجديد (Neo - Structuralism):

وهذا الاتجاه تعبير جديد بعد سقوط الشيوعية في أهم معاقلها بالكتلة الشرقية وهو طور آخر من البنائية المعروفة . ففي نطاق الجدل بين الواقعيين الليبراليين والبنائيين الراديكاليين يرى الاخرون أن علاقات التعاون الدولي بين الأمم هي الأساس . وقد ظهر جيل جديد يبني أفكاراً عن الإعتماد المتبادل والتكامل السياسي والاقتصادي والتي من شأنها تغيير طبيعة هذه العلاقات نحو الأفضل^(٣٨) وتقوم فكرة الإعتماد المتبادل عندهم على العلاقات بين الدول المتقدمة فقط ، بينما يصدق مفهوم التبعية على العلاقات بين الدول النامية والمتقدمة ؛ أما مثقفي الجنوب فتسيطر عليهم فكرة التبعية وتتحدى فكرة "شركاء التنمية" التي ينادي بها الليبراليون . ويرى الماركسيون الجدد أن تدفق الثروة (الموارد بالذات) انما يتم كحركة أحادية الاتجاه من الطرف المتخلف إلى مركز صنع القرار والقوة المالية والصناعية في البلاد المتقدمة . فالنظام الاقتصادي الدولي هو نظام إستغلالي ينتج تنمية وافرة للأقلية وتخلفاً تابعاً للأغلبية ؛ ودعوة الليبراليين إذن هي دعوة للإمبرالية . وقد انقسم البنائيون إلى اتجاهين جديدين هما عصب المدرسة البنائية الجديدة : اتجاه يدعو "لشوير" النظام وآخر يدعو لإصلاحه مكتفياً بتعديلات تعطى دول العالم الثالث قوة تحقيق تنميتها^(٣٩) وهؤلاء الاخرون يطلق عليهم البنائيون - الجدد لتمييزهم عن الجيل الوسيط في

(٣٧) - E. Wittkopf, op. cit, PP. 388-90.

(٣٨) د. إسماعيل صبري عبد الله ، في التنمية العربية ، القاهرة ، دار المستقبل العربي ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٥ ، ٥٣ . وأنظر أيضاً :

Joan E. Spero. "The Politics of International Economic Relations". New York: St. Martin's Press. 1987, PP. 5-7.

(٣٩) زينب عبد العظيم محمد ، العالم الثالث والنظام الاقتصادي العالمي ، الفكر الاستراتيجي العربي ، بيروت ، العدد (٢٧) تموز (يوليو) ، ١٩٩١ ، ص ص ١٩١-١٩٢ .

الستينات والسبعينات وقد وضعوا قواعد كثيرة لحوار الشمال والجنوب وحوار الجنوب - الجنوب لإنجاز الهدف المذكور . وقد ظهر ذلك بوضوح مع نهاية الثمانينات وفي التسعينات كما سنرى فيما بعد في الجدول الدائر بين الليبراليين - المؤسسين الجدد (Neo - Liberal Institutionalists) الداعين لاقتصاد عالمي مفتوح وفريق البنائين الجدد الداعين لاقتصاد عالمي مشروط بفوائد جماعية ويبنى خطوطاً فاصلة لمنع استغلال دول المركز للتوابع^(٤٠) - بلغة "سمير أمين" ولكن في عصر مختلف . ان قمة العالم كما يرونها لأول مرة في التاريخ قوة أحادية مهيمنة عسكرياً وسياسياً بينما القوة الاقتصادية "كانت ومازالت ثلاثية السيطرة منذ عقدين من الزمان وهكذا نرى قاع القوة الدولية يكرس الاعتماد المتبادل الانتقالي دون سيطرة قطبية أحادية"^(٤١) . وظهور البنائية - الجديدة بهذا الشكل تعني مزيجاً مركباً من التفكير الليبرالي الكلاسيكي والتفكير البنائي الذي ظهر في الستينات والسبعينات على يد سمير أمين وأندريه جوندرو فرانك وإسماعيل صبري عبدالله ومحبوب الحق وغيرهم من مفكري العالم الثالث . فقد استفادوا من المسلمات الكلاسيكية للماركسية وأدمجوها في المدارس الوظيفية (أى دمج العناصر المؤسسية - النظامية والمعارية الماركسية) في تحليلهم المركب لهيكل العلاقات الدولية القائم على الايمان بأن "القانون الدولي والمنظمات الدولية القائمة على إدارة الأزمات والصراع في دول العالم إنما تعكس أهداف أصحاب الأدوار الرئيسية في النظام الدولي"^(٤٢) . ان الاعتماد المتبادل "صار هو القانون الأساسي للعلاقات الدولية ؛ ذلك أن التناقض لم يعد بين الاشتراكية والرأسمالية في النظام الدولي بل بين دول الشمال الصناعية المتقدمة ودول الجنوب ذات الأوضاع الاقتصادية المتدنية . وقد ساهم ذلك في التصدي للمشكلات الدولية المشتركة كمشكلات الإرهاب والتلوث والانفجار السكاني وتزايد معدلات البطالة .. الخ"^(٤٣) . ويمكن تلخيص أهم أفكار هذا الاتجاه الجديد الذى يسانده بنائيو الستينات والسبعينات وتشكل أفكار تقرير ويلى برانت عن الحوار بين الشمال والجنوب (١٩٨١ ، ١٩٨٣) معظم أفكاره ومنهم أولمان وتشارلز كيجلى وفريد بريجستين وجريج ميرفي وروز نشتين ودينيس بريجس وغيرهم كما تظهر في الكتابات العربية في مؤلفات ايليا حريق ، وناصيف حتى . ومصطفى كامل السيد وجودة عبدالحالى ومحمود عبدالفضيل وآخرون ؛ في الآتي :

rt Powell. "Absolute and Relative Gains in International Relations Theory". American Political Science Review, vol. 85, No. 4, December 1991. PP. 1303-4.

Joseph Nye, op. cit. P. 88.

^(٤٠) بييردى ستاركنتر ، النموذج الواقعي والعلاقات الدولية ، مترجم ، اللجنة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، العدد (١٢٧) ، فبراير ١٩٩١ ، ص ٦-٧ .
^(٤١) د. عنى الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

أ- إن الاعتماد المتبادل على المستوى البيئي قد تزايد بسبب حاجة الدول الصناعية للموارد الطبيعية من الدول الأقل تقدماً ، يلي ذلك اعتماداً متعددًا أكبر نتيجة تقسيم العمل الدولي من خلال أسواق رأس المال ورخص وسرعة وسائل النقل ، أيضاً الاعتماد المتبادل على مستوى القيم الذي ازداد من خلال تكنولوجيا الاتصال الحديثة .

ب- إن ثمة إيجابيات لهذا الاعتماد المتبادل منها وجود تفاهم واتصال أفضل على المستوى الدولي فتمو الأسواق الدولية ييسر بتقسيم أفضل للعمل وكفاءة أكبر للنظام الاقتصادي الدولي وحاصل ذلك وجود نصيب اقتصادي أوفر واستقرار سياسي أكبر لكل الدول وليس فقط لدول الشمال .

ج- أما سلبيات الاعتماد المتبادل في ظل النظام الدولي الجديد فهي تفوق ما سبق من إيجابيات بكثير ، فتقسيم العمل لا يعطي فرصاً متساوية المنافع لكل الدول . مما قد يزيد من حدة العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية "فأية أزمة اقتصادية ستتقل عبر الحدود وتأثيرها أشد على الاقتصاديات الأقل استفادة"^(٤٤) ولذا يلزم الاستفادة من مراقبة وإدارة عملية الاعتماد المتبادل المعقدة لتغليب الآثار الإيجابية على السلبية .

د- إن الفجوة التكنولوجية تسع تدريجياً بين الدول الصناعية والدول الأقل تقدماً التي تحاول جاهدة اللحاق بالنظام الاقتصادي العالمي وهي لا تملك رأس المال أو القدرة التكنولوجية على المنافسة وحيث أنه ينذر نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب فستظل الدول الأخيرة تعتمد على صادراتها من السلع الزراعية والمعادن وبالتالي تزداد هوة الفقر في العالمين الثالث والرابع . "إن الفجوة المتزايدة بين الدول الغنية والفقيرة سوف تزداد حدة ويزداد معها حدة الصراع بين الدول المتقدمة تكنولوجيا وبين الدول ذات المقدرة التكنولوجية المحدودة"^(٤٥) .

ثالثاً - الاتجاه الليبرالي الجديد :

تستمد الفكرة الأساسية لهذا الاتجاه جذورها من الصراع بين المثاليين والواقعيين بين الحربين ، ثم ذلك الاستقطاب الواضح بين المثاليين الجدد والواقعيين الجدد في بداية الثمانينات بين أفكار كارتر - بريجنسكي المستمدة من أفكار "ودرو ويلسون" المثالية في إحياء دور أميركا عبر العالم من خلال إقامة علاقات مع الشعوب تماثل العلاقات مع الحكومات ، لذلك فهم يرون النظام الدولي قائماً على القيم المثالية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان ونظام دولي فعال يقوم على

^(٤٤) د. اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .

^(٤٥) دينيس بريجنس ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

سيادة القانون الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى . بينما يرى الفريق الآخر المتمسك لفكر مورجنثاو الكلاسيكية ، اتباع أفكار نيكسون - كيسنجر الواقعية في السياسة الدولية على أن النظام الدولي يقوم على وجود دول ذات سيادة كل منها قوة توازن الأخرى وان السيطرة تكون للأقوى والأفضل وبالتالي تكون السيطرة من مواقع القوة .

الاتجاه الليبرالي الجديد المبني على الواقعية الأمريكية الحديثة عبر العالم ؛ ينقسم بدوره إلى فريقين : فريق الليبرالية المؤسسية الجديدة والذي يرى في النظام الاقتصادي الدولي ميزة سيطرة مطلقة لكل دولة على غرار المذهب الواقعي . الفريق الثاني يرى ضرورة مشاركة العالم مكاسبه ، أي الحصول على ميزة نسبية ومكاسب نسبية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد ويسمى هذا الفريق بالواقعية البنائية الجديدة (Neo - Structural Realism) في المدرسة الليبرالية غير الماركسية. الفريق الأول وهو الفريق الليبرالي المؤسس الجديد Neo - liberal Institutionalism على تقاليد كيسنجر كما سبق ذكره ، نجد هانتجتون في صراع الحضارات والموجة العالمية الثالثة للديمقراطية وروبرت اكسلرود في نظرية التعاون الدولي وغيرهما ، بينما في الفريق الثاني نجد كنيث ولتز ونظريته في التعاون الدول^(٤٦) . وقد حدد صامويل هانتجتون معالم الصراع الدولي القادم في محورين أساسيين : الأول ، الفوضى التي ضربت النظام الدولي بسبب الصراعات الاثنائية والعنصرية والدينية الممتدة وتشكيل التكتلات الدولية في الأسواق الحرة والموارد وكلاهما مرتبط بالآخر في منظومة واحدة . فالوحدة الاقتصادية مصدر للتوتر الدولي لأنها تدفع إلى الحرب التجارية على الموارد والأسواق والمعلومات التكنولوجية بين هذه القوى من ناحية وإلى بروز أزمة هوية بين الشعوب الخارجة على الغرب من ناحية أخرى . وفي جملة واحدة فإن الصراع القادم بين قوى النظام الدولي سيتحول إلى صراع حضارات حيث تتعاون الدول ذات الهوية الثقافية (الحضارية) الواحدة معاً في أشكال ومؤسسات اقتصادية / ثقافية تكتلية في مواجهة الحضارات الأخرى ؛ وهذا يعني بدء تدهور الحضارة الغربية^(٤٧) . وكان تلميذه السابق في "هارفارد" فرانسيس فوكوياما قد "أنهى التاريخ لصالح الغرب وعمم التجربة الغربية المنتصرة على الشيوعية كآخر تجارب بني الانسان"^(٤٨) . أما "ولتز" - وفريق الواقعيين

^(٤٦) حول الجدل الدائر بين الفريقين ، انظر :

R. Powell, op. cit, PP. 1302-1305.

^(٤٧) Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations", Foreign Affairs, Vol 72, No. 3, Summer 1993, P.

^(٤٨) Francis Fukuyama, "The End of History and the Last Man. New York: Free Press, 1992, P. XVI.

البنائين الجدد - يرى ضرورة المشاركة الدولية مع إمكانية الحصول على ميزة نسبية تنافسية أعلى وهذا أفضل من السيطرة المطلقة ومن هذا المنظور يمكن للدول أن تشارك في نظام اقتصادي عالمي دون مزيد من التوقعات الخاطئة وهو ما يقلل من الصراعات ويزيد من التعاون الدولي . ان الفاصل بين الفريقين أن أولهما يسعى لسيطرة غربية مطلقة على شئون العالم ويشدد على عنصر الأمن القومي لحماية الأسواق الدولية والموارد في مواجهة الآخرين ، بينما الثاني أكثر واقعية فيشدد على قيام نظام اقتصادي عالمي يشارك فيه الجميع كل حسب نسبته وقوته الاقتصادية مع ترك مزايا نسبية للآخرين^(٤٩) . ففي حين سعى الفريق الأول : الليبراليون المؤسسون الجدد إلى إثارة هاجس الأمن القومي من جديد عقب انتهاء الحرب الباردة لحماية المصالح الأمريكية العليا على ماعداها من منظور عالمي . سعى الفريق الثاني : الواقعيون - البنائيون الجدد إلى دوام السيطرة على الجنوب ولكن من منطق آخر هو التعاون الدولي ، فالحصول على مكاسب نسبي أكثر أهمية من الحصول على مكاسب مطلقة^(٥٠) في الاقتصاد العالمي . ان كينيث وولتز وروبرت لير وروبرت كيوهاني وآخرون رغم أنهم حاولوا التنظير منذ نهاية السبعينات على أساس من مسلمات المدرسة الواقعية الأمريكية الجديدة إلا أنهم مضوا على طريقة البنائين الجدد وتقاطعت خطوطهم معهم إلى الحد الذي اتهموا فيه فريق الليبراليين المؤسسين الجدد بالعودة إلى مفاهيم التوتر في الحرب الباردة ، ودعوا إلى فهم مخاطر الردع النووي وانتشار القوة ونمو الاقتصاد العالمي والاعتماد المتبادل بين الدول^(٥١) .

خلاصة القول أنه رغم السيطرة الأحادية القطبية في المجال العسكري والسياسي والاستراتيجي ، ورغم محاولة المدرسة الواقعية في جناحها المؤسسي - الليبرالي الجديد بعث الهاجس الأمني ، إلا أن ثمة جناح آخر يرى ضرورة الارتباط بنظام اقتصادي عالمي يفوز فيه الشمال بميزة التنافس النسبي على الجنوب ولكنه يحقق في التحليل الأخير التعاون الدولي ويقلل تصعيد الصراع بين الأمم .

^(٤٩) Charles W. Kegley, Jr. (ed), *Controversies in International Relations: Realism and the New Liberal Challenge*, Macmillan, London, 1995. Also, R.

^(٥٠) Kenneth Waltz, *Theory of International Politics*, Reading, MA.: Addison - Wesley, 1979, PP. 89-91, 189. Also, Powell, op. cit, P. 1304.

وأيضاً ، د. أحمد عبد الرازق شيكاوة ، حوار الشمال والجنوب ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطن، صيف ١٩٨٨ ، ص ٨٣ .

^(٥١) Kenneth Waltz, "Political Structure", in: Robert Keohane (ed), *New-Realism and its Crisis*, New York: Columbia U. Press, 1986, PP. 88-89.

رابعاً - الاتجاه التنموي الهيكلي (نظرية الحاجة Needs Theory) :

تقع الموارد في قلب نظرية الحاجة والاتجاه التنموي الهيكلي . وقد ربطت هذه المدرسة بين التنمية والصراع وبالذات في دول العالم الثالث حيث ساحة الصراع المتفجرة والمستمرة دون توقف مع بروز النظام الدولي الجديد^(٥٢) . لقد سبق شرح مفهوم الصراعات الممتدة في ادبيات بحوث السلام ويتم التركيز هنا على الموارد وعلاقتها بها .

الموارد هنا سبب ونتيجة للصراع الممتد وبالتالي ركزت مدرسة الحاجة على تناقص الموارد وسوء توزيعها والنمو غير المتوازن مع زيادة السكان وشح البيئة والفجوة التكنولوجية المتفاقمة يوماً بعد يوم كأسباب لعدم إشباع الحاجات الأساسية^(٥٣) للإنسان (وهي حوالي ١٣ حق/ حاجة حسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة) ، يضاف إلى ذلك وجود منظومة قيمية تنكر الاعتراف بالفرد في أمنه ومعتقداته ومنجزاته الخ . مما يخلق إحساساً دائماً بالظلم وعدم المساواة ترسخ على المدى الطويل في شكل استضعاف هيكلي (Structural Victimization) فإذا أضفنا إلى ذلك أيضاً وجود "موزايكو" من جماعات الهوية المتصارعة والتركيبات المؤسسية الهشة في بلدان العالم الثالث لأدركنا أنه من خلال هذه الجماعات المحلية وجود جماعة هوية دولية ممتدة دولياً ذات اتصال وثيق بالتدخل الخارجي^(٥٤) . وهناك نوعان من المشكلات تسودان دول العالم الثالث هما مشكلات التخلف والعنف الدائم . ولذا فإن الموارد تلعب دوراً محورياً في تلك البلاد من خلال إدارة ممتدة للصراع وتنمية هيكلية . وقد كان أول من

^(٥٢) عبر عن ذلك أستاذنا الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة بقوله : "إن معظم الصراعات الواقعة في عالم اليوم داخلية وهي تعبير عن انفجارات مكبوتة . وبينما تقل الصراعات الدولية بين عامي ١٩٩٤/٨٩ وعددها (٣) صراعات فقط ، نجد الصراعات المحلية المتفجرة تصل إلى (٨٢) صراعاً . أنظر على التوالي : د. بطرس بطرس غالي ، الأمم المتحدة والنازعات الدولية ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (١٠٢) ، نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ٤-١١ ، ولنفس المؤلف ، مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ، السياسة الدولية ، العدد (١١٩) يناير ١٩٩٥ ، ص ٩-١٠ .

^(٥٣) محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

^(٥٤) في الدراسة التي أعدها تيد جير لمعهد السلام الأمريكي اتضح أن هناك أكثر من (٢٣٣) جماعة هوية في (٩٣) دولة - أكثرها في أفريقيا - وشملت عام ١٩٩٠ تسعمائة مليون نسمة تورطت منها (٢١٠) جماعة في حروب طائفية داخلية من (٤٥-١٩٨٩) و (٦٠) جماعة في صراعات اجتماعية ممتدة - وسجل الشرق الأوسط أعلى درجات الانفجار في الثمانينات وكان هناك في نفس الفترة جماعات دولية ممتدة عبر الحدود تقدر بحوالي (١٤٧) من العدد الكلي .

راجع في ذلك : Ted R. Gurr, Minorities at Risk, op. cit. P. 12.

- إيف بيسون ، أزمة الهوية كمثل للاختلالات القائمة في الشرق الأوسط ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٢٧) ، فبراير ١٩٩١ ، ص ١٣٣-١٤٥ . أيضاً: رودلفو ستافنهاجن ، الصراعات العرقية وتأثيرها على المجتمع الدولي ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٢٧) ، فبراير ١٩٩١ ، ص ١١٧-١٣١ .

لفت الأنظار إلى أهمية إشباع الحاجات الأساسية كمنخرج للتوتر الدائم هو "يوهان جالتونج" (55) ثم تبعه بعد ذلك كثيرون : كيلمان (هارفارد) ، ويرتون وميتشل (ميريلاند) ، ثم جورج ماسون) وكوهين وبريتشر (نيويورك) وعازار (ميريلاند) ودافيز وبول سايتز (كنت ثم كولومبيا) وديوكتر وجروم (لندن) وغيرهم (56).

هذا الحل للصراع الاجتماعي الممتد يشتمل تقليل الصراع ثم حلة على ثلاثة عناصر هامة: الأول تسهيل حل الصراع من خلال ورش عمل (Workshops) وهو مفهوم طوره دارسو العلاقات الدولية والدبلوماسية ويقوم على افتراض أساسي أن صراعات العالم الثلاث تدور حول الحاجات الأساسية والقيم بدرجة كبيرة والمصالح بدرجة أقل . الخلاف حول الحاجات المادية والمصالح يمكن التفاوض حولها بصعوبة على عكس حاجات الهوية فلا يمكن التفاوض بشأنها وهي المحدد الأساسي لإدراك الناس وفهمهم للحاجات المادية . ومن ثم فإن اجتماع الأطراف في لقاءات غير رسمية يقود إلى اجماع مشترك حول المصالح المتعارضة المتعلقة بالحاجات الاجتماعية. الثاني دفع التنمية الهيكلية المعتمدة على الذات. وتبدو الموارد هنا في قلب عملية التنمية في القضاء على الاستضعاف الهيكلي من خلال تنشيط أوجه التنمية الثلاثة : السكان والبيئة والتكنولوجيا لتوفير الحاجات الأساسية والقضاء على عدم المساواة الهيكلية في المجتمع من خلال استراتيجية الاعتماد على الذات . الثالث : هو دبلوماسية التنمية القائم على ضرورة إصلاح المؤسسات الهيكلية الداخلية المشوهة القائمة على الفساد والشللية والعنصرية ... الخ ، يلبي ذلك بناء مؤسسات محلية تستجيب لمتطلبات الأوضاع الدولية الراهنة وضد التبعية لأنها سبب رئيسي من أسباب التخلف وهذا الأخير يحتاج لجهود متعددة الأطراف وليس جهوداً ثنائية . ودبلوماسية التنمية هنا لا بد أن تكون جزءاً متكاملًا من حركات الإصلاح السياسي والاقتصادي العالمية كما ظهرت في النظام الاقتصادي العالمي الجديد (57) . هكذا يمكن تلخيص الاتجاه التنموي لنظرية الحاجة في مجموعة أفكار تربط بين تطوير الموارد والصراع الدولي :

١- تشجيع قيام تنمية طبيعية من علاقة الرعاية - العمالة القائمة اليوم صوب اتجاه يشجع

Johan Galtung and David Anter. Human Needs, Cambridge; MA: (55)

Oelgeschlager, Gunn & Hain, 1980, P. 178.

Human Needs Jerel A. Rosati et al. A Critical Assessment of the Power of (56)
Dukes, ed., Conflict: Reading in .., in World Society; in: John Burton and Frank
op. cit, PP. 165 - 6.

(57) د. إدوارد عازار ، الصراع الاجتماعي الممتد والنظام الدولي ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، صيف ١٩٨٨ ، واشنطن ، ص ص ٥-٣١ . أيضاً راجع في ذلك :

Edward E. Azar, Development Diplomacy, in: Joyce Starr and Addeane S. Caellegh, eds.: A Shared Destiny: Regional Development and Cooperation, New York: Praeger, 1983, PP. 137-146. John Burton, op. cit, P. 11.

على التوازن الجماعي وبناء المؤسسات المتكاملة .

٢- توجيه المساعدات الأجنبية إلى مجموعة سياسات متكاملة تهدف إلى تطوير اقتصادي أصيل معتمد على الذات .

٣- ارتباط الإصلاح السياسي بالإصلاح الاقتصادي من خلال التنمية والمشاركة الخارجية التي تعارض التمييز والسيطرة الداخلية العنيفة مما يسهل إدارة الصراع ويقود للإستقرار . ان دبلوماسية التنمية القائمة على استراتيجيات التنمية المتوازنة التي تعمل على إعادة التوزيع تؤدي إلى حل الصراع أكثر من الإستراتيجيات الموجهة لمجرد النمو الاقتصادي .

٤- ان إشباع الحاجات الأساسية لجميع المواطنين يتم العمل لأجله من خلال التنمية الشاملة بعيدة المدى ولا شك أن هذا التركيز على إعادة توزيع الموارد والحاجة الأمنية في المدى القصير يمكن أن تمهد لحل الصراع على المدى البعيد .

وفي إيجاز فإن المنهج التنموي المبني على نظرية الحاجة يهدف إلى حل الصراع بقطعه الطريق ليس فقط على أسباب التخلف وعدم المساواة الهيكلية بل وعلى التوازنات غير الجماعية والسُّلُ المُنوَسِي . أنه يرى السلام غاية في حد ذاته وليس وسيلة لكسب النفوذ والمنافع الاستراتيجية . فإيجاد وسائل غير تقليدية لإدارة الصراع والتنمية الهيكلية ودبلوماسية التنمية التي تربط بين الداخل والخارج ، كل هذا يعني منهجاً تدريجياً وهيكلية لحل الصراع الممتد من خلال التغيير في المواقف بدلاً من الإحتواء السلوكي والإستراتيجي أو التسوية القانونية المؤقتة كما كانت المناهج الغربية في إدارة الصراع تنحوي في الماضي .

هذه هي بعض أهم الاتجاهات المرتبطة بدراسة الموضوع محل الدراسة . وهناك اتجاهات متطورة كثيرة في حقل العلاقات الدولية ولكن ارتباطها بالدراسة قليل أو غير ملائمة لها . وعلى سبيل المثال هناك تطور كبير في ظواهر عديدة في السنوات العشر الأخيرة تهتم بتطوير نظريات النظام الدولي ، توازن القوى ، الإتصال ، السكان ، المؤسسية ، التحليل السياسي - النفسي ، التبادل الدولي ، الإستراتيجية ، إدارة الصراع والأزمات ، الإمكانيات والقدرات القومية ... الخ . ونظراً لضيق الوقت والمساحة فقد تم التركيز على الاتجاهات ذات الصلة بالموضوع دون تجاهل لمثل هذه الاتجاهات كلما جاءت المناسبة لذكرها .

III ملاحظات أولية على حرب الموارد والصراع الدولي القادم لا محالة:

أولاً - العوامل المؤثرة على دور الموارد في تصعيد الصراع الدولي مع تحول القرن العشرين :

وهذا هو الاحتمال الأكبر من خلال الملاحظة والمتابعة المسحية النقدية لدراسات وبحوث السلام Peace Research في السنوات العشر الأخيرة عموماً ومنذ مطلع التسعينات خصوصاً . لقد تسببت الموارد وبصورة مباشرة في تصعيد الصراع الدولي بسبب تناقصها التدريجي وزيادة الطلب عليها لأسباب متعددة إما على مستوى الدولة المتقدمة لأحكام هيمنتها على العالم

أو البلاد غير المتقدمة للإستمرار في التنمية^(٥٨).

وتدل معظم المؤشرات المستقاة من مسح الدراسات المتعلقة بالموضوع خلال العقدين الماضيين على أن النظام الدولي يمر بتغيرات شديدة "إذ ينتقل من مرحلة التوسع التي صاحبت الثورة الصناعية المادية إلى مرحلة الثورة الصناعية حيث تظهر البدائل المقرونة بالاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية"^(٥٩). فلقد مر العالم بالعديد من المقارقات والأزمات التي تشير إلى الصفوط التي يعاني منها الاقتصاد العالمي ؛ إذ شهد أزميتين للطاقة صاحبتهما تقلبات عالية في الأسعار ونقص كبير في الغذاء على مستوى العالم مع ازدياد أثر التقلبات البيئية على الموارد المتاحة^(٦٠). كذلك شهد العالم في نفس الفترة حالتين كبيرتين للكساد وأزمة مديونية عالية وإنهيار في الأسواق المالية . وقد وجه ذلك الإهتمام الدولي من الأبعاد الاستراتيجية والسياسية إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية بعض الشيء وجعل مجال الصراع القادم هو خطوط التماس بين الحضارات المتمثلة في تكتلات اقتصادية / ثقافية في مواجهة الغرب على حد تعبير هانتجتون . إن ذلك بقدر ما يخلق تحدياً كبيراً للنظام الدولي إلا أنه في سبيله لتصعيد التوتر من خلال جماعات الهوية الداخلية ذات الإمتدادات الدولية التي تهدد عملية التبادل المركزية : المواد الخام المتجهة للشمال وإستقرار الأسواق عبر العالم .

هذه العلاقة الطردية بين نقص الموارد أو زيادة السكان وبين الحرب ليست جديدة في العلاقات الدولية - كما ذكر من قبل - ولكنها لم تدرس بطريقة نظامية على حد قول سنجر ورابابورت^(٦١). فالحرب كما يقول "ميلفين وكارول إمير" هي حل ملائم ووظيفي أحياناً لمشكلة الموارد ولكن ليس بالضرورة في جميع المجتمعات . أيضاً فالضغط على الموارد من الممكن أن تزيد المنافسة داخل وبين المجتمعات والوحدات السياسية كذا فإن الحرب قد تلعب دوراً في ضبط

^(٥٨) William Gutteridge. "The Case for Regional Security: Avoiding Conflict in the 1990's", Conflict Studies, Macmillan, London, No. 217, 1989, PP. 15-17 .

^(٥٩) برنجس ، مرجع سابق ، ص ص ٥-٦ .

^(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه التقلبات في العقدين الماضيين حول الموارد ؛ راجع:

World Bank. World Bank and the Environment, The World Bank Annual Report. C. 1990. Also, David Pearce and Kerry Turner. Economies of Natural Resources and the Environment, London: Harvester and Wheat Sheaf. 1990. P. 5.

J. D. Singer. "Accounting for International War: The State of Discipline", ^(٦١) the Annual Review of Sociology, Vol. 6, 1980, PP. 349-67.

R. A. Rappaport. Pigs for Ancestors, New Haven, C T.: Yale Univ. Press. 1987. P. 114.

اللامساواة الهيكلية في الحصول على الموارد (الحيوان والأرض والناس) عندما يستولي من لا يملكونها عليها من يملكونها^(٦٢). أيضاً فإن ندرة الموارد المزمّنة أو المؤقتة قد تقود إلى العدوان وأحياناً إلى الحرب^(٦٣) ويتواكب ذلك مع التنشئة الاجتماعية للأفراد على عدم الثقة في البيئة المحيطة بهم مما يدفع دفعا إلى الحرب إما بسبب الخوف من الآخرين أو بسبب الخوف من الطبيعة^(٦٤).

وفيما يلي أهم العناصر المستخلصة من دور الموارد في تصعيد الصراع الدولي :

١- تكرار الحرب في منطقة منهكة الموارد : تتكرر الحرب في منطقة منهكة الموارد في الأصل خوفاً من الطبيعة غير المتوقعة أو خوفاً من الآخرين . هذا الخوف يجعل الصراع دائماً أمراً واقعاً والسلام والتعاون أزمة بالنسبة للقادة والمواطنين على السواء في بلدان العالم الثالث^(٦٥) فالموارد هنا تلعب دور السبب والنتيجة في آن واحد^(٦٦) . فالموارد المنهكة يتصارع عليها الأطراف وتستخدم بشكل مشوه ومتزايد لاشباع القليل من الحاجات الإنسانية ، فيزداد انتهاكها وتظل هكذا في حلقة مفرغة وتقود إلى هيكلية تخلف وأداة لاستمرار الصراع الاجتماعي الممتد في عنف لا ينتهي ، ووجود حلول غير مؤكدة ولا مضونة ، وغالباً ما يكون ذلك وفق التنظير الغربي التقليدي للنخب الحاكمة الداعي إلى إستيباب الأمن والاستقرار المؤقت في شكل تسويات تؤدي لتغيير السلوك دون المواقف الراسخة .

٢- خطر وقوع المجاعات : شهد عقد الثمانينات وقوع مجاعات في أماكن كثيرة من العالم وبالذات في أفريقيا ، والمقصود هنا بتهديد وقوع المجاعة وأثره على الصراع هو ظهور حالات الموت جوعاً عندما يكون هناك إنقطاع في الطعام المعروض . وهو يختلف عن الجوع العادي أو تجويع بعض قطاعات الشعب . ويزداد هذا الأمر باضطراب في البلاد الأقل نمواً ، والتي تضعف فيها هوية الارتباط بالدولة عن هوية الارتباط بجماعة معينة (القبيلة ، الجماعة

Ember and Ember, op. cit, PP. 243-5.

R. A. Levine. Anthropology and The Study of Conflict , in: R. Falk and A. S. S. Kim, eds., The War System: An

Ember and Ember, op. cit, PP. 245-6. and; Levine, op. cit, P. 163.

Edward E. Azar and Stephen P. Cohen. "Peace as Crisis and Status- War as quo: The Arab - Israeli Conflict

^(٦٦) شارام شوبان ، النزاعات الدولية في العالم الثالث ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مترجم ، اليونسكو ،

العدد (١٢٧) فبراير ١٩٩١ ، ص ١٥٤ .

الدينية ، الجماعة العنصرية ، والقومية ... الخ) ومع ازدياد خطر المجاعات يزداد الاحساس بالاستضعاف الهيكلي وعدم الشعور بالأمن الغذائي والعضوي ويؤدي ذلك بالتدريج الى تصعيد التوتر الداخلي ومن ثم يتقل عبر الحدود مع انتقال حركة اللاجئين أو دخول المساعدات الخارجية التي لا توزع دائماً بعدالة بسبب الصراع القائم .. وهكذا في علاقة جدلية بين السبب والنتيجة. "ونظراً لأنها حالات نادرة بالقياس إلى تعدد حالات الحرب المستمرة فإن التوتر الناجم عن المجاعات يعكس نسبة معقولة من الصراع ويمكن التحكم بها"^{٦٧} ومع تآكل البيئة ونقص المياه النقية لأكثر من ١٢٥ مليون أفريقي يعيشون في الريف فسوف يؤدي ذلك الى انتشار المجاعات لقد أدى سوء استخدام البيئة في أفريقيا على سبيل المثال الى أن تعتمد القارة على الخارج في معظم احتياجاتها الغذائية . ويبلغ عدد غير الأمن غذائياً - حسب تعبير البنك الدولي - وهم الذين لا يملكون الطعام الذي يكفي لاحتفاظهم بصحة عادية وقيامهم بنشاط طبيعي الى ١٠٠ مليون نسمة^{٦٨} وهنا تظهر على الفور العلاقة الارتباطية بين انهيار الأمن القومي (وأحياناً الأقليمي) وبين حدوث المجاعة والنتيجة عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في دول الشمال والجنوب على السواء فقد ظهر ذلك "بوضوح في أفريقيا في الصومال وموزمبيق ، كما ظهر في الاتحاد السوفيتي والعراق لأسباب مختلفة"^{٦٩}.

٣- تهديد الكوارث الطبيعية . وهذه تنتمي إلى مجموعة الأسباب الطبيعية السابقة الناجمة عن شح البيئة واختلال التوازن البيئي وصراع الإنسان معها : وبكلمات أرنولد توينبي "سجل التحدي والاستجابة" بينهما. وفي الدراسات الجديدة حول البيئة هناك ربط بين الموارد والصراع بخصوص الكوارث الطبيعية (كالجفاف والعواصف والغابات الميتة وغارات الجراد ... الخ) بعد حوالي أربعين عاماً من نظرية "كارل ويتفوجل" حول دول الإنتاج النهري والنمط الأسوي للإنتاج . وقد ربط ويتفوجل في نظريته (عام ١٩٥٧) بين الموارد الطبيعية والديموقراطية وعلى منواله ربط "ميدلارسكي" بين الجفاف والاديموقراطية مرة أخرى على

Ember and Ember. Op. cit. p. 250

^{٦٧} د. جويس ستار . مدخل الى مؤتمر قمة أفريقيا حول المياه . السياسة الدولية . العدد (١٠٤) إبريل ١٩٩١ . ص ١٦٦ . وحول العلاقة بين الأمن الغذائي والغذاء والحاجة الى اتفاقيات أمنية . راجع : رؤية أستاذنا الدكتور عبدالممنك عودة في : د. عبدالممنك عودة . د. حمدي عبدالرحمن . التعاون الأفريقي في القرن الأفريقي وحوض النيل . في : المرجع السابق ذكره . ص ١٦٥ .

^{٦٨} تيم دايسون ، النمو السكاني العالمي وموارد الغذاء . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية . مترجم . العدد (١٤١) سبتمبر ١٩٩٤ . ص ٦٣ .

غرار الإستبداد الشرقي في المجتمعات النهرية ، وبين الجفاف والحرب لتوفير الحاجات الأساسية في المجتمعات التي يعزّيها الجفاف^(٧٠) . ويرتبط قيام الحرب هنا غالباً بمسألة التوقعات المتزايدة بحدوث الجفاف وبالثقافة المجتمعية في التطلع إلى فرصة خارجية تعيد إليهم ذلك التوازن المختل . وحتى في حالة عدم وجود مشكلة خانقة أو أزمة في هذا الصدد فإن المنتصر دائماً ما يستولي على موارد المهزوم تحسباً لكوارث المستقبل .

الندرة المزمّنة للموارد . بمعنى حالة نقص في الموارد تخلق حالة جوع ثابتة عبر الزمن^(٧١) وهناك علاقة طردية بين ندرة الموارد والحرب . ويختلف الأمر في ارتباط هذه الندرة بالعنصر السابق ذكره وهو توقع حدوث كوارث طبيعية . فإذا كانت الندرة موجودة ولا توقع لكوارث طبيعية فإحتمال الحرب قليل ، ولكن إذا كانت ندرة وتوقع لكوارث كبيرة فإن إحتمال الحرب يكون كبيراً بالتضحية بكل غال ورخيص لتأمين المجتمع ضد كارثة متوقع حدوثها أو بسبب الخوف من المستقبل المجهول فيتم الإستيلاء على موارد الآخرين . أن الحرب كما هو واضح في البلاد الأقل تقدماً هدفها الأساسي تزويد الثروة من الموارد فهي حرب على الموارد على عكس الحروب بين المجتمعات المتقدمة فوق الصناعية لأن الحرب بينها معناها تحطيم رأس المال والخدمات ونتائجها غير مجدّية على عكس نتائجها في البلاد النامية^(٧٢) .

لقد اقتربت العديد من أقاليم العالم من إستغلال الحد الأقصى لموارد المياه المتاحة للزراعة والشرب والتنمية الصناعية - كما تقول جويس ستار - رئيسة قمة المياه الكونية . وهذا يعني أنه في أفريقيا على سبيل المثال سيعاني حوالي ٢٥٠ مليون نسمة (٤٥٪ من سكان القارة تقريباً) من نقص المياه وقد يموت البعض كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة بسبب المياه وذلك مع نهاية هذا القرن ونفس الأمر ينطبق على أميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية^(٧٣) .

٤- الإستيلاء على الموارد من جانب واحد . وهو يعني الإستيلاء الإنفرادي على الأرض والموارد الأخرى (الحيوان/ الطعام/ أدوات الإنتاج/ وسائل النقل/ الأسرى ... الخ)^(٧٤) ،

M. I. Midlarsky, Op.cit, P. 254.

Ibid. P. 257.

Dina Richard et al. "Good Times, Bad Times and the Diversionary Use of Force. The Journal of Conflict Resolution, Vol. 37, No. 3, September 1993, P. 509.

^(٧٣) جويس ستار ، مدخل إلى ... ، مرجع سابق ، ص ١٦٦ . وأيضاً في هذا المجال، أنظر : الإشع كالي ، المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩١ ، ص ٧٥ .

Ember and Ember, Op. cit, P. 258.

^(٧٤)

وتسمى هذه الحروب حروب الموارد من جانب واحد (Unilateral Resource War) حيث يسعى طرف من خلال حق الحرب - كما تفعل إسرائيل اليوم في الأراضي العربية - للإستيلاء على موارد الآخرين وهي فكرة قديمة قدم الإنسان نفسه وهي بالتالي جوهر فكرة الاستعمار. الأدبيات الحديثة تعالجها من خلال توازن القوى في النظام الدولي وتآكل البيئة التي تدفع الطرف القوي لاستخدام إمكانياته العسكرية لتأمين حاجات سكانه الأساسية وبالذات في المناطق الواقعة خارج نطاق الغرب. إن فكرة السلام الأمريكي (Pax Americana) وفرضه على العالم من خلال التحكم في الموارد والتحكم في تدفق السلع والخدمات إلى الخارج إن هي إلا خطوة في هذا الاتجاه^(٧٥) وفي احتلال إسرائيل لجنوب لبنان ومرتفعات الجولان والسعي إلى الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومد البصر عبر سيناء، ثم الاستيلاء على المياه الفلسطينية من جانب واحد، وكذا محاولات تركيا المتكررة في حجب المياه في نهري دجلة والفرات عن جارتها العربيتين سوريا والعراق، كل ذلك إن هو إلا محاولات احتكار مصدر حيوي ونادر لا غنى عنه لكل كائن حي من جانب واحد ضد الأعراف والتقاليد والقوانين الدولية وحسن الجوار^(٧٦) إن الحرب على الموارد تنتج في هذا الصدد بسبب الخوف من الكوارث والمفاجآت الطبيعية غير المتوقعة وجزئياً بسبب الخوف من الآخرين، ويندفع الطرف الأقوي لاستخدام إمكانياته المتفوقة على الضعيف لأخذ موارده وتكريسها لتأمين مستقبله الخوف بالمخاطر.

٥- زيادة السكان مع تناقص الموارد. سبق الحديث عن علاقة السكان بالموارد. وهنا يتم دراسة علاقة هذا المتغير بتصعيد الصراع بين الدول. لقد تطور عدد السكان من ٥٠٠ مليون نسمة عام ١٦٥٠ إلى ٥ بليون في العالم عام ١٩٨٧ وسيصلون إلى ٨ بليون عام ٢٠٢٠^(٧٧). ومن الملاحظ أن معظم هذه الزيادة تقع في البلاد النامية التي تمر بضغط بيئي

Joseph Nye, Op. cit. P. 87

ويرى بير دى سنار كلنر أن في نشر السلام الأمريكي على العالم عامل استقرار للنظام الدولي. أنظر:

بير دى سنار كلنر، مرجع سابق، ص ١٣-١٧.

(٣٥) د. حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي - الإسرائيلي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد

(١٠٤)، إبريل ١٩٩١، ص ١٢٥، ولنفس المؤلف البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية - الإسرائيلية،

صامد الإقتصادي، بيروت وتونس، السنة (١٤)، العدد (٨٨)، نيسان - أيار - حزيران ١٩٩٢، ص ١٠

١٢-١٠، وأيضاً للمؤلف: حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل، السياسة الدولية، العدد

(١١١)، يناير ١٩٩٣، ص ٨١-٨٣.

Source: Population Reference Bureau, Washington, D.C., 1987.

(٧٦)

حادة . هذه الزيادة المضطردة أدت إلى زيادة استهلاك الموارد وهجرة أعداد غفيرة إلى مناطق أخرى مما أدى إلى حدوث مجاعات وهذا يعني أن سكان الأرض قد تجاوزوا بالفعل سعتها في بعض أجزائها^(٧٧) . ويؤدي اختلاف معدلات نمو السكان داخل وبين الدول (من ٤٪ في البلاد النامية إلى صفر ٪ في بعض البلاد المتقدمة في الشمال) إلى ظهور مبررات قوية للصراع على الموارد المنهكة أصلاً . ويكون البقاء للأقوى في ظل عدم وجود تنمية هيكلية مؤسسية وهذا يؤدي بدوره إلى تسريع التوتر الداخلي ومحاولة الإنكفاء للخارج بالهجرة أو بالحرب لتوظيف هذه الأعداد الكبيرة في استجلاب موارد غير محلية . وفي الجانب الصراع من هذه العملية يؤدي ذلك إلى زيادة التوتر المحلي والدولي . ونتيجة وجود صراع أجيال بين السكان فإن الدول وبالذات الأقل تقدماً تشهد صراعاً على القيم بين التقليديين والتحديثيين وهذا يؤدي إلى تعطيل التغيرات البنوية المؤسسية وتعطيل برامج التنمية . لقد أدى عدم الاستقرار الداخلي في بلاد العالم النامي إلى مخارج لدول العالم الأول والثاني في الشمال في شكل هجرات تنتج عنها مجموعة مشكلات هذه الأخيرة قد تؤدي إلى تصعيد حدة التوتر الداخلي والخارجي . وإستمرار هذا الوضع في أجزاء كثيرة من بلاد العالم النامي قد وقع بسبب تضاعف أعداد المهاجرين واللاجئين بسبب الحروب والمظالم السياسية في عقد الثمانينات ولايزال . "ولا توجد مؤشرات تسمح بزوال هذه الظاهرة أو تقلصها في الوقت القريب"^(٧٨) . ومع تزايد الاختلالات في المجموعات العمرية مع ازدياد معدل النمو السكاني وصراع الأجيال فإن ذلك سيجد إنعكاساته على مؤسسات وأيديولوجيات المستقبل قميل إلى العنف في الشمال أكثر من التعاون .

٦- خطط التنمية المتعارضة والضغط على الموارد المشتركة : تسبب خطط التنمية المتعارضة توتراً دائماً بين الدول المشتركة في مورد واحد سواء في منطقة حدودية غنية أو منطقة عازلة أو حوض نهر مشترك ... الخ . ومع تزايد عدد السكان وتناقص موارد البيئة وسقوط خطط التنمية القديمة في مرحلة التحول من اشتراكية الدولة إلى الخصخصة والسوق الحر ، بدأت خطط التنمية في المرحلة الجديدة تأخذ أبعاداً جديدة وكان ذلك مدعاة بدوره لإعادة النظر في تقاسم الموارد المشتركة . ولما كانت معظم هذه الموارد خاضعة للتسويات واتفاقات الأمر الواقع دون معاهدات دولية مشتركة ؛ فإن مسألة المراجعة وإعادة التقاسم ترفع حدة التوتر خصوصاً إذا كانت هذه الموارد حيوية كالماء

^(٧٧) دنيس بريجس ، مرجع سابق ، ص ٧ .

^(٧٨) Population Report, U. S. Department of State, March 1987, P. 4.

أيضاً : أنظر : عبد الأمير دكروب ، مستقبل الصراع حول المياه ، الفكر العربي ، بيروت ، العدد .

والبتروول والمعادن الغنية .. الخ". لقد كان من حجج الرئيس العراقي صدام حسين في غزو الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ؛ ضخ الأخيرة الزائد عن الحد لإحتياطات النفط المشتركة^(٧٩) . ولما كانت بعض هذه الموارد المشتركة حيوية لخطط التنمية الشاملة فإن ضمانها دون إتفاقية تقاسم متفق عليها دولياً ، يعني استخدام القوة العسكرية في مواجهة الشركاء إذا لزم الأمر . مثال ذلك خطط التنمية الإفريقية في حوض النيل^(٨٠) والصراع بين الجزائر والمغرب على الفوسفات والعراق والكويت على البترول وتركيا في ناحية العراق وسوريا في ناحية أخرى ، حول هضبة الأناضول من نهري دجلة والفرات وبناء تركيا لسد أتاتورك.

٧-الإستهلاك المدني غير الرشيد للموارد . مع ازدياد عدد السكان وشح البيئة وتضارب خطط التنمية الطموحة وازدياد الصراعات الإجتماعية والقومية الممتدة والانهك الداخلي للموارد الحيوية للبلاد النامية . فإن أى استهلاك متزايد وغير رشيد لهذه الموارد يزيد من هاجس التوقعات المستقبلية ويرفع معدل التوتر الداخلي وعبر الحدود . تلوث النيل ونهر الأردن ونهر دجلة والفرات خير دليل على ذلك . ان الاستهلاك غير الرشيد في المدن الحضرية وصرف بقايا المصانع والملوثات الكيماوية والصرف الصحي وغيرها يؤدي على المدى البعيد الى صعوبة استخدام هذا المورد الحيوي الهام كنهر الأردن الذي لوثته إسرائيل بما فيه الكفاية فأصبح مضرب الأمثلة في تلوث المياه في العالم وأصبح في معظمه غير صالح للإستعمال^(٨١) ومع تضائل القدرة على استخدام هذه الموارد بسبب الإستعمال غير الرشيد أو الإستهلاك المتزايد دون مبرر يستولي الطرف الأقوي عليه ويكون ذلك مصدراً حيوياً للقلق وتصيد التوتر .

٨-تلوث البيئة وتخطيم المخزون الإستراتيجي للموارد . يمكن تعريف التلوث بأنه كل ما يؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالتأثير سلباً على سلامة الوظائف المختلفة - لكل الأنواع والكائنات الحية على الأرض . وبالتالي فالتلوث كظاهرة يشمل تلوث كل من الهواء والتربة

Joyce Starr. Water Wars. Foreign Policy, No. 82, Spring 1991. PP. 17-8. ^(٧٩)

Hassan Bakr A. Hassan. Water, War, and Peace, Series of Political Research, ^(٨٠) No.56. Center for Political Research and Studies, Cairo University, April 1992. P. 11.

أنظر : د. حسن بكر ، حروب المياه ، مرجع سابق ، ص ٧٧ ؛ وايضاً : Joyce Starr. Op. cit. : ^(٨١) PP. 20-1

والمياه . وكذلك التلوث الناجم عن الاتساع والضوضاء^(٨٢) . وقد حدد البنك الدولي في تقريره السنوي لعام ١٩٩٠ المكرس للبيئة خمس مشاكل بيئية وأعطاهم الأولوية في برامجه التنموية في بلاد العالم الثالث وهي تدهور حياة الكائنات الطبيعية، تدهور التربة، تدهور نوعية المياه العذبة وإستنزافها - التلوث الحضري والصناعي والزراعي ، تدهور الممتلكات البشرية العامة^(٨٣) . ولما كانت الدول النامية مرتبطة بوجود تنمية قابلة للإستمرار "وتعتمد البيئة على حدود تعرفها حالة حقل البيئة (State of the Art) على التكنولوجيا والنظم الاجتماعية التي تتحكم في الموارد ومقدرة المحيط الحيوي للأرض على إمتصاص آثار النشاطات البشرية"^(٨٤) ، فإن أي تلوث خارج المستوي الأدنى/ الأمثل للتنمية يعني مباشرة اختلال البناء السياسي والاجتماعي لأي نظام سياسي وعدم القدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية وإنتشار الفقر واللامساواة الهيكلية ، وتشر جماعات الهوية دعاياتها عن الاستضعاف واستخدام العنف السياسي "فالأغنياء وحدهم هم الذين يستنزفون الثروة لأنهم أصحاب المشروعات التنموية في عهد التخصيص أي أن تلوث البيئة ان هو إلا إعادة توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء"^(٨٥) بطريقة غير عادلة. ثم يأتي الاستضعاف الخارجي في هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية فيؤدي إلى أهدار الموارد وسوء تخصيصها وسوء توزيع الثروة وبالتالي يحطم المخزون الاستراتيجي لغير أهداف التنمية الحقيقية. وهذا يعني في التحليل الأخير تصعيد التوترات الداخلية إلى حد الحرب الأهلية التي تستدعي تدخل جماعات الهوية الممتدة إقليمياً ودولياً عبر الحدود في ظل نظام إتصالي عابر للقارات دون عوائق. إن الحرب هنا تصبح على حد قول رست وامبر "هي الحل الملائم والوظيفي لتحطيم الموارد"^(٨٦) إن الضغط على الموارد وتلويث البيئة هو مؤشر حقيقي للتنافس الحاد بين وحدات النظام الدولي . أما على المستوي الإستراتيجي فقد تأكد أن الموارد والبيئة هما مصدران للصراع الدولي عندما تتعارض مصالح القوى الكبرى في تحطيم المخزون

^(٨٢) د. رجاء عز الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢-٦٣ .

وأيضاً في : فرج عبدالعزيز عزت ، تلوث البيئة بالمخلفات الصناعية : مجلة البترول ، القاهرة ، العدد (٦) ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٥-١٧ .

World Bank, 1990, Op.cit., P. 9.

^(٨٣) محمد حامد عبدالله ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

^(٨٤) محمد حامد عبدالله ، المرجع السابق ذكره ، ص ص ١٢٤-١٢٥ .

^(٨٥) Carol R. Ember, Melvin Ember, and Bruce Russett. "Peace Between Participatory Politics: Across Cultural Test." World Politics, Vol. 44, No. 4, 1992, PP. 243-5.

الإستراتيجي^(٨٧) فالتلوث البيئي وتخطيم الموارد قد يؤدي الى توتر دائم كما أثبتت حرب الخليج^(٨٨) (الثانية).

٩-عسكرة البيئة والموارد الإستراتيجية . العسكرة (Militarization) مفهوم شامل متعدد الأبعاد يعني تجيش المجتمع وتحويله إلى ثكنة عسكرية كبيرة لخدمة أغراض الحرب والعسكرية . وهذا يعني تحويل الموارد لخدمة الإستهلاك العسكري وإيقاف المواد الخام على الحرب وجعل الموارد التزاما عسكريا إستراتيجيا في المقام الأول^(٨٩) فإذا عدنا إلى عسكرة المجتمع المعروفة في الأدبيات الكلاسيكية لوجدنا أنها تعرف بالآثار السيكلوجية التابعة المؤدية للعنف الهيكلي والعدوان كمجتمع اسبرطه والمجتمع الإسرائيلي . ان عسكرة الموارد لخدمة اغراض الحرب تعني أعلى درجات التصعيد الموجه للخارج وتهيئ مناخا مناسباً للصراع الداخلي ، بحسب مقياس السلام والصراع في ماكيلاند WEIS وعازار COPDAB وغيرهما^(٩٠) .

١٠-التصحّر وزحف الصحراوي . التصحر يعني وجود ظاهرة طبيعية تتعرض فيها الأراضي الزراعية - كمصدر رئيسي للموارد - إلى عوامل الحفر والتعرية تتحول على أثرها إلى أرض صحراوية أو شبه صحراوية غير زراعية^(٩١) . وهذه الظاهرة تقع داخل المناطق شديدة الجفاف وتتسع البقعة لتصل إلى الصحراء وفي البداية سميت الظاهرة خطأ بزحف الصحراء ، أي زحف الرمال الصحراوية نحو المنطقة الجافة ، ويعود التصحر لعاملين ، إنساني : يعود لسوء إستخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى كالتجريف والبناء العشوائي واهلاك الأرض بإنتاج تابعي يكفي لسد الحاجات الأساسية ففقد قوتها الإنتاجية . وعامل بيئي ، يعود إلى ظواهر طبيعية كالجفاف والكوارث الطبيعية عبر الزمن والنظام المائي الشحيح . إن العبث بتوازن البيئة يقود إلى التصحر . وقد تواكب الجفاف مع التصحر مما أدى إلى ظهور شبح الجماعات في أفريقيا . ويؤكد "التريد" أن أكثر من ١٦٪ من الأرض الزراعية المطرية في أفريقيا أصبحت عرضة للتصحّر^(٩٢) . الجفاف اذن

K. Holsti, Op.cit, P. 317 .

(٨٧)

E. R. Wittkopf, Op. cit, P. 317.

(٨٨)

William Eckhardt and E. E. Azar. "Major Conflicts and Interventions (1945-1975)". International Interactions, Vol. 5, No. 1, 1981, PP. 75-77.

(٨٩)

(٩١) محمد علي أحمد ، التصحر : مسبباته البشرية وطرق مكافحته ، القافلة ، أرامكو السعودية ، الظهران - المجلد (٤١) ، العدد (١٠) ، فبراير - مارس ١٩٩٦ ، ص ص ٣٤ - ٣٥ .

(٩٢) Walter Reid, "Sustainable Development" in : USIA, Economic Impact, Washington, D.C., 1992, PP. 15-16.

(٩٠)

"مسئولية الطبيعة ولكن التصحر والتعرض للجوع مسئولية الانسان"^(٩٣) ، وفي العالم العربي تواجه أقطاره أوضاعا غذائية حرجية نتيجة شحة الموارد مثل النسيارة والتصحر وإنخفاض رأس المال المخصص للتنمية الزراعية ونسرة اليد العاملة المتخصصة^(٩٤) . إن التصحر خلط من عمل الإنسان والطبيعة وقد يكون وضعاً عادياً ولكنه ، يقود ضمن عوامل أخرى مثل شح الموارد والجماعات والتوقعات المستقبلية غير المأمونة إلى تصعيد التوتر الداخلي والخارجي وزيادة التبعة الاقتصادية للخارج في أحوال كثيرة .

١١- استخدام الغذاء كسلاح إقتصادي ، وهذا يعني إيجابياً تركيز الموارد في يد دول المركز في الشمال من ناحية وسلبياً سياسة التجويع وحرب الغذاء^(٩٥) تجاه دول الجنوب من ناحية أخرى ، إن ذلك في مجمله يؤدي إلى تصعيد التوتر عبر العالم بالإضافة إلى فساد أخلاقياً وسياسياً . يضاف إلى ماسبق تكيل دول الجنوب بالديون بالإضافة إلى حلقات الفقر المفرغة الأخرى والتبعة للقوى المهيمنة على الموارد الغذائية الدولية . أنها كمدخل للصراع تعني إقلاق المجتمعات المحلية للدول الجنوبية وخارجياً تعني ازدياد حالة الاستضعاف الهيكني والتبعة السياسية والإقتصادية لدول المركز من التوابع . وهذا بدوره يخلق حالة استنفار معادية للغرب عموماً مما يعني ازدياد العمليات التخريبية الموجهة للسلع والخدمات القادمة من الشمال وتخريب للموارد التي يعتمد عليها الغرب في إنتاجه . وبمرور الوقت وإتساع رقعة التبعة والمهيمنة تنشأ حالة من العدوان بين الشمال والجنوب في شكل مواقف ثابتة معادية^(٩٦) . ومع ازدياد التوقعات بأزمات مستقبلية تزداد حدة التوقعات المتشائمة مع تسارع نمو السكان وتفاقم الفجوة التكنولوجية وازدياد الضغط على الموارد المحلية لأسباب بيئية وإنسانية .

ثانياً - عناصر تأثير الموارد على التعاون الدولي :

من خلال المتابعة المسحية لأدبيات إدارة الصراع في الجانب المتعلق بالمواد الطبيعية وآثارها على تنزيل الصراع De-escalation والتعاون الدولي ، وجد أن هذا الجانب أحـل

^(٩٣) د. صلاح الدين الشامي وفؤاد الصقار ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

^(٩٤) د. حسن العلـكـيم ، أزمة الغذاء في الوطن العربي ، السياسة الدولية . العدد (١٢٣) ، يناير ١٩٩٦ ، ص ٩ . وأنظر أيضاً لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في :

Mostafa Kamal Tolba, Developmet Without Destruction, Dublin: Tycool International Publishing Ltd, 1982, P. 26.

Seyom Brown, The Causes and Prevention of War, 2nd edition, London: Macmillan, 1994, P. 127.

S. Brown, Op. cit. PP. 11-15.

^(٩٥) تيم دايسون ، مرجع سابق ، ص ٩٥ . وأيضاً

أهمية دينا في حقائق ووقائع النظام الدولي منذ مطلع التسعينات . ورغم أن غاية العالم كانت ومازالت هي الوصول إلى السلام وهو ماسعت بحوث السلام عبر حوالي نصف القرن الآن إلى إنجاز من خلال الأكاديمية^(٩٧) ، لكن من الواضح أن هذه العناصر أقل ثقلًا وأهمية في ممارسات النظام الدولي الجديد الذي يتسم بقوضي بين قواه ومؤسساته الفاعلة لم يعرفها العالم منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨ . ورغم أن البعد البيئي أحل مظهرًا مرحلة متقدمة في سلم التعاون الدولي منذ انعقاد قمة الأرض عام ١٩٩٢ . فإن جوهر الممارسة يؤكد عكس ذلك بسبب التصارع الدولي على المصالح . فقد حارب لوبي البترول في السياسة الأمريكية ابدال النفط - كأكبر ملوث للبيئة في العالم - بوسائل طاقة مغايرة ومارست فرنسا تفجيراتها النووية وسعت دول كثيرة في الشمال إلى دفن نفاياتها في الجنوب بل وسربت عن عمد أسلحتها النووية المخظورة إلى دول الجنوب ... الخ . وقد شكل ذلك تناقضا واضحا في منظومة العمل الدولي نحو السلام والتعاون بين الشعوب . ففي حين يسعى المجتمع الدولي وفي قلبه الأمم المتحدة للحفاظ على البيئة التي تشكل الموارد الطبيعية عصبها الأساسي ، تسعى الدول والجماعات إلى الحصول على الموارد بل والاستحواذ عليها من جانب واحد واستخدامها كأدوات للصراع مع الآخرين . أن التكتلات الدولية في الشمال ومؤسسات التعاون الدولية وإنجاز اتفاقية الجات - رغم قهر دول الجنوب - لتقنين التجارة والتعريف الجمركية في التعامل الدولي ؛ إن هي إلا محاولات لإنجاز التعاون الدولي من خلال توازن المصالح بين القوى الكبرى .

وهذه أهم العناصر المؤدية إلى تنزيل الصراع الدولي وتحقيق التعاون (في جانب الموارد):

١- أن المشاركة في الموارد تفرض الحوار بكل أشكاله ومن ثم التفاوض ذلك أن الصراع على الموارد المشتركة مخاطره أكثر من مكاسبه . وقد وقع ذلك بين الدول الاسكندنافية وبريطانيا في بحر الشمال حول البترول وبين الجزائر والمغرب حول الفوسفات في الحدود المشتركة الجنوبية والعراق والكويت حول البترول وأجبرت المياه أطرافا عربية على الجلوس مع إسرائيل للتفاوض رغم أنها في حالة حرب معها^(٩٨) . ومن المتوقع أن تفعل العراق وسوريا مع تركيا نفس الشيء رغم رفض تركيا المتكرر المشاركة في اللجان الفنية .

^(٩٧) يلاحظ أن هناك حالة من الأهمال الجسيم لحقل التعاون الهام في بحوث السلام - كما ذكر من قبل - لحساب الدراسات الإستراتيجية وأبعاد الصراع بين الشرق والغرب دون النظر للتعاون الدولي إلا كشق مكمل لتنزيل الصراع.

^(٩٨) د. حسن العلكيم ، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، المجلد (٢٣) ، العدد (٣) ، خريف ١٩٩٥ ، ص ص ٢٠-٢١ . وأيضاً د. حسن بكر - المنظور المائي مرجع سابق ، ص ١٤٣ .

٢- أن وجود عالم من الاعتماد المتبادل ذو مكاسب مشتركة سوف يدفع بمزيد من الحوار بين الشمال والجنوب حول استخدام الموارد الطبيعية وغيرها . فانعدام القدرة التنافسية للدول الجنوبية بعد سقوط الشيوعية وتراكم الديون وفشل المشروعات التنموية الطموحة والتحول نحو اقتصاد المشورع الخاص كان وراء إيجاد صيغ مبتكرة وجديدة للحوار مع الشمال . المحصلة الحقيقية لدول الجنوب أو لمقولة التعاون الدولي عبر عقد من الزمن (٨١-١٩٩٢) كانت سلبية. ويرى الكثيرون من رجال الفكر الإستراتيجي أن اختلال العلاقات الدولية وتغييب التعاون الإنمائي كان وراء فشل الحوار بين الشمال والجنوب^(٩٩). لقد ركزت لجنّي "برانت" في الحوار بين الشمال والجنوب في بنودها الأولى على الموارد ودعت إلى اقرار الاعتماد المتبادل لتحسين الاستخدام وحل أزمات التغذية والنظام المائي والتجاري بين دول الشمال والجنوب^(١٠٠) . أن استمرار الحوار بين شعوب العالم وحكوماته سواء عبر المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبالذات جماعات البيئة والخضر (حوالي عشرة آلاف منظمة غير حكومية كان يقودها النائب "آل جور" أمام قمة الأرض وقد أصبح الآن رئيس قمة الأرض الكونية) يعني استمرار اتفاق الحد الأدنى من التعاون حول البيئة والتنمية ومن ثم يمكن تحسين ظروف الاعتماد المتبادل عوضاً عن التبعية ؛ ولصالح دول الجنوب على المدى الطويل .

٣- وجود تكتلات إقتصادية في عصر ثورة المعلومات قد يكون عملة ذات وجهين بمعنى أن تقود إلى حرب باردة من خلال الإستقطاب الدولي للموارد والسلع والخدمات . كما قد تؤدي على الوجه الآخر إلى "التكامل الإقتصادي وإيجاد الأسواق الكبيرة"^(١٠١) . مما يعني تحسين استخدام الموارد بشكل تنافسي في صورة منتجات تعوض نقصها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة والقدرات الكيفية للبشر وحماية البيئة من أخطار التعرية والإستخدام غير الرشيد. ويزيد على ذلك التعاون الدولي في أوقات الكوارث الطبيعية والجماعات في شكل مساعدات إنسانية تقدمها المنظمات الدولية (بدلاً من اعتماد نموذج التدخل الأمريكي في شئون الدول ذات السيادة) والجماعات غير الحكومية (NGO's) وحتى حكومات الدول الغنية ... الخ . أن الوجه الآخر للعملة يعني استمرار التعاون الإنساني حتى ولو كان مختلطاً بالصراع في أسوأ الأحوال .

^(٩٩) د. عبدالمؤمن محمد العنبي ، اشكالية الحوار بين الشمال والجنوب ، مجلة العلوم الإجتماعية ، جامعة الكويت .

المجلد (٢٣) العدد (٢) صيف ١٩٩٥ . ص ١٨٥ .

د. أحمد عبدالرازق شيكارا . مرجع سابق ، ص ٨٧-٨٩ .

د. عني الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

٤- عصر البيئة والتنمية : هذا أبلغ دليل على تعاون البشر منذ ظهور النظام الدولي الجديد . ورغم أن الآمال كانت كبيرة فإن النتائج أصبحت هزيلة بإصرار الدول الصناعية على تحميل دول الجنوب أعباء نظافة البيئة وديون التنمية . لقد كانت قمة الأرض هي نقطة التحول العملاقة في هذا الشأن إذ دشت ظهور الطور الرابع من الثورة الصناعية مع نهاية القرن العشرين^(١٠٢) . لقد تعدى الأمر مجرد التعاون الأقليمي إذ أضحت مشكلة تلوث البيئة "تمثل تهديدا للسلم والاستقرار في العالم الأمر الذي يستدعي جهودا دولية مشتركة لمواجهتها سواء من أجل ضبط الانفجار السكاني أو لكفالة نوع من التوزيع العادل لمواد الغذاء بين الدول الغنية والفقيرة أو لمنع تجريف الأراضي الزراعية ووقف الإعتداء على البيئة"^(١٠٣) ، كما حدث في أزمة الإحتلال العراقي للكويت ١٩٩٠/١٩٩١ . أن ربط البيئة النظيفة بتنمية نظيفة يعني تجسيدا لتعاون دولي مستقبلي بارادة أطراف النظام الدولي على السواء كما ظهر في المؤتمرات البيئة والتنمية والسكانية التي عقدتها الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن .

٥- التقدم التكنولوجي وتحسين الموارد . ويتم هذا التحسين زراعة وإنتاجاً وتهجيناً في نسوع المنتج الزراعي أو الزراعي - الصناعي وهكذا في عصر تجاوز عصر الثورة الصناعية الثالثة إلى الرابعة : حيث استغلال الطاقات البديلة - والأفاداة من "الطاقة الشمسية. وإقحام مجال الهندسة الوراثية وتكنولوجيا إنتاج الطعام الرخيص وبكميات وفيرة ومجال إحلال الآلة محل الإنسان في كل مايتصل بأمور الميكنة (Automization)"^(١٠٤) وهكذا تمثل النقلة التكنولوجية نقلة نوعية فريدة مع نهاية القرن العشرين ولاشك أن ربطها بأي شكل مع الموارد سوف يؤدي إلى مزيد من التعاون الدولي وستصبح ايدولوجية التنافس المستقبلية .

٦- المعونات وشح الموارد . تلعب الدول الصناعية مع الدول الأقل تقدما ذات العجز الواضح في توفير الحاجات الأساسية لشعوبها من الموارد الضرورية ، لعبة العصا والجزرة. لقد كتب الكثيرون عن هذه السياسة في المعونات الخارجية سواء أستخدمت للترغيب أو للترهيب، لكن لم يقدر لها الدراسة بالقدر الكافي وبالذات في جانب الترغيب في السياسة الخارجية للنظام الدولي الجديد . فالمساعدات المالية أو العينية الموجهة لدول العالم الثالث سواء في شكل مساعدات إنسانية أو مساعدات ومعونات لا ترد هي شكل من أشكال

^(١٠٢) د. حسن بكر ، على اعتاب ، مرجع سابق ، ص ص ١١٧-١١٨ .

^(١٠٣) د. على الدين هلال ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

^(١٠٤) د. على الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

التعاون الدولى مهما كانت غايات إرسالها - وكثيرا ما تساعد فى تقوية دور الطرف الثالث^(١٠٥) . فى إدارة الصراعات الدولية عن طريق التعويضات أو مكافأة أطراف تسوية ما أو تقديم العون لانهاش سياسة ما .

VI استخلاصات أولية:

واضح أن هناك علاقة ارتباطية واضحة بين الموارد والصراع الدولى فى النظام العالمى الجديد . هذه العلاقة السببية تميل فى معظمها كما كانت فى الماضى - ضمن عوامل أخرى - إلى تصعيد الصراع لأسباب عديدة منها تركيز الموارد فى يد بعض الدول الصناعية القوية بشكل مباشر أو غير مباشر (إن ١٥٪ من سكان العالم يستولون على أكثر من ٩٠٪ من التجارة الدولية ويلوثون أكثر من ٩٠٪ أيضاً من بيئة العالم) وزيادة الضغط على الموارد المتأكلة تدريجياً وتلويثها فى العالم الواقع خارج الغرب ، وازدياد الصراعات الاجتماعية والقومية بسبب الإستهفاف الهيكلى داخليا وخارجيا (٧٩ صراعا داخليا فى بلدان العالم الثالث من أصل ٨٢ فى العالم كله) ، وتفاقم الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب فى ظل نظام إقتصادى عالمى غير عادل .

على أن ذلك لاينفى وجود جوانب تعاونية أقل من الصراعية ازدادت مع انتهاء الحرب الباردة فى تكنولوجيا المعلومات والموارد (بالذات فى مجال الهندسة الوراثية) والفضاء الخارجى والمعلومات والتعاون الدولى المالى والتجاري وتحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة من الاعتماد المتبادل، وتعاون العالم لأول مرة بشكل يشبه الإجماع على القضاء على تلوث البيئة إلى حد إنعقاد مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ وماتلاه من مؤتمرات حول نفس الموضوعات ، والستزام دول الشمال والجنوب معا خلال معادلة قد لاتكون عادلة للحفاظ على المجال الحيوى للبيئة من إنسان وحيوان ونبات وموارد طبيعية ، والنزاه الشمال بتوريد تكنولوجيا نظيفة ودفع نصيبه من نظافة البيئة من ناتج الدخل القومى الإجمالى للدول الصناعية (٧٠٪ سنويا) مقابل تنمية جنوبية تساهم فى الحفاظ على البيئة وتمنع التلوث الضئيل لديها الذى تقوم به ذاتيا .

وسوف تظل الموارد هى حجر الزاوية فى الصراع الدولى القادم كما كانت فى الماضى . لقد حدث تطور نوعى فى النظام الدولى دفع بوقائع وأشكال جديدة لتطور البشر مع نهاية القرن العشرين ولكن هذا لم يغير من مجالات الصراع البشرى الثلاثة الأساسية : مجال الحاجات الأساسية والقيم والمصالح ، وكلها تعتمد فى وجودها على الموارد استخرجها وإنتاجها وتوزيعها كما وضع

من خلال الدراسة . صحيح ان هناك أشكالاً إنتاجية جديدة ظهرت فغرت من شكل ومضمون المنتجات في عصر الثورة الصناعية الثالثة (١٩٧٢-١٩٩٢) أو من خلال إتفاقية الجات التي قننت التجارة الدولية . ولكن الصحيح أيضاً أن ذلك أدى إلى مزيد من الإستقطاب يدفع بالتدريج نحو حرب باردة جديدة بين حلفاء أمس عبر الأطلنطي ثم عبر العالم كله في معركة حامية الوطيس يكون المحور فيها الإستيلاء على لموارد وبالذات موارد العالم الواقع خارج نطاق الغرب . إن الحرب القادمة كما توقع الكثيرون - سوف تكون عند الخطوط الفاصلة بين الحضارات حيث تتحول مناطق العالم إلى كتل إقتصادية / ثقافية قد تزيد من التعاون الدولي ولكنها تدفع بالقطع إلى مزيد من الصراع الحضاري العنيف مع اختلاف منظومة القيم والمصالح والحاجات الأساسية بين شعوب العالم الواقعة في كل منطقة من مناطق المختلفة .

إن الفرضية القائلة بأن الحرب القادمة ستكون حرباً إقتصادية هي فرضية صحيحة في المقام الأول . فمن خلال إنتفاء استخدام السلاح النووي خلال نصف قرن وتضاؤل إستراتيجيات التجسس وجمع المعلومات (التي تحولت من الدور العسكري والإستراتيجي للقوة إلى الدور الإقتصادي - بروكنجز ١٩٩٦) وإنهيار أسس الأمن الجماعي الكلاسيكية (احلاف . قواعد عسكرية ، تجسس ... الخ)، وعلى الناحية الأخرى ظهور علاقة البيئة بالتنمية عالمياً وبروز التكتلات الإقتصادية وازدياد الاعتماد المتبادل بين الأمم في عصر ثورة المعلومات كل ذلك يؤذن ببداية عصر جديد تكون فيه الساحة الإقتصادية - وفي قلبها الموارد هي محور الصراع الدولي . إن حرب الموارد - كما ظهر من مسح الدراسات الموجودة في أدبيات بحوث السلام خلال عقد مضي - تقع عندما تكون الإمكانيات الإقتصادية . أما مركزة أو مشتتة ، بينما توقع حدوثها قليل إذا كانت الموارد في مرحلة إنتقالية نحو التركيز والإستقرار النسبي .

ومع التقدم العلمي المضطرد وتكنولوجيا المعلومات التي تحولت إلى منظومة إعتمادية دولية فريدة سوف تصبح تنمية الموارد الطبيعية مرتبطة مع نوعية متميزة من السكان وبيئة نظيفة تجعل من المادة المنتجة "قيمة تنافسية" بين الأمم تحدد مستوى قوتها ونفوذها وتقدمها . إن هذه الإعتمادية الجديدة مطالبة أكثر من أي وقت مضي منعا لتصعيد الصراع بإنجاز هدفين أساسيين : أولهما ؛ تعديل الاطر التنظيمية للعلاقات بين الشمال والجنوب بهدف إنشاء علاقات جديدة تقوم على تغيير قوى النظام الدولي الفاعلة بإعادة النظر في الفرضيات الأساسية الكلاسيكية لنظريات التنمية الغربية والعلاقات الإقتصادية القائمة على آلية السوق والتكامل والترابط بين تنمية دول العالم المتقدم والمتخلف . إن ذلك يتطلب التسليم بوجود اطر ثقافي متميز Cultural-Oriented Design لبناء التنمية في العالم الواقع خارج نطاق الغرب . وثانيهما ؛ تعديل هيكل

العلاقات الاقتصادية الدولية عن طريق تسريع التنمية المستقلة - الشاملة - والمستمرة (في ارتباط بنظافة البيئة) بصورة متوازنة داخل البلاد النامية والسعي إلى تصفية إعتبارات ونتائج التبعية الاقتصادية التي أنهت دائماً لصاخ دول المركز في الشمال . فالتنمية الهيكلية المؤسسية هي الحل الوحيد للقضاء على المظالم الداخلية والإستضعاف الهيكلية العالمي لهذه الدول .

كانت الموارد - كما سبق - هي السبب المباشر في ظهور الإستعمار في القرن التاسع عشر . ومع نهاية القرن العشرين ومع ظهور بواذر النظام الدولي الجديد تبدوا الساحة الدولية و قد عادت إلى القرن التاسع عشر مرة أخرى قبل قيام الثورة الشيوعية في روسيا عام ١٩١٧ . إذ عادت مرحلة ما يشبه الإستعمار وسياسات الهيمنة من مواقع القوة مرة أخرى من جديد . إن نقول بأن الإعتبارات الاقتصادية قد صعدت على حساب الإعتبارات السياسية والإستراتيجية يصدق فقط على العلاقات بين الدول الكبرى والعظمى ولكنه لا ينطبق على العلاقات بين دول الشمال والجنوب فقد ظلت الأخيرة كما هي مع بعض التغيرات .

ولا تزال الموارد هي بؤرة الصراع الدولي وإن اختلفت الوسائل وأشكال الإستخدام ، ويبدو الأمر - بكلمات فرانسيس فوكوياما - على أنه عودة للرأسمالية و إنتصار لليبرالية على المستوى الدولي ، وبالتالي عودة النظام الرأسمالي للهيمنة على أمور العالم بأشكال ومؤسسات جديدة في ظل تغيرات نوعية أحدثها قرن كامل فعودة سياسات الخصخصة والسوق الرأسمالي عالمياً ومحلياً وتقنين التجارة الدولية عن طريق " الجات " لتصبح هيمنة اقتصادية على غرار الهيمنة السياسية ضد شعوب العالم الثالث ؛ تنبئ بعودة الرأسمالية من جديد على الساحة الدولية . وهكذا يبدو العالم وقد عاد لفعاليات النظام القديم في إطار جديد . وهكذا تعود الموارد مرة أخرى لتصبح هي المجال الرئيسي للصراع بين القوى العظمى والكبرى والصراع بينها وبين دول الجنوب مع اختلاف الزمان والمكان والمؤسسات الفاعلة وعلى المستويات المتباينة في العالم وبدرجات مختلفة .

إن هذه الرؤية المتعددة الأبعاد في فهم الموارد في نطاق أوسع تعني بوجود علاقة ديناميكية بينها وبين التغيرات الديموجرافية والبيئية الأخرى والتكنولوجية . فالقرن الحادى والعشرون سوف تسوده قضايا كونية تتطلب رؤية واسعة وأكثر شمولاً إذ من المتوقع أن يشهد المستقبل حركات هجرة متزايدة للبشر دولياً ويصاحبها تبادل واسع للمعلومات والأفكار ورؤس الأموال والموارد فالعلاقات الدولية سوف تتمحور حول هذا النوع الجديد من الإعتمادية المتبادلة القائمة على فهم أعمق وأشمل لقضايا العالم المشتركة . وفي التحليل الأخير كما قال "جون كيندى" في الجامعة الأميركية بواشنطن عام ١٩٦٣ "نحن نعيش في عالم واحد وإذا جاءت الكارثة فلن نفرق بين ظالم ومظلوم" والكارثة كانت الكارثة النووية المدمرة لبيئة العالم وكل ما أنتجه عقل الإنسان عبر القرون .

إن هذا الإدراك الواعي لمصير الإنسان إزاء البيئة سوف يدفع في المستقبل برؤية أفضل لحل مشاكل العالم من خلال التعاون الدولي المشترك الذي لا يعرف التمييز بين بني البشر .
وفي هذا الكتاب الذي سيكون مركزاً على الشرق الأوسط، دون اغفال للعنصر الدولي في هذا الموضوع. ولكن خط التشديد للباحث سيكون ان حرب الموارد ستكون هي العنصر الفاصل في الصراع القادم في الشرق الأوسط دون انكار لأهمية العوامل الأخرى وهو ما سنحاول تحريه في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

الأبعاد العامة لأزمة المياه في الشرق الأوسط

أسباب وجذور الأزمة

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة المياه الدولية - وفي قلبها أزمة المياه العربية - على السطح وجعلت منظمة "الفاو" (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة) تحذر من وجود قبلة موقوتة أسمها "أزمة المياه" تهدد بالانفجار عبر العالم في أى وقت وبالذات في الشرق الأوسط . أن الطلب على المياه - كما تقول الفاو - في العالم يتضاعف حجمه كل ٢١ عاما . ويمكن بوضوح إرجاع أزمة المياه القائمة في عالم اليوم إلى مجموعة عوامل أهمها:

المطلب الأول

عوامل طبيعية

هناك العديد من الأخطار التي تواجه البيئة الطبيعية : احتباس حرارى نتيجة تزايد ثانى أكسيد الكربون وتآكل طبقة الأوزون وزيادة التصحر والجفاف وارتفاع البحر والتملح .. إلخ . وهو ما يؤثر بلاشك على كمية وسلامة المياه.

1-الجفاف:

يقع الجزء الأكبر من الأراضي العربية في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم وهو ما يؤدي إلى ندرة الموارد المائية العربية ، فكميات المياه المتجددة غالباً ما تكون محدودة في الوطن العربي وكما أنها تنعدم تماماً في الأحواض الصحراوية الكبرى . فمساحة الوطن العربي حوالى (١٤) مليون كم^٢ وما يستغل منها في الزراعة حوالى إلى (٣,٨٪) فقط وهو ما يعادل (٤٠,٢٪) من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى أن (٨٠٪) من هذه الأراضي تعتمد على الأمطار الموسمية^(١).

(١) د. حسن حمدان العلكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة - مجلة العلوم الاجتماعية - الكويت

تقدر الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي بحوالى (٠,٧٤٪) من إجمالى الموارد المائية العالمية . وتنخفض معدلات سقوط الأمطار في أغلب مناطق الوطن العربي حيث تتراوح بين (٥)، (٤٥٠) ملمتر سنويا في الوقت الذى يصل فيه معدل سقوط الأمطار في دولة معتدلة المناخ مثل فرنسا إلى ما بين (٥٠٠)، (٢٠٠٠) ملمتر سنويا^(٢). (انظر خريطة رقم ١).

ويعتبر الجفاف إحدى نتائج زحف الرمال إذ أن - زحف الرمال - يؤدي إلى قلة التساقطات المطرية وندرة المياه وتدهور البيئة وتناقص الإنتاج. والجفاف ظاهرة طبيعية تشهدها عدة أقطار عربية : فيعد السودان من أكثر الدول العربية المتضررة بالجفاف منذ منتصف الثمانينات . فقد تأثر حوالى ٦ مليون سودانى بالجفاف. وفى عام ١٩٨٦ تأثر بالجفاف حوالى مليون موريتانى . ونزح بسبب ذلك حوالى ربع مليون موريتانى وحوالى مليون سودانى من المناطق التى يقيمون بها. وكذلك تأثر فى الصومال حوالى ربع مليون نسمة نزح معظمهم من ديارهم ونتج عن الجفاف فى الصومال القضاء على حوالى ٤٠ - ٥٠٪ من الثروة الحيوانية . بينما أصبح السودان يواجه نقصاً فى إنتاج اللحوم - بعد أن كان يملك أكبر عدد من المواشى فى الوطن العربي - وتدنيا فى الإنتاج الزراعى.

كما نقص عدد الماشية فى المملكة العربية السعودية بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٩٠٪ . وأخفت موجات الجفاف الأضرار البالغة بعدة دول عربية فى السنوات الأخيرة تونس - السودان - الجزائر - المغرب - الأردن.. كما عرفت مصر أيضا أوضاعا غير مطمئنة فى هذا الصدد فى نهاية الثمانينات .

وقد أدى الجفاف إلى زيادة فقر الكثير من الجماهير العربية خاصة ذات القدرة الشرائية الضعيفة والمتوسط فضلا عن ربط سياسات معظم الدول العربية بالمؤسسات المالية الدولية

٢- التصحر:

يعد التصحر بمثابة نتيجة طبيعية لموجات الجفاف . والتصحر يعنى "قابلية الصحراء والظروف شبه الصحراوية للامتداد عبر حدودها واكتساح أحزمة الاضرار والخصب وتحويلها إلى أرض قاحلة جدياء" . وهو ظاهرة سلبية تنتشر فى العديد من أنحاء العالم وخصوصا الوطن العربى . وللتصحر أضرار البالغة على البيئة وما عليها من كائنات . وفى نفس الوقت فإنه ينتج فى غالب الأحيان عن التفاعل غير الملائم للإنسان مع البيئة ومعطياتها، هذا فضلا عن التقلبات

(٢) د. حمدى عبد الرحمن - إمكانية تدعيم الأمن المائى العربى، في: حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى (من دروس حرب الخليج) - أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية - د. مصطفى كامل السيد (محرر) - الجيزة - مركز الدراسات والبحوث السياسية - ١٩٩٢ - ص ٥٧ .

(٣) المختار مطيع - ارتباط الأمن المائى بالأمن الغذائى فى الوطن العربى - الوحدة ، العدد ٧٦٤ - يناير

المناخية الطبيعية - وهو ما يحدث على المستوى العالمي - أو نتيجة استعمال الأرض على المدى الطويل وهو ما يختلف من منطقة لأخرى حسب كيفية استعمال هذه الأرض. وعليه فإنه يمكننا اعتبار التصحر ظاهرة طبيعية وبشرية في نفس الوقت. وتتمثل آثاره السلبية في نقص أو زوال الغطاء العضوي للأرض وتحويلها إلى شبه صحراء: فالمرعى لا تنتج علفاً والأراضي الزراعية لا تثبت زرعاً، والأراضي المروية تتشبع مياهاً مالحة، والتربة تضيع وتضمحل وتصبح غير صالحة، والمياه تشح أو تملح أو تزول، وهكذا تندثر أوجه الحياة الحيوانية والإنسانية فزحف الصحراء يلتهم المياه، أو يصيبها بالملح فلا تصلح للشرب ولا الري وهو ما تشهده عدة دول عربية الأمر الذي يهددها بزوالها من الخريطة العربية. وتحويلها إلى أرض قاحلة^(٤). ولقد تفاقم خطر التصحر في الفترة الأخيرة حيث أنه يكاد يغزو كل المنطقة العربية الأمر الذي يهدد الأمن القومي العربي (انظر جدول رقم (١))^(٥).

جدول رقم (١)

م	الدولة	المساحة المهددة بالتصحر بالألف كم ^٢	النسبة المئوية من المساحة الكلية
١	السودان	٦٥٠	٢٦٪
٢	الصومال	٥٣٤	٨٣٪
٣	ليبيا	٣٨٠,٦	٢١٪
٤	موريتانيا	٣٤٤,٢	٣٤,٣
٥	العراق	٣٣٧,٦	٥٤,٣
٦	الجزائر	٢٣٠	٩,٢
٧	المغرب	١٩٥	٢٧,٤
٨	سوريا	١٠٩	٥٨,٩
٩	تونس	٥٩	٣٦
١٠	الأردن	١٥,٢	١٦,٥
١١	فلسطين	٤,٤	٢١

هذا وإن كان الخطر يقف محققاً بجميع الأقطار العربية إلا أن نسبته تختلف من قطر لآخر (كما نلاحظ من الجدول) فحوالي (٣٥٧) ألف كيلو متر من الأراضي الزراعية والقبلية للزراعة في الوطن العربي - أي نحو (٧٠٪) من مساحتها الكلية - أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر. في حين أن زحف الصحراء إلى الجنوب في السودان قدر بمقدار ١٠٠ كم^٢ خلال الفترة ما بين عامي ٥٨، ١٩٧٥ أي بمسافة تراوحت بين ٥، ٦ كم سنوياً هذا بالإضافة إلى أنه تم تقدير تراجع النباتات الطبيعية في الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى بمقدار ٥٠ كم^٢ خلال القرنين

(٤) المرجع السابق، ص ١٦.

(٥) د. حمدي عبد الرحمن - إمكانية تدعيم الأمن المائي العربي - م. س. ذ. ص ٥٠٨.

الماضيين . وقد قسمت منظمة الفاو التصحر إلى أربعة أقسام تبعاً لدرجة أضراره بالبيئة ومكوناتها:

(أ) تصحر طفيف:

ويكون أضراره بالبيئة قاصراً على تعرض كل من التربة والنباتات لفقر لا يؤثر على الطاقة الطبيعية للبيئة ، ويشمل مساحات واسعة من الجناح الأفريقي للوطن العربي ، ومساحات محدودة من الجناح الآسيوي .

(ب) تصحر معتدل:

وينتج عنه تعرض النباتات الطبيعية لتلف بسيط أو تكون أرض رديئة وعرة بفعل التعرية المائية والريحية أو تعرض التربة لتملح أنقص إنتاجيتها المحصولية بنسبة تتراوح بين ١٠ ، و ٥٠٪.

(ج) تصحر شديد:

وينتج عن تدهور النباتات الطبيعية بشكل يقضى على نباتات الرعى وينتج ذلك عن عمليات التعرية المائية والريحية في غياب الغطاء النباتي وينتج عنه فقدان التربة للطبقة السطحية الخصبة ، ويحدث نتيجة لارتفاع ملوحة التربة بشكل يخفض إنتاجها أكثر من ٥٠٪.

(د) تصحر شديد جداً:

وتتمثل أضراره في ازدياد درجة تدهور النباتات الطبيعية حتى تخلو البيئة منها وهو ما يعرض التربة للانجراف الشديد بشكل يظهر معه الصخر الأصلي ، وتتحول إلى تربة عقيمة نتيجة التملح ويوجد هذا الشكل من التصحر في مساحات من وسط الصحراء التونسية ومرتفعات النوبة والأطراف الغربية من البادية الشمالية في الأردن ووسط البادية السورية والأجزاء الجنوبية من حوض نهر الفرات.

وهكذا ومع تزايد القلق والمخاوف من زحف الصحراء على المنطقة العربية يستزايد الطلب على المياه والبحث عن طرق الحصول والحفاظ عليها خاصة وأن الخبراء قد خرجوا من بعض الدراسات بأن أحد الأسباب الرئيسية لشح الأمطار الساقطة على المنطقة في فترة الثمانينات كان إزالة مساحات واسعة من الغابات^(١).

٣- التملح:

يشكل التملح أحد الأخطار المحدقة بالمياه خصوصاً في منطقتنا حيث أنه ينتج عنه عدم صلاحية المياه لا للشرب ولا للرى ، في ذات الوقت يعتبر التملح نتاجاً منطقياً لنقص المياه.

(١) مجدى شندى - المياه ، الصراع القادم في الشرق الأوسط - القاهرة - دار المعارف - ١٩٩٢ - ص ٥٤.

ففي العراق تواجه ٥٠٪ من المساحة المروية مشكلة التملح بالإضافة إلى انخفاض معامل التكثيف الزراعي إلى حوالي ٠,٤ كما أن كفاءة استخدام الري تقل عن ٤٠٪. وبالنسبة لسوريا فهي الأخرى ذات معامل منخفض في التركيب المحصولي وتواجه أراضيها مشكلة التملح الثانوي الناتج عن سوء الصرف ، وإساءة استغلال موارد المياه. ويعاني السودان أيضا من انخفاض معامل التكثيف الزراعي (٠,٦)^(٧).

٤- التوزيع غير المتوازن للمياه:

تقدر كمية المياه المتجددة سنويا على مستوى المنطقة العربية بحوالي ١٣٢ كم مكعب تتمثل في المصادر الطبيعية من أمطار وما يترتب عليها من مياه جوفية وروافد نهريّة . وهو ما يعادل ٣٢,٠٪ من المياه العذبة على الأرض. ويصل مجموع المياه العذبة المتاحة في المنطقة العربية - بإضافة المياه الواردة إليها من الأنهار النابعة من خارجها - حوالي ٢٩٤ كم^٣ أي ما يعادل ٧٢,٠٪ من المياه العذبة في العالم برغم أن مساحة الوطن العربي تعادل ٢,٧٪ من مساحة الأرض. ولو أن هناك توزيعاً متوازناً للمياه العذبة لكان نصيب المنطقة العربية حوالي ١٠٩٨ كم مكعب سنوياً. ويصل متوسط نصيب الفرد العربي من المياه العذبة سنوياً ٦٣٠ م^٣ أي حوالي ٨,٥٪ من متوسط نصيب الفرد على مستوى العالم والذي يبلغ ٧٤٢٠ م^٣. ويمكن التفريق بين التوزيع غير متوازن جغرافياً ، وزمنياً :

(أ) التوزيع غير المتوازن زمنياً:

ويقصد به أن إمدادات المياه العذبة تتغير تغيراً كبيراً مع فصول السنة فتوافر الأمطار في شهور معينة وتقل أو تمتنع تماماً في شهور أخرى. وقد تمكن الإنسان من إعادة التوزيع الزمني للمياه العذبة عن طريق بناء السدود والقناطر لتخزين المياه التي تكثر وتزيد على الحاجة في موسم معين (الفيضان وهطول الأمطار) حتى يمكن استغلالها على مدار السنة حتى بلغ عدد السدود أكثر من ٣٦ ألف سد في العالم بارتفاع يزيد على ١٥ متراً يمكنها تخزين ما يزيد على ٥٠٠٠ كم^٣ وهناك خطط لزيادة عدد السدود وطاقاتها التخزينية لتبلغ حوالي ٧٥٠٠ كم^٣ بحلول عام ٢٠٠٠.

(ب) التوزيع غير المتوازن جغرافياً:

ويتمثل في وجود الجانب الأكبر من رصيد الأرض من المياه العذبة على هيئة ثلوج وجليد في المناطق المتجمدة ، وأيضاً تفاوت كمية المياه العذبة من منطقة لأخرى ، حيث تبلغ

(٧) حسان الشويكي - الأمن المائي العربي - الوحدة - عدد ٧٦ - يناير ١٩٩١ - ص ٣٠.

الموارد المائية حدها الأقصى في المناطق المدارية الرطبة (في البرازيل ٥١٩٠ كم^٣)، أى ما يزيد على ١٣٪ من المياه العذبة المتجددة سنوياً في العالم تليها المناطق المعتدلة والباردة (روسيا ٤٠٥٠ كم^٣)، هذا بينما تشح المياه العذبة وتكاد تنعدم في بعض المناطق الصحراوية الجافة مثل منطقة الخليج وبعض دول أفريقيا حيث لا تتعدى كمية المياه العذبة المتجددة في جيبوتي ٠,٣ كم^٣ في العام. هذا فضلاً عن أن توزيع المياه العذبة لا يتفق مع توزيع السكان في تفاوت نصيب الفرد تفاوتاً كبيراً من منطقة لأخرى فيصل أقصاه في أيسلندا (٦٥٤٠٠٠ كم^٣ سنوياً) ويبلغ أدنى حد له في مصر (٤٤ كم^٣ سنوياً باستثناء مياه النيل حيث أنه ينبع من أراضي خارجية، وتبلغ أعلى نسبة لنصيب الفرد في العراق ١٧٦٠ كم^٣ (على مستوى المنطقة العربية) يليه في لبنان ١٦٩٠ كم^٣ ثم سلطنة عمان ١٢٢٠ كم^٣ ويبلغ في بقية دول الخليج حوالى ١٥٠ كم^٣ سنوياً. وبإضافة ما تحمله الأنهار من مياه يزداد النصيب السنوى للفرد العربى فيصبح ٥١٧٥ كم^٣ في العراق (قبل تنفيذ أى مشروع من دولة المنبع على نهري دجلة والفرات، و ٣٥٠٠ كم^٣ في موريتانيا و ٢٩٤٠ كم^٣ في السودان و ٩٨٠ كم^٣ في مصر.

هذا وقد حاول الإنسان إعادة توزيع المياه العذبة توزيعاً جغرافياً عن طريق شق القنوات ومد الأنابيب لنقلها من مناطق وفرتها إلى مناطق استغلها حتى أصبحت هناك شبكة عالمية ضخمة من الترع والقنوات والأنابيب التى تنقل المياه العذبة وتعيد توزيعها عبر مساحات ضخمة^(١)

ويلاحظ من الجدول الفروق الكبيرة بين مصادر المياه المختلفة من حيث كميات المياه التى توفرها. كما يلاحظ من الجدول أيضاً عدم توازن التوزيع حيث تهطل نصف كمية الأمطار فى الوطن العربى على السودان الذى لا تشكل مساحته إلا نحو ١٧,٦٪ من المساحة الكلية للوطن العربى كما أن الجزء الأكبر من التساقط يهطل على سلاسل الجبال والمرتفعات فى الوطن العربى. وجميع هذه الجبال تقع فى نطاق شبه جاف يتميز بفترات جفاف واضحة تفصل بينها مواسم مطيرة. كما يتميز بمعدل تبخر عال بسبب ارتفاع الإشعاع الشمسى. وفضلاً عن محدودية ما ينتج منها فإنه يساهم فى تكوين أنهار غير دائمة وإمداد بمياه ارتشاح تغذى بها لتكوينات الجيولوجية الحاملة لنمياذ الجوفية.

ويوضح جدول رقم (٢) الموارد المائية الحالية فى الدول العربية موزعة حسب مصادرها.

(١) د. امين حامد مشعل - العرب وأزمة الماء - العربى - عدد ٤٤٥ - ديسمبر ١٩٩٥ - ص ٢٦.

ويوضح جدول رقم (٢) الموارد المائية الحالية في السدود العربية موزعة حسب

مصادرها.

جدول رقم (٢-أ) ^(٩)

القطر	كمية الأمطار الخاطئة مليار م ^٣ سنة	تقارير السطحية مليار م ^٣ سنة	تيار الجوفية مليار م ^٣ سنة	مليار م ^٣ سنة تخسلة	تخزين مياه البحار عام ١٩٨٤
					نسبة إلى إنتاج الوطن العربي
ليبيا	٤٨.٩٨٦	—	٢.٠٦	١.٧٣٥	٠.١٧٩٧
تونس	٣٩١.٧٧٦	١.٦٧	١.٥٠	٠.٢٠٠	—
الجزائر	١٩٢.٤٧٦	٣.٥٠	٢.٠٠	١.٧٠٠	٠.٥٦٠
المغرب	٨٢.٣٥٢	١٦.٠٠	٧.٥٠	٢.٥	—
موريتانيا	١٥٧.٢٠٨	—	—	—	—
العراق	٩٩.٨٦٥	٤٢.٦٠	٢.٠٠	١.٢٠	٠.٣١٤
سوريا	٥٢.٧٤٠	٩.٣٥	٣.٠٠	٢.٥٢٨	—
الأردن	٦.٧٢٦	٠.٧١٥	٠.٥٠	٠.٢٥٧	—
لبنان	٦.٨٣٥	٣.٨٠	١.٠٠	٠.٥٠٠	—
فلسطين	٨.٠٢١	—	—	—	—
مصر	١٥.٢٥٥	٥٥.٥٠	٣.٦٧٤	٠.٧٦٠	٠.٠١١١
السودان	١٠٩٤.٣٥٨	١٨.٥٠	—	—	—
الصومال	١٩٠.٠٧	٨.٢٠	—	—	—
جيبوتي	٣.٩٩٧	—	—	—	—
السعودية	١٢٦.٧٨٦	—	—	—	١.٠٠٠٩
الكويت	٢.٢٢٧	—	—	—	—
الإمارات	٢.٤٧٦	٢.٩٣٢	٤.٦٨٣	٣.٨٣٠	—
البحرين	٠.٠٠٦	—	—	—	٠.٠٨٧٥
قطر	١.٨٩٠	—	—	—	٠.١٠٢٣
عمان	١٤.٦٦٦	—	—	—	٠.٠٣٠٣
اليمن الشعبية	٤٦.٠٨٥	—	—	—	—
اليمن الديمقراطية	٢١.٠٧٦	—	—	—	—
الإجمالي	٢٢١٣.٠٠٠	١٦٣.٧٦٨	٢٨.٩١٧	١٥.٢٨٣	٢.٢١

(٩) حسان الشويكي - الأمن المائي العربي - الوحدة - مرجع سبق ذكره - ص ٢٧.

(١٠) العمودين الأخيرين من عمل الكاتب.

يوضح جدول (٢ - ب) إحصائية أخرى لمياه التحلية في الوطن العربي قريبا منها في جدول (٢ - أ).

جدول (٢ - ب) (*)

الدول	كمية المياه المنتجة	النسبة لإنتاج الوطن العربي
السعودية	مليار متر مكعب	%٤٥
الإمارات	٣٦٨,٥٢٠ مليون	%١٦,٦
الكويت	٣٣٧,٧٧٤ مليون	%١٥,٢
ليبيا	١٧٩,٩٨٢ مليون	%٨,١
قطر	١٠٨,٨٧٨ مليون	%٤,٩
البحرين	٨٨,٨٨٠ مليون	%٤
الجزائر	٥٦,٦٦١ مليون	%٢,٥٥
عمان	٣٤,٤٤١ مليون	%١,٥٥
العراق	٣٢,٢١٩ مليون	%١,٤٥
مصر	١١,١١٠ مليون	%٠,٥
دول أخرى	٦,٦٦٦ مليون	%٠,٣
إجمالي	٢,٢٢٢ مليار م ^٣	%١٠٠

وبالنسبة للمياه السطحية (الأنهار) فقد استحوذت ثلاثة أقطار عربية (مصر - العراق - السودان) على حوالي ٧١٪ بواقع ٣٤٪ و ٢٦٪ و ١١٪ على الترتيب.

وتنقسم المياه الجوفية إلى نوعين :

- أ- المياه المتجددة سنويا تبلغ ٢٥,٧ كم^٣ وهي قليلة الأهمية بسبب قلة الأمطار وارتفاع معدل التبخر ، فضلا عن أن الجزء المتجدد وهو قليل ناجم في نطاق محدود عن رشح مياه الأنهار.
- ب- المياه غير المتجددة (الأحفورية) : وقد تجمعت في العصور المطيرة قبل (٧٠٠٠) عام وهي ذات درجات حرارية مرتفعة كما أنها تحتوي على غازات مذابة غير مناسبة للزراعة وتقدر بحوالي (١١١) ألف كيلو متر مكعب هذا فيما تتوقف المياه المتوفرة من تحلية مياه البحر على الإمكانيات المادية لكل دولة.

(*) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط - م. م. د. ص ١٤ . جدول (٢).

هذا وبالرغم من المحاولات الجمة من جانب البشر لإعادة التوزيعين الزمني والجغرافي إلا أنه مازالت هناك العديد من المشكلات المتعلقة بهذين التوزيعين للمياه العذبة وهو ما ينتج عنه وجود تباين شديد بين الدول من حيث وفرة أو ندرة المياه العذبة بها. ويظهر ذلك بوضوح في الوطن العربي: فهناك بعض الدول التي تزيد المياه على احتياجاتها هي:

موريتانيا حيث تستهلك حوالى ١٤٪ من مياهها ، وتستهلك لبنان حوالى ٢٠٪ والجزائر ٢٣٪ والمغرب ٣٦٪ والسودان ٣٧٪، وعمان ٥١٪ والأردن ٥١٪ والعراق ٨٨٪ من مياهها.

وفي مصر وسوريا فتقريبا يوجد تعادل بين الموارد الداخلية والخارجية مع الاستهلاك - أما ليبيا والسعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين فتعاني من نقص شديد في مواردها المائية ويزيد استهلاكها إلى ما بين ثلاثة وخمسة أضعاف كميات المياه المتاحة لديها من موارد طبيعية وتستكمل حاجتها من المياه العذبة عن طريق تحلية مياه البحر ذات التكلفة العالية حيث تصل تكلفة المتر المكعب الواحد إلى حوالى ٦ دولارات^(١٠).

المطلب الثاني

عوامل بيئية وبشرية

١- التلوث:

أحد أهم الأخطار المهددة للموارد المائية في المنطقة . ويرجع ذلك إلى ضعف تقنيات حماية البيئة من آثار التلوث الصناعي، وهو ما يؤدي إلى خسارة كميات كبيرة من الموارد المائية الجوفية والسطحية. وتؤدي زيادة نفايات الصناعة والزراعة والإنسان إلى زيادة التلوث. بالإضافة إلى أن كل ١ متر مكعب من المياه الملوثة يؤدي إلى تلوث من ٤٠ إلى ٦٠ متر مكعب من المياه الطبيعية النظيفة . وتنفق أمريكا نحو ٥٠٠ مليار دولار لتنظيف مياه الأنهار والبحيرات الملوثة فيها. كما أن ضعف محطات معالجة المياه وقلة عددها يعمل على انعدام إمكانية الاستخدام المتكرر للمياه فضلا عن تلوث المياه الجوفية ، وخروج خزانات جوفية كاملة من دائرة الاستثمار^(١١). يضاف إلى كل ذلك إصابة مياه البحر بالتلوث . مثال ذلك المشكل الذي خلقه انفجار حامله النفط الإيرانية (خرج ٥) قرب السواحل المغربية (ديسمبر ٨٩) ، والذي هدد بمحسوث كارثة

(١٠) د. أمين حامد مشعل - العرب وأزمة الماء - العربي - م. م. س. ذ. ص ص ٢٧، ٢٨.

(١١) حسان الشويكي - الأمن المائي العربي - الوحدة - م. م. س. ذ. ص ٢٩.

بيئية كادت أن تضر بقطاعات الفلاحة والصيد البحري والسياحة والشغل، كما أن هناك ظاهرة شديدة الخطورة تؤثر على المياه وإن لم يكن بطريق مباشر وهي ظاهرة ركود وإهمال المياه بسبب إلقاء النفايات في الأنهار والآبار وحتى البحار، وأيضاً بسبب عمليات التعرية والمجرفات الترسية في مياه السدود والجسور والأنهار والسواقي والآبار والينابيع...

وهكذا أثبتت عدة دراسات عملية حديثة أن الأرض معرضة لموجة كبيرة من السخونة وأن تآكل وتفتت طبقة الأوزون بسبب نفايات المعامل الكيماوية، والتلوثات الناجمة عن التجارب النووية، وتسرب الكلور إلى الفضاء.. وراء مضاعفات الضغط الجوي المرتفع، وتزايد حرارة المناخ والطقس^(١٢). وهو ما يؤدي إلى ارتفاع منسوب المياه في البحار والأنهار مما يؤدي إلى تآكل الشواطئ والأراضي الزراعية ومن الدول التي تهددها هذه الظاهرة مصر. وبضعف من هذه الأخطار غياب الوعي المجتمعي المتعلق بالحفاظ على البيئة.

وهذا ويتسبب التلوث والملح كلاهما في انخفاض المياه المتجددة نوعياً خاصة في البلاد المتقدمة. وقد أصدر د. "نورمان مايرز" - المعروف باهتماماته البيئية الدولية - كتابه المعروف باسم "الأمن الدائم" الذي تنبأ فيه بأن حصة الفرد من المياه من المنتظر أن تنخفض خلال التسعينات في مصر بنسبة ٣٠٪، وفي نيجيريا بنسبة ٤٠٪. وفي كينيا بنسبة ٥٠٪.

وفي الفترة الأخيرة تصاعدت الأصوات المخدرة من آثار التلوث البيئي على المياه وأصبح العالم كله في حالة وصفها د. عصام قاسم (مهندس استشاري) بأنها حالة جزع وفزع بسبب اكتشافه أنه خلال سنوات معدودة سوف تصبح شربه ماء نظيفة أو نسمة هواء نقي من مظاهر الرفاهية. ويرى أن اجتماعات العلماء التي تمثلت في مؤتمرات عقدت في شتى بقاع الأرض أسفرت عن عدة توصيات لا بد من اتباعها للحفاظ على البيئة يتلخص مضمونها في أمرين:-
الأول: أنه لا بد من التنازل عن بعض رفاهية التكنولوجيا التي اعتدناها وأصبحت جزءاً من حياتنا اليومية.

الثاني: أنه لا بد من تحمل "فاتورة" التكلفة الهائلة لإزالة آثار التدمير الذي حدث فعلاً ولاستبدال الأساليب التكنولوجية المتبعة حالياً والملوثة للبيئة ببدائل نظيفة.

وقد قررت الدولة المتقدمة - التي يقع عليها الوزر الأكبر في تلوث البيئة - مساعدة الدول النامية في محاولة تنظيف البيئة، وبالنسبة لمصر تم الاتفاق على إنشاء صندوق رأسماله ١٢٠ مليون دولار (٢٠ من البنك الدولي، ٢٠ من بنك الاستثمار الأوروبي، ٢٠ من برنامج المعونة الفنلندي، ٥٠ من جهاز شئون البيئة المصري) على أن يكون ٢٠٪ من قيمة القرض المقدم منحة

(١٢) المختار مطيع - ارتباط الأمن المائي الغذائي في الوطن العربي - الوحدة - مرجع سبق ذكره - ص ص ١٦.

لا ترد واناقى قرصاً تجارباً . ومن جانبها قامت مصر بإصدار قانون البيئة في مطلع عام ١٩٩٤ م. وأنشأت جهاز شئون البيئة كسلطة تنفيذية فعالة للإشراف على تطبيق القانون الوليد بعد انتهاء مدة السماح التي منحها لتعديل الأوضاع القائمة اعتباراً من عام ١٩٩٧ م^{١٣} .

هذا وتعتبر التكنولوجيا النووية أكثر أنواع التكنولوجيا خطورة على البيئة ومكوناتها وأهمها المياه . وهذا ما أوضحته المذكرة الفلسطينية التي قدمت إلى جامعة الدول العربية في إبريل ١٩٩٦ م. حيث أكدت على خطورة وجود مفاعل "ديمونه" الإسرائيلي بالمنطقة والتهديدات التي يمكن أن تلحق بالدول المجاورة نتيجة التسرب الإشعاعي من هذا المفاعل . الذي أشارت المذكرة إلى انتهاء عمود الافتراضى من ووصفته بأنه أصبح بشكل خطراً كبيراً على الأمن العربى وخاصة العربيه وعلى البيئة فى منطقة بأسرها وخاصة على الشعب الفلسطينى بخاصة . وتدرت المذكرة إلى ما أذاعه التلفزيون الإسرائيلى فى الرابع والعشرين من مارس ٩٦ على أنه "وثيقة سرية" تحذر من الأخطار الناجمة عن وضع هذا المفاعل والتأكيد على وقوع كارثة نووية محققة به إذا ما تعرضت منطقة المفاعل لهزة أرضية . وأكدت كذلك على ان نفاياته تدفن فى صحراء النقب أو البحر الأبيض ويمكن وصول التسرب الإشعاعى منها إلى المياه الجوفية والبيئة بشكل عام^{١٤} .

وهنا يجب علينا - نحن العرب - الوقوف متابعين هذه الأخطار الخدقة والإنصات إلى الأصوات التى تعالت محذرة ومنادية بضرورة وضع سيناريوهات لمواجهة الكوارث النووية خاصة فى الأماكن التى من المتوقع تعرضها لأخطار نووية لأنه لو تم الانتظار حين وقوع حادث من هذا النوع فلن يكون الوقت كافياً لتداركه (ولات ساعة مندم) . ويجب أن تتعاون جميع دول المنطقة فى هذا العمل لأن الأماكن المجاورة لمكان الحادث لن نكون بمنأى عن الأخطار الناجمة عنه . ويرى د. حامد رشدى القاضى (أستاذ البيولوجيا الإشعاعية) أن مصر على مستوى مرضى فيما يخص بمواجهة الحوادث النووية الصغيرة . وقد كانت مصر من الدول السباقة لوضع قوانين خاصة بتنظيم الاستخدامات النووية (القانون ٥٩ لسنة ٦٠) وتنظيم مرور السفن التى تسير بمواد نووية خصوصاً وأن المناطق المائية المصرية داخلية وبالنسبة فإن أى تلوث يقع بها سوف يكون مركزاً حيث لا تتوافر فرصة كبيرة للتوزع على البحار والمحيطات.

وحينما نكون بصدد الحديث عن التكنولوجيا النووية نجد مفارقة واضحة حيث أن هذه التكنولوجيا التى تهدد بتلوث المياه والبيئة يفوق التوقع بالنسبة للشخص العادى (غير المتخصص فى هذا المجال) هى نفسها التى يمكن استغلالها فى تنقية مياه الصرف الصحى والصناعى بكفاءة غير متوقعة حيث أنها تستطيع إزالة ملوثات الكائنات الحية دون التأثير على نوعية المياه ، وبالتالي

(١٣) د. عصام قاسم - البيئة والخيارات الصعبة - الأهرام - ٢ إبريل ١٩٩٦ - ص ١٠ .

(١٤) عبد الناصر سلامة - أمام الاجتماع الطارئ للجامعة العربية الأسبوع القادم - الأهرام - ٢ إبريل ١٩٩٦ .

تتيح لنا الاستخدام المتكرر للمياه من خلال استخدام وسائل عديدة منها: تبادل الأيونات والمرشحات. ويكفى أن نعلم أن المتاح من المياه باستخدام الطاقة النووية - كما قال د. حامد رشدي القاضي - يكفي لخلق مجتمعات عمرانية جديدة.

٣- الهدر:

تعتبر مشكلة الهدر أحد الأبعاد الداخلية لثغرة الأمن المائي العربي. ويعتبر سوء استخدام الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي وفساد السياسات المائية العربية المتبعة من بين التهديدات الداخلية للأمن المائي العربي حيث أنها تنتهي إلى هدر الإمكانيات والقدرات القومية، وهناك عدد من العوامل التي تؤدي إلى هدر المياه العربية:

(أ) إتباع أنظمة ري غير سليمة: فتؤدي طرق الري التقليدية إلى هدر مياه تقدر بنحو ٣٧,٥ ٪، حيث أن المكثار الواحد من الأرض يستهلك ١٢ ألف متر مكعب من المياه، بينما يحتاج إلى ٧٥٠٠ متر مكعب فقط باستخدام الطرق الحديثة للري، وهو ما يؤدي إلى الحرمان من ري مساحات جديدة تقدر بنحو سبعة ملايين هكتار.

(ب) التبذير في استخدام احتياطي المياه العربية في أنشطة غير منتجة على حساب بعض المحاصيل التي هلك لنقص المياه. ويندرج تحت هذا العامل أيضاً الاستمرار في زراعته المحاصيل الأكثر استهلاكاً لمياه الري، فهناك حوالي خمسة محاصيل هي: البرسيم والقطن والأرز والذرة والقمح تستهلك نحو ٧٥,٢ ٪ من إجمالي مياه الري.

(ج) قلة الاعتمادات المالية التي تستلزمها برامج ومشروعات التطوير الخاصة بالموارد المائية، وبالتالي استمرار الأغاط الاستهلاكية المرتفعة من المياه بشكل لا يتناسب وحجم الأزمة.

(د) غلبة النزعة الأنانية القطرية على العمل العربي المشترك: ومن أول الأمثلة على ذلك مياه شط العرب التي تمثل تلاقى نهري دجلة والفرات، إذ أنها تضيع هدرًا في البحر بينما تنفق دول الخليج أموالاً طائلة على تحلية المياه بمعدل ستة دولارات للمتر المكعب الواحد من الماء المحلي^(١٥).

وينتج عن غياب التعاون الحقيقي بين العرب في مجال العمل العربي المشترك في مجال تنمية الموارد المائية وجود مفارقة واضحة بين الموارد المائية المستغلة (المتاحة للاستخدام) والموارد المائية الممكن توفيرها (المحتملة) وهي ما يوضحها جدول (٣)^(١٦).

(١٥) د. حمدي عبد الرحمن - إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي - ص ٥١٠ - حتى لا تشب حرب عريضة -

عربية أخرى - أعمال المؤتمر الخامس للبحوث السياسية - م. س. ذ.

(١٦) حسان الشويكي - الأمن المائي العربي - الوحدة - م. س. ذ. ص ٢٨.

جدول رقم (٣)

المياه السطحية المتاحة والممكن توفيرها (مليار متر مكعب)		
الدولة	المياه المتاحة للاستخدام	المياه المحتملة
مصر	٥٦	٦٥
السودان	١٨	٢٧
العراق	٢٧	٦٠
المغرب	١٠	١٦
سوريا	٦	١٧,٥
الجزائر	٣	٥
السعودية	٠,٥	٠,٥
تونس	١,٧	٢
الصومال	١,٥	٦,٥
ليبيا	٠,٧	٠,٨
اليمن	٠,١٢	١,٨
(قبل الوحدة)		
لبنان	٠,٧	١,٣
الأردن	٠,٥	١,٣
عمان	٠,٣	١,٣
موريتانيا	٠,٣	١,٥
الإمارات العربية	—	—
البحرين	٠,١٢	—
الكويت	—	—
إجمالي	١٢٧,٥	٢٥٦,٠

(هـ) التطور في القطاع الاقتصادي والزراعي: حيث نجد الاستهلاك المبالغ فيه للمياه مع تطور القطاعات الصناعية خاصة الصناعات التي تعتمد على الماء مثل إنتاج النحاس الذي يحتاج إنتاج الطن الواحد إلى ٥٠ م^٣ من المياه، والنيكل إلى ٨٠٠ م^٣، والورق ما بين (٤٥٠، ١٠٠٠) م^٣ وتستهلك الصناعة بشكل عام حوالي ١١,٥٪ من موارد المياه. في حين تستأثر الزراعة بأكثر من ٨٠٪ من هذه الموارد^(١٧) حيث أن احتياجات المحاصيل الزراعية تفوق بفارق كبير احتياج

(١٧) د. حسن حمدان العلوكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة - م. س. ذ. ص ٧.

الصناعات فمثلاً يلزم ١٨٠٠ م^٣ من المياه العذبة لإنتاج طن من القمح كما يلزم ٥٠٠٠ متر مكعب من المياه لإنتاج طن واحد من الأرز في حين يتطلب إنتاج طن واحد من القطن نحو ٧٥٠٠ متر مكعب . ويحتاج إنتاج كطن واحد من اللحم الأحمر (أغنام ، أبقار ، ماعز...) إلى نحو ٢٠٠٠ متر مكعب من المياه . كل ذلك في حين يشكل الاستهلاك البشري ٥.٥٪ من موارد المياه.

٣- التزايد السكاني والاعتبارات الاجتماعية :

يفرض النمو السكاني في الوطن العربي نفسه باعتباره أحد الأسباب الرئيسية لأزمة المياه . فنسبة النمو السكاني في الوطن العربي تبلغ نحو ٣٪ سنوياً وهي من أعلى المعدلات في العالم . فقد كان عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٥٠ نحو ٧٦.٦ مليون نسمة ، ارتفع هذا العدد ليصل إلى ٢٠٥ مليون نسمة عام ١٩٨٥ ، ثم إلى ٢٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ومن المتوقع أن يصل إلى ما بين (٢٩٥ ، ٣١٠) مليون نسمة عام ٢٠٠٠ . في حين أن سكان إسرائيل - وعلى الرغم من استمرار الهجرة الصهيونية إلى فلسطين - لن يتجاوز ٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ .

هذا ومن المتوقع أن يتسبب هذا النمو السكاني السريع في عجز مائي يصل إلى ١٢٧ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ . حيث يتسبب النمو السكاني السريع وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة استهلاك الفرد من المياه في الوطن العربي إلى ما بين (١٠٠ - ٢٥٠) لتر في اليوم ، والفرد الإسرائيلي إلى ٥٠٠ لتر يومياً .

وتؤكد بعض الدراسات أن الاستهلاك المنزلي للمياه سنوياً في الوطن العربي سيقفز من (١٠٧٩٩) بليون متر مكعب في أواخر الثمانينات إلى (٢١٢٨٤) بليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ و(٤٠١٧٣) بليون متر مكعب عام ٢٠١٥ إذا اعتبر أن استهلاك الفرد هو (١٥٠) لتر يومياً في الثمانينات، (٢٠٠) لتر عام ٢٠٠٠ ، (٢٥٠) لتر عام ٢٠١٥ . على أن هذه النسب للاستهلاك تعتبر متواضعة بالنسبة للمعايير الدولية . فاستهلاك الفرد في بعض المدن الأمريكية قد يصل إلى (٧٠٠) لتر في اليوم .

هذا وتؤدي زيادة الاستهلاك المنزلي من المياه في الوطن العربي إلى ضرورة تأمين أكثر من ٢٥ بليون متر مكعب إضافية من المياه سنوياً لسد الاحتياجات المائية للاستهلاك المنزلي فقط عام ٢٠١٥^(١٨) .

(١٨) د. حمدي عبد الرحمن - إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي م. س. د ص ٥١٠ ، ٥١١ .

ويوضح جدول (٤) إحصائية بأعداد السكان المتوقعة والاستهلاك المنزلي في الدول العربية في الثمانينات، عام ٢٠٠٠، عام ٢٠١٥.

(٤) جدول رقم (٤)

الدولة	السكان/السنة الإحصاء (مليون نسمة)	استهلاك المياه المنزلي السنوي (مليون م ^٣) استهلاك الفرد ١٥٠ لتر/يوم	نسبة الزيادة السنوية بالآلاف الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٥	عدد السكان المتوقع عام ٢٠٠٠ الزيادة الواردة (مليون نسمة)	استهلاك المياه السنوي المتوقع عام ٢٠٠٠ استهلاك الفرد ٢٠٠ لتر/يوم	عدد السكان المتوقع عام ٢٠١٥ الزيادة الواردة (مليون نسمة)	استهلاك المياه السنوي المتوقع عام ٢٠١٥ استهلاك الفرد ٢٥٠ لتر/يوم
الأردن	٨٥ / ٢,٦٩٤	١٤٧,٤٩٧	٣٧	٤,٦٤٧	٣٣٩,٢٣١	٨,٠١٦	٧٣١,٤٦٠
الإمارات	٨٥ / ١,٦٢٢	٨٨,٨٠٤	١٧,٨	٢,١١٣	١٥٤,٢٤٩	٢,٧٥٣	٢٥١,٢١٢
البحرين	٨٧ / ٠,٤١٦	٢٢,٧٧٦	٢٢	٠,٥٥٢	٤٠,٢٩٦	٠,٧٦٥	٦٩,٨٠٦
تونس	٨٧ / ٧,٣٦٢	٤٠٣,٠٧٠	٢٥	١٠,١٤٨	٧٤٠,٨٠٤	١٤,٦٩٧	١٣٤١,١٠١
الجزائر	٨٧ / ٢٢,٩٧٢	١٢٥٧,٧١٧	٢٨,٨	٣٣,٢٢٧	٢٤٢٥,٥٧١	٥٠,٨٧٠	٤٦٤١,٨٨٨
جيبوتي	٨٦ / ٠,٤٥٦	٢٤,٩٦٦	٢٧,٥	٠,٦٦٧	٤٨,٦٩١	١,٠٠٢	٩١,٤٣٢
السعودية	٨٦ / ١٢,٠٠٦	٦٥٧,٣٢٩	٣٢,٧	١٨,٩١٦	١٣٨٠,٨٦٨	٣٠,٧١٤	٢٨٠٢,٦٥٢
السودان	٨٦ / ٢٢,٩٣٢	١٢٥٥,٥٢٧	٢٨,٢	٣٣,٨٤٧	٢٤٧٠,٨٣١	٥١,٣٦٦	٤٦٨٧,١٤٨
سوريا	٨٦ / ١٠,٦١٢	٥٨١,٠٠٧	٣٦,١	١٧,٧٤٤	١٢٩٥,٣١٢	٣٠,٢٠٥	٢٧٥٦,٢٠٦
الصومال	٨٦ / ٤,٧٦٠	٢٦٠,٦١٠	٢٦,٦	٦,٨٧٤	٥٠١,٨٠٢	١٠,١٩٢	٩٣٠,٠٢٠
الطفة العربية وغرة	٨٦ / ١,٣٨١	٧٥,٦١٠	٣٧	٢,٢٩٦	١٦٧,٦٠٨	٣,٩٦١	٣٦١,٤٤١
العراق	٨٦ / ١٦,٢٣٠	٨٨٨,٥٩٣	٣١,٢	٢٥,٣٢٦	١٨٤٨,٧٩٨	٤٠,١٥٢	٣٠٦٦٣,٩٦١
عمان	٨٧ / ١,٣٣١	٧٢,٨٧٣	٣٠,٣	١,٩٧٣	١٤٤,٠٢٩	٣,١٠٦	٢٨٣,٤٢٢
قطر	٨٦ / ٠,٣٠٥	١٦,٦٩٩	٢٧,٩	٠,٤٩٤	٣٦,٦٠٢	٠,٨٠٠	٧٣,٠٠٠
الكويت	٨٥ / ١,٦٩٧	٩٢,٩١١	٢٧,٨	٢,٥٦٠	١٨٦,٨٨٠	٣,٨٦٣	٣٥٢,٤٩٩
لبنان	٨٦ / ٣,٠١٩	١٦٤,٣٨٥	٢٦	٤,٤٣٦	٣٢٣,٨٢٨	٦,٥١٩	٥٩٤,٨٥٩
ليبيا	٨٦ / ٣,٩٥٥	٢١٦,٥٣٦	٣٤	٦,٣١٥	٤٦٠,٩٩٥	١٠,٤٢٨	٩٥١,٥٥٥
مصر	٨٦ / ٤٩,٦٠٩	٢٧١٦,٠٩٣	٣٠,٨	٦٦,٨١٠	٤٨٣١,١٤٠	٩٠,١٢٢	٨٢٢٣,٦٣٣
المغرب	٨٢ / ٢٠,٤١٩	١١١٧,٩٤٠	٢٦	٢٢,٤٠٩	٢٣٦٥,٨٥٧	٤٧,٦٢٩	٤٣٤٦,١٤٦
موريتانيا	٨٦ / ١,٩٠٠	١٠٤,٠٢٥	٢٩	٢,٨٣٥	٢٠٦,٩٥٥	٤,٣٥٤	٣٩٧,٣٠٢
اليمن الجنوبي	٨٥ / ٢,٢٩٤	١٢٥,٥٦٦	٣٠,٨	٣,٦١٥	٢٦٣,٨٩٥	٥,٦٩٨	٥١٩,٩٤٣
اليمن الشمالي	٨٦ / ٩,٢٧٤	٥٠٧,٧٥٢	٣١,٩	١٤,٣٩١	١٠٥٠,٥٤٣	٢٣,٠٤٥	٢١٠٢,٨٥٦
الإجمالي	١٩٧,٢٤٦	١٠٧٩٩,٢١٨		٢٩١,٥٦٥	٢١٢٨٤,٢٤٥	٤٤٠,٢٥٨	٤٠١٧٣,٥٤٢

هذا وتضيف الاعتبارات الاجتماعية بعداً جديداً لتعدد المسألة المائية في الوطن العربي ، والتي تتمثل في التباينات الطبقيّة والقويّة في المجتمع العربي ، وعدم توزيع الماء بشكل عادل بين مختلف الفئات الاجتماعيّة ، حيث تحظى الأقليات البرجوازية المحظوظة بالاكثفاء المائي ، وأحياناً تمار سلوكات تبذيرية لمادة الماء (خاصة بسبب تنظيف الفيلات والسيارات وتجديد ماء المسابح الخاصة ... وأحياناً بسبب ترك المياه متدفقة دون استثمارها لأي غرض؟ وبسبب اللامبالاة أثناء سقى المزارع والحقول...) ، يحدث ذلك في ذات الوقت الذي يفقر فيه القطاع العريض من السكان - خاصة الفئات الفقيرة إلى الاكتفاء المائي إلى الحد الذي يهددها بالعطش والجوع . كما أن صغار الفلاحين لا يجدون الماء الكافي للنظافة والرى والشراب (لهم ولماشيتهم) مما يجعل ظروف معيشتهم قاسية ويضطرهم للهجرة إلى المدن. ولا يقتصر عدم التكافؤ على شرائح المجتمع وحدها بل يمتد ليشمل الجهات الاقتصادية والمدن والأقطار . وهو ما يدعو إلى ضرورة نهج سياسات كامليّة قطريّة وقوميّة في مجال المياه^(١٩).

ويكفي لكي ندرك مدى تأثير الزيادة السكانية على المياه أن نعلم أن مناطق مثل شمال الصين وغرب وجنوب الهند وبعض أجزاء باكستان وجنوب أمريكا ومعظم المكسيك تعاني من ندرة المياه وهي مناطق سكانية مزدحمة . أما منطقة شبه الصحراء الأفريقية فهي في أزمة مياه مستمرة . كما تقول "الفاو" أن التغير المستمر في المناخ لأسباب طبيعيّة وصناعيّة قد لا يكون هو السبب الرئيسي ، بل السبب الرئيسي عدم التوازن بين المياه الثابتة أو المتناقصة باستمرار والاحتياجات المطردة للسكان الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم. وتري - الفاو - أن الجفاف الناجم عن عدم سقوط الأمطار ليس سبباً كافياً للأزمة . ويقوم البنك الدولي بعمل دراسات دؤوبة لاكتشاف هذه الأسباب من خلال نظره شمولية دولية مقترحة لحلّول اللازمة لإدارة الصراعات حول موارد المياه في العالم . ويقترح البنك اليوم تخصيص مبلغ ٦٠ مليار دولار لاستثمارها خلال العقد القادم في مشروعات الصحة العامة والمياه ؛ كبداية فقط.

٤- الاعتبارات السياسية والاستراتيجية :

يعاني الأمن المائي العربي من عدة تهديدات دولية، لها علاقة باستراتيجية إسرائيل في التوسع في الوطن العربي ، ومحاولاتها الهيمنة على البحر الأحمر والخليج العربي، وخنق أقطار عربية لها وزنها في النظام الإقليمي العربي كالعراق وسورية والأردن ومصر... عطشاً، عن طريق التأثير على دول الجوار الإقليمي المعروفة بالضعف الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي مثل تركيا وأثيوبيا . وعليه فإنه يمكننا القول أن إرهابات حرب المياه تبدأ من أقصى الطرف الشمالي

(١٩) المختار مطيع - ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي - م. س. ذ. ص ١٧.

للوطن العربي (تركيا) إلى أقصى طرفه الجنوبي (أثيوبيا) (٢٠).

ويزيد من خطورة هذا العامل عدم وجود اتفاقيات دولية تنظم التعامل مع المياه بين دول الحوض الواحد (باستثناء دول حوض النيل).

٥- الصراعات القومية الممتدة:

ارتفع معدل انفجار الصراعات القومية الممتدة حول موارد المياه. وقد صدرت بهذا الخصوص دراسة عن معهد دراسات التنمية والبيئة والأمن في كاليفورنيا يتفق فيها "يسر جليك" الباحث بالمعهد مع د. إسماعيل سراج الدين - بالبنك الدولي - على أن المياه أصبحت تلعب دوراً محورياً في تقرير سياسات الدول الداخلية، ولذا فمن المتوقع انفجار صراعات قومية ممتدة لا لحد لها حول أهم مادة نادرة على الأرض. خاصة وأن الأنهار الدولية تقطع مساحات شاسعة وتمر بالعديد من الدول من المنبع وحتى المصب. فمثلاً بتسوانيا وبلغاريا وكمبوديا والكونغو وجامبيا والسودان ومصر وسوريا وعدد كبير من الدول تتلقى أكثر من ٧٥٪ من مياهها الضرورية من الأنهار التي تأتي من خارج حدودها. إن عدداً كبيراً من أنهار العالم الحيوية مثل النيل ودجله والفرات ومكيونج وأندوس كانت مثاراً للصراع الدولي بين عدد كبير من الدول تحاول كل منها الاستفادة بأكبر قدر ممكن من مياهها. وتظهر هذه الصراعات بشكل واضح في مناطق مثل جنوب ووسط آسيا والشرق الأوسط حيث يعود الخلاف على المياه إلى أكثر من ٥ آلاف سنة. وأخيراً يمكن القول أن هذه الأسباب التي أدت إلى ظهور أزمة المياه الدولية، وفي قلبها الأزمة العربية - والتي تمت مناقشتها في المطلبين الأول والثاني - وبالرغم من تنوعها قد تشابكت بشكل فرض نفسه على المحافل الدولية والأكاديمية وطرح المسألة المائية للبحث عن حلول لها قبل أن ياتي الوقت الذي تنشب فيه الحروب العسكرية بسبب المياه وساعتها لن يكون البقاء إلا للأقوى في وقت اعتقدنا فيه أن حياة الغابة قد انتهت منذ زمن بعيد وأنا نعيش في عصر ما بعد الثورات الصناعية.

المطلب الثالث

ارتباط أزمة الغذاء بأزمة المياه في الوطن العربي

ظهر الأمن الغذائي كمفهوم جديد عند المهتمين بدراسات الأمن والاستراتيجيات وقد نشأ هذا المفهوم في سياق تصور عام جديد للأمن أعطيت فيه الأولوية للبعد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على البعد العسكري، كما أعطيت للبعد الداخلي على الخارجي.

(٢٠) المرجع نفسه - ص ١٨.

هذا ويعيد مفهوم الأمن الغذائي بناء تصور الأمن القومي بصورة تسمح للاقتصاد بأن يأخذ مكانته الحقيقية بصفته عاملاً مقروراً وحاسماً في رسم ذلك الأمن واتجاهاته^(٢١).
تعون معظم الحكومات كثيراً على الأهمية السياسية للاكتفاء الذاتي الغذائي بحيث أنه لا توجد دولة نبذت هذا الهدف كخاصية كبرى في السياسة الوطنية باستثناء إسرائيل وليسر لفترة وحيدة عام ١٩٩١م. ويرى البروفيسور جون وتربري من جامعة برنستون الأمريكية أن الاكتفاء الذاتي الغذائي هدف مراوغ بالنسبة لمعظم أقطار الشرق الأوسط مع استثنائين أو ثلاثة والاستثناء الرئيسي حالياً تركيا. ويمكن استثناء السودان من ذلك أي أن بإمكانه أن يصبح مكتفياً ذاتياً إذا استقر وضعه السياسي الداخلي. وتركيا والعراق لديهما إمكانيات زراعية كاملة. ويرى أن أقطار الشرق الأوسط ستظل كما هي الآن مستوردة للأغذية وأن الأمن الغذائي للشرق الأوسط سيكون قضية تنويع المجازفات في أسواق المواد الأولية العالية لتفادي الاعتماد على مورد واحد^(٢٢).

وقد أدرك العالم العربي قيمة الأمن الغذائي العربي في أعقاب حرب ١٩٧٣م حيث بدأ في الغرب الحديث عن إمكانية استخدام منع تصدير الغذاء إلى الدول البروتولية خاصة والعربية عامة للضغط على الإرادة العربية.

ومن هنا أدركت القيادات العربية أن الغذاء يمكن أن يكون أداة من أدوات الحرب الاقتصادية وأنه قادر على ممارسة الضغط والإذلال للإرادة العربية في مواجهة الغاء المتقدم. وقد كد هذا الإدراك تقرير ناقشه مجلس الشيوخ الأمريكي في أعقاب حرب أكتوبر. حيث أعلن صراحة أننا لا نوزع فائض الغذاء على أساس إحتياجات الأكثر إحتاجاً وإنما على أساس الاعتبارات التي تليها السياسة الخارجية.

لاشك في ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي. ونظراً لهذا الارتباط بين الإنتاج الغذائي في الوطن العربي بمورد طبيعي استراتيجي هو المياه. فقد بدأ الحديث منذ الثمانينات عن الأمن المائي العربي والذي يعني بصفة عامة المحافظة على الموارد المائية العربية المتوفرة وحمايتها من المخاطر التي تهددها سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. كما أنه يعني السعي بكل السبل لتحقيق عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استثمارها فائضاً يحتل قيمة تكاد تكون مطلقة في

(٢١) عبد الاله بلقزيز - الاقتصادي، السياسي، العسكري في الأمن المائي العربي - الوحدة - عدد ٧٦ - يناير

٩١ - ص ٨.

(٢٢) بيتر فيو بلارد - المياه في الشرق الأوسط مصدر الحروب المقبلة. أم فرصة للتعاون الإقليمي - هنا لندن -

عدد ٥٣٣ - مارس ١٩٩٣ - ص ١٠.

السياق النفسى الجماعى العربى، حيث أن الحروب العربية فى العصر الجاهلى كانت تدور حول مصادر المياه والكلأ^(٢٣).

وتعانى منطقة الشرق الأوسط من أزمة غذائية تزداد حدة نتيجة النمو السكانى المتزايد وموجات التصحر والجفاف ، وفى ظل انخفاض القدرة الشرائية اللازمة للاستيراد من جانب دول المنطقة فإن الأزمة تهدد بعواقب وخيمة^(٢٤). فالتقارير تشير إلى أن الموارد المائية السطحية والجوفية فى الوطن العربى تقدر بـ ٣٣٨ مليار م^٣ سنويا . وأن الحجم الذى يتم استغلاله حاليا يبلغ ١٨٠ مليار م^٣ سنويا منها ١٠ مليار م^٣ مياه محلاة ومعالجة مقابل تأمين ٥٠٪ من الاكتفاء الذاتى من الغذاء وهو ما تسبب فى إدخال الوطن العربى فى دائرة العجز الغذائى. وتشير التقارير كذلك إلى أن كل زيادة ٢٪ من الإنتاج تقابلها زيادة ٣٪ من السكان و ٥٪ من الاستهلاك وهو ما يعنى أن هناك عجز غذائى مقداره ٥٠٪. الأمر الذى يفرض على الدول العربية استيراد ما بين ٤٠ - ٦٠٪ من حاجاتها الغذائية أو ما يساوى ما بين ١٢٠ - ٢٠٠ مليار دولار، وسيعانى أكثر من ٩٠ مليون عربى نقصا فى الغذاء. وهو ما يعنى أن العالم العربى مقبل على أزمة غذائية حادة تشكل تهديدا حقيقيا للأمن القومى العربى وتخلق عوامل تفجر واضطراب داخل المجتمعات العربية^(٢٤).

ولتوضيح مدى العجز الغذائى الذى يعانى منه الوطن العربى يجب التطرق إلى ثلاثة عوامل متصلة بالغذاء هى:

أ- النمو السكانى:

تعتبر نسبة النمو السكانى فى العالم العربى من أعلى النسب فى العالم وهى فى حدود ٣٪. ففي عام ١٩٥٠ كان عدد سكان العالم العربى ٧٦,٦ مليون نسمة . ارتفع إلى ١٢٧ مليون عام ١٩٧٠ ، ثم ١٤٧ مليون عام ١٩٧٥ ، ثم ١٦٤,٣ مليون عام ١٩٧٩ ، ثم إلى ٢٠٥ ملايين عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يصل إلى ٣٠٠ مليون نسمة فى نهاية القرن (عام ٢٠٠٠) بحسب كافة التقديرات (الأمم المتحدة والبنك الدولى) وعلى أساس ثبات معدل المواليد ٤٥ بالألف والوفيات ١٧ بالألف.

كما أنه يوجد تفاوت داخل الشرق العربى نفسه فى نسبة نمو للسكان. ففي حين تبلغ هذه النسبة فى لبنان ٢,٥٪ ، فهى ٣,٢٪ فى الأردن، ٣,٣٪ فى العراق ، ٣,٦٪ فى سوريا. وهذا يعنى أن عدد سكان لبنان سيكون فى حدود (٥) ملايين نسمة عام ٢٠٠٠ والأردن (٥)

(٢٣) د. حمدى عبد الرحمن - إمكانية تدعيم الأمن المائى العربى - م. س. ذ. ص ٥٠٠.

(٢٤) د. حسن حمدان العلکیم - أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة - م. س. ذ. ص ١٤.

ملايين والعراق (٢٤) مليوناً وسوريا (١٦) مليوناً. غير أن آخر إحصاء نشر في سورية أشار إلى أن عدد سكان سوريا بلغ عام ١٩٨٦ نحو (١٣) مليوناً وأنه سيبلغ في نهاية القرن (١٨) مليوناً (بدلاً من التقدير السابق وهو ١٦ مليوناً).

ب- معدل الاستهلاك:

كان من نتائج النمو الكبير في السكان وارتفاع الدخل بسبب ارتفاع أسعار النفط ازدياد الطلب المحلي على الأغذية بدرجة عالية بحيث قدرت هذه الزيادة السنوية في الاستهلاك بنحو ٥٪، موزعة في المشرق العربي لبنان ٣,١٪، سوريا ٤,٦٪، الأردن ٦,٦٪، العراق ٥,٢٪.

ج- معدل الإنتاج:

وقعت الدول العربية في عجز غذائي نتيجة عدم وجود توازن بين زيادة السكان الإنتاج وزيادة كل من السكان والاستهلاك. ومن المتوقع تفاقم هذا العجز ما لم تكن هناك إجراءات جادة للحد منه^(٢٥). وإذا علمنا بالتقسيم الوظيفي للأراضي العربية أمكننا إدراك كم الإمكانيات الضائعة جدول (٥).

(٢٥) جدول (٥) المساحة الوظيفية للأراضي العربية

النسبة المئوية	المساحة بمليون هكتار	المساحة الوظيفية
١٤,٣	٢٠٠	أراضي قابلة للزراعة
١٩,٧	٢٧٠	مراعى
١٠	١٣٩	غابات
٥٦	٧٨٧	صحارى
١٠٠	١٣٩٦	إجمالي

ويلاحظ من الجدول : غلبة الصحراء على مساحة العالم العربي وقلة الرقعة الصالحة للزراعة فضلاً عن عدم استغلالها بالكامل وضيق الرقعة المستخدمة للمراعى.

(٢٥) نبيل خليفة - مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم - الوحدة - عدد ٧٦ - يناير ١٩٩١ - ص ٤٢.

(٢٦) مجدى شندى - المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط م. س. ذ جدول ٦ ص ٣١.

ويوضح الجدول التالي نسبة العجز العربي في السلع الغذائية الرئيسية قياساً على متوسط الفترة من ١٩٦٩ - ١٩٧١.

جدول رقم (٦) نسبة العجز العربي في السلع الغذائية^(٢٦)

السلعة الغذائية	نسبة العجز
القمح	٢٢٠٪
الذرة	٣٦٩٪
السكر	٧٠٣٪
اللحوم	١٣٥٦٪
البيض	١١١٧٪

ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحبوب وحده من ١٠,٣ مليون طن عام ١٩٧٥ إلى نحو ٢٩,٢ مليون طن عام ٢٠٠٠، أي أن الدول العربية ستكون مضطرة لاستيراد ٥٥٪ من استهلاكها من القمح وهي كمية تمثل ما يعادل ٤٠٪ من حجم التجارة الدولية للقمح، مما يطرح مشكلة إمكانية الحصول على هذه السلعة الرئيسية، كما يطرح إمكانية التلاعب بسوق القمح (بالأسعار على أساس العرض والطلب). وفي الحالتين يطرح مأزق الارتهان للدول المنتجة للقمح والذي ستستعمله بالتأكيد كسلاح ضغط سياسي على الدول العربية.

ويوضح الجدول التالي الاكتفاء الذاتي لبعض الدول العربية في السلع الغذائية كل على حده في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ بالنسب المئوية.

ويتضح من الجدول أنه لا توجد دولة عربية ذات اكتفاء غذائي تام حيث أنه لا توجد دولة كبيرة الحجم بالدرجة التي تسمح لها بتوافر تنوع كبير في البيئات مما ينتج عنه تنوع غمط الموارد الغذائية التي تطلبها كلها.

^(٢٦) نبيل خليفة - مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم - م. م. ذ. ص ٤٢.

(جدول رقم (٧))^(٢٧)

الدولة	القمح	الحبوب	النشويات	البقوليات	البذور النباتية	الزيوت النباتية	الدهون الحيوانية
السودان	٤٧	١١١	١٠٠٠	٩١	١٨	١٠٠	٧٤
سوريا	١٠٤	٩٩	٩٨	١٢١	٩٩	٨٦	٥٥
المغرب	٤٣	٥٩	٩٩	٦٨	٩٧	٢٢	٣٣
تونس	٦١	٦٠	٩١	١١٤	١٠١	١٠٤	٤٢
مصر	٢٧	٥٨	١٠٨	٧٥	٨٣	٥٥	٨٥
الصومال	١	٤١	٩٧	٨٠	١٠٠	٣١	٨٢
اليمن العربية	١٣	٦٥	١٠٠	٩٩	٥٣	٢٤	٦٧
موريتانيا	صفر	٢٤٠	٦٦	١٠٠	١٠٠	٢	٥٩
الجزائر	٣٥	٤٣	٧٣	١٧	٦٥	١٧	٥
ليبيا	١٨	٢٠	٩٤	٤٢	٩٣	٢٤	١٧
اليمن الديمقراطية	١٣	٢٥	٢٦	صفر	٥١	٦١	٨
السعودية	٢٠	٩	٣	٢٠	١٦	صفر	٣٢
الإمارات	١	١	٩	صفر	٢	صفر	٢
الكويت	صفر	صفر	١	صفر	صفر	١٦	٣٦
الإجمالي	٣٩	٥٧	٩٣	٧٧	٩٥	٥١	٤٩

تابع جدول رقم (٧)

الدولة	السكر والعل	الخضر	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	الألبان	البيض	الأسماك	الإجمالي
السودان	٣٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	١٠٠	١٠٢
سوريا	١٣	٩٦	٩١	٩٣	٩٨	٩١	١٠٠	٩٢
المغرب	٥٤	١١٤	١٦١	٩٨	١٠٠	٩٢	١٠٠	٨١
تونس	٥	٩٧	١٠٥	٩٢	١٠٠	٥٧	٩٧	٧٨
مصر	٦٠	١٠١	١٠٢	٧٤	٥٨	٨٨	٩٥	٧٧
الصومال	٤٨	٩٣	١١٨	١٠٠	١٠٠	٨٣	١٠٠	٧٥
اليمن العربية	صفر	٩٤	٥٨	٩٨	٢	٧٢	٦١	٦٨
موريتانيا	صفر	٣٢	٩٦	١٠٠	١٠٠	٨٦	١٠٠	٦٢
الجزائر	٢	٩١	١٠٢	٨٦	١٠٠	٥١	٣١	٥٥
ليبيا	صفر	٧١	٧٦	٨٨	١٠٠	٣٨	١٠٠	٤٩
اليمن الديمقراطية	صفر	٩٢	٩٠	٩٣	٢٨	٣٧	٤٩	٤٧
السعودية	صفر	٤٩	٦٣	٦٧	١٥	٣٨	٥٩	٢٨
الإمارات	صفر	٣٩	٣٨	٣٥	٩	١٣	١٧	٢٥
الكويت	صفر	١٧	٢	٦٩	٣٢	٢١	٤٢	١٣
الإجمالي	٣٤	٩٣	٩٧	٨٠	٥٥	٧٥	٧٩	٦٧

(٢٧) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط - م. م. م. ذ. ص ٧٤.

ويوضح الجدول التالي الاكتفاء الذاتي من الغذاء في جملة الوطن العربي بالنسبة المتوية في الفترة من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٨٥.

(جدول رقم (٨))^(٢٨)

السلعة الغذائية	١٩٧٠	١٩٨١-٧٨	١٩٨٥-٨٣
القمح	٦٦	٤٦	٣٧
الأرز	٨٤	٧٠	٥٧
الشعر	٨٤	٨٣	٣٥
الذرة الصفراء	٨٤	٦٨	٤٩
المحاصيل الزيتية	—	٦٠	٣٩
المحاصيل السكرية	—	٤١	٣٨
البقول	—	٩٨	٧٨
المنتجات الحيوانية	٨١	٨١	٧٨

يتضح من الجداول السابقة مدى العجز الغذائي الذي يواجهه العالم العربي وهو ما يحتم ضرورة حدوث تنمية اقتصادية جادة وسريعة وإعادة النظر في استخدام المياه والأراضي العربية لاستغلالها أفضل استغلال ممكن للتقدم نحو هذه التنمية الاقتصادية وإلا فإن القرن الحادي والعشرين سوف يأتي ليجد العرب أنفسهم مرتهين بإرادة القوى الخارجية المصدرة للسلع الغذائية لهذا الوطن العربي. ويمكن إدراك ذلك إذا علمنا الفارق المذهل بين حجم الصادرات والواردات الزراعية العربية.

^(٢٨) المرجع السابق - جدول (٨) - ص ٣٣.

ويوضح الجدول التالي وحجم الصادرات والواردات الزراعية العربية بالمليون دولار عام

١٩٨٤.

جدول رقم (٩) (٢٩)

الصادرات والواردات الزراعية العربية بالمليون دولار عام ١٩٨٤

الدولة	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية
السعودية	٩٦	٥٨٦٦
الجزائر	٥٠	٢٤٢٩
الإمارات	١٢٧	٩٤٠
العراق	٤٩	٥٠٥
ليبيا	—	١٤٢٤
الكويت	١٢٧	١٢٤٥
مصر	٧٦٠	٤٤٣٤
البحرين	١٣	٣٣١
عمان	٥٠	٤٧٦
المغرب	٥٤٧	٩٩٧
سوريا	٤١١	٩٠٨
قطر	—	٢٦٨
تونس	١٧٢	٦٤٠
الأردن	١٤٣	٧١٦
لبنان	١٣٩	٦٦٥
السودان	٦١٠	٢٥٣
اليمن	٢٧	٧٩١
موريتانيا	١٨٥	١١٣
الصومال	٤٨	١٦٩
جيبوتي	—	٨٧
قطاع غزة	١٠٠	٣٣
إجمالي	٣٦٥٤	٢٥٢٩٠

يتضح من الجدول أن :

— الفجوة بين الصادرات والواردات الزراعية تبلغ أكثر من ٢١ مليار دولار سنوياً مع مراعاة

ما طرأ عليها من تغير سلبي خلال السنوات الماضية.

— "ان نسبة الاكتفاء الذاتي في أهم السلع الاستراتيجية في مجال الغذاء لا تزيد على ٣٩٪

وهذه النسبة لها مغزى كبير في حالة الدول ذات الثقل في المنطقة العربية خاصة مصر التي

(٢٩) المرجع السابق - ص ٧٣.

يبلغ اكتفاؤها الذاتي من القمح رفع اكتفائها الذاتي من القمح ٢٧٪ والمملكة العربية السعودية التي استطاعت بفضل طفرة الإنتاج في القمح رفع اكتفائها من ٢٠٪ إلى ما يقارب ١٠٠٪ وإن كان الاكتفاء الذاتي لها في مجال السلع الغذائية الأخرى ككل لا يتجاوز نسبة الثلاثين بالمائة".

— "معظم الدول العربية التي يزيد اكتفاؤها الذاتي في مجال السلع الغذائية على ٧٠٪ هي دول غير نفطية، وتعاني من مشاكل اقتصادية كبيرة، ومعنى ذلك أنه لو توافرت لها إمكانيات الدعم المادي لمشروعاتها الزراعية لأمكنها تغطية نسبة كبيرة من العجز في هذه الموارد بدلاً من الاعتماد على الاستيراد".

"وقد نقل عجز الدول العربية المتزايد عن توفير القمح اللازم لغذائها مشكلة الغذاء العربي من مجرد مشكلة اقتصادية إلى كونها مشكلة سياسية، فعلى الرغم من وجود سوق عالمية للقمح إلا أن هذه السوق يمكن أن تكون موضع احتكار المصدرين نتيجة العدد المحدود للدول الكبرى المسيطرة على تصدير القمح (الولايات المتحدة - كندا - أستراليا - السوق الأوروبية المشتركة)، حيث يمكنها أن تتكفل في احتكار قوى للتحكم في صادراته خاصة وأنها تتمتع بتقدم اقتصادي كبير يعزز قوتها الاحتكارية".

"ويتزامن هذا العجز الغذائي العربي مع عدم التفكير في تأمين الثروات المائية في الداخل، من مخاطر التبذير وسوء التصرف اللاعقلاني، ومن مخاطر السيطرة الخارجية على مصادر المياه التي تستفيد منها اقتصادياً. ودولة (أو مجموعة من الدول) كذلك تصبح عاجزة عن ضمان أمنها الاقتصادي والغذائي. وحينما تفقد الدولة قدرتها على تأمين مصادر الغذاء للمجتمع، فإن وجهتها عادة ما تكون الاتجاه إلى الخارج وما يتبع ذلك من قبولها لتخلي عن قسم كبير من سيادتها الاقتصادية، وهو ما ينعكس على أمنها العسكري. من هذا أخذت مسألة الأمن المائي العربي تتحول إلى مسألة المسائل في الأمن القومي العربي. حيث أصبحت تنعقد عليها كل المسائل الاستراتيجية - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، لذلك فإن التعامل مع الأمن المائي العربي أصبح يعنى التعامل مع المصير العربي نظراً لما باتت تشكله الثروة المائية من موضوع الصراع في المنطقة".

وأهمية الماء هي أنه - بالإضافة إلى كونه مادة حيوية تتصل ببقاء الإنسان - يشكل القاعدة الأساسية للتطور الصناعي والتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والسياسي والنمو الحضاري في مختلف مجالاته^(٣٠).

(٣٠) المرجع السابق - ص ٧٦، ٧٧.

معوقات التنمية الغذائية:

يرجع الخلل الكبير بين احتياجات العالم العربي الغذائية من جهة ونموه الغذائي من جهة إلى نوعين من المعوقات هما:

أ- معوقات طبيعية: وتتمثل في:

- غلبة الصحراء على مساحة العالم العربي.
- قلة الرقعة الصالحة للزراعة ، وضيق الرقعة المستغلة فعليا.
- قلة المطر وقلة المياه الجوفية ، إذ يتراوح معدل هطول المطر بين صفر - ٤٥٠ ملم سنويا مما ينتج عنه:

● شح في المياه.

● تكون أنهار داخلية صغيرة.

أن الأنهار الكبرى التي تخترق العالم العربي (النيل ودجله والفرات..) هي أنهار خارجية تنبع من أراضي غير عربية.

التذبذب الذي يصيب الإنتاج الغذائي الزراعي العربي بفعل اعتماده على الأمطار وليس على الري بنسبة مرتفعة . فالرقعة الزراعية العربية تروى بالمطر بنسبة ٧٨,٨٪ وبالسقاية بنسبة ٢١,٢٪ وهطول المطر ليس منظما ، فهو إما أن ينحبس طويلا أو أن يسقط بغزارة مما يشكل ضررا بالمزروعات ، ويجعل الإنتاج الغذائي مرتعنا بالعوامل الطبيعية بمعنى آخر فإن العالم العربي يمثل هذا الاعتماد على المطر لا يستطيع التحكم بإنتاجه الغذائي . مما يفرض زيادة نسبة السقاية (مياه الأنهار والآبار) لكي يتحقق أمران:

● زيادة الإنتاج الغذائي.

● والتحكم بكمية هذا الإنتاج.

خلاصة ذلك أن العالم العربي بحاجة إلى كل قطرة ماء ، أي أن الاستراتيجية الغذائية للعالم العربي تنطلق من قاعدة السيطرة على موارده المائية واستغلال هذه الموارد إلى أقصى حد لكي تستطيع الدول العربية (منفردة ومجمعة) أن تلبي الحد الأدنى لاحتياجاتها الغذائية في المدى المنظور وإلا فإنها ستواجه المجاعة أو التبعة أو الاثنين معا.

ب- معوقات سياسية - اقتصادية:

يبلغ مجموع تصريف المياه السطحية في العالم العربي (أنهار وأودية ..) ١٩٥ مليار متر مكعب يستغل منها للري ١٣٥ مليار متر مكعب أي نحو ٣/٢ منها فقط.

أن ٦٠٪ من سكان العالم العربي هم من الريف الزراعي (إحصاءات ١٩٧٥) ومع أن هذه

النسبة هي إلى انخفاض (تقديرات العام ٢٠٠٠ تقدر هذه النسبة بـ ٤٠٪) فإن إحصاءات عام ١٩٧٨ تظهر أن ٥٤.٧٪ من مجموع السكان ذوى النشاط الاقتصادى فى العالم العربى يعملون فى المجال الزراعى.

إن الدخل الزراعى العربى (عام ١٩٧٧) بلغ ١٣.١٥ مليار دولار ، وهذا الرقم يساوى نسبة ٨.٥٪ من الدخل القومى العربى البالغ ١٧٦.٦ مليار دولار فى العام ذاته.

أن الزراعة فى موازانات الدول العربية هي "النسب الفقير" الذى يرصد له عادة أقل نسبة من المخصصات وكذلك الحال فى مشاريع التنمية العربية بحيث أن السياسة العربية بدلا من أن تستمر أكبر مبالغ ممكنة فى عملية التنمية الزراعية. باعتبارها المدخل إلى بقية الترميات الصناعية والتجارية والمالية والصحية والقوى العاملة - فإنها تتصور إمكانية تحقيق هذا الهدف فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى على الدول لصناعية المتقدمة . مما يجعلها تهمل بالتالى اعتماد مبدأ سياسة التنمية المستقلة . فتقع فى عجز غذائى ينعكس عجزا فى ميزانها التجارى ويزداد تضخما مع الوقت ومع ازدياد السكان والاحتياجات الغذائية.

أكثر وأخطر من ذلك فإن الدول الخطة بالعالم العربى والتي تشترك مع دولة عربية أو أكثر فى المياه النهرية بدأت تخطط وتنفذ مشروعات ضخمة سيكون لها انعكاس سلبى أكيد على موضوع التنمية الزراعية العربية . فما دام الغذاء مرتبطا بالماء (مياه الأنهار وما تقدمه من إمكانيات الرى بصورة خاصة) فإن المحافظة على المياه واستغلالها بشكل تصاعدى أمر لا بد منه فى كل مشروع للتنمية الغذائية .. بل يكاد يصبح مشروع حياة أو موت بالنسبة لبعض الدول ذات الموارد المائية المحدودة والزيادة السكانية المرتفعة . وهذه هى الحال مثلا بالنسبة لسوريا التى هى بحاجة قصوى لأكبر كمية من مياه نهر الفرات لتؤمن قسما كبيرا من الغذاء لسكانها الذين سيبلغون نحو ١٨ مليون فى نهاية هذا القرن . ويحل ما تقوم به تركيا على نهر الفرات بالتأكد تهديدا للأمن الغذائى فى المشرق العربى (سوريا والعراق خاصة) . وبالتالي تهديدا للأمن القومى العربى . ومشروع صراع مكشوف خلال العقد القادم.

وهكذا أصبحت مسألة تأمين المياه أمرا حيويا واستراتيجيا يتطلب وضع خطة قومية شاملة لمواجهة العجز المائى وتحقيق الأمن المائى العربى كخطوة نحو الاكتفاء الغذائى العربى^(٣١)

صيانة الأمن المائى ضرورة نحو قيام الاكتفاء الغذائى العربى:

يعد الأمن المائى العربى رديفا استراتيجيا للأمن الغذائى فى الوطن العربى . لأنه بدون وفرة فى المياه يصعب إجراء إصلاحات وقيام مشاريع زراعية . من هنا قامت الأقطار العربية بعدة مجهودات . سواء على المستوى القطرى أو على المستوى القومى . بقصد تحسين الوضع المائى .

(٣١) نبيل خنيقة - مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم - ج ١ ص ٤٣ .

وبالتالى الحد من أزمة مائية خانقة أصبحت تخرج الحكومات العربية، وتسبب فى العجز الغذائى والتبعية الغذائية اللذين تشهدهما معظم الأقطار العربية.

أ-إمكانيات تجاوز الأزمة المائية:

نظرا لأن الأمن المائى الغذائى يشكلان ركنين أساسيين من أركان الأمن القومى العربى ، ويعتبران من القضايا المصرية للأمة العربية ، وفى خضم استفحال أزمة الماء فى الوطن العربى. توالى عدة مبادرات قطرية وقومية ، كما تم تنظيم عدة ندوات ولقاءات سواء فى نطاق المركز العربى لدراسات المناطق الجافة والأراضى القاحلة ، أو من طرف منظمات عربية متخصصة أخرى.

وهكذا تم عقد ندوة "مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى" التى نظمها بالإضافة إلى المركز المشار إليه ، الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، بتاريخ ١٧-٢٠/٢/١٩٨٦ ، حيث تمت الدعوة إلى قيام امن مائى عربى. وتبنت الندوة استراتيجية قومية أصدرتها فى بيان خاص بهذا الأمن، ومن المقترحات المطلوبة فى نطاق هذا المركز كخطة شاملة تنفذ على مراحل على المستوى القطرى والقومى والدولى ، نذكر ما يلى:

-وضع سياسة مائية وطنية تعنى بتحديد أولويات توزيع الموارد المائية المتاحة وتحديد درجة الاكتفاء الذاتى من الغذاء.

-متابعة استكشاف الموارد المائية وتقديرها كما تنوعا وتطور الطلب عليها.

-تنمية الموارد المتاحة مع مراعاة التكامل بين الموارد السطحية والجوفية.

-إجراء البحوث لإزالة المعوقات التقنية التى تعترض تنفيذ مشروعات تنمية الموارد المائية.

-ترشيد استثمار الموارد المائية وتخفيف الهدر فى استعمال المياه.

-تطوير الأوضاع المؤسسية والتشريعات المائية.

-تنمية الطاقات البشرية والقدرات التقنية .

وقد أريد أن يتم تنفيذ هذه الخطة على المستويين القطرى والقومى فالبرامج القطرية تستهدف معرفة دقيقة بالموارد المائية ، عن طريق استكمال شبكات الرصد بمختلف أنواعها ، وإجراء مسوحات هيدروولوجية وهيدروجيولوجية ، وإعداد خرائط هيدروجيولوجية ، وتحديث طرق التخزين والمعاملة للمعطيات ، وإجراء دراسة كمية لتحديد الموازنة المائية، وتقويم الوضع البنى ، والقيام بأبحاث حول التخزين الجوفى، وإعادة استعمال المياه للقيام بأبحاث لتحديد الجدوى التقنية والاقتصادية لمشروعات المستقبل: كتنقيات تحلية مياه البحر ، وطرق إعادة استعمال المياه،

وجمع مياه الأمطار، والتوسع في عمليات نقل الماء بين الأحواض والأقاليم وتطوير مفاهيم التعليم والتأهيل والتدريب واستخدام أنظمة المعلومات.

أما البرامج القومية فتسعى إلى دعم الجهود القطرية لتدريب الأطر التقنية ورفع القدرات التخصصية، وتدريب التقنيين في إطار مشروعات بحثية أو تنمية قومية أو قطرية. ودراسة الأحواض المائية المشتركة، وإعداد الخرائط الهيدرولوجية الإقليمية، وإنتاج التجهيزات والمعدات للمنشآت المائية. كما تهدف البرامج القومية إلى إجراء بحوث على استخدام التقنيات المتطورة، وخاصة الموارد المائية غير التقليدية كتحلية مياه البحر والتخزين الجوفي والترشيح الاصطناعي.

ولكى يتم علاج أزمة الماء يقتضى بدءا تشخيص الأسباب المؤدية إلى هذه الأزمة والعمل على علاجها.

وبسبب حرب المياه السائدة حاليا في الوطن العربي - والتي توجد من وراء قيامها مناورات دولية تشارك فيها إسرائيل بكل وسائلها الاستراتيجية ومؤثراتها - تجد التجمعات العربية نفسها ملزمة بتشكيل استراتيجية مضادة لهذه المناورات والمشكل مطروح أكثر لقادة وحكومات دول مجلس التعاون العربي، المطالبين بلورة سياسات واضحة تتصف بالعقلانية والمصادقية والحسم نحو إيران وتركيا وأثيوبيا كأطراف أصيلة في المشكلة وفي الحوار، حيث تجمع هذه السياسات بين حماية المصالح المشتركة واستعداد للردع والعقاب في حالة التمسك في المس بالحقوق العربية. فتطوير هذه التجمعات والدفع بها إلى الأمام على مستوى المؤسسات وتنسيق السياسات المشتركة يمكنها من محاربة ظاهرتي الجفاف والتصحر، كما أن العمل المشترك في نطاق هذه التكتلات يمكن الحكومات العربية من رسم سياسة موحدة لحماية المياه من التلوث ومن غزو الإنجرافات، وحماية البيئة، وكذلك مواجهة التحديات الاستراتيجية الدولية الهادفة إلى إغلاق منابع نهري النيل والفرات وأنهار عربية أخرى.

بالإضافة إلى ذلك فإن التكامل الاقتصادي على مستوى هذه لتكتلات يقتضى مبدئياً التكامل المائي. فآزمة الماء وتهديدات الأمن المائي العربي أصبحت تسبب قلقا واضحا للحكومات العربية، وهو ما يتطلب تكثيف العمل العربي المشترك لمواجهة المشكلة حيث أن تعبئة الموارد المائية تعتبر ضرورة للحد من العجز الغذائي في لوطن العربي.

ب - تعبئة الموارد المائية ضرورة للحد من العجز الغذائي العربي:

تشير تقارير المنظمات العربية والدولية وكذلك نتائج البحوث والدراسات العربية إلى أن الوضع الاقتصادي العربي الموحد لسنة ١٩٨٨ أن هناك تبعية كبيرة للدول العربية في مجال الغذاء إزاء الأقطار الغربية الرأسمالية وأقطار أخرى مصدرة للقمح والغذاء وبالإضافة إلى أن أزمة الغذاء

تظهر من خلال هذه التبعة فإنها أيضا - أزمة الغذاء - تبدو من خلال تخلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية وضعف الخطط الإنمائية ، ومن خلال خضوع الفلاحة للبنات الاستعمارية التقليدية ومسألة التقسيم الدولي للعمل.

هذا ويجب التأكيد على أن مشكلة الماء في علاقتها بالغذاء هي مشكلة اجتماعية. اقتصادية محلية (قطرية وقومية) ويجب التعامل معها بطرق علمية ووفق خطط تنمية شاملة تنطلق من الاعتماد على الذات واحترام تكافؤ الفرص ، مع إعطاء الفرصة لجميع الفئات الشعبية، حتى يمكن استغلال الثروات الطبيعية ومنها الثروة المائية بطرق ديمقراطية وعادلة^(٣٢).

نخلص من كل ذلك أننا مقبلون على حرب من نوع جديد هي حرب الغذاء والمياه. وأنها أعنف وأشرس من أى حرب أخرى . وأن الصراع على المياه في الشرق الأوسط سيكون المدخل لمعظم حروب العقد القادم.

(٣٢) المختار مطيع - ارتباط الأمن المائي الغذائي في الوطن العربي - ص . م . ذ. ص ٢٢.

الفصل الثالث

أزمة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بمرور الوقت يتضح صدق المقولات التي أطلقت في بداية عقد التسعينات وحذرت من اشتعال حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل . ومنذ ذلك الوقت مرت مياه كثيرة في أنهار الشرق الأوسط، وفرضت وقائع وأوضاع جديدة . فقد ظهر الوضع على حقيقته عندما كشفت إسرائيل عن أوراقها على مائدة المفاوضات العربية - الإسرائيلية عن بند أساسي جعلته في قمة الأولويات هو تقاسم المياه . وتشكلت لجنة خاصة تحت هذا الاسم ضمن اللجان الخمس التي خرجت من مؤتمر موسكو مع بداية العام ١٩٩٢م.

ومنذ بداية التسعينات أصبح الأمن المائي هو هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء إذ يشعر الجميع الآن أن هناك أخطارا تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية ولا غنى عنها وهي النيل والفرات والأردن وتأتي هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموما وهي المعروفة بالضلع الثالث في الصراع العربي ، الإسرائيلي . مع بداية العام ١٩٩٢ أطلقت تركيا الرخصة الأولى في حرب المياه عندما أعلن رئيس وزرائها آنذاك "سليمان ديميريل" عن سيادتها المطلقة على مياه دجلة والفرات ، ضاربة عرض الحائط بالحقائق القانونية والتاريخية ووشائج القرب والدين وحسن الجوار، واعتبرها مسألة سيادة لا تقبل المناقشة من أطراف أخرى ، كما لا تقبل هذه الأطراف الأخرى (العراق وسوريا) مناقشة سيادتها على آبار بترولها . وفي مارس ١٩٩٩، وقعت أزمة مياه بين الأردن وإسرائيل عندما رفضت الأخيرة بحجج واهية تسليم الأولى حصتها من المياه طبقا لاتفاقية وادي عربة الموقعة بين البلدين ضمن اتفاقية السلام الأردنية-الإسرائيلية عام ١٩٩٤ . لقد أرادت الأردن تحديد ثوابتها العربية عقب وفاة الملك حسين، فاقدمت إسرائيل على تخفيض حصتها من المياه من ٥٥ مليون متر مكعب إلى ١٨ مليون متر مكعب . ومع تزامن شح الأمطار في بلاد الشام على دمشق المصدر التالي لمياه الأردن-ولو معدنية-عجز لأردن عن تلبية احتياجات السكان الأساسية للمياه وظهرت تعليمات ترشيد المياه من جديد في عمان ودخل العرب هذه المرة دائرة العطش بفعل فاعل.

وتجمع الجهات المعنية بالشرق الأوسط - العربية خاصة - على أن المياه ستكون في قمة الأولويات إلى جانب النفط على المستوى الجيو - سياسي في الشرق الأوسط، حيث إن السيطرة

على مصادر المياه سوف تسفر عن تغير موازين القوى الاستراتيجية وبالذات فيما يختص بالصراع العربي-الإسرائيلي كصراع قومي واجتماعي ممتد.

وإذا فشل العرب في تأمين مواردهم المائية وتم أحكام الطوق المائي عليهم فسوف دائرة العطش لا محالة في الربع الأول من القرن القادم "ويكون الثمن باهظاً، فعلى المستوى الاقتصادي ستفقد مداخيلهم للحصول على المياه والغذاء والطاقة الكهربائية، وعلى المستوى السياسي - وهو الأشد خطورة - سيجدون أنفسهم مضطرين للدفع ثمن سياسى لا يرغبون فيه تحت ضغط العوامل الجغرافية والاقتصادية"^(١) والسكانية.

هذا ويجب أن ينصت العرب إلى أصوات أجراس الخطر التي تعالت محذرة من خطر داهم يترصد بالشرق الأوسط خاصة مما قد يتسبب في حرب لا يعلم حدودها إلا الله فستكون حرب من أجل البقاء وسيكون الصراع فيها عنيفاً وتكون الغلبة فيها للأقوى. ومن هذه الأصوات تحذير د. إسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولي من خطورة مشكلة نقص المياه في الشرق الأوسط، وأوضح أن نصف شعوب المنطقة لا يرقى نصيبها إلى الحد الأدنى المتعارف عليه دولياً وهو ألف متر مكعب للفرد سنوياً^(٢). والتحذير الذى أطلقه تقرير اقتصادى صدر بلندن عام ١٩٩٢ من التناقص السريع فى احتياطي المياه العذبة فى الشرق الأوسط، ودعى إلى الاستخدام الفعال للآبار واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتوفير المياه من مصادرها المتعددة (الأمطار - السيول)، وأوضح أن هناك ١٢ مليون متر مكعب من المياه تضيع دون الاستفادة منها فى الدول العربية فضلاً عن عدم إعادة استخدام مياه الصرف الصحى والصناعى^(٣). وكانت البيئة ونسبة المياه إحدى خمس مشاكل تتعلق بالتنمية ويجب أخذها بعين الاعتبار كما ذكر نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "كايوكوك ويزر" وأكد على أن المنطقة مقبلة على أزمة مياه وأن الهجرة إلى المدن وتركز السكان والصناعة والزراعة على طول السواحل وضياف الأنهار يؤدي إلى مشاكل بيئية متعددة^(٤)، كما رصد تقرير خاص للمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية فى لندن بعنوان "المياه وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط إلى أن القلق تجاه تناقص المياه فى الشرق الأوسط قد تزايد على أساس أن ذلك سيكون بسبب النزاعات المقبلة فى المنطقة ومن الآن وحتى نهاية القرن سوف ترتفع الأصوات معلنة عن وجود كوامن أزمة صراع قومى ممتد على المياه.

وقد انتقلت مشكلة المياه من كونها فى الماضى قضية اقتصادية إلى أن أصبح ضمان توفيرها قضية بقاء ووجود، وهو ما جعلها موضوع مناقشات جدية وعميقة باعتبارها الآن مسألة

(١) د. نهى المكاوى - التحضير للقرن الحادى والعشرين (مكتبة السياسة الدولية) - السياسة الدولية - عدد ١١٦ - إبريل ١٩٩٤ - ص ٢٦٩.

(٢) د. إسماعيل سراج الدين - اليوم فى "الأهرام" - الأهرام - ٢٣ أغسطس ١٩٩٥م وفى ٢٠ مارس ١٩٩٩.

(٣) تحذير من تناقص المياه بالشرق الأوسط - الأهرام - ١١ إبريل ١٩٩٢. والأهرام فى ٢٠/٣/١٩٩٩.

(٤) نائب رئيس البنك الدولي يتحدث عن ٥ عقبات أمام التنمية العربية - صوت الكويت الدولي - ٢٥ أكتوبر ١٩٩٢ - ص ١٠.

استراتيجية في المقام الأول^(٥). ويمكن التأكد من ذلك بالنظر إلى الجداول التالية (مع الأخذ في الاعتبار أنه من إحصائية إلى أخرى تتضارب الأرقام والتقديرات بالنسبة للموارد المائية بمنطقة الشرق الأوسط وتختلف من دراسة لأخرى).

جدول رقم (١٠) إسقاط الطلب على الماء لمختلف الاستخدامات

(مليون متر مكعب)^(٦)

الإسقاط على أساس زيادة السكان الحالية	الإسقاط على أساس زيادة السكان المعدلة	٢٠٣٠	٢٠٢٠	٢٠١٠	٢٠٠٠	٢٠٣٠	٢٠٢٠
١- الشرق العربي							
الأردن	٦٦٧٢	٨٠١٢	١٠٠٥٢	١٢٩٧٠	٧٧٣٨	٩٠٨٦	١٠٤١٨
سوريا	٢٦١٥٣	٣١٥٩٥	٣٩٨٦٨	٥٠٥٢٦	٣٠٤٨٦	٣٥٩٣٨	٤١٣٢٩
العراق	٣٨٢٨١	٤٥٣٦٣	٥٦١٤٦	٦٩٧٥٠	٤٣٨٥٢	٥٠٨٨٨	٥٧٦٩٥
لبنان	٣٢٣٢	٣٨١٥	٤٦٩١	٥٧٦٩	٣٦٨٤	٤٢٤٠	٤٧٤٣
إسرائيل	٤٢٤٨	٤٥٨٥	٥١٧٠	٥٨٥٦	٤٤٧٤	٤٨١٦	٥١٠٦
الإقليم	٧٨٥٨٦	٩٣٣٧١	١١٥٩٢٧	١٤٤٦١٦	٩٠٢٣٥	١٠٤٩٦٩	١١٩٢٩١
٢- الجزيرة العربية							
الإمارات	١٥٧٩	٢٢٤٣	٢٨٤٥	٣٧٤٩	٢١٧٢	٢٥٩٢	٣٣٣٢
البحرين	٥٥٦	٦٩٦	٨٦٦	١١١٩	٦٧٥	٧٩٣	٩٤٥
السعودية	١٧٤٥٦	٢٣٣١٠	٣٠٦٩١	٤١٨٥٨	٢٢٤٤٩	٢٧٥١٧	٣٣٨٨١
عمان	١٩١٨	٢٤٩٨	٣٢١٨	٤٢٦٦	٢٤١٥	٢٩١٧	٣٥٢٦
قطر	٤٦١	٦٠٣	٧٨٠	١٠٣٩	٥٨٢	٧٠٥	٨٥٥
الكويت	٢٥١٠	٣٣٣٤	٤٣٧٩	٥٩١٨	٣٢١٧	٣٩٤٧	٤٨٤١
اليمن	١٣٦٤١	١٦٩٢٤	٢٠٧٨٣	٢٦٢٦٣	١٦٣٩١	١٨٩٣٩	٢١٩٤٠
الإقليم	٣٨٣٠٢	١٩٦٠٧	٢٣٥٦٢	٨٤٢١٢	٤٧٩٠١	٥٧٤١١	٦٩٢٠
٣- الإقليم الأوسط							
جيبوتي	٧٨٢	٨٧٦	١٠٢١	١٢٣٣	٥٨١	٩٤٠	١٠٥٢
السودان	٤٤٠٩٦	٤٨٦٥٨	٥٥٧١٢	٦٥٩١٢	٤٦٣٤٩	٥١٤٧٢	٥٦٥٤٧
الصومال	١١٤٧٣	١٢٨٤٦	١٤٩٧٧	١٨٠٨٧	١٢٤٨٩	١٣٧٩٩	١٥٤٣٤
مصر	١٣٣٤٣	١٠٥٠٢٠	١٢٢٦٠٥	١٤٧٨٩٩	١٠٢٠٠١	١١٢٦٥٢	١٢٥٥٤٠
الإقليم	١٤٩٦٩٥	١٦٧٣٩٩	١٩٤٣١٥	٢٣٣١٣٠	١٦٢٦٨٩	١٧٨٨٦٤	١٩٨٥٧٣
٤- المغرب العربي							
تونس	١١٥٢٣	١٢٣٨٥	١٣٨٠٢	١٦٠٣٣	٢١٢٠٩	٢٢٩٢٩	٢٤١٢٩
الجزائر	٣٨٠٠٦	٤٢٩٤٧	٤٩٩٩٣	٦١٠١١	٤١٧١٢	٤٥٩٣٥	٥١٧٨٧
ليبيا	٧٤٩٦	٩٢٣٠	١١٧٨٤	١٥٦٨١	٨٩٠٦	١٠٦٢٢	١٢٨٢٧
مغرب	٣٦١٥٦	٣٩٢٣٩	٤٤٠١٧	٥١٧١٣	٣٨٢٩٣	٤١٠٠٦	٤٥٠٨٤
موريتانيا	٢٩٤٧	٣١٩١	٣٥٧٤	٤٢٠٧	٢١١٤	٢٣٢٩	٢٦٦٨
الإقليم	٩٦١٢٨	١٠٦٩٩٢	١٢٣١٧٠١	١٤٨٦٤٥	١٠٤١٣٤	١١٣٨٢٢	١٢٧٤٩٤
الدول العربية	٣٦٢٧١٠	٤١٧٦٨	٤٩٦٩٧٤	٦١٠٦٠٢	٤٠٤٩٥٩	٤٥٥٠٦٥	٥١٤٤٧٧

(٥) د. محمود أبو زيد - تعقيب - ٤٩١ - حتى لا تنشب حرب عربية - عربية أخرى (من دروس حرب الخليج)

جدول (١١) - م. م. م. ذ.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٩٢.

جدول رقم (١١) نصيب الفرد من المواد المتاحة لمختلف الإسقاطات^(٦)

الأقاليم والدول	٢٠٠٠	الإسقاط على أساس زيادة السكان الحالية			الإسقاط على أساس زيادة السكان المعدلة		
		٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
أ- المشرق العربي							
الأردن	٣٢٨	٢٣٠	١٦٢	١١٤	٢٣٩	١٧٩	١٣٨
سوريا	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	-	-	-	-	-	-	-
الإقليم	-	-	-	-	-	-	-
ب- الجزيرة العربية							
الإمارات	١٤٤	١٠٤	٧٥	٥٤	١٠٧	٨٣	٦٥
البحرين	١٤٤	١٠٦	٧٨	٥٨	١٠٩	٨٥	٦٨
السعودية	٢٧٦	١٨٨	١٢٨	٨٨	١٩٥	١٤٣	١٠٨
عمان	٩٥٨	٦٧٩	٤٨١	٣٤١	٧٠٢	٥٣١	٤١٣
قطر	١٠٥	٧٤	٥٢	٣٦	٧٦	٥٧	٤٤
الكويت	٥٨	٤٠	١٩	١٩	٤١	٣١	٢٤
اليمن	٢٩٣	٣١١	١٥٣	١١٠	٢١٨	١٦٣	١٣٢
الإقليم	٢٩١	٢٠٤	١٤٣	١٠٠	٢١٢	١٥٩	١٢٢
ج- الإقليم الأوسط							
جيبوتي	٣٤٥	٢٥٩	١٩٥	١٤٦	٢٦٧	٢١١	١٧١
السودان	٦٦٣	٥٠٣	٣٨٢	٢٩٠	٥١٧	٤١٣	٣٣٧
الصومال	١٣٤٧	١٠١٢	٧٦٠	٥٧١	١٠٤١	٨٢٥	٦٦٩
مصر	٩٥٤	٧١٠	٥٢٨	٣٩٣	٧٣١	٥٧٥	٤٦٣
الإقليم	٨٩٥	٦٧٠	٥٠٢	٣٧٦	٦٩٠	٥٤٥	٤٤١
د- المغرب العربي							
تونس	٤٣٦	٣٤٧	٢٧٧	٢٢٠	٣٥٥	٢٩٥	٢٥٠
الجزائر	٥٠٢	٣٤٧	٢٧٨	٢٠٧	٣٨٥	٣٠٣	٢٤٤
ليبيا	٤١١	٢٨٦	١٩٩	١٣٨	٢٩٧	٢٢١	١٦٩
المغرب	١٠٣٤	٨٠٨	٦٣١	٤٩٣	٨٢٨	٦٧٧	٥٦٥
موريتانيا	٢٧٧١	٢١٦٥	١٦٩١	١٣٢١	٢٢١٩	١٨١٦	١٥١٦
الإقليم	٧٥٧	٥٧٦	٤٣٧	٣٣٢	٥٩١	٤٧٣	٣٨٧
الدول العربية	٨٦٣	٦٣٦	٤٦٨	٣٤٣	٦٥٥	٥١١	٤٠٧

(٦) المرجع السابق ذكره.

جدول رقم (١٢)

الميزان النهائي للطلب والموارد للوطن العربي (بالمليار متر مكعب / سنة) ^(٧)

البند	٢٠٠٠	٢٠١٠	٢٠٢٠	٢٠٣٠
الموارد المائية المتاحة (الطاقة الكامنة القصوى)	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢	٣٥٢
الكمية المحتملة للموارد التقليدية	٢٠٧	٢٤٥	٢٩٨	٣٥٢
النقص في تنمية الموارد التقليدية	١٤٥	١٠٧	٥٤	—
الاحتياجات المائية على أساس الزيادة الحالية للسكان	٣٦٢	٤١٧	٤٩٧	٦١١
العجز المائي المتوقع (الظاهري)	١٠—	٦٥—	١٤٥—	٢٥٩—
العجز المائي المتوقع (الفعلي)	١٥٥—	١٧٢—	١٩٩—	٢٥٩—
الاحتياجات المائية تبعاً للزيادة المعدلة للسكان	٣٦٢	٤٠٥	٤٥٥	٥١٤
العجز المائي المتوقع (الظاهري)	١٠—	٥٣—	١٠٣—	١٦٢—
العجز المائي المتوقع (الفعلي)	١٥٥—	١٦٠—	١٥٧—	١٦٢—

أخذ الأساس عام ١٩٨٥ حيث الموارد المستمرة تقدر بحوالي ١٤٠ مليار متر مكعب.

النقص = الطاقة الكامنة القصوى للموارد التقليدية - التنمية المحتملة لهذه الموارد.

(إشارة موجبة)

العجز المائي الظاهري = الطاقة الكامنة القصوى للموارد التقليدية

- الاحتياجات المائية (إشارة سالبة)

العجز المائي الفعلي = التنمية المحتملة للموارد التقليدية

- الاحتياجات المائية (إشارة سالبة)

(٧) المرجع السابق ذكره - ص ٤٩٣.

جدول (١٣) المياه المستعمرة في الدول العربية في عام ١٩٨٥
(مليون متر مكعب / سنة) ^(٨)

الأقاليم والدول	الشرب	الصناعة	الزراعة	المجموع
أ- المشرق العربي				
الأردن	٨٠	١٤	٤٠٠	٤٩٤
سوريا	٣٩١	٦٢	٦٤٣٠	٦٨٨٣
العراق	٨٤٤	١٦٩	٤٠٠٠٠	٤١٠١٣
فلسطين	-	-	-	-
لبنان	١٣٥	٥٤	٦٧٠	٨٥٩
الإقليم	١٤٥٠	٢٩٩	٤٧٥٠٠	٤٩٢٤٩
ب- الجزيرة العربية				
الإمارات	١٠٠	١٢	٩٠٠	١٠١٢
البحرين	٢٨	٤	٨٠	١١٢
السعودية	٩٦٠	٢٧٠	٢٣٠٠	٣٥٣٠
عمان	٥١	٢٥	٤١٠	٤٨٦
قطر	٥٥	٤	١٣٠	١٨٩
الكويت	١٣٧	٢٧	٦٤٠	٨٠٤
اليمن	٢٨٣	٤٨	١٧٣٠	٢٠٦١
الإقليم	١٦١٤	٣٩٠	٦١٩٠	٨١٩٤
ج- الإقليم الأوسط				
جيبوتي	-	-	-	-
السودان	٣٨٧	٧٨	١٣٥٠٠	١٣٩٦٥
الصومال	-	-	-	-
مصر	٣٣٠٠	٢٤٥٨	٤٩٧٠٠	٥٥٤٥٨
الإقليم	٣٦٨٧	٢٥٣٦	٦٣٢٠٠	٦٩٤٢٣
د- المغرب العربي				
تونس	١٦٥	١١٧	٢٠٠٠	٢٢٨٢
الجزائر	٧٦٠	١٣٨	٢٦٠٠	٣٤٩٨
ليبيا	٢٩٢	٧٣	١٧٥٠	٢١١٥
المغرب	١٠٦٣	١٣٠	٤٠٠٠	٥١٩٣
موريتانيا	-	-	-	-
الإقليم	٢٢٨٠	٤٥٨	١٠٣٥٠	١٣٠٨٨
الدول العربية	٩٠٣١	٣٦٨٣	١٢٧٢٤٠	١٣٩٩٥٤

(٨) المرجع السابق - ص ٤٩٤.

جدول رقم (١٤) الموارد المائية غير التقليدية في الدول العربية مليون متر مكعب / سنة^(١)

الأقاليم والدول	مياه تحلية	مياه مالحة ١٩٨٥	مياه مالحة ١٩٩٠	إجمالي ١٩٩٠
أ- المشرق العربي				
الأردن	-	-	٤٠,٠٠	٤٠,٠٠
سوريا	-	-	٥٠,٠٠	٥٠,٠٠
العراق	-	-	-	٠٠,٠٠
فلسطين	-	-	-	٠٠,٠٠
لبنان	-	-	-	٠٠,٠٠
الإقليم	-	-	٩٠,٠٠	٩٠,٠٠
ب- الجزيرة العربية				
الإمارات	٢٣٢,٠٠	٦٢,٣٨	٦٢,٠٠	٢٩٤,٠٠
البحرين	١٦,٠٠	١,٠٠	٢٩,٠٠	٤٥,٠٠
السعودية	٩٠٣,٠٠	٢١٧,٠٠	٣٦٨,٠٠	١٢٧١,٠٠
عمان	١٥,٠٠	٩,٠٠	٢٣,٠٠	٣٨,٠٠
قطر	٦٧,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	٨٧,٠٠
الكويت	١٣٥٧,٠٠	٨٠,٠٠	٥٣,٠٠	٤١٠,٠٠
اليمن	-	-	٥,٥٠	٥,٥٠
الإقليم	١٥٩٠,٠٠	٣٨٩,٣٨	٥٦٠,٥٠	٢١٥٠,٥٠
ج- الإقليم الأوسط				
جيبوتي	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-
مصر	-	٧٥٠٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠
الإقليم	-	٧٥٠٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠	٩٥٥٠,٠٠
د- المغرب العربي				
تونس	-	٥٥,٠٠	٧٠,٠٠	٧٠,٠٠
الجزائر	-	-	٤٠٠,٠٠	٤٠٠,٠٠
ليبيا	٥٠,٠٠	١٤٠,٠٠	٩١,٠٠	١٤١,٠٠
المغرب	-	-	٣٥٠,٠٠	٣٥٠,٠٠
موريتانيا	-	-	٦٧,٦٠	٦٧,٠٠
الإقليم	٥٠,٠٠	١٩٥,٠٠	٩٧٨,٦٠	١٠٢٨,٦٠
الدول العربية	١٦٤٠,٠٠	٨٠٤٨,٣٨	١١١٧٩,١٠	١٢٨١٩,١٠

وبهذا الشكل يتضح أن الدول العربية تسير بمجموعها نحو شح مستمر في الموارد المائية مما يشكل عجزاً خطيراً في توفير المياه لغايات الشرب والري والتغذية الصناعية وهذا يعود

^(١) المرجع السابق، ص ٤٥٩.

لأسباب عديدة التي تم توضيحها في الفصل السابق.

ومع أن المياه أصبحت رهان المستقبل وأصبح الأمن المائي وهم المرحلة المقبلة في الشرق الأوسط وتعتمد عليه التنمية وتوليد الكهرباء والزراعة ، إلا أن هذه المنطقة من العالم لا زال سودها سوء استغلال المياه الجوفية والسطحية ولم يتم حتى الآن تقاسم مياه الأنهار الكبرى فيها.

المطلب الأول

أ- الأزمة في حوض النيل

نهر النيل من الأنهار التي يطلق عليها - في الفقه الدولي - تسمية الأنهار الدولية لأنها تسب عبر أراضي عدد من الدول التي تتفج بمياهه وتشكل حوضه. ويقطع نهر النيل من ابعده منابعه على روافد بحيرة فيكتوريا نيانزا - في قلب القارة الأفريقية - وحتى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط مساحة تبلغ ٦٧٠٠ كم^٢. ويغطي حوض في تسع دول - مساحة قدرها ٢.٩٠٠.٠٠٠ كم^٢ أي ما يوازي عشرين القارة الأفريقية . وتتقاسم مياه النيل تسع دول أفريقية هي أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير والسودان ومصر.

وقد عانت مشكلة المياه في مصر الإهمال الجسيم من قبل مفكرينا ومشقينا وأحزابنا السياسية حيث يبدو إدراك صفوتنا المثقفة لتلك المشكلة متأخرا بمسافات شاسعة عن وعى كل من مواطن العادي (الفلاح) وبعض الدوائر الحكومية.

وتجمع الدراسات التي تعرضت لمستقبل توافر المياه في مصر إلى وجود فجوة نقص مياه في المستقبل في الوقت الذي لا نرى فيه إمكانيات واضحة لتطوير مواردنا المائية. وقد قدر بعض الباحثين احتياجات مصر المائية عام ٢٠٠٠ بحوالي ٦٤.٥ مليار متر مكعب دون أي توسع أفقي في المساحة المنزرعة وترتفع هذه الاحتياجات إلى ٧٩ مليار متر مكعب في حالة التوسع الزراعي الأفقي ، في حين أن حصة مصر من مياه النيل لا تتعدى ٥٥.٥ مليار متر مكعب . وقد تبدو كمية ٥.٥ مليار متر مكعب ضئيلة للبعض ولكن نقيب الزراعيين صرح - في حديث تليفزيوني عن فقدان ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه بسبب ورد النيل بخسارة توازي العجز عن زراعة ١٦٠ ألف فدان من الأرض الجديدة . ولنا أن نتصور ماذا يعني كل هذا من نقص الغذاء وفرص العمل^(١) . ويبلغ متوسط الصرف السنوي للنيل نحو ٩٢ مليار متر مكعب . وقد أدى الجفاف

(١) حمدى أبو كينة - مشكلة المياه في مصر - مكتبة الحوار القومي - الأهرام ١٩٩٥/٨/٣٠ - ص ١٩ - (عرض كتاب د. عنى تونجي . مشكلة المياه في مصر . دار صوت العرب للثقافة والإعلام .

والخفاض سقوط الأمطار بالقرن الأفريقي منذ أوائل الثمانينات إلى حذب اهتمام العالم بخاص نيل ولا سيما بآثيوبيا والسودان . وعلى الرغم من عودة الأمطار إلى معدلاتها وتحسن الموقف ، إلا أن دول حوض النيل لا تزال تواجه شبح جفاف دورى وتدهور نوعية المياه والمجاعات فى بعضها وقلاقل سياسية حقيقية ومدمرة.

وتعتمد مصر بشكل كامل تقريبا على مياه النيل . ونتيجة لذلك فإن أى اختلالات للماء فى أعالي النيل تقلل من المياه المتاحة لسد مطالب مصر الداخلية المتزايدة باستمرار . ويصعب تحديد الاستخدام المصرى للمياه بدقة ؛ نظراً لتأثر البيانات التى يمكن التعويل عليها . كما أنه من الصعوبة بمكان تقدير التدفقات الموسمية للنيل.

نهر النيل

يمثل الركيزة الأساسية لحياة المصريين . ويستجمع مياهه من ثلاثة مصادر رئيسية:
-هضبة البحيرات الاستوائية ويبلغ المتوسط السنوى للمياه الواردة منها نحو ١٣ مليار متر مكعب مقدرة عند أسوان وهى أكثر المصادر انتظاما فى إمداد النيل بالمياه على مدار العام.
-الهضبة الأثيوبية : وتمثل أهم منابع ؛ حيث تقدم نحو ٨٥٪ من متوسط الإيراد السنوى للنيل مقدرا عند أسوان .

-حوض بحر الغزال: الذى ينتشر فيه عدد من الأنهار الصغيرة التى تتبع من المناطق الجبلية بالسودان وأفريقيا الوسطى .. ويبلغ جملة الإيراد السنوى لهذه الأنهار ١٥.١ مليار متر مكعب فى المتوسط ويصل منها للنيل ما لا يزيد عن ٥.٥ مليار ويفقد الباقي فى المستنقعات^(١)

وهناك عدد من الاعتبارات فيما يتعلق بنهر النيل.
-أن النيل هو المصدر الوحيد للمياه فى مصر.. خاصة أنها دولة مصب.
-أن هناك ثمان دول أخرى تشارك مصر فى النيل . وجميعها تقع على إحياسه العليا ولديها موارد أخرى.
-أنه لا بد من السير على نفس طريق إقرار المعاهدات والاتفاقيات التى كان آخرها اتفاقية ١٩٥٩ .

-أن لنا حقوقا تاريخية فى مياه النيل لا يسمح بمساسها أو الانتقاص منها.
-أن لنا حقوقا طبيعية فى الحصول على زيادات من موارد النيل وعلينا تحقيقها بكل السبل.

(١) مجدى شندى - المياه النيل - دراسة فى المكان - رؤية - ع ١٣ - مركز الفالوجا للنشر والتوزيع - ١٩٩١

- أن السودان شريك مختلف ويجب تحسّر طبيعته وفهم ظروف كل جيل من أبنائه وتطلّعاته وأفكاره.
- ضرورة الحفاظ عليه وصيانه .. خاصة في ظل المتغيرات السياسية الراهنة.
- أن النيل وفروعه يعتبر أهم طرق النقل الداخلي في مصر حيث يوجه أكثر من ٣٠٠٠ كم من النيل والترع صالحه للملاحة .
- أن الزراعة هي عصب الإنتاج القومي وركيزته الأولى وللتوسع فيها يجب تحقيق الكفاية المائية من النيل حيث لا بديل عنه.
- ان الوضع المستقبلي يحتاج لنظرة فاحصة نظراً للظروف المتطورة في باقي السدول وبصفة خاصة في أثيوبيا^(١٢).

وتوضح الخريطة (٢) نهر النيل من المنبع إلى المصب.
ويوضح جدول (١٥) الكميات المفقودة من مياه النيل

جدول رقم (١٥) ^(١٣)

رقم	المنطقة	كمية المياه المفقودة سنويا مليار متر مكعب
١	منطقة السدود داخل حدود السودان	١٥,٠
٢	منطقة بحر الغزال وروافده داخل حدود السودان	١٤,٥
٣	مستنقعات مشار	٤,٠
٤	الخبران الشرقية بمنطقة مشار	٢,٥
	جملة كلية	٣٦,٠

ومصر مقرونه زمنيا بمصدر المياه الذي يرويها ("مصر هبة النيل" بحسب قول هيرودوت قبل أكثر من ٢٥٠٠ عام) ، وكذا نظامها السياسي المركزي نفسه؛ إلا أنها انتقلت عقب إنجاز بناء السد العالي ، من وضع التكيف تجاه سلوك النهر إلى وضع السيطرة عليه. وهنا تبرز أهمية توجيه استهلاك المياه والعلاقة بين دول حوض النهر والاتفاقيات الخاصة بتوزيع مياهه والمشروعات المقامة والمزمع إقامتها عليه. انظر خريطة رقم (٢) .

(١٢) محمود المتزلاوي - نهر النيل - دراسة في المكان - رؤية - ع ١٣ - مركز الفالوجا للنشر والتوزيع - ١٩٩١ - ص ٢٩.

(١٣) المرجع السابق - ص ٣٠.

المصدر محمود المتزلاوي - نهر النيل دراسة في المكان - رؤية . ع (٣) ١٩٩١ ص ٢٨ .

الوضع في حوض النيل

عمت فترة من الجفاف أفريقيا استمرت قرابة السنوات التسع تعرضت فيها البلاد التي تعتمد على الزراعة المطرية لقحط وجوع كذا تعرضت فيها البلاد النهرية بقرب كارثة السنين العجاف وشهد نهر النيل أكبر أنهار أفريقيا والعالم فترة صعبة في تاريخه لم تنتهي ألا بهطول الأمطار بغزارة عام ١٩٨٨ على الهضبة الأثيوبية . وكان من محصلة السنوات العجاف أن استشعرت دول النهر وبالذات مصر والسودان بأهمية هذا المتغير الحاسم في إطار الأمن القومي . وعلى الرغم من زيادة هطول الأمطار إلا أن دول الحوض لا تزال تواجه الجفاف الموسمي وانخفاض كفاءة المياه الجارية ، والمجاعات التي انتشرت في بعض البلاد . وقد أثبتت التجارب صعوبة اتفاق دول الحوض على التعاون بخصوص خطط التنمية الطموحة وإدارة منابع المياه (وبالذات من قبل اثيوبيا وكينيا لأسباب مائية وسياسية).

ويهمنا بالدرجة الأولى الموقف المائي لمصر والسودان حيث أنهما الدولتان العريضان الوحيدتان في حوض النيل.

في مصر، كان جفاف الثمانينات أثره على كمية المياه التي تصل لأسوان في العام ١٩٨٠/٧٩ وحتى العام المالي ١٩٨٧/٨٦ . وتعتمد مصر على نهر النيل اعتمادا مركزيا حتى أن بعض كتاب الجغرافية السياسية يربطون كثيرا بين شكل نظم الحكم في مصر وطبيعتها كدولة نهريّة تحتاج دائما إلى سلطة مركزية قوية . وتؤدي المشاكل الواقعة في منابع النهر باستمرار إلى مشاكل مناظرة لها في مصبه مما يؤثر على الحاجات الداخلية المتزايدة في مصر من الماء اللازم لتوليد الكهرباء عند خزان أسوان . وقد قدر جون ووتربري - الكاتب الأمريكي المتخصص في الشؤون المصرية - الحاجة المصرية إلى الماء بمقدار ٧٢ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ ولما كان متوسط إيراد مصر هو ٦٨/٩ بليون متر مكعب ، فإنه يتوقع أن تواجه مصر بأزمة مياه مع نهاية القرن الحادي مع تزايد معدلات التلوث والاستخدام الاستهلاكي المفرط وغسر الرشيد للمياه المتوافرة ، وأيضا زيادة السكان.

أما السودان فإنه يحتاج ٣٨ مليار متر مكعب في التسعينات وكان قبل ذلك يستهلك ١٦ - ١٧ مليار متر مكعب سنوياً . وتضيف صعوبات الحرب في جنوب السودان أعباء جديدة لنقص قدره السودان على تأمين الظروف الكفيلة بتحقيق أهدافه في زيادة رقعة الأرض الزراعية. ولاشك أن مشروعات تنمية موارد المياه في السودان تصب بشكل مباشر في شبكة المياه المصرية. فالسودان من وجهة نظر الأمن القومي المصري المائي هي الظهير الجنوبي ذو المصير الواحد سلما أو حربا مع مصر. وهنا تبرز أهمية وضع استراتيجية متكاملة بين البلدين يتبادلان فيها المصالح المصرية المائبة بينهما من ناحية ومن ناحية أخرى تتكامل مشاريعهما معا على أرض مشتركة من

المنفعة المتبادلة . أن المطلوب وبصورة كاملة وضع خريطة النهر بدءا بالسودان - خارج المعارك الآنية واستخدام القوة إن لزم إذا حدث تلاعب في أعالي النهر يخرج بها من مضمون الاتفاقيات المنظمة لاستخدام المياه في حوض النيل.

وبين مصر والسودان اتفاقية بشأن استغلال مياه النيل . ويحدد فيه الاتفاق منذ عام (١٩٥٩)، أن قاعدة الاستهلاك لكل دولة في المستقبل هي "الاستهلاك التاريخي" وأن فائض المياه الذي سينجم بفضل سد أسوان سيوزع بين الدولتين بمقدار ١٤,٥ كم^٣ للسودان ، ٧,٥ كم^٣ لمصر (في ذلك الوقت). وكان من شأن هذه الإضافة أن ترفع استهلاك مصر التاريخي من ٤٨ كم^٣ (مليار متر مكعب) إلى ٥٠ كم^٣ سنويا ، وأن ترفع استهلاك السودان من ٤ كم^٣ إلى ١٨,٥ كم^٣.

وبالاستناد إلى هذا الاتفاق ، يوزع فائض المياه (مثل مياه مشروع جو نقلي ومياه الأمطار التي تعزز أكثر من المعدل في بعض الأعوام) بين الطرفين بنسب متساوية . وكذلك إبان النقصان (سواء نتيجة انحباس الأمطار أو نتيجة الإفراط غير المتوقع في الاستهلاك من جانب البلدين ، ومن جانب الدول التي يمر بها النهر).

وقد زادت حصص المياه المخصصة لمصر بعد إنشاء السد العالي وبحيرة ناصر، إلا أن هذه الزيادة ليست حاسمة بالنسبة للمشكلة الأساسية للزراعة المصرية ، أي الحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء من أجل السكان الذين يتكاثرون بسرعة ، والحاجة إلى إنتاج المزيد من الغذاء لأغراض التصدير. ويعرض جدول (١٦) والمخطط (١) التغيرات التي طرأت ومغزى هذه التغيرات على صعيد التجارة الخارجية في الفترة من ١٩٥٢ إلى ١٩٨٠.

ويدل الجدول على زيادة المساحة الفعلية وزيادة كثافة الزراعة (بنحو واحد من خمسة) . وازدياد الناتج الزراعي لوحدة المساحة . ثم حدث تأخر وتراجع في زيادة إنتاج المحاصيل (بسبب مشكلات تصريف المياه بصفة خاصة) وبوضح الجدول أيضا أن الاستهلاك المحلي (خضر - فاكهة...) زاد أكثر كثير من الإنتاج الموجه للتصدير (القطن).

وتشير الأرقام إلى أن الزيادة التي تأخذ المساحة الأكبر من الأرض هي زيادة الأعلاف (معظمها البرسيم) ، التي تشكل الغذاء الأساسي للوسائل الأساسية وباستثناء الإنسان - التي تستخدم في الفلاحة (البهائم).

ويعرض المخطط، المساهمات المتراكمة للزراعة في ميزان المدفوعات القومي، ويتضح منه: أ- كان الميزان التجاري الزراعي إيجابيا حتى عام ٧٥، ثم أصبح سلبيا، ويرجع ذلك إلى توقف ارتفاع إنتاج المحاصيل بعد أواسط السبعينات (كما في الجدول) في الوقت الذي ازداد فيه عدد المواليد.

ب- يضيف الميزان التجاري الزراعى السلبى مساهمته انسلبية إلى مجمل ميزان المدفوعات القومى السلبى.

جـ- أن الجهود التي بذلت في موضوعى المياه والأرض منذ الستينات (التحكم فى تزويد المياه عقب استخدام السد العالى، الزيادة فى الأراضى ، وسائل تحسين تصريف المياه) لم تحسن الميزان التجارى الزراعى.

ومن هنا يتضح أن الصلة بين الشعب المصرى والنيل صلة قديمة ومستمرة؛ حيث أن حل المشكلتين القوميتين الرئيسيتين : المتمثلتين فى تحقيق اكتفاء غذائى ذاتى وإنتاج محاصيل للتصدير ، يكمن فى الرى وزيادة كفاءته (التوفير فى الاستهلاك) ^(١٤).

جدون (١٦) الأراضي والمحاصيل الزراعية الأساسية التي تسقى بماء النيل^(١٥)

١٩٨٠			١٩٧٥			١٩٥٢			المزروعات
محصول / مساحة طن / هكتار	محصول طن	مساحة هكتار	محصول / مساحة طن / هكتار	محصول طن	مساحة هكتار	محصول / مساحة طن / هكتار	محصول طن	مساحة هكتار	
٣.٥٥	١٧٩٦	٥٨٩	٣.٤٨	٢٠٣٣	٥٨٥	١٩٤	١٠٨١	٥٥٧	قمح
-	-	١١٣٩	-	-	١١٨١	-	-	٩٢٥	علف خضري
٢.٦٩	١٤٠٨	٥٢٣	١.٨٧	١٠٥٦	٥٦٥	٦.٥٧	١٢٩٦	٨٢٦	فصل نعشوف
٥.٨٤	٢٣٨٤	٤٠٨	٥.٤٨	٢٤٢٤	٤٤٢	٣.٢٩	٥١٧	١٥٧	زيت
٤.٠٤	٣٢٣١	٨٠٠	٣.٦٢	٢٧٨١	٧٦٩	٢.١١	١٥٠٦	٧١٥	ذرة
٣.٦٩	٦٣٥	١٧٢	٣.٧٨	٧٧٥	٢٠٥	٢.٨٧	٥٢٢	١٨٢	نخالة الشعير
٨٠.٦٠	٨٥٤٤	١٠٦	٨٦.٨٠	٧٩٠٢	٩١	٨٣.٥٠	٣٢٥٨	٣٩	قصب السكر
٩.٠٢	٦٨٨٩	٨٧٧	٨.٩٠	٦٣٩٥	٧١٥	٤.٩٣	١٨١٠	٣٩٦	خضروات
-	-	١٥١	-	-	١٢٠	-	-	٣٠	اشجار
-	-	-	-	-	-	-	-	٣٦٤	مزدروعات اخرى
-	-	٥١١٣	-	-	٥٠٣١	-	-	٤٢٠٠	اشجار
-	-	٢٧٠٠	-	-	٢٦٠٠	-	-	٢٤٠٠	اشجار
-	-	١.٨٩	-	-	-	-	-	١.٥٧	اشجار
-	٤٢٥٩	-	-	-	٤٣٠٦	-	-	-	اشجار
-	١٧٤٣	-	-	-	١٥٠٥	-	٤٥٥	-	اشجار

(١٤) المرجع السابق - ص ٥٣.

(١٥) المرجع السابق - ص ٥٤.

انظر مخطط رقم (١):

وتحتل المياه في مصر أهمية خاصة بحيث أنها كادت تؤدي إلى نزاع مسلح بين مصر وليبيا قبل وضع حجر أساس مشروع النهر الصناعي العظيم^(١) حيث أن مصر تعتبر مياه الخزان الجوفي - الذي يستمد منه النهر مياهه - جزءا من مياه النيل المتسربة إلى باطن الأرض وليبيا تستحب هذه المياه ولا يمكن السماح لها وحدها باستغلاله، لولا أن أكدت دراسة علمية مصرية أن المشروع لا يشكل خطرا على مصر وبذلك تبددت الأزمة^(٢).

وقد عبر الرئيس مبارك عن أهمية المياه بقوله "أن قضية مياه أعالي النيل قضية مصرية .. مصرية". ويتضح حجم المشكلة بإلقاء نظرة على بعض الأمور المرتبطة بالمياه في مصر ، وهناك بعدين لهذه المشكلة في مصر.

أولاً: البعد الداخلي

أ - طبيعة نظام الري في مصر

يتم الري في مصر عن طريق الغمر وهو يعطى للنبات ما يفيض عن حاجته من المياه كما أن وزارة الزراعة تتوسع في زراعة محاصيل تستهلك كميات كبيرة من المياه مثل الأرز الذي يحصل الفدان الواحد منه على ١٢ ألف م^٣ من المياه وقصب السكر الذي يحصل على ٢٠ ألف م^٣. في حين يستهلك الفدان من بقية المحاصيل ٨ آلاف م^٣ هذا، مع العلم أن الأرز والقصب يمثلان حوالي ١١٪ من المساحة المحصولية في حين أن إجمالي استهلاكهما يعادل ثلث كمية المياه المخصصة للزراعة سنويا . وأعلنت وزارة الزراعة في منتصف التسعينات عدم توقيع غرامات على المزارعين المخالفين للدورة الزراعية ومخالفة الدورة الزراعية تعنى ضياع مقادير كبيرة من المياه. وهذا الاستهلاك السيء للموارد المائية واستخدام أنظمة زراعية غير سليمة كان له أسوأ الأثر إذ ازدادت نسبة الملوحة وترسبت معدلات مرتفعة من مواد التسميد الكيماوية . وفي دراسة لوزارة الري أوضحت أن نسبة مياه الصرف إلى مياه الري حوالي ٤٦ - ٥٠٪ وهو ما يعنى

(١) يصل عدد الأنابيب المستخدمة إلى ربع مليون أنبوب ذات أقطار ٤٠٠٠ ملم لنقل المياه من الصحراء إلى المناطق الساحلية . وتصل كميات الحفر إلى ١٠ أضعاف ما عمل في السد العالي . يبلغ الطول الإجمالي لمنظومة النهر العظيم ٤٢٠٠ كم. وكمية الأسمت المستخدمة به تكفى لإنشاء طريق خرسانة من ليبيا للهند - ويهدف لتحقيق الأمن الغذائي. راجع: إسماعيل القروى - مشروع النهر الصناعي العظيم - مجلة: الوحدة -

العدد ٧٦٤ - يناير ١٩٩١ ص ١٢٣ وما بعدها.

(٢) الشعب ١٩٩٧/٩/٣٠.

كفاءة رى منخفضة جدا. علاوة على ذلك نحن نفقد ثلث حقنا من مياه النيل كما يلي:

(١) ٢,٧ مليار متر مكعب تضيع بسبب السدة الشتوية.

(٢) ٢ مليار متر مكعب عن طريق التبخر .

(٣) يتلغ البحر ١٢ مليار متر مكعب.

(٤) ٣٠٪ من إجمالي نصيب الزراعة يضيع دون الاستفادة منه.

وهناك العديد من الصنابر التالفة في المنازل ، والهيئات والمصالح تترك يتسرب منها الماء دون الاهتمام بإصلاحها وخاصة أن المواطن المصري ينظر إلى الماء باعتباره موردا غير قابل للنفاذ وبالتالي يسرف في استخدامه دون حساب وفي معظم البلاد يوجد نوعين من الماء : ماء نظيف مكرر بنسبة ١٠٠٪ يستعمل في الشرب والطهي ، وماء معالج أقل نقاء يستخدم في التنظيف والرش وخلافه ولكن هذا النظام غير موجود في مصر، فلماذا ؟

ب- موقع المياه من الاهتمام المصري:

أكد المهندس عصام راضى (وزير الري السابق) أن ما يثار عن المشروعات الأثيوبية على النيل وضرورة مواجهتها مجرد اجتهادات صحفية وليس هناك أى خطر أثيوبى على مواردنا المائية^(١٧).

وصرح مصدر مسئول عن توفير المياه لمصر أن مصر أبلغت البنك الدولى بعدم تقديم مساعدات لتمويل إنشاء أى سدود على النيل ناسيا أن إسرائيل وأمريكا بإمكانهم توفير هذا التمويل فى فترة زمنية وجيزة .

وطالب مجلس الشورى فى جلسته ١٢/٥/١٩٩٠ بضرورة صيانة المياه وحسن استثمارها وكذلك تطوير وتدير موارد إضافية لعدم كفاية الموارد الحالية مستقبلا . كما تم إنشاء لجنة لتنمية موارد مصر المائية برئاسة د. عاطف صدقى رئيس الوزراء السابق تهتم بخطط ومشروعات الري فى مصر.

ج- المصدر:

يتم فى مصر هدر كميات بالغة من المياه بسبب سوء الاستخدام واستخدام نظام السرى بالغمر الذى يعطى النبات فوق حاجته ويعود الفائض للترع والمصارف التى تتجمع لتصب فى البحر المتوسط. وقد يكون من الضرورى تقاضى ثمن الماء لإجبار الأفراد على الترشيد فى استهلاكهم . وأيضا يجب تعميم أقية التصريف وإدخال تقنيات الري الحديثة التى تعتمد على أسلوب الرش الرذاذى والقطرة قطرة، تفاديا لفرط السقى ، ولرفع مستوى حقن المياه الجوفية .

(١٧) الأهرام فى ٣٠/٥/١٩٩٧

وهذا كله ممكن التحقيق ولكنه باهظ التكلفة^(١٨).

د- محدودية الموارد:

حتى عام ١٩٥٩ كان يستبعد من متوسط الإيراد السنوي للنيل ما يضيع في البحر المتوسط وقدره نحو ٣٢ مليار متر مكعب سنوياً ويكون متوسط ما يبقى نحو ٥٢ كم^٣ يخص مصر منها (وفقاً لاتفاقية ١٩٢٩ الخاصة بتوزيع المياه بين مصر والسودان) ٤٨ مليار متر مكعب (كم^٣) والسودان ٤ كم^٣ وبعد إتمام بناء السد بلغت الحصة الإضافية ٢٢ كم^٣ سنوياً ووفقاً لاتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان. فإن حصة من هذا المورد الإضافي ٧,٥ كم^٣ والسودان ١٤,٥ كم^٣. ويوضح جدول (١٦) الموارد والاستخدامات المصرية من المياه في منتصف الثمانينات وتستهلك الزراعة نحو ٨٧٪ من جملة الموارد المائية المتاحة (يذهب الثلث لاحتياجات الحاصلات الزراعية والباقي للصرف).

وارتفعت احتياجات الزراعة الفعلية من ٤٦,٣ مليار متر مكعب عام ١٩٧٤ / ١٩٧٥ إلى حوالي ٤٩,٧ مليار وذلك لزيادة المساحات المزروعة من المحاصيل ذات الاستهلاك المائي المرتفع مثل القصب والفواكه.

وقدر د. مصطفى الجبلى أن جملة الاستخدام في أواخر الثمانينات ارتفعت إلى ٦١ كم^٣ في بعض السنوات.

وقدر بعض الخبراء الزراعيين ضرورة مضاعفة المساحة المحصولية في مصر بحلول عام ٢٠٠٠ من حوالي ١١ مليون فدان إلى ٢٢ مليون فدان محصولي وذلك يحتاج إلى ٥٥ كم^٣ من المياه سنوياً فضلاً عن زيادة احتياجات المياه للصناعة والأغراض المنزلية.

وفي تقدير رسمي للموازنة المائية في موسوعة أحكام ضبط مياه النيل "water master plan"، فإن مصر سوف تكون في حاجة إلى ٦٣ كم^٣ عام ٢٠٠٠ وذلك على أساس أن يكون مشروع قناة جونجلي - المرحلة الأولى قد استكمل وعلى أساس استصلاح ٤٢ ألف هكتار في المتوسط سنوياً من عام ١٩٨٠ حتى ٢٠٠٠. وأن تكون مصر قد خفضت متوسط حصة الفدان من مياه الري من ٦٠,٨٨ م^٣ / سنة إلى ٥٠,٦٨ م^٣ / سنة.

أما إذا لم يتحقق ذلك فإن مصر ستكون بحاجة إلى ما يقدر بنحو ٧٣ كم^٣ في المتوسط حسب تقدير "جون وواتربري" عام ٢٠٠٠، بينما يقدر د. مصطفى الجبلى الاحتياجات عام ٢٠٠٠ بنحو ٦٨ كم^٣ سنوياً على أقل تقدير.

ورغم اختلاف التقديرات إلا أنها تتفق على تزايد حاجات مصر المائية المتوفرة حالياً^(١٩).

(١٨) ربيعة ديمون - مصر : بنجلاديش محرومة على حافة المتوسط - الوحدة - ع ٧٦ - يناير ١٩٩١ - ص ٤٨.

(١٩) مجدى صبحى - مصر ومياه النيل : حاجات متزايدة وموارد مهددة - رؤية - مركز الفالوجا للدراسات والنشر - القاهرة - ع (٣) - سبتمبر ١٩٩١ - ص ٢٠.

جدول رقم (١٦)
الموارد والاستخدامات المصرية من المياه (٢٠)

الموارد والاستخدامات	الكمية (مليار متر مكعب / سنة)
الموارد	
حصة مصر من مياه النيل طبقا لاتفاقية ١٩٥٩	٥٥,٥
الخزان الجوفي الدلتا والصعيد	٢,٩
إعادة استخدام مياه الصرف	٢,٣
إجمالي الموارد	٦٠,٧
الاستخدامات	
الزراعة	٤٩,٧
مياه الشرب والاستهلاك المنزلي	٣,٣
الصناعة	٢,٩
الكهرباء والملاحة والسدة الشتوية	٤,٠
إجمالي الاستخدامات	٥٩,٥

ط-١ (ب) خطة

تلوث مياه المجارى المائية نتيجة لاستخدام الأهالي لها فى إلقاء القاذورات ، وإلقاء المصانع للنفايات مما يجعل تنقية مياه الشرب غير كاملة.. بالإضافة إلى ضخامة الإنفاق على جعل هذه المياه صالحة للشرب . ولو تم إنفاق جزء منه للحد من تلوث المياه ، فإن تكلفة تنقية المياه ستقل.

ويرى د. مصطفى كمال طلبة إن ارتفاع درجة الحرارة يؤثر على الدول ذات الشواطئ المنخفضة ومنها مصر . ويقول أن العلم يؤكد ذلك من خلال لجنة حكومية لتغير المناخ تضم ١٥٠٠ عالم وفنى ومستشار متخصص أنشأتها منظمة الأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة عام ١٩٨٩.

وأدى عمل هذه اللجنة إلى المفاوضات حول اتفاقية المناخ . ويقدر أن يرتفع سطح البحر ما بين ٢٠ ، ٣٠ سم عام ٢٠٣٠ ، ٦٠ سم عام ٢١٠٠.

(٢٠) م. ن - ص ٢٣.

وتدخل مصر ضمن نطاق المناطق التي سيصل ارتفاع مياه البحر فيها إلى ما بين ٢٠، ٣٠ سم والمشكلة ليست ارتفاع سطح البحر وإنما تغير المناخ خلال ارتفاع درجة حرارة الجو التي تزيد حرارة مياه البحر ٣ درجات.

ويؤكد د. طلبة أنه مازالت توجد شاحنات من النفايات السامة في المياه المصرية وبصفة خاصة في الإسكندرية . ويقال أن أحد مصانع الأسمت يستخدمها كوقود وهي قادمة من ألمانيا التي أكد وزير بيئتها - رغم أنه لم يوقع على اتفاقية التلوث - أن هذا يتم بموجب اتفاقيات بين الشركات المصرية والألمانية^(٢١).

كل هذا فضلا عن وجود فنادق عاتمة في قلب المياه والسفن التي تقوم بغسل جوانبها بالماء والصابون وإلقاء مخلفاتها في النهر . وإلقاء القمامة والحيوانات النافقة ومخلفات الإنسان والحيوان فيه . بالإضافة إلى المصانع حيث يوجد حوالي ٧٠٠ مصنع مقام على النيل تصرف ملايين الأطنان من مخلفاتها السامة في مياهه ويصل ما تصرفه هذه المصانع إلى ١٠٠٠ مادة كيماوية من العناصر السامة وهذه المواد قادرة على قتل الكائنات التي تعيش في النيل وتهديد أرواح المواطنين . وأيضا إلقاء مصانع الأسمت لمخلفاتها في المياه . وأيضا مشكلة الصرف الصحي والذي يؤدي إلى ما يسمى بالتلوث البيولوجي للنهر وما ينتج عنه من تكاثر بكتريا . وفيروسات وطفيليات وما يؤدي إليه هذا التلوث من أمراض لعل أشهرها البلهارسيا.

و- نبات ورد النيل:

يمثل مشكلة كبيرة تستوجب التصرف السريع فهو يتكاثر بصورة مذهلة حيث أن ورده واحدة تنتج حوالي ٧٠ ألف زهرة سنويا أى ما يكفي لتغطية فدان كامل وهو ما يعيق الملاحة في النهر بشكل واضح وتشير الأرقام إلى أن حجم نبات ورد النيل وصل عام ١٩٩١ إلى خمسة أضعاف الأعوام السابقة عليه وما يفرض ضرورة التحرك نحو حل سريع وعاجل والا سيأتى يوم يصبح فيه سطح النيل كله مغطى بورد النيل .

ثانيا : الأبعاد الخارجية لمشكلة المياه في حوض النيل

هناك بعدان خارجيان لمشكلة المياه في حوض النيل الأول هو إسرائيل أما الثانى فهو الدول الأفريقية ، والذي لا يتغزل عن البعد الأول حيث أن الأول يكون بمثابة دافع ومحرض لدول أفريقيا للضغط على مصر بخصوص مياه النيل والاستجابة لمشاريع إسرائيل بخصوصها.

(٢١) د. مصطفى كمال طلبة ، حوار الجمهورية الأسبوعى - الجمهورية - ٧ يناير ١٩٩٣ - ص ٢.

أولاً: البعد الإسرائيلي:

كان الحصول على المياه العربية هدفاً للدولة إسرائيل منذ إنشائها بدءاً بمشروع هرتزل عام ١٩٠٣ الذي تم التفاوض عليه بين هرتزل من ناحية واللورد كرومر وبطرس غالي من ناحية أخرى بهدف تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء لتوطين الإسرائيليين فيها.

وتحدث السادات عن "مد ترعة من النيل إلى القدس" عندما ما زار إسرائيل للمرة الأولى وقد ذكرت مصادر دبلوماسية أن الجانبين المصري والإسرائيلي ناقشا في بداية شهر أكتوبر ١٩٩٢ عقد اتفاقية لتوصيل مياه النيل إلى شمال وجنوب صحراء النقب بإسرائيل عبر ترعة السلام على أن تتولى إسرائيل مد خطوط أنابيب عن طريق رفح إلى شمال النقب ثم مدها إلى الجنوب الإسرائيلي.

وناقشا ضرورة تصميم مسار الترع عبر الساحل الشمال المصري لسهولة مرور المياه من شمال النقب إلى جنوبه.

وذكرت المصادر أن هذه الاتفاقية تتم على ضوء اتفاقية كامب ديفيد وبما يتمشى مع السياسة الدولية الجديدة والتي تلزم بسياسة الوفاق بين الدول العربية وإسرائيل بعد إلغاء المقاطعة العربية لها وعقد اتفاقيات معها وبالذات اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤.

وذكرت المصادر أن هذا المشروع بداية تم التخطيط له بين أميركا وإسرائيل والكويت على أن تتولى الكويت تمويل المشروع بقرض كويتي نظير وقوف أميركا بجانبها في حربها ضد العراق في حالة نشوب أي خلاف بينهما .

وذكرت أيضاً أن هذه الاتفاقية سيعقبها موافقة دول الأندوجو وعلى رأسها أثيوبيا وأوغندا - على زيادة حصة مصر من مياه النيل طبقاً لاحتياجات إسرائيل^(١).

وتجسدت المخاطر السياسية حول استخدام مياه النيل في السبعينات عندما بإدار السادات بالإعلان عن توصيل جزء من حصيلة مياه النيل إلى إسرائيل عام ١٩٧٩ ، (في وادي الراحة بسيناء) باعتبارها جزءاً من صفقة في صراع المياه في دول حوض النيل. لأن إسرائيل ترى فيه المصدر الذي سيحل مشكلتها في المستقبل ، مما يجعلها تولي أهمية خاصة لعلاقتها مع مصر وأثيوبيا، وترى نفسها صاحبة دور أساسي في هذا المجال لامتلاكها تقنيات عالية لا يملكها الآخرون^(٢).

(١) هدى مكاوي - مد مياه النيل إلى إسرائيل - الشعب - ١٣/١٠/١٩٩٢ . ص ١١.

(٢) الأهرام - ٢٣/٢/١٩٩٠.

أ- مياه النيل:

يقول العقيد القذافي أن النيل ينبع من قلب أفريقيا من الحبشة وأوغندا وجنوب السودان؛ ومن ثم فإن المحاولات جارية من قبل إسرائيل في هذه المناطق لإقامة مشروعات مختلفة لخنق مصر التي يأتي عليها دائما الخطر المائي .

ولم توافق الحكومة المصرية على طلب بحد مياه النيل لسيناء لتوطين اليهود في فلسطين المحتلة. وعززت هجرة اليهود السوفيتي اتجاه أنظار إسرائيل إلى النيل . وأكد المستوطنون الإسرائيليون ذلك مرارا بقولهم أن الحل الوحيد لمشكلة نقص المياه في إسرائيل يكمن في الحصول على مياه النيل . وبعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ طلبت إسرائيل من مصر نسبة ١٪ من مياه النيل تقوم بسحبها إلى القدس ، ووافق الرئيس السادات على هذا المشروع من أجل تسوية شاملة للصراع وتحقيق السلام في المنطقة ولقيت الفكرة معارضة شديدة في الداخل^(٢٣).

وتبذل إسرائيل كل الجهود لتحقيق إطماعها وتقف حائلا دون قيام تعاون حقيقي مشترك بين مجموعة الأندوجو التي انشئت عام ١٩٨٣ .

ب- المياه الجوفية:

من المثير أنه ليس لدى أى سلطة مصرية منذ ٦٠ عاما تقدير حقيقي للمخزون الجوفى وهل هو متجددا أم لا . وهل مصدره النيل أم الأمطار . وقد قامت إسرائيل بحفر آبار عميقة على الحدود المشتركة مع مصر لسحب المياه الجوفية من سيناء وساعد على ذلك زيادة إنحدار الأرض المصرية . وبلغت كمية المياه المسروقة حتى الآن من سيناء حوالى ٣٠ مليون م^٣ من إجمالى المخزون الذى يقدر بـ ٢٠٠ مليار متر مكعب . ورصدت الحكومة الإسرائيلية مبلغ خمسين مليون دولار لتنفيذ مخطط سحب المياه الجوفية من الصحراء المصرية إليها.

ج- مياه الأمطار والسيول:

طالبت إسرائيل الحكومة المصرية بإبعاد مسار طريق الحدود الشرقية عن خط الحدود مع إسرائيل لمسافة ٢ كم داخل الأراضى المصرية؛ حيث أن تنفيذ الطريق الملاصق للحدود سوف يؤدي إلى عدم وإغلاق القنوات التى أقامت إسرائيل لسرقة مياه الأمطار والسيول التى تسقط على المنطقة وبالتالي وقف تسرب المياه إلى الأراضى المصرية^(٢٤) وترددت أنباء حول قيام إسرائيل

(٢٣) د. جمال مظلوم، المياه والصراع في الشرق الأوسط - الباحث العربى - ج (٢٢). مارس ١٩٩٠ - ص ص

٢٥-٢٦.

(٢٤) الحقيقة - ١٩٩٠/١/٢.

بأنبحاث لجر السحب من فوق الأراضي المصرية^(٢٥).

هذا وقد فجر مشروع تحويل مياه النيل إلى النقب بإسرائيل خلافا سياسيا حادا بين دول منطقة حوض وادي النيل - وطرح في هذا الشأن موضوع حق أى دولة من دول الحوض فى اتخاذ قرار من جانبها دون أن يكون ذلك فى إطار اتفاق جماعى يعطى لكل الدول الحق فى عدالة توزيع المنافع - وقد تجسد هذا الطلب فى مؤتمر بانكوك الذى نظمه برنامج الأمم المتحدة للتنمية وحضرته كل دول النيل ما عدا أثيوبيا.

واعتمدت أثيوبيا فى ظل حكم هيلاسلاسى؛ على أميركا فى وضع الدراسة الموسعة التى قام بها المكتب الأمريكى لاستصلاح الأراضي الزراعية فيما بين ١٩٥٨، ١٩٦٤. والتى تستهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضي القائمة على الحدود السودانية - الأثيوبية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذى يحرم مصر والسودان من خمسة بلايين متر مكعب من الماء.

ونمت هذه الدراسة إبان فترة التوتر المتصاعد بين واشنطن والقاهرة فى أعقاب بناء السد العالى. وهى محملة بتحذير ورسالة تذكير لمصر بنقاط ضعفها الجيوبوليتكية، فأثيوبيا هى نافورة مياه أفريقيا، حيث تصب أنهارها ١٠٠ مليار متر مكعب إلى جيرانها سنويا^(٢٦).

ثانيا : البعد الأفريقي:

يعد نهر النيل نهرا دوليا لأنه يجرى فى أكثر من دولة ومن ثم فهو يخضع لقواعد القانون الدولى. وكانت الدول المستعمرة قد أبرمت اتفاقيات عديدة بشأن المياه، إلا أن أثيوبيا ترفض هذه الاتفاقيات وتعتبرها من ميراث العهد الاستعمارى رغم أن المادتين ١١، ١٢ من معاهدة فينا ١٩٧٨ قررتا استمرار سريان هذه الاتفاقيات وفقا لقواعد التوارث الدولى.

أ- أثيوبيا:

تعتبر أثيوبيا من وجهة نظر علماء الجغرافيا نافورة مياه أفريقيا ومعظم زراعتها تقوم على المطر أى أنها لا تحتاج بدرجة كبيرة إلى مياه النيل وفى عام ١٩٧٨ أعلنت أثيوبيا إقامتها لسدود مشروعات تخفض حصة مصر عن الحصة المقررة وفقا لاتفاقية ١٩٥٩.

وأعلنت شركة تاحل الإسرائيلية المستولة عن تطوير وتخطيط المصادر المائية فى إسرائيل أنها تقوم بمشاريع وأعمال فى أثيوبيا لحساب البنك الدولى. وأنها تقوم بأعمال إنشائية فى أوغادين

(٢٥) روز اليوسف - ع (٣٢٤٣) - ٩٠/٨/٦ - ص ص ٢٨-٢٩.

(٢٦) حسان الشويكى - الأمن المائى العربى - م. س. ذ - ص ٣٣.

في الطرف الآخر من أثيوبيا على حدود الصومال. وكشفت الصحف أن خبراء إسرائيليين قاموا بعمليات مسح لنجى النيل والمناطق المحيطة به ، لتقديم الاقتراحات حول إمكانية إقامة عدد من السدود على النيل الأزرق.

ويهدف التعاون الإسرائيلي - الأثيوبي إلى تنفيذ ٤٠ مشروعا مائيا على النيل الأزرق لتنمية الأراضي الواقعة على الحدود السودانية - الأثيوبية، وتشمل هذه المشاريع إنشاء ٢٦ لرى ٤٠٠ ألف هكتار وإنتاج ٣٨ مليار كيلو واط وتستلزم هذه المشروعات ٨٠ مليار متر مكعب من الماء تأتى على حساب السودان.

وكان هذا التعاون تنويجا لتعاون سرى بينهما فقدمت إسرائيل القنابل العنقودية وطائرات الكفير للجيش الأثيوبي ، مقابل سماح السلطات الأثيوبية باستئناف تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل . وهدف إسرائيل الأساسى هو زيادة نشاطها فى منطقة القرن الأفريقى وتوطيد أقدامها فى المنطقة لتعزيز دورها فى أحداث جنوب السودان ، والعودة إلى مدخل باب المندب من خلال إقامة منشآت عسكرية فى جزيرة دهلق.

وقد جرت محاولات عديدة للتوصل إلى اتفاق بين مصر والسودان من جهة وأثيوبيا من جهة أخرى . ومنها:

-اتفاقية عام ١٨٩٠ بين بريطانيا وإيطاليا حول استخدام مياه النيل .

-اتفاقية ١٩٠٢ التى تنص على عدم إقامة أية منشآت مائية على النيل بدون التشاور مع الأطراف الأخرى.

-عام ١٩٣٥، تم الاتفاق على إقامة مشروع تخزينى على النيل الأزرق على بحيرة تانة ، وتوقف بسبب الغزو الإيطالى لأثيوبيا.

-عام ١٩٤٦ رفضت أثيوبيا الموافقة على الاتفاق المصرى السودانى حول زيادة طاقة التخزين لدى الدولتين.

-عام ١٩٥٧ أشارت أثيوبيا إلى حقها الطبيعى فى مياه النيل عند بدء مصر التفكير ببناء السد العالى.

-عام ١٩٧٧ أعلنت أثيوبيا أنها تريد أن تحول ٩٢ ألف هكتار فى حوض النيل الأزرق و ٢٨٤٠٠ هكتار فى حوض نهر البارو إلى أراضى مروية.

-عام ١٩٧٧ أعلنت أثيوبيا عدم موافقتها على مشروع الرئيس المصرى أنور السادات لتحويل مياه النيل إلى إسرائيل. ورد السادات مؤكدا أن مصر قد تخوض حربا إذا تعرضت حصتها من المياه للتهديد.

-عام ١٩٨١ قدمت أثيوبيا قائمة بأربعين مشروعا على النيل الأزرق ونهر سوباط أمام مؤتمر

الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً ، وأكدت أنها تحتفظ بحقها في تنفيذ هذه المشاريع إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الأطراف الأخرى.

— عام ١٩٨٣ حاولت مصر تشكيل منظومة دول حوض النيل في منظمة الاندوجو لكن أثيوبيا عارضت ذلك.

— تعارض أثيوبيا مشروع ترعة السلام المصري الرامى إلى إنشاء ترعة عبر القنطرة من دمياط إلى سيناء ، تمر من أسفل قناة السويس لاستصلاح ٦٠٠ ألف فدان.

— تصر اثيوبيا ومنذ بداية التسعينيات — لأسباب داخلية وخارجية — على أن الاوضاع القديمة في حوض النيل لا بد من إعادة ترتيبها من جديد؛ ومن ثم لابد من إعادة تقسيم المياه بين دول حوض النهر، طبقاً لاحتياجات كل دولة.

لهذه المشاريع انعكاسات على مصر والسودان.

أ - مصر

يبلغ إجمالي واردات مصر المائية ٩١,٥ مليار متر مكعب ، منها ٥٥,٥ كم ٣ من مياه النيل . وكان من المقرر أن يتم استصلاح ٢,٨ مليون فدان — بسبب زيادة السكان — حتى عام ٢٠٠٠ ، ويحتاج ذلك إلى ١٧ كم ٣ من المياه ، أى أن مصر تحتاج لزيادة حصتها من مياه النيل حتى تصبح ٧٥ كم ٣.

وتسعى مصر لتوفير ٤ كم ٣ من قناة جونقلي و ٧,٥ من خزان البرت ولكن تنفيذ المشاريع الأثيوبية سيدحق ضرراً كبيراً بالحياة البشرية والاقتصادية في مصر. وأعلن وزير الحربية السابق — أبو غزالة "أن أى مساس بجريان النيل معناه الحرب" . وقال بسيونى سفير مصرى سابق "أن أثيوبيا تقع فى حزام الأمن الاستراتيجى لمصر . أن قيام أية دولة من دول حوض النيل بعمل من شأنه تهديد حصّة مصر من المياه سيفرض على العسكرية المصرية أن توسع تعريفها للأمن القومى المصرى بحيث يشمل دولاً أخرى يمكنها ، من خلال التأثير على مياه النيل التأثير على المصالح الحيوية والقومية لمصر" . وقال د. مصطفى كمال طلبة "أن دول حوض النيل قد شعرت بأن مياه النهر لا تستفيد منها؛ فبدأت بالتفكير فى إنشاء السدود على النيل الأزرق وإذا فعلوا فسندهب هناك للحرب والقتال بسبب المياه".

كل هذا يؤكد أن هناك أزمة مائية آخذة بالتزايد ، وبإمكاناتها ترك آثار مدمرة على المجتمع بأسره — ولعل هذا الخطر الشديد الذى يمكن أن يحكم مستقبل مصر هو المفسر للتنسيق الشديد بين أمريكا وإسرائيل فى مجال التكنولوجيا المائية على حوض النهر بحذر شديد والذى هو استمرار للتنسيق السياسى والعسكرى بينهما.

ب- السودان

يؤدي تزايد عدد السكان واتساع المساحات المروية وارتفاع مستوى المعيشة واستغلال المياه في الصناعة إلى تضاعف طلب السودان على المياه.

ففي عام ١٩٦٠ بلغت مساحة الأراضي المروية في السودان ٨٠٠,٠٠٠ هكتار ، وبلغ عدد السكان ١٢ مليون نسمة . وفي عام ١٩٧٨ بلغت المساحة المروية من الأراضي السودانية ١,٩٠٠,٠٠٠ هكتار ، بينما وصل عدد السكان إلى ١٧ مليون نسمة ، ويقدر استهلاك السودان من مصادر المياه بـ ١٩ مليار متر مكعب . وسيحتاج إلى زيادة ١١ كم^٣ من المياه بعد تنفيذ المشاريع المقترحة . وحيث أن حصة السودان من وادي النيل ، بكافة فروعها وروافده هي ٢٠,٣٥ كم^٣ ، من هنا ندرك أن السودان سيواجه أزمة مياه حادة، لأنه سيحتاج إلى ١٠ كم^٣ سنوياً.

وتزداد أزمة المياه في السودان إذا نجحت أثيوبيا مع إسرائيل في إقامة المنشآت على نهر النيل متجاوزة الاتفاقيات التي حددت اقتسام مياه النيل بين دول حوض النيل^(٢٧).

وبوضح الجدول التالي مصادر المياه في السودان واحتياجاته الحالية والمستقبلية على ضوء مشاريع التنمية المقترحة .

جدول (١٧) مصادر المياه في السودان واحتياجاته الحالية والمستقبلية^(٢٨)

مصدر المياه	المشاريع العاملة المساحة: ألف هكتار	احتياجات المياه مليون متر مكعب	مشاريع المياه مقترحة أو تحت التجربة	احتياجات المياه مليون متر مكعب
النيل الأزرق	١٢٦٢	١٢٠٣٢	٥٩٦	٥٥٥١
النيل الأبيض	٢٨٥	٣٣٤٠	٤٢٠	٣٥٠٠
نهر عنطرة	١٧٣	١٩٧٠	٢٦٠	٢٥٠٠
النيل	١٧٦	١٦٠٣	٤٢	٣٨٥
المياه الجوفية ومصادر أخرى	-	١٢٥	٢٥٠	٢٠٠٠
الإجمالي	١٨٨٤	١٩٠٧٠	١٥٦٨	١٣٩٣٦

(٢٧) حسان الشويكي - الأمن المائي العربي - م. س. ذ ، ص ص ٣٢ ، ٣٥ .

(٢٨) المرجع السابق - ص ٣٥ .

ويوضح جدول (١٨) الأضرار المصرية السودانية من جراء التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في المجال المائي.

جدول (١٨)

الأضرار المصرية السودانية من جراء التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في مجال الأمن المائي^(٢٩)

الدولة	١٩٩٠	٢٠٠٠	العجز
مصر	٥٥,٥ كم ^٣	٧٠ كم ^٣	١٤ كم ^٣
السودان	١٨,٥ كم ^٣	٢٤ كم ^٣	٦ كم ^٣

ناهيك عن ذلك أن حجز المياه عن مصر والسودان يؤدي تدريجياً إلى تحويل مجرى النهر^(٣٠).

وهكذا يتضح أن منطقة حوض النيل مقدمة على أزمة مائية قد تكون من الخطورة بحيث تصل إلى الصراع المسلح بين دولها؛ ويكون فيها البقاء للأقوى والأكثر استعداداً.

ومن ثم فإن على مصر أن تصيغ سياستها مع دول الحوض في ظل ظروف غاية في التعقيد، فضلاً عن مشاكل مصر مع السودان حالياً، ومشاكلها التاريخية مع دول الحوض حول توزيع مياه النهر، بالإضافة إلى خلافات كل من أثيوبيا والسودان والعلاقات المصرية الأثيوبية التي مرت بفترة حرجة للغاية في أوائل الثمانينات وتحسنت تدريجياً منذ منتصف التسعينيات.

وتمثل اتفاقية مصر والسودان عام ١٩٥٩ العلاقة الإيجابية الوحيدة التي تحفظ حقوق مصر في النيل، بينما يصعب التوصل إلى اتفاقيات أخرى مما يصعب من خطورة التعرض المصري في المستقبل لسياسات تزيد من خطورة الموقف المائي.

وأصبحت صياغة علاقات تعاونية وتعاقدية مع دول حوض النيل مطلباً ملحاً أكثر من أي وقت مضى - خاصة وأنها رغم اعتمادها كلية على النيل تقع أسفل النهر فهي دولة مصعب، ورغم وجود عدد من الاتفاقيات التي تنظم استخدام المياه وتحفظ حقوق مصر في المياه إلا أن أغلب دول الحوض وخاصة أثيوبيا (الأكثر أهمية لمصدر مياه النيل في مصر) رفضت الالتزام بهذه الاتفاقيات لتوقيعها أثناء فترة الاحتلال وترى ضرورة عدم التزام الحكومات الوطنية الأفريقية بها. وما زالت إمكانيات النزاع متوافرة، بل وتزايد مع تعقد علاقة مصر مع دول الحوض في هذه الفترة مع التغيرات العنيفة التي تجتاح القارة (تغير الحكم في أثيوبيا - مشكلات زائير

(٢٩) د. حسن حمدان العنكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة م. س. ذ - ص ٢٤.

(٣٠) الحقيقة - ١٩٩٠/٢/٣.

الداخلية والخارجية، تعرض العلاقات المصرية السودانية إلى التوتر ورغم ذلك فسيان إمكانيات التعاون لم تصل إلى طريق مسدود بعد . والأمر الفاصل في ذلك هو طبيعة التوجه المصري مستقبلاً لتأمين شريان الحياة في قارة تموج بالتغيرات العنيفة والمتلاحقة^(٣١).

ولذلك فإن استراتيجية مصر المستقبلية تجاه مشروعات ضبط النيل وزيادة إيراده يجب أن تؤسس على:

أولاً: العمل على حسن استخدام مياه النهر داخل حدود مصر وعدم فقد أى جزء ، مما يؤدي إلى احترام دول الحوض لمطالبنا.

ثانياً: عدم السماح بالمساس بأى جزء من حقنا المكتسب في مياه النيل.

ثالثاً: أن تسعى جاهدة للحصول على حقها الطبيعي من زيادات إيرادات النيل بتنفيذ مشروعات مع دول حوض النيل.

رابعاً: أن تحاول تطويع التباين في الأهداف الاستراتيجية بين مصر والسودان في مجال المياه، فالسودان يرى التركيز أولاً على تنفيذ مشروعات تمكن من استغلال حصته الحالية بالكامل ١٨,٥ كم^٣ يستخدم منها فقط ١٣,٥ كم^٣ - بتعليق خزان الروصيرص وإنشاء خزان مروي أو الحمدا ب ، وكليهما لا يفيد مصر في شيء، بينما ترى مصر سرعة تنفيذ مشروعات استقطاب الفوائد بجنوب السودان والتخزين بأعلى النهر.

خامساً: أن تكون نقطة لما يجري حولها . خاصة في أثيوبيا وبقية الصراعات في القارة .

سادساً: أن تسعى لإنشاء هيئة حوض النيل لتضم كافة الدول النيلية تشكل الإطار العام لبحث كل مشروعات أعالي النيل وترشيد مسارها بما يخدم صالح كل الدول. خاصة وأن بعض الدول تنظر إلى هذه الهيئة على أنها تقوى مركز مصر ودورها الطبيعي ، وهو ما لا يرضى هذه الدول.

سابعاً: أن تكون على استعداد فني واقتصاديا وسياسيا لتنفيذ بعض مشروعات أعالي النيل عند سماح الظروف بذلك . بل والعمل على خلق هذه الظروف في أسرع وقت ، وهو ما يستلزم ضرورة تواجدها الفني والسياسي والنشط في هذه الدول.

ثامناً: أن تأخذ في الاعتبار ضرورة الاعتراف بأحقية دول أعالي النيل في استخدام جزء من مياهه وفق حاجاتها الفعلية وفي إطار ما لديها من موارد أخرى.

تاسعاً: أن تكون لمصالحنا الأولوية في التعاون وبالذات في الأمور غير السياسية في إفريقيا.

عاشراً: العمل على التقدم الاقتصادي السريع والمثمر؛ حيث أن الاقتصاد هو صانع الحرب والسلام. بعد أن كانت المذاهب هي صناعة الحرب والسلام^(٣٢).

(٣١) مجدى صبحي - مصر ومياه النيل : حاجات متزايدة وموارد مهددة - م. س. ذ - ص ٢٥.

(٣٢) محمود المتزولاي - نهر النيل : دراسة في المكان - م. س. ذ - ص ٣٥.

حادى عشر: ضرورة التحرك الفعلى لإقامة بعض المشروعات الهامة التى تحت دراستها بالفعل وترتيبها حسب الأهمية وإمكانية التنفيذ . وتأتى مشروعات أعالى النيل على رأسها من حيث حجم المياه التى توفرها والتكاليف السنوية للمتر المكعب (وهو ما يقتضى التعاون مع دول الحوض الأخرى). ومن هذه المشروعات المستقبلية المقترحة بالنسبة لمصر:

أ - مشروع التخزين فى البحيرات الشمالية:

ويتضمن تحويل بحيرة البرلس إلى بحيرة عذبة وكذلك تحويل ٧٠٪ من بحيرة المنزلة إلى بحيرة عذبة كذلك والإبقاء على ٣٠٪ من مساحتها كما هى . ويتم تعذيب هذه البحيرات بامدادها بمياه النيل مع إضافة جزء من مياه الصرف للبحيرتين لتعويض مفقود البحر ثم يعاد سحب المياه من الجزء الذى تم إعذابه ببحيرة المنزلة إلى ترعة السلام واستخدام المياه المتاحة فى زراعة المساحة المتاحة للبحيرة ومساحات أخرى بالمنطقة.

ويهدف المشروع إلى تخزين المياه التى تصرف فى البحر خلال السدة الشتوية . ويهدف إلى استخدام ٣,٥ كم ٣ سنويا من مياه الصرف والسدة الشتوية.

ب - مياه الصرف والمياه الجوفية:

ذكر تقرير ماكدونالد المعد لحساب وزارة الرى المصرية ضرورة إعادة استخدام الفاقد من مياه الصرف التى يمكن أن ترتفع إلى ١١,٥ كم ٣. وفى تقدير آخر ذكر أن التوسع فى إنشاء المصارف المغطاة وتحسين شبكات الصرف سيؤدى إلى التوسع فى استخدام مياه الصرف فى عمليات الرى إلى حوالى ١٠ مليار متر مكعب (كم ٣) / سنة بينما لا يستخدم حاليا سوى ٤,٢ كم ٣ . وأوضحت دراسات وزارة الرى أن النسبة المتوية لمياه الصرف بالنسبة لمياه الرى تتراوح بين ٤٦ - ٥٠٪ وهو ما يعنى كفاءة رى منخفضة جدا ، وأن ما يفقد فى البحر من مياه الصرف يقدر بنحو ١٦ مليار متر مكعب.

بالإضافة إلى ذلك تؤكد بعض الدراسات إمكانية التوسع فى استخدام المياه الجوفية فى الصعيد بحيث يصل إجمالى المستخدم منها إلى ٢,٨ كم ٣ / سنة بزيادة قدرها ١,٥ كم ٣ عن المستخدم حاليا.

ج - مشروعات التخزين أعالى النيل لاستعادة الفواقد:

أكدت الدراسات إمكانية استقطاب الفواقد الضخمة من مياه النيل فى منطقة المستنقعات بجنوب السودان وقدبرت أنه يمكن توفير ٨ كم ٣ / سنة، مقدرة عند أسوان تقسم مناصفة بين كل من مصر والسودان. وتوفر هذه الكمية من المشروعات الآتية:

١- استقطاب ٧ كم ٣ من المياه التي تضيع في منطقة السدود بعد تنفيذ قناة جونجلى بمرحلتيه الأولى والثانية وزيادة كفاءة التخزين في البحيرات الشمالية.

٢- استقطاب ٧ مليار متر مكعب من المياه الضائعة في حوض بحر الغزال، ويستدعى ذلك حفر قنوات لتجميع مياه الأنهار والخور داخل حدود السودان.

٣- توفير ٤ مليار متر مكعب من المياه الضائعة في مستنقعات مشار وهو ما يتطلب إنشاء قنوات جديدة داخل حدود السودان.

وقد ووجهت هذه المشروعات بصعوبات حالت دون تنفيذها، فمثلا توقف العمل بقناة جونجلى عام ١٩٨٧ بعد حفر أكثر من ثلثها (٢٦٥ كم من ٣٦٠ كم) بسبب تفجر الحرب في جنوب السودان^(٣٣).

خلاصة القول ان مصر مواجهة بنوعين من المشكلات في افريقيا: مشكلات التخلف وعلاجها التنمية بالتعاون المستمر والمشاركة الفعالة، ومشكلات الصراع الاجتماعي والقومي الممتدة والتي تختفي وتظهر باستمرار وعلاجها يتم من خلال آيتين: الأولى هي رفع حالة الاستعداد القصوى لأي أمر يمس الأمن المائي المصري كاولوية رقم واحد في الأمن القومي المصري. والثانية، هي تنشيط آلية فض المنازعات الافريقية واعتبارها أداة تفكير وعمل مشترك وليس ناديا للعلاقات العامة الافريقية. أنا مطالبون بالتواجد الدائم في افريقيا كقيادة اقليمية وكقيمة تاريخية وكوضع أمر واقع لا فكاك منه واذا لم نذهب الى هناك فان غيونا سيذهب ويبحث بالخطوط الحمراء المصرية دون رحمة.. ولات ساعة مندم.

ويوضح جدول (١٩) الموارد المائية الإضافية لمصر والتكاليف السنوية ١٠٠٠ متر مكعب من كل منها.

جدول رقم (١٩) ^(٣٤)

المصدر	مية المياه الممكن الحصول عليه (كم ٣ / سنة)	التكاليف للألف م ٣ (جنيه مصرى)
مشروعات أعالي النيل	٩.٥	١٠ في المتوسط
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي	٤	٨-١٠ في المتوسط
المياه الجوفية في الوادى والدلتا	٢.٦	٢٠ في المتوسط
معالجة مياه الصرف الصحي	٢.٥	٣٠-٤٠ في المتوسط
معالجة مياه عادم الصناعة	٣.٨	٤٥ في المتوسط
تحلية المياه نصف المالحة Brakish	حسب الحاجة	٧٠٠ في المتوسط
تحلية مياه البحر	حسب الحاجة	١٥٠٠ في المتوسط

^(٣٣) مجدى صبحي - مصر ومياه النسل - حاجات متزايدة وموارد مهددة - م. م. س. ذ - ص ٢٣ - ٢٤.

^(٣٤) ثروت حسن فهمي - تخطيط الموارد المائية في مصر، في ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسييميات بكلية الزراعة جامعة القاهرة - ٢٤ - ٢٥ مارس ١٩٩٠. ص ٧. نقلا عن : مجدى شندى - مصر ومياه النيل : حاجات متزايدة وموارد مهددة - م. م. س. ذ. ص ٢٧.

ب - المطلب الثاني الأزمة في دجلة والفرات

يعتبر نهر الفرات واحداً من أكبر أنهار الشرق الأوسط - (٢٣٥٠ كم) - ومن أكثرها أهمية وحيوية بالنسبة لسوريا وتركيا والعراق . سواء من حيث الري (الإنتاج الغذائي) أو من حيث الطاقة (إنتاج الكهرباء). فهو ينبع من هضبات أرمينيا (التركية) بإفديه الكبيرين : مورا وقراصو ، اللذين يلتقيان في مستنقعات الأتريج ثم يتجه غرباً عبر الأناضول ويدخل الحدود السورية عند جرابلس على بعد ١٥٠ كم من البحر المتوسط ثم ينحرف إلى الشرق مخترقاً الزاوية الشرقية الشمالية لسوريا بطول ٤٥٠ كم ، ثم يدخل الحدود العراقية عند أبو كمال حيث يقطع داخل العراق مسافة ١٢٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب ، ماراً غرب بغداد وملتقياً مع دجلة ليؤلفاً معاً شط العرب الذي يصب في الخليج . وهو شريان حيوي لكل من الدول الثلاث^(٣٥) . وقد عرفت هذه البلاد تاريخياً ببلاد ما بين النهرين: دجلة والفرات.

وتعتبر منطقة نهري دجلة والفرات من المناطق الساخنة بالنسبة لمشكلة المياه . وتمثل أزمة المياه فيهما وضعاً نموذجياً لأزمة المياه في الشرق الأوسط . فنحن يزاء أطراف عربية وأخرى غير عربية . دول منبع ودول مصب جار استراتيجي له طموحاته وارتباطاته الدولية وله بحكم القربى والجوار المذكور وشائج أقوى برابطة الدين الواحد . فتركيا ترشح نفسها وسط التغيرات العملاقة في التكتلات الدولية كنموذج يحتذى للعالم العربي والإسلامي وتضرب قيادتها (أوزرال - ديميريل) على أوتار الاعتدال الإسلامي وسط بحر من الأصولية الإسلامية الممتدة من المغرب ، للجمهورية الإسلامية الأسبوعية ، على أنها دولة ديمقراطية علمانية في الشرق الأوسط . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فهي دولة المنبع لنهر الفرات إذ ينبع منها نحو ٨٨٪ من ماء النهر ، وتقدم سوريا الباقي).

ويمكن اختصار المشكلة بأنها مشكلة توزيع الحقوق في نهر الفرات بين الدول الثلاث . وقد راحت تركيا تلعب بورقة المياه والهاجس المائي التنموي في الشرق الأوسط كأداة ترغيب وتهيب سياسية من خلال مشروع أنابيب السلام الذي طرحه الرئيس تورجوت أوزرال إبان زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ ويقوم على مد أنبوبين من المياه إلى المنطقة العربية وإسرائيل . وقدرت شركات دراسات الجدوى الأميركية تكلفة تنفيذ المشروع بحوالي ٢١ بليون دولار . وقد واجه المشروع اعتراضات عربية ركزت على عاملين أساسيين . أولهما : أن ذلك المشروع يعطى

(٣٥) نبيل خليفة - مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم - الوحدة، ع ٧٦ - يناير ١٩٩١ - ص ٤٤ .

دولة المنبع (تركيا) بعداً هيدروليكي عالياً في التحكم في مصدر حيوى ومصرى للعرب. وثانيهما : وجود إسرائيل ضمن شبكة أنابيب السلام كمستفيدة يخلق عقبات ومشكلات سياسية واقتصادية وأمنية مستقبلية .

والخلاف بين دول حوض الفرات ليس جديداً؛ إذ تعود بوادره إلى عام ١٩٦٤ عندما وقعت أزمة إنشاء سد كيان التركي، ورغم ذلك لم تتوصل الأطراف المعنية حتى الآن إلى اتفاق ثلاثى ملزم بنسب الاستفادة من النهر وطرق التعامل معه، بل زاد الأمر تعقيداً أن الاجتماعات المكثفة قادت إلى مزيد من الادعاءات حول الحقوق المكتسبة على النهر، وتفجرت الخلافات بشكل واضح قبل أزمة الخليج الثانية عندما قامت تركيا بقطع المياه عن سوريا والعراق لملاء سد اتاتورك بالمياه في شهر فبراير ١٩٩٠ مما أثر بشكل ملحوظ في كم وكيف الماء المتدفق إلى القطرين العربيين وعلى الخطط التنموية لديهما . وهنا لعب القرار التركي دوره في لفت الأنظار إلى أن هناك أزمة مرشحة للانفجار في العلاقات العربية مع دول الجوار الاستراتيجى أو الصلح الثالث في الصراع العربى - الإسرائيلى.

أولاً: الوضع في تركيا:

يصل عدد سكان تركيا إلى ٥٥ مليون نسمة ومن المتوقع أن يصل إلى ٦٩.٧ مليون عام ٢٠٠٠ . وهو ما يتطلب مشروعات تنموية^(٣٦) طموحة. والميزة التي تتمتع بها تركيا هي أنها الدولة الأعلى جغرافياً والأولى التي يمر فيها الفرات أي دولة منبع. فهي القادرة نظرياً وعملياً على رفع حصتها من المياه والتأثير على سوريا والعراق . والعكس غير ممكن وبالتالي فهي قادرة - في حالة عدم الاتفاق - على استغلال ما تراه مناسباً لحاجتها من المياه مما يعد ورقة ضغط شديدة التأثير بيدها في مواجهة البلدين العربيين مما يخلق وضعاً سياسياً وعسكرياً متفجراً بين الدول الثلاث. وكذلك وضع سوريا بالنسبة للعراق . فبرى جورج كريس في دراسته التي نشرت في شيكاغو عام ١٩٦٠ عن "الهلال الخصيب" أنه إذا استغلت سوريا الأراضي الصالحة للزراعة في حوض الفرات ، فسيترتب عليه استغلال نحو ٧٥٪ من تصريف الفرات ولا يبقى للعراق إلا ٢٥٪.

وبدأ التوتر في العلاقات السورية التركية عام ١٩٦١ وازداد عندما منحت فرنسا لتركيا لواء الإسكندرونة . وفي نهاية الأربعينيات قامت تركيا بتحويل مجرى نهر قويق والذي ينبع من تركيا ويمر بسوريا مما سبب أضراراً فادحة وخسائر لسوريا . وبعد ذلك ازدادت العلاقات سوءاً وكادت تركيا أن تهاجم سوريا من الشمال لولا إرسال عبد الناصر قوات مصرية للدفاع

(٣٦) مجدى شندى - المياه الصراع القادم في الشرق الأوسط - م. س. ذ - ص ١٨.

عن سوريا. ومن الواضح أن هناك مسلسل طويل من الصراع بين تركيا وسوريا . وجاءت المياه لتضيف عنصرا حاسما فيه. وجاء القرار التركي بإيقاف تدفق المياه في نهر الفرات لمدة شهر كامل بدءا من ١٣ يناير سنة ١٩٩٠ بحجة ملء سد أتاتورك . وهو ما كان له آثار واضحة على سوريا والعراق التي تسبب إيقاف المياه في إتلاف كبير من الأراضي الزراعية وهجرة الفلاحين لمناطق عديدة نتيجة إصابة مناطقهم بالجفاف. ومن الناحية الجيولوجية أكدت الدراسات والأبحاث مبالغة تركيا في تقدير احتياجاتها من المياه على حساب سوريا والعراق مما يؤكد أن هناك أسبابا سياسية وراء القرار التركي منها مثلا تصريح سوريا حول ضرورة إعادة لواء الإسكندرونة وهو ما دفع تركيا إلى التلويح بضرورة الرد على التصريحات السورية وقد طالبت أميركا تركيا بضرورة خفض كمية المياه المتدفقة إلى سوريا إلى النصف حتى لا تسمح سوريا بمرور المياه إلى العراق وأعلنت أميركا حمايتها لتركيا من أي أضرار تترتب على قطعها المياه عن الدولتين العربيتين. وتشترط تركيا عدة شروط على سوريا لكي تسمح بمعدل التدفق الطبيعي:

- ١- إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرده أمينه العام من سوريا.
 - ٢- إغلاق مكاتب حزب العمال الكردي وطرده زعيمه من سوريا.
 - ٣- طرد عناصر الجيش الأرمني السري في سوريا والحد من نشاطه في لبنان.
 - ٤- حذف منطقة لواء الإسكندرونة من الخرائط السورية والكتب المدرسية نهائيا ووقف كل أشكال "الإدعاء" بأنها أرض سورية محتلة. وتنفي سوريا تماما تقديم العون والسماح للأكراد وواضح أن هناك قوى أخرى تتدخل للإيقاع بين دول الفرات الثلاثة لكي تزداد المنطقة اشتعالا ويأتي القرار التركي استكمالا لبعد آخر في المخطط الصهيوني لتعطيش العرب وكذلك لصرف أنظار العرب عن تطلعات إسرائيل المائية كي تنفذ في هدوء مشروعاتها لنهب المياه العربية وإقامة المزيد من المستوطنات^(٣٧).
- وقد ذكرت صحيفة صوت الشعب الأردنية أن تركيا وإسرائيل قد وقعتا اتفاقية لبيع ربعمائة مليون متر مكعب من مياه أحد الأنهار التركية إلى إسرائيل سنويا وتنقل المياه عن طريق صهارج ضخمة كما قدمت تركيا لدول الخليج مشروعا أطلق عليه مشروع أنابيب السلام^(٣٨).
- ومنذ بداية السبعينات وتركيا تنتهج سياسة غامضة حيث وضعت خطة لبناء السدود - أخفتها عن جيرانها - وتحولت مشروعاتها من برنامج ضخم لإنتاج الكهرباء إلى مشروع عملاق يهدف إلى إحياء منطقة جنوب شرق الأناضول وهو ما عرف بمشروع الغاب GAP أو جنوب شرق الأناضول - ويهدف لجنى ٢ مليار دولار سنويا من صادرات الحبوب والخضروات إلى المنطقة العربية.

(٣٧) د. جمال مظلوم - المياه والصراع الشرق الأوسط - م. س. ذ - ص ص ٢٢-٢٤.

(٣٨) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط - م. س. ذ. ص ١٧.

وأبرز مشروعات الغاب هو سد أتاتورك . ويعتبر تاسع أكبر سد في العالم . وتبعد بحيرته حوالي ٦٠ كم فقط من الحدود السورية ولعل هذه البحيرة تم قطع نهر الفرات عن سوريا والعراق . وردا على الطلب العراقي السوري بعدم قطع المياه في يناير ١٩٩٠ ، قال المستولون الأتراك أنهم أحق بالمياه التي تتبع من عندهم مثلما للعرب الحق في البرول .

وكان عدم وجود استراتيجية زراعية واضحة في العراق ، وانشغال سوريا ببناء سد الطبقة بمعونة الاتحاد السوفيتي - في البداية - عاملا مساعدا للحكومة التركية على المضى في مشروعاتها . لذلك لم تهتم الدولتان بما يجري على حدودهما الشمالية ، أما في بداية الثمانينات فقد بدأت المشاكل في الظهور مع تغير الوضع ، فاضطرت دمشق لإعادة حساباتها مرة ثانية بعد أن خاب الأمل في سد الطبقة ، حيث لم ينتج سوى ٥٠٪ من الطاقة الكهربائية المتوقعة (٨٠٠ ميجاوات) ولم يرو أكثر من ٢٥٠ ألف هكتار بسبب وجود مشاكل فنية ، ليس لها حل إلا توافر كميات مناسبة من المياه على المدى الطويل . وفي بغداد تغير الوضع حيث أصبحت هناك استراتيجية زراعية هامة بعد ما بنت السلطات العراقية سد القادسية وطورت عددا من المزارع على ضفاف الفرات حيث يعيش ٥,٥ مليون فلاح . وتم وضع مشاريع جديدة إذا ما نفذت كانت ستقل العراق إلى قائمة البلدان الزراعية المصدرة الكبيرة .

عند ذلك أصبحت قضية تقاسم مياه نهر الفرات مسألة حيوية وهو الأمر الذي ترفضه تركيا بحجة أن النهر تركي محلي لا تشمل القوانين الدولية . وأن القضية تعتبر مسألة فنية ترتبط فقط بحجم احتياجات جيرانها .

وقد خفضت المشروعات التركية معدل سريان المياه في النهر من ٩٤٥ مترا مكعبا في الثانية إلى ٥٠٠ متر فقط فنشأت مشكلة هرمية إذ تحتاج سوريا إلى ٣٦٢ مترا مكعبا في الثانية من النهر ، للمحافظة على منسوب المياه في بحيرة الطبقة ، وما لم تزد تركيا من معدل تدفق المياه فإن العراق لن يبقى له سوى ١٣٨ م٣ في حين يحتاج ما يزيد على ٣٣٢٠ م٣ .

وكانت تركيا قد أبلغت جارتها في اجتماع اللجنة الفنية المشتركة السورية - العراقية - التركية الذي عقد في دمشق في ١٩٨٩/١١/٢٩ : قرارها بقطع مياه النهر . والوفد الذي جاء إلى العاصمة السورية لهذه الغاية لم تكن لديه أي صلاحية للبحث في أي شأن آخر .

وطرح الوفد الفني السوري تصوره القائل بإمكانية تقليص مدة القطع إلى ما دون فترة الشهر وحتى من دون قطع المياه بتاتا . ووافق الجانب العراقي في ذلك . إلا أن رد فعل الجانب التركي كانت الثورة التامة . وانتفض أعضاء الوفد في وجه أعضاء الوفدين السوري والعراقي وقال أحدهم "لسنا في حاجة إلى من يعلمنا كيف نعمل ولسنا في حاجة إلى من يدلنا على مصلحتنا" وتوقف النقاش .

وفي ١٥ يناير ١٩٩٠ استدعت الخارجية السورية السفير التركي في دمشق وسلمته مذكرة موجهة إلى الخارجية التركية خلاصتها تقول "... ولقد أثبت فيونا وجود إمكانيات فنية تؤدي إلى تعبئة سد أتاتورك من دون الحاجة إلى قطع مياه الفرات" ... وكانت دمشق تأمل من ذلك في "انتصار العقل والمنطق وحسن الجوار وتأمل أن لا ينفذ الجانب التركي خطوة قطع مياه النهر ، إلا أن الأمر لم يكن كذلك" حسب ما يقوله مصدر رسمي سوري.

وأكد نفس المصدر أن أنقره لم ترد على الرسالة التي وجهتها الخارجية السورية. وأكد الفنيون السوريون أن سوريا استمرت في ضخ النسبة المتفق عليها إلى العراق.. وهي نسبة تصل إلى متري مكعب في الثانية ، في حين ان كمية المياه الواصلة إلى سوريا بعد إجراء القطع لا تتجاوز ٥٠٠ م^٣ / ثانية ، مما يعني أن الفارق في الكمية يضخ من احتياط بحيرة الأسد القائمة خلف سد الفرات في منطقة الرقة في الشمال الشرقي لسوريا. وقد كانت الآثار المترتبة على الإجراء التركي كارثة بالنسبة لسوريا، وتمحورت وقتذاك في ثلاث نواحي أساسية :

أولها: انخفاض قوة العمل في منشآت سد الفرات الكهربائية من ٨ مجموعات توليد إلى مجموعة واحدة . إذ أن سوريا تحتاج يوميا ما بين ٢٦ ، و ٢٧ مليون كيلو واط ساعة ونسبة الإنتاج خلال فترة القطع لم تتجاوز ٧٥٠ كيلو واط ساعة .

ثانيها: تجميد خطط ري الأراضي الزراعية في محيط منطقة السد وسهول حلب والرقة ودير الزور، في فترة تعتبر أساسية بالنسبة لكثير من المزروعات .

ثالثها: تموين مدينة حلب وعدد سكانها يفوق المليون نسمة والقرى المجاورة لها، ومنطقة الرقة بأكملها بساعات معدودة من مياه الشرب.

وأوضح المهندس شاكر بازووع مدير عام مؤسسة سد الفرات أن بحيرة الأسد الواقعة خلف سد الفرات أخذت شكلها الطبيعي أي أنه لم تحصل حفريات كبيرة لتسويتها ، وأنهم كانوا يخزنون بالتدريج - عند البدء بملء البحيرة - ويعطون العراقيين نسبة تكفيهم .

وأضاف بازووع أن المطلوب بالنسبة لهم ٤٨ كم^٣ . وهذه كارثة لأن متوسط سنين الغزارة في الفرات لا تتعدى ٢٦ كم^٣ . وهذا يعني أنه إذا أرادوا تعبئة سد أتاتورك خلال سنتين فلا مياه لسوريا ولا نقطة ماء واحدة. وأكد على ضرورة وجود برنامج متفق عليه بين تركيا وسوريا والعراق لتأمين مصلحة الشعب التركي والشعبين السوري والعراقي.

وأوضح أن الأتراك يحتاجون سنة ونصف لملء ٣٠ كم^٣ ، وأنه إذا جاء منسوب سنة وسطية لسوريا (٢٦ مليار متر مكعب) فإن هذا يعني أن الأتراك سيأخذون كل شيء . وأن الأكثر خطورة - يثيا من كل ذلك هو التصريف الصحي للمياه ؛ حيث يجب أن تكون المياه في حد معين

لاستيعاب التصريف . فإذا انخفضت هذه الفزارة كانت مصيبة . لأن سد أتاتورك مخصص لسرى مليون هكتار من الأراضي الزراعية التي تحتاج إلى اقية تصريف تعود في النهاية إلى سوريا . قسم يصب في الفرات وقسم يصب في الأراضي الزراعية المتاخمة لخلب وسد الفرات ، وهذه التصريفات تحوى نسا كبيرة من الأملاح بحيث يمكن أن تخرب الأراضي السورية. وتجعل مياه شربها غير صالحة للشرب.

وكان وضع سد الفرات وقت القطع لا يسمح سوى بتشغيل دفعة واحدة فى ساعة الذروة لتصريف مياه الشرب إلى الرقة ودير الزور فقط ولا شىء للرى.

وبالنسبة لتوليد الكهرباء أوضح بازووعه أن سوريا كانت تولد نحو مليارين ونصف المليار كيلو واط ساعة ، بينما وقت القطع كانت ٧٥٠ ألف كيلو واط ساعة ، بينما تحتاج سوريا إلى ما بين ٢٦ - ٢٧ مليون واط ساعة يوميا ، لا يولد منها سوى ٧٥٠ ألف كيلو واط ساعة ، وهو ما كان له انعكاسات خطيرة على العامل والمصانع وغيرها..^(٣٩).

وصرح مصدر رسمى سورى بان الدول المتشاطئة على المياه عادة ما تلجأ إلى أسلوب حضارى هو عقد اتفاق يرضى جميع الأطراف .. وأن مبدأ السيادة المطلقة الذى تنذرع بها تركيا تحطاه الزمن .

بينما كان رد تركيا من خلال تصريح مراد سونغار الناطق باسم الخارجية التركية أن سوريا والعراق سوف تستفيدان من سد أتاتورك فى المدى البعيد . وأضاف أنهما كانا يعلمان منذ بداية بناء السد أن المياه ستقطع. وأشار أنه فى سنوات جفاف سابقة أطلقت تركيا العنان لمياه إضافية لسوريا والعراق من خزانات سدى كاراكايا وكيان . وكانت سوريا والعراق قد اعترضتا على إنشائهما أيضا.

وأكدت أنقره أنه لا أساس للمخاوف العربية من احتمال أن تستغل تركيا نهر الفرات فى تهديد سوريا والعراق . وأعلن توروغوت أوزال عند تحويل مجرى النهر رسميا فى ١٣ يناير ١٩٩٠ أنهم لن يستغلوا مياه الأنهار أبدا وسيلة للتهديد^(٤٠).

وفى ظل هذه الظروف توصل مسئولون سوريون وعراقيون إلى اتفاق على توزيع مياه الفرات بينهما فى إبريل ١٩٩٠ بحيث تكون حصة سوريا ٤٢٪ وحصة العراق ٥٨٪ ، وعلى ذلك فإن وفقاً لمعدل التدفق الذى تصر عليه تركيا تصبح حصة سوريا ٦,٦ كم / سنة والعراق ٩,١٥ كم / سنة. أما إذا ارتفع المعدل إلى ما تراه العراق مناسبا تصبح حصة سوريا ٩,٣

(٣٩) على نون - عادت مياه الفرات إلى محاربها . لكن انقطاع الشهر تغير بالعطش الأتى - الحياة - ع ١٩٩٠.٢٠

- ١٣ فبراير ١٩٩٠ - ص ٥.

(٤٠) أنقره - رويترز - تركيا أفرجت مجددا عن مياه الفرات - م. ن.

كم ٣ / سنة والعراق ١٢,٨ كم ٣ / سنة. وفي حالة المعدل الأخير لن تعاني البلدان العربية كما هو متصور من مشاكل ندرة مياه لفترة طويلة قادمة. فعدد سكان العراق أكثر من ١٨,٥ مليون نسمة ويبلغ استهلاكهم من مياه الفرات ما يزيد على ٨,٦ كم ٣ / سنة. وفي عام ٢٠٠٠ يتوقع زيادة عدد السكان إلى ٢٤ مليون نسمة سوف يحتاجون إلى نحو ١٠ كم ٣ / سنة إلى الأقل. أما سوريا فيصل سكانها إلى حوالي ١٨ مليون نسمة، ولأن الفرات يشكل نحو ٨٠٪ - ٨٧٪ من موارد سوريا المائية، فإنها لا تستطيع معالجة الخلل بين الإنتاج والاستهلاك إلا برفع حصتها مع استغلال مياه النهر. ومن المتوقع أن تكون بحاجة لرفع استخداماتها مياه الفرات من ٤,٤ كم ٣ سنة (إحصائيات ١٩٨٦) إلى ١٣ كم ٣ / سنة عام ٢٠٠٠.

إضافة إلى مشكلات الفرات، فمن المتوقع تفجر الخلافات بين تركيا والعراق إذا ما أقدمت تركيا على خططها لزيادة استغلالها لمياه نهر دجلة. خاصة أن تدفق دجلة يعد أكبر من الفرات، حيث يصل إجمالي الصرف السنوي له إلى ٤٩,٢ كم ٣ المتوسط ولا يستفيد العراق سوى بـ ٢٥٪ منها.

وتحاول تركيا القول أن كلا من حوض دجلة والفرات ينبغي العمل بهما كحوض واحد، وهو ما يعقد من التوصل إلى اتفاق بين الدول الثلاث. وتدعو كذلك إلى إدخال نهر العاصي ضمن أي اتفاق وهو نهر ينبع من لبنان ويصب في تركيا مارا بسوريا. حيث تؤكد تركيا على أن سوريا قد قامت باستغلال مياه النهر دون التشاور المسبق معها ودون التوصل لاتفاق. وتدفق نهر العاصي في حدود ٤٥٩ مليون م ٣ / سنة أي ما لا يزيد عن ١,٨٪ من إجمالي تدفق الفرات، ومن ثم فإنه لن يضر سوريا كثيرا الاتفاق على توزيع مياهه إذا ما قبلت تركيا بالتوصل إلى اتفاق حول الفرات وهو ما ترفضه تركيا^(٤١).

وقدم توجوات أوزرال - عندما كان رئيسا للوزراء أثناء زيارته للولايات المتحدة عام ١٩٨٧ مشروع أنابيب السلام ويقوم على نقل المياه من تركيا إلى كافة دول المنطقة المحيطة بها عبر خطين للأنابيب أحدهما غربي ويذهب لكل من سوريا والأردن والضفة الغربية (إسرائيل) ثم المنطقة الغربية من المملكة السعودية. والآخر يتجه من سوريا إلى الكويت ثم المنطقة الشرقية من المملكة السعودية فالبحرين وقطر والإمارات وعمان.

ويعتمد المشروع على وفرة المياه في نهري سيحون وجيحون حيث يبلغ متوسط تصرف مياههما إلى ٣٩ مليون متر مكعب يوميا تخطط تركيا لأستخدام ما لا يتجاوز ٢٣ مليون متر

(٤١) مجدى صبحي - مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف - كراسات استراتيجية - كراسة رقم

مكعب منها. وهو ما يعنى وجود فائض قدره ١٦,١ مليون متر مكعب يوميا يمكن توجيهه ٦ ملايين منها يوميا إلى البلدان الأخرى في المنطقة التي تعاني من نقص المياه .

وقد رت شركة براون وروث الأمريكية تكلفة الأنبوب الغربي بنحو ٨,٥ مليار دولار وأنبوب الخليج ١٢,٥ مليار . وتقدر فترة تنفيذه بحوالى ٨ - ١٠ سنوات وعمره الافتراضى بحوالى ٥٠ عام وقدّر أنه سيوفر المياه بتكلفة معقولة ، حوالى ٨٤ سنتا للمتر المكعب من مياه الخط الغربى . ١,٠٧ دولار للخط الآخر مقابل ٦,١٥ دولار للمتر المكعب من مياه التحلية. وتطمع تركيا في تحقيق عائدات مالية كبيرة تصل إلى حوالى مليار دولار سنويا نظير بيع المياه للسدول العربية بالإضافة للهيمنة الهيدروبوليتيكية على أهم منطقة حيوية للغرب في العالم.

وهى خطة ذكية حيث انها في الوقت الذى تزيد فيه من استخدامهما مياه الفرات فإنها تقدم للبيع مياه أنهار تنبع وتصب بالكامل داخل تركيا مما يمنع وجود عوائق قانونية أمام المشروع. وكان العائق أمام المشروع هو رفض أغلب الدول العربية (خاصة سوريا^(٤٢)) الاستفادة منه للمشروع ؛ لسببين الأول هو خوفها من تحكم تركيا في مقاديرها في موضوع حيوى كالمياه . والثانى : رفضها لأن تكون إسرائيل من بين الدول المستفيدة ، وبسبب هذا الرفض قدمت تركيا المشروع بعد حذف إسرائيل من الدول المستفيدة. ثم دعت بمعاونة جهات أميركية إلى مؤتمر دولى حول التعاون في مجال المياه كان المفروض انعقاده باستنبول في نوفمبر ١٩٩١ . وتأجل لرفض سوريا ودول عربية أخرى حضور إسرائيل للمؤتمر فضلا عن الاعتراض على رفض تركيا الاتفاق حول توزيع مياه الفرات (ثم عقد المؤتمر بعد ذلك بحضور أطراف عربية وغربية). وتعلق وجهة النظر العربية في هذا الشأن بإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. الأمر الذى قوبل برفض أميركى - تركى من إقامة المؤتمر دون مشاركة إسرائيل.

ويوضح تصريح شيمون بيريز عقب لقائه بالرئيس التركى فى ٨ إبريل ١٩٩١ أن الرئيس التركى الراحل أوزال كان مستعدا لتنفيذ مشروع أنابيب السلام وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة قد تكون بسبب المياه ، وأنه إلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام يجب أن تكون هناك خطة اقتصادية إقليمية للتنمية يمكن لها أن تبدأ بتنمية الموارد المائية ويمكن لمشروع مياه السلام (الأنبوب الغربى) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن^(٤٣).

(٤٢) طبقا لإعلان المهندس بركات حديد مساعد وزير الرى السورى أعلن رفض سوريا للمشاركة في المشروع ، إلا أنها لا تمنع في مرور الأنابيب عبر أراضيها. عمان أ. ش - أ - سوريا ترفض المشاركة في مشروع المياه التركى - الأهرام - ١٩٩١/١١/٢٧.

(٤٣) مجدى صبحى - مشكلة المياه ... م. س. ذ. ص ص ١٧ - ١٨.

وهكذا وفي ظل العلاقات التركية - السورية - العراقية السيئة فإن ما تخطط له تركيا نذير بالعطش الآتي في تلك المنطقة فقد كان التهديد التركي - ثم تنفيذه بقطع مياه الفسرات رداً على مساعدة سوريا للأكراد؛ وهو ما استخدمته تركيا عدة مرات بعد ذلك التاريخ. كما أن حضور الرئيس الأسد لاحتفال نظمته حركة الأكراد التركية بعد افتتاح سد ائتاتورك مباشرة أثار حفيظة تركيا. مما دفع رئيس الوزراء التركي لإصدار العديد من التصريحات التي تشير إلى عدم احترام أى حقوق لكل من سوريا والعراق في مياه نهري دجلة والفرات.

أما العلاقات التركية فبعد تحسنها في أوائل الثمانينات بسبب خط أنابيب البترول العراقي المارة بتركيا إلا أن هذه العلاقات توترت عام ١٩٨٩ بسبب المشروعات التركية على الفرات. وازدادت توتراً بعد حرب الخليج الثانية إذ أغلق خط أنابيب البترول فضلاً عن استخدام القواعد التركية في ضرب العراق^(٤٣)

وقد مثلت القضية الكردية إحدى أدوات السياسة الخارجية التركية. فعلى الرغم من المعاهدة التي وقعها نظاما بغداد وأنقرة والخاصة بتعقب الأكراد عبر حدود البلدين ولعمق ١٠ كيلو متر إلا أن النظام التركي بدأ منذ أزمة الخليج في صياغة موقف جديد من القضية الكردية. يتلخص في دعم المعارضة الكردية في العراق ودفعها للتخلي عن مبدأ الحكم الذاتي مقابل المطالبة بنظام ديمقراطي فعلى في العراق بأكمله. ويرتكز الموقف التركي على تخوفه من أن تمتد النزاعات العرقية الانفصالية إلى أكراد تركيا. لذلك سارع نظام أنقرة في إقرار بعض الحقوق الكردية - مثل رفع الحظر عن التعامل الشفهي باللغة الكردية بعد حوالي ٦٠ عاماً من منعها ومحاربتها. ففى نفس الوقت تقوم تركيا بشن هجمات متتالية ومتكررة على شمال العراق لتدمير قواعد حزب العمال الكردستاني - المحظور في تركيا - وتقديم أوزورال في منتصف أكتوبر ١٩٩١م بمشروع لإقامة فيدرالية تركية - كردية إضافة إلى مطالبة المسؤولين الأتراك بمنح الأقلية التركية في العراق - ٢٥٠ ألف تقريباً - نوعاً من الاستقلال الذاتي، وهكذا تنقسم مناطق شمال العراق إلى كردية وتركية. أو أن تتولى تركيا حماية الأكراد والأتراك شمالي العراق معاً بموجب اتفاقيات دولية ففى إطار النظام الدولي الجديد.

يتضح من تلك المشاريع أن تركيا تسعى لاستغلال الخلل الذي أصاب التوازن الاستراتيجي في المنطقة من جراء هزيمة العراق لحل مشاكلها الداخلية وفرض سيطرتها. وتلك الفيدرالية المقترحة لا تعنى فقط قضم أطراف الدولة العراقية أو السيطرة على منابع النفط الغنية في كركوك بل وتعدّها إلى السيطرة على منابع دجلة والفرات عبر مجموعة سدود في كردستان ذاتها، أى التحكم في المياه العربية تحت غطاء تلك السدود.

(٤٣) د. محمد حليم - مياه .. مياه .. مياه - أخبار اليوم - ١٩ - ١٢/١٩٩٢.

وفي هذا الإطار جاء اقتراح تركيا بخط أنابيب السلام - الذي يبدأ من الإسكندرونة وينتهي في قطر - بهدف التحكم في المقدرات المائية لهذه الدول المار بها الخط مما يمكنها من ممارسة ضغط على سياسات هذه الدول، فضلا عن نهب الثروة النفطية العربية والإخلال بمزاياها الاستراتيجية حيث تسعى تركيا إلى إقرار معادل تبادل بواقع برميل نفط / برميل مياه. يأتي كل ذلك في إطار سعي تركيا للعب دور متزايد في المنطقة بمساعدة الولايات المتحدة وفعاليتها الجديدة كشرطي دولي^(٤٤).

ثانيا: الوضع في سوريا:

تنقسم موارد سوريا إلى أربعة أنواع : أولها مياه الأمطار حيث تسقط عليها ٤٥٨٢٥ مليون متر مكعب سنويا ، وثانيها الأمطار وتمدها بحوالي ٩ مليار متر مكعب / سنة . وثالثها: المياه الجوفية وتمدها بحوالي ٢ كم ٣ . ورابعها : الينابيع وتمدها بأكثر من ٣ مليار ونصف مليون متر مكعب / سنة . وتعتمد على الفرات بنسبة ٨٧ - ٩٠%^(٤٥). ويتوقع أن تواجه أزمة مائية مع حلول عام ٢٠٠٠ مقداره بليون متر مكعب إذا استمر غط الاستهلاك على ما هو عليه وتتراكم مقدمات الازمة مع استمرار انخفاض منسوب المياه في الفرات وازدياد تلوث النهر بالمواد الصناعية والكيميائية وازدياد نسبة الملوحة. ولمواجهة هذه المشكلات اتجهت الحكومة السورية منذ عام ١٩٨٨ إلى إنشاء مشاريع هيدروليكية وسدود . تشكل نسبة ٤٣% من الاستثمارات الحكومية في الميزانية مقابل ١٠% في الميزانيات السابقة عليها.

وقامت الحكومة السورية بإنشاء ثلاث مشاريع كبرى على الفرات لمواجهة الاحتياجات المائية في نهاية القرن العشرين وهي مشاريع:

سد الفرات:

انتهت المرحلة الأولى منه عام ١٩٧٤ وانتهى بناؤه عام ١٩٧٨ ، يهدف لري مساحة ٦٤٠ ألف هكتار، وتوليد ٨٠٠ ميجاوات وتنظيم مجرى النهر ويصل حجمه إلى ٤١ مليون متر مكعب ، ويحجز خلفه بحيرة الأسد وطولها ٨٠٠ كيلو متر . وانتهى العمل بها عام ١٩٨٠ .

(٤٤) باهر شوقي - المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركي في المنطقة - الوفد - ١٩ يناير ١٩٩٢

- ص ٧.

(٤٥) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط - م. س. ذ. ص ٢١.

سد البعث:

يبعد عن الفرات بمسافة ٢٧ كيلو متر ويقع بين مدينتي الثورة والرقعة . يهدف لتنظيم الجريان من محطة الثورة الكهربائية وتقليل تذبذب منسوب الماء في النهر في حالة التصارييف العادية والاستفادة من المياه المخزنة لتوليد ٣٧٥ مليون كيلو واط / ساعة سنويا . وتحسين عمل محطات الضخ القائمة على ضفاف بحيرة سد البعث وتحسين العمل محطة سد الفرات الكهربائية والحفاظة على الثروة السمكية وتحسين الحالة الزراعية للأراضي الواقعة على جانبي النهر بعد سد البعث. أما المواصفات الفنية للسد فهي طوله ٣٠٦٩ مترا ومنسوبه عند القمة ٢٥٩ مترا.

سد تشرين:

قرب منطقة يوسف باشا ، ويهدف لزيادة الطاقة الكهربائية إلى حوالي مليار و ٦٠٠ مليون كيلو واط ساعة . وقدره الخطة الانتاجية ٥٠٠ ميجاوات^(٤٦).

ثالثا: الوضع في العراق:

تبلغ موارد العراق المائية حوالي ١٤٥ كم^٣ سنويا منها مليار م^٣ مياه أمطار . ٤٢,٦٠ مليار م^٣ مياه سطحية (دجلة والفرات) . وحوالي ١,٥ مليار م^٣ مياه جوفية^(٤٧). وقبل حرب الخليج ١٩٩٠ / ١٩٩١ كانت العراق تخطط لزيادة المساحة المزروعة بمقدار ٢ مليون هكتار (حوالي ٦ مليون فدان) في منطقة حوض نهري دجلة والفرات . ولكن نتيجة السدود التركية والسورية على نهر الفرات فإنه لم يتمكن من زراعة ما يزيد على ثلث هذه المساحة. وإذا علمنا ان العراق يستورد حوالي ٨٠٪ من احتياجاته من الحبوب والمواد الغذائية فضلا عن أن الحملة الجوية أصابت - بالتأكيد - العديد من المنشآت المائية بإضرار بالغة وسوف يحتاج لفترة غير قصيرة لاستعادة كفاءتها ، فإننا ندرك أن هذا سوف قد أثر على برنامج الزراعة^(٤٨).

وكان من نتائج حرب الخليج الاولى والثانية أن قلت اهتمامات العراق التنموية على نهري دجلة والفرات . ولكنهما سبب ظهور مشروع الأناضول القومي في تركيا الذي يتضمن ١٣ مشروعا أخرى للرى والكهرباء أعالي دجلة والفرات مما يؤدي إلى خفض الماء المتجه إلى العراق بمقدار ١٩ بليون متر مكعب إذا ما استكمل المشروع . ويحدد العراق احتياجاته من

(٤٦) علي نون - عادت مياه الفرات إلى مجاريها . لكن انقطاع الشهر نذير بالعطش الآتي - م . س . ذ.

(٤٧) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط - ص ٢٠.

(٤٨) د. محمد حليم - مياه .. مياه .. مياه - م . س . ذ.

نهر الفرات بما يوازي ١٣ بليون متر مكعب . ولأن العراق هي دولة المصب لنهر الفرات فإنها غالبا ما تصاب بإضرار التلوث القادم من أعلى النهر مما حدا به قبل حرب الخليج إلى استيراد المياه العذبة.

وهكذا فقد راحت تركيا تلعب بورقة المياه والمأجس المائي التموي في الشرق الأوسط كأداة ترغيب وترهيب سياسية خاصة بعد حرب الخليج الثانية .

ومن ثم فقد ارتفع الستار من بواذر أزمة في حوض دجلة والفرات حينما أعلن ديميريل أن موارد المياه في دجلة والفرات ملك لتركيا ولا يحق لكل من العراق وسوريا أن يشاركها في مواردها المائية لأن تلك مسألة تخص السيادة التركية . وقال أنه كما لا يحق لتركيا أن تطالب بحصة في بترول سوريا والعراق فإنه لا يحق للدولتين المطالبة بحصة في المياه التركية . وهناك مجموعة من الأسباب الكامنة والظاهرة التي قادت إلى هذه التصريحات التركية في عقد التسعينيات؛ وما أعقبها من تحركات في العالم العربي . فمن المعروف أن تركيا ترتبط بالعالم العربي بوشائج وصلات حضارية ودينية واقتصادية قوية لا تتعارض مع ارتباطاتها الدولية.

أول هذه الأسباب:

تعارض الخطط التنموية التركية مع جارتها العراق وسوريا . فرغم أن تركيا تسيطر على منابع النهرين إلا أن ٤٠٪ من أراضيها الجرداء التي تقع جنوب شرق الأناضول تعاني من نقص عام في المياه ولعلاج ذلك تم التفكير في مشروع هضبة الأناضول (GAP) وسيحتاج - طبقا للاستثمارات التركية- إلى ما يقرب من خمسين عاما لا كماله .

ويقدر المتوسط السنوي لنهر الفرات بـ ٣١ بليون متر مكعب ماء وهي تكفي لإشباع الأقطار الثلاثة. ولكن مستوى الماء هبط عام ١٩٨٩ إلى ١٦ بليون متر مكعب مما تسبب في نقص خطير في الماء في البلدان الثلاثة. وقد أدى هذا الأمر إلى حدوث توتر دائم في حوض النهر انعكس آثاره على العلاقات السياسية.

ثاني هذه الأسباب:

الأكراد هم السبب الثاني في التصريحات والسلوك التركي تجاه سوريا بالذات. ويظهر ذلك بوضوح في إثارة الأمر من قبل وزير الخارجية التركي "حكمت تشين" في دمشق أغسطس ١٩٩٢ عندما طالب بوفاء سوريا بتعهداتها بإغلاق معسكرات المتمردين الأكراد في وادي البقاع اللبناني . والمعروف أن أكثر من آلاف الأشخاص لقوا مصرعهم في تركيا منذ بداية حركة المقاومة التي شنها حزب العمال الكردي للمطالبة باستقلال مناطق الأكراد في جنوب تركيا. وقد كان من نتيجة زيارة وزير داخلية تركيا لدمشق في ١٧ إبريل ١٩٩٢ إغلاق

معسكرات تدريب حزب العمال الكردي في سهل البقاع حيث يتنشر الجيش السوري . لكن نركبا اعتبرت ذلك غير كاف وأعلنت أنها ستواصل مساعيها لدى سوريا ولبنان لطرد جميع عناصر هذا الحزب من لبنان . وكان لزيادة صربات حزب العمال الكردي داخل تركيا وتعاونيه مع الرئيس العراقي في سد طرق الإمدادات أمام الأكراد العراقيين - المناوئين لنظام بغداد الحاكم أثرها في زيادة هاجس الأمن والإرهاب لدى المسؤولين الأتراك. وقد تفاقم الأمر بعد القبض على عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني من قبل تركيا بالتعاون مع امريكا واسرائيل واليونان وكينيا وفي التحقيق معه عام ١٩٩٩ .

ثالث الأسباب:

ظهر في حديث وزير الخارجية التركي بأن أنقره تقترح إعادة النظر في جميع موارد المياه في المنطقة وليس في الفرات فقط . واتهمت السلطات التركية سوريا بالتلاعب بمياه نهر العاصي الذي يجتاز الحدود التركية مما يؤدي سنويا إلى حدوث أما فيضانات قوية أو جفاف حاد على هضبة "أميك" الخصبة. مقابل ذلك وعدت تركيا إسرائيل بمدها بنهر منافعات نقلا.

رابع هذه الأسباب:

يرجع إلى البترول ؛ إذ يرى بعض المراقبين أن تركيا لا تزال بحاجة إلى موارد البترول العراقي الذي توقف ضخه عبر موانئها بعد حرب الخليج الثانية. وإذا أضفنا إلى ذلك حجم التوقعات الهائلة الى قدرها الخبراء لاكتشاف البترول في سوريا لعرفنا مغزى إشارة رئيس الوزراء التركي بالمشاركة في البترول كما في المياه .

ولقد جاء الرد السوري متسما بالهدوء والحكمة والتعاون المشترك . فقد أكدت احترام السيادة التركية على أراضيها وضرورة توزيع مياه دجلة والفرات توزيعا عادلا بين الدول المشتركة في حوض النهر . وفي حالة تحويل النهرين سيكون ذلك كارثة في وقت يسعى فيه العالم إلى التعاون وتجنب اندلاع أشكال جديدة من التوترات والصراعات .. وأن من شأن إرساء التعاون في توزيع المياه تحقيق الرخاء لجميع شعوب المنطقة .

تركيا من ناحيتها فتحت بابا مواربا لتطويق الأزمة من ناحيتها من خلال دبلوماسية القوة. فقام وزير خارجيتها بزيارة عاجلة لسوريا لدراسة تقاسم مياه الفرات وموضوع حزب العمال الكردستاني بالإضافة إلى الموضوعات المشتركة الأخرى . وأكد وزير الخارجية عقب الزيارة أن تصريحات رئيس الوزراء التركي قد اسيء فهمها . بل وأبدى الأتراك استعدادهم لمشاركة سوريا في بناء سدود على نهر الفرات والنية في عقد مؤتمر ثلاثي للدول الحوض حول موضوع تقاسم المياه.

وانعقد هذا المؤتمر في شهر أكتوبر ١٩٩٢ وتحدد موقف الأطراف فيه في رغبة تركيا الصريحة في تحديد احتياجات المياه لكل دولة على أساس إجراء المسح المشترك للأراضي القابلة وغير القابلة للرى . بينما تحدد الموقف السوري والعراقي مجتمعين في رفض المطلب التركي وحق كل دولة مستقلة في تحديد احتياجاتها من المياه وفق الموائيق والسوابق التاريخية ووفق القوانين والإعراف الدولية المعروفة.

ولأهمية هكذا المؤتمر كعينة للحوار حول تقاسم المياه فسوف نلقى بعض الضوء عليه:

الصراع على تقاسيم النهرين وفشل المحادثات الثلاثية:

أثار الموقف التركي في المحادثات الثلاثية لدول حوض نهري دجلة والفرات في دمشق خلال شهر أكتوبر ١٩٩٢ ردود فعل واسعة وزيادة في التكهّنات حول أبعاد أزمة المياه على مستقبل منطقة الشرق الأوسط ككل. ولأن تركيا دولة منبع لدجلة والفرات فإنها ومنذ حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفيتي تتبع مسلكا جديدا كجار استراتيجي للعرب وتطلق رصاصها في كل اتجاه في معركة المياه الدائرة على قدم وساق في الجزء الشمالي الشرقي للمنطقة العربية.

فبعد ستة أيام من المباحثات المضنية للتوصل إلى اتفاق حول اقتسام مياه دجلة والفرات رفضت تركيا إعطاء أي التزام بزيادة حصة أي من العراق أو سوريا من مياه النهرين - بل والأدهى من ذلك أن المباحثات وصلت لطريق مسدود وتصاعدت حمى الحقوق التاريخية والاحتجاجات المضادة دون جدوى. فالوفد العراقي يطالب بزيادة كمية المياه المتدفقة إلى العراق بمعدل ٧٠٠ م^٣/ث. والوفد السوري يطالب بإبرام اتفاق نهائي حول تقاسم المياه في الفرات بعد أن وصلت كمية المياه المخزنة خلف سد أتاتورك العملاق جنوب الأناضول إلى ٢٨ مليار متر مكعب . هذا في الوقت الذي يطالب فيه الوفد التركي بزيادة كمية المياه خلف السد لتطوير مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) . وكمية المياه التي تطلبها تركيا خلف السد هي ٤٨,٥ كم^٣ لزراعة وتطوير حوالي ٤٠٪ من أراضيها الجرداء جنوب شرق الأناضول.

والحقيقة أنه بعد حرب الخليج الثانية نقلت تركيا أزمة المياه من طور الخفاء إلى حيز جديد من الدبلوماسية العلنية في منطقة الشرق الأوسط كجزء من دور جديد للسياسة الخارجية التركية بعد هدوء متاعبها الداخلية.

تركيا تعلم جيدا أنها من الناحية القانونية والتاريخية ليست حرة التصرف - كما تدعى - في مياه النهرين . فنهر الفرات طوله ٢٨٠٠ كم وينبع من الجبال الواقعة شمال تركيا ويمتاز سوريا والعراق وتحصل سوريا منه طبقا لاتفاق عام ١٩٨٧ على ٥٠ متر مكعب / ث اما دجلة فطوله ١٩٥٠ كم وينبع من شمال تركيا ويمر عبر الحدود السورية التركية قبل أن يجتاز العراق

ويصب مع الفرات في الخليج في مجرى مائي مشترك هو شط العرب (أنظر خريطة ٤) ووفقا لما سبق فإن الأعراف الدولية المتبعة في أحواض الأنهار تفرض التزامها بالحصص العادلة من النهر على أساس الفهم الكامل لعلاقات حسن الجوار والمصلحة المشتركة وأنه لا فضل لدول المنبع على دول المصب.

كما أن مجارى الأنهار الدولية تحكمها قواعد القانون الدولي العامة وما تواتر العمل به في العلاقات الدولية وكلها تقوم على الاستخدام النصف والعدل لمياه النهر من المنبع الى المصب دون الإضرار ببقية دول الحوض.

والمطلوب إبرام اتفاق نهائي حول تقاسم نهر الفرات طبقا لنص اتفاق عام ١٩٨٧ بعد أن وصلت كمية المياه التي تصل إلى البلدين العربيين إلى درجة غير مقبولة وتهدد بنشوب أزمة مياه فيها مما يرشح البوابة الشرقية للعالم العربي للانفجار في أي وقت. وقد سارعت كل من العراق وسوريا قبل وقوع حرب الخليج الثانية (إبريل ١٩٩٠) إلى توقيع أول اتفاق بينهما لتوزيع مياه نهر الفرات بحيث تحصل سوريا على نسبة ٤٢٪ بينما تكون حصة العراق ٥٨٪ منها وذلك رغم الخلافات السياسية والأيدولوجية القائمة بين البلدين.

نستخلص من كل ما سبق أن دول حوض دجلة والفرات العربية مقبلة على أزمة غذائية حادة تشكل تهديدا لأمنها القومي وتخلق عوامل تفجر واضطراب داخل دول الحوض . وأن الحل لا يجاد إنتاج غذائي ثابت وكاف هو استغلال مياهالنهرين الاستغلال الأمثل.

وعلى الرغم من انه من الواضح أن جميع الأطراف تسعى لإيجاد حلول سلمية مقبولة من الجميع قائمة على الندبة والتعاون المشترك والمصلحة المتبادلة، إلا أنه ما لم يتم الاتفاق بين الدول الثلاث على اقتسام مياه الفرات بنسب معينة فإن الصراع وربما الحرب قد يكون هو السمة الغالبة على علاقات دول الحوض في السنوات المقبلة.

ولأن إسرائيل هي العدو الحاضر الغائب في الصراع الدائر على البوابة الشرقية فانه أثناء زيارته لمصر في منتصف سبتمبر ١٩٩٧ برر الرئيس التركي ديميريل - في المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس مبارك؛ المناورات الإسرائيلية - التركية بانها للبحث والإنقاذ فقط. وأعرب عمن أن العلاقات التركية - العربية علاقات جيدة ولا يوجد بين الطرفين ما يستدعى الصراع المسلح وعليه فإنه لا داعي للتخوفات العربية من تلك المناورات.

وردا على سؤال عن ثقته في وفاء تركيا بالتزاماتها - في نفس المؤتمر - أجاب الرئيس مبارك أنه بالتأكيد يثق في ذلك . وأنه في البداية كان يشكك في نوايا تركيا - بخصوص المناورات التركية - الإسرائيلية ، أما الآن فهو يرى أن تبرير ديميريل مقنعا وكافيا.

وردا على سؤال عن أيهما له الأولوية في العلاقات التركية - السورية قضية المياه أم الأكراد. أجاب الرئيس مبارك بعدم إمكانية إعلان جدول أعماله مع الرئيس الأسد ، وإن كل

القضايا سوف تطرح وتناقش . وأن سوريا وتركيا كلاهما ترغبان في علاقات ودية وتسوية سلمية للمشكلات.

وردا على سؤال عن ما يتوقعه الرئيس مبارك من مناقشة جامعة الدول العربية لمشكلة تركيا أجاب الرئيس أن ذلك سوف يعرف عن في حينه، وأنه لا يمكن التكهن بالأحداث ، وأن وجهة النظر التركية قد تم إعلانها .

وجاء قرار جامعة الدول العربية في اجتماعات الدورة ١٠٨ لوزراء الخارجية العرب بضرورة تحسين العلاقات العربية مع دول الحوار - ومنها تركيا - وأهمية التوصل لحل في قضية المياه التركية الإسرائيلية.

وأكد عصمت عبد المجيد - الأمين العام للجامعة - أن الاتفاق العسكري التركي - الإسرائيلي وتوقيته يعتبر أساسا بالأمن القومي العربي ، وباستقرار الأوضاع في المنطقة التي هي في حاجة إلى تحقيق السلام والتعاون بعيدا عن سياسة الأحلاف والاستقطاب ودعا تركيا إلى معالجة موضوع المياه بينها وبين سوريا والعراق وفقا لقواعد القانون الدولي .

ج- المطلب الثالث

الأزمة في حوض الأردن

ينبع نهر الأردن من مرتفعات سوريا ولبنان ويحتوي على ١٢٧٨ مليون متر مكعب من الماء ويعتبر نهر اليرموك الرافد الرئيسي للأردن وهو الفاصل الطبيعي بين سوريا والأردن ويفصل إسرائيل أيضا عن الأردن . إذن فنحن أمام ثلاث دول تستفيد من الحوض وهي إسرائيل والأردن وسوريا. انظر خريطة رقم (٥).

وتشير الدلائل التي رصدتها مراكز أبحاث الدول الغربية والعربية على السواء إلى أن حوض نهر الأردن سوف يواجه أزمة حقيقية حتى عام ٢٠٠٠ فحاجة إسرائيل من المياه ستزيد عن ٥٠٪ عما هو موجود في أوائل التسعينات ، بينما ستعاني الأردن نقصا يصل إلى ٢٠٪ . هذا في الوقت الذي تم فيه استغلال الجزء العلوي من نهر الأردن بأقصى درجة ممكنة ، ويتفق معظم خبراء السياسة المائية (الهيدروبوليتيكا) على أن الأردن وإسرائيل سوف يصلان إلى وضع الأزمة ما لم يصل الطرفان إلى مقاييس ومعايير جديدة لموارد المياه القائمة بينهما ، وقد ظهرت بوادر ذلك بالفعل عام ١٩٩٩ رغم اتفاقية "وادي عربة" الموقعة بين البلدين. وتزداد الأزمة حدة باستمرار

سوريا في تنفيذ مشاريع التنمية في أعالي اليرموك ، وهو ما يؤدي إلى زيادة نسبة الملوحة في أدنى نهري الأردن واليرموك والبحر الميت . كما سيؤدي إلى خفض مياه الري في مشروع تنمية غور الأردن . وهو ما يؤدي إلى تخصيص مستوى ما تحصل عليه الأردن من مياه اليرموك لري وادي الأردن كما يقلل من مجرى الماء الواصل إلى إسرائيل . وكمحصلة من وجهة نظر استراتيجية سيزيد ذلك من معدل التوتر القائم بين هاتين الدولتين العربيتين وإسرائيل.

وتمثل حالة حوض الأردن أكثر حالات النزاع حول المياه خطورة وقابلية للتطور في اتجاه الصراع المسلح بين الجانبين العربي والإسرائيلي . فقد دخلت أزمة المياه في الوقت الراهن - بين العرب وإسرائيل - في دائرة مفرغة من التصعيد والاسترخاء حول مصادر المياه^(٩) فقد كانت أطماع إسرائيل في مياه نهر الأردن (فقط) أهم دافع عربي لعقد أول مؤتمر قمة عربي عام ١٩٦٤ . والذي شكل "هيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده" والتي تولت مهمة وضع التصميمات والإشراف على تنفيذ سلسلة من العمليات الهندسية في كل من لبنان وسوريا والأردن لاستثمار مياه هذه الروافد في الأرض العربية ولصالح الاقتصاد العربي^(١٠).

وبعد فترة غير طويلة استخدمت إسرائيل الحل العسكري وقامت بغارات حيوية مكثفة على مواقع عمل المشروع وباستيلائها على الجولان عام ١٩٦٧ وقعت مواقع المشروع في سوريا تحت سيطرتها وكذلك روافد الأردن^(١١) . ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل تحول مياه الأردن عبر الناقل القطري إلى المناطق الغربية منها وهو ما أدى إلى تلوث المياه الباقية نظرا للاستخدام المنهك من جانب إسرائيل.

أ- الوضع في الأردن

تصل مساحة الأردن إلى ٨٩,٠٠٠ كم^٢ . وتنقسم جغرافيا إلى: انظر خريطة رقم (٦).

- سهل الغور ووادي عربة .

- الهضبات الشرقية المجاورة للسهول .

- الصحراء الشرقية وتغطي نحو ٨٠٪ من مساحة الدولة.

(٩) أحمد إبراهيم - الأبعاد العسكرية للنزاع حول المياه في الشرق الأوسط - رؤية - م. س. ذ. ص ٤٦ .

(١٠) أحمد يوسف القرعي - المياه العربية والقيمة الغائبة - الأهرام ١٧ أغسطس ١٩٩٥ - ص ١٠ .

(١١) د. محمد أبو العلا محمد - مشكلات المياه في الشرق الأوسط - نقلا عن د. حسان محمد حسان - شئون

عربية - م. س. ذ. ص ٢٠٦ .

وتتكون مصادر المياه في دول حوض نهر الأردن من :

أ- نهر اليرموك وطاقته حوالي ٤٣٠ مليون متر مكعب سنويا .

ب- الجداول ويجف معظمها في الصيف ، والتي تتدفق في اتجاه الغرب وتصب في نهر الأردن ، والبحر الميت ووادي عربة . ويبلغ إجمالي كمية مياهها الكامنة نحو ٣٧٠ مليون متر مكعب سنويا .

ويستغل من هذه المصادر حوالي ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا . ويعتبر نهر اليرموك أكبر وأفضل المصادر المستخدمة ، ويجب - لكي يتم استخدامه بالكامل - تخزين مياه فيضاناته الشتوية ، ولا يستخدم الأردن من مياه اليرموك إلا حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا في الوقت الحالي^(٥١).

وفي منتصف عام ١٩٨٥ كان استهلاك الأردن من المياه يصل إلى ٨٧٠ مليون متر مكعب ومن المتوقع ان يتزايد - حسب تقديرات توماس ناف الخير بجامعة بنسلفانيا - إلى ألف مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ وهو ما يعنى عجزا مائيا قدره ١٧٠ - ٢٠٠ مليون متر مكعب . وحققت الأردن نموا سريعا للزراعة الحديثة ، وقد تم معظم هذه التنمية في الغور خلال الثمانينات .

وركزت مشاريع التنمية الأردنية (التي يعاني معظمها من النقص في المياه) على زيادة المياه الى تزود بها المدن، وعلى توسيع الزراعة المروية ويبلغ حجم استهلاك المياه في الزراعة نحو ٤,٠٪ مليار متر مكعب سنويا منها ١,٠ مليار من اليرموك في مشروع قناة الغور . ويبلغ حجم استهلاك المياه في المدن ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا . ويضاف إلى ذلك زيادة متوقعة ومطلوبة تقدر حتى نهاية القرن الحالي بنحو ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا . وسيكون جزء من هذه الزيادة - على الأقل - على حساب تخفيض نصيب الزراعة من المياه في حال عدم زيادة هذا التزويد بسرعة .

ويعتبر مشروع "قناة الغور الشرقية" مشروع المياه الأساسي للدولة . ويسقى بمياه اليرموك ، ومياه سيل الزرقاء وسيل الكريمة ويعتبر الغور المنطقة الرئيسية للزراعة المعتمدة على الري . وكان يشمل في بداية التسعينات أرضا مروية تقدر بـ ٢٢ ألف هكتار . ولم يكن يتم - في معظم الأعوام - إلا ري ثلثي هذه المساحة كما يتضح من جدول رقم (٢٠) .

(٥١) الشيخ كالي - المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية م . س . ذ . ص ص ٥٥ - ٧٥ .

جدول رقم (٢٠)

استخدام الأرض والمياه في مشروع الغور^(٥٢)

السنة	التزويد بالمياه في إطار مشروع الغور (مليون متر مكعب سنوياً)	المساحة المروية	عدد الفرصات في السنة ^(١)
١٩٧٤	٧٦	١٢,٠٠٠	١,٠٦
١٩٧٨	٩٤	١٢,٤٠٠	١,١٨
١٩٨٠	١٠١	١٣,٨٠٠	١,٥٨

وتبلغ طاقة قناة الغور حوالي ٢٠ م^٣ / ث، وطولها حوالي ١٢٥ كم. وتزود العاصمة بمياه الشرب. واعد مشروع (الغور - عمان) لضخ ٤٥ مليون متر مكعب سنوياً إلى ارتفاع ١٣٥٠ متراً بواسطة أنبوب قطرة ٤٨ بوصة، وخمس محطات ضخ.

والمفترض ان المشروع يحصل على المياه من المصادر التالية^(٥٣)

- الحد الأقصى التصريف الأساسي لنهر اليرموك ٩٣ مليون م^٣ سنوياً
- تجميع مياه اليرموك الشتوية ٢١٠ مليون م^٣ سنوياً
- السيول الجنوبية إلى تصب في اليرموك ١٢ مليون متر مكعب سنوياً
- المجموع ٣١٥ مليون م^٣ سنوياً

وهناك نوعان من مشكلات المياه للأردن :

أ- ضالة مصادر المياه (أقل من الطلب المحتمل).

ب- تخلف تنمية المصادر المحلية في الأردن (وخاصة تنمية سهل الغور).

وقد خصص مشروع جونستون (انظر خريطة (٧) للأردن ٨٠٪ من مجمل الإنتاج العام لنهر اليرموك - أكبر مواردها المائية - (حوالي ٥,٥ مليار م^٣ سنوياً). وبسبب تدفق معظم مياه النهر في شكل سيول شتوية فإن الأردن يكون عاجزاً عن استعمال معظم مخصصاته ما لم يقسم بتخزينه ثم نقله للاستخدام. إلا أن هذا الأمر يكتفه الكثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية. فمن الناحية السياسية : يتطلب التخزين إقامة سد على النهر، والعائق السياسي في هذا الصدد هو أن الضفة الشمالي لنهر اليرموك ليست تحت سيطرة الأردن، بل تحت سيطرة سوريا (هضبة الجولان) وإسرائيل.

(٥٢) المرجع السابق، ص ٥٩ جدول ٤.

(١) لم يحدد المؤلف وحده قياس المساحات المروية.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٦٠، وراجع أيضاً: د. حسن بكر، المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي، مرجع سابق، ص ص ١٣١-١٣٢.

ومن الناحية الاقتصادية، فبلغت تكلفة بناء السد حوالي ١٠.٥ مليار دولار (تقديرات تكلفة السد بالاشتراك مع سوريا). وهذه التكلفة الباهظة لا يستطيع الري الزراعي تحقيق مردودها.

أما إذا تم التخزين في بحيرة طبريا (داخل حدود إسرائيل) فهو أقل تكلفة بكثير. وقد ركزت معظم مشاريع تطوير المياه في الأردن على المصادر الثانوية وبخاصة روافد الأردن الواقعة جنوبي اليرموك. وعلى الخزان الجوفي الذي يغذى عددا من ينابيع اليرموك، ولأن هذه المصادر لا تفي بالحاجة فقد فكر الأردن في استيراد المياه من الفرات في العراق. وأجريت دراسة - في بداية العقد الحالي. لإمكان تنفيذ مشروع يقوم على استيراد حوالي ١٢٠ مليون م^٣ سنويا باستثمار مليار دولار - ويعيب هذا المشروع بهائظة الثمن وضخامة المصروفات لإنتاج طاقة ضخ عالية) خط نقل طويل وعرضه للأعطال والاعتماد على دول أخرى). ويعكس اهتمام الأردن بهذا المشروع رغم عيوبه حدة نقص المياه فيه.

ب- الوضع السوري

تبنى سوريا سياسة بناء السدود الصغيرة والمتوسطة لتحويل نحو ٤٠٪ من مياه اليرموك إليها. وإذا لم يتم ذلك بالاتفاق مع الأردن فإنه سيؤدي إلى احتمالات الصراع بينهما. لأن تنفيذ هذه المشاريع بدون موافقة الأردن - يعني فقدان الأردن لكميات غير قليلة من المياه.

ج- الوضع الإسرائيلي

تقوم إسرائيل ومنذ عدوان ١٩٦٧ بتحويل حوض نهر الأردن عبر الحامل المائي الوطني (الناقل المائي القطري) إلى المناطق الغربية منها وقد أدى هذا الاستخدام المنهك من إسرائيل لنهر الأردن وبحر الخليل إلى تلوث المياه الباقية في جنوب النهر إلى حد لا يمكن الأردن من استخدامه بالإضافة إلى ذلك تحصل إسرائيل سنويا على نحو ١٠٠ مليون متر مكعب من الماء سنويا من نهر اليرموك وإذا استمر ذلك كما يقول الخبراء فإن الأردن لن يكون قادرا على استعمال سد الوحدة بكفاءة عالية وفي بداية العقد كانت إسرائيل تستهلك ٩٥٪ (أي ما يعادل ١,٧٥٥ مليون م^٣ من المياه سنويا) من المياه المتجددة وهو ما يوازي خمسة أضعاف ما يستهلكه جيرانها في نفس الفترة (مقارنة بما يحصل عليه الفرد الواحد سنويا).

وذكر تقرير مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بواشنطن ان إسرائيل ستواجه نقصا في المياه عام ٢٠٠٠ يصل إلى ٨٠٠ مليون متر مكعب - وهو ما يعادل نصف استهلاكها في بداية العقد - والذي يمكن تفاديه إذا أرادت بتقليل المشروعات الزراعية العملاقة التي تبناها لبناء

الجسم الصهيوني في الصحراء. ولما كان هذا الأمر هو جوهر القصيدة الصهيونية وعاملا سياسيا ومركزيا في سياسة إسرائيل التوسعية فإن هذا الاختيار يصبح من المستحيل أتباعه. هذا وتعتبر إسرائيل في حالة عداء مع سوريا حاليا وفي حالة سلام مع الأردن. فقد كانت في حالة حرب مع الأردن - رسميا - منذ قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وفيما يتعلق بالعلاقات الفعلية بين الدولتين فقد وقعت أعمال عدائية خلال حرب ١٩٤٨، وحرب ١٩٦٧ التي انتزعت إسرائيل فيها الضفة الغربية من الأردن. وعام ١٩٧٠ قامت منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل بعمليات فدائية وتسلسل انطلاقا من الأردن. وبعد هذه الفترة لم تقع أعمال عدائية على أساس:

- الدمار الذي أصاب سهل الغور نتيجة الرد على عمليات الاعتداء.
- وهو ما كبح أعمال الأردن هذه - لما لتطوير سهل الغور الزراعي من أهمية.
- تطور ميزان القوى بين الدولتين لصالح تفوق إسرائيل مما كبح الدوافع الحربية الأردن.
- التقاء المصالح - جزئيا - بين الدولتين .

وساد العلاقات بين الدولتين - ولا يزال - هدوء منذ تلك الفترة. وحدثت بينهما اتفاقات تتعلق بالبنى التحتية (المواصلات عبر جسر الأردن...) والمياه. وبعد حرب "سلامة الجليل" ١٩٨٢ ضد لبنان استخدم هذا الهدوء مرتكزا لمقترحات إسرائيلية وأمريكية - وعربية (كما يدعى كالي) من أجل التقدم نحو السلام وهو ما تحقق كلية عام ١٩٩٤ باتفاقية السلام. وبالنسبة لسوريا فإنها ما تزال في حالة عداء مع إسرائيل وتتنظر أي منهما بإرتياب إلى أي تصرف يبدر عن الطرف الآخر. فكل منهما يصر على موقفه بخصوص القضايا العالقة بينهما. وهو ما يجعل الأمر أكثر خطورة عنه في حوض النيل أو دجلة والفرات حيث أن إسرائيل هنا هي طرف في المشكلة بشكل مباشر وليست طرفا عاديا، بل أنها تمتلك الكثير - في هذا الصدد - الذي يوفر لها موقفا قويا في مواجهة الدولتين العربيتين. هذا في حين أنها في حالات الصراع الأخرى على المياه مع الدول العربية تتدخل إسرائيل بشكل غير مباشر من خلال دول الجوار (الضلع الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي).

وعلى الرغم من التوافق الإسرائيلي - الأردني. إلا ان صحيفة الأردن الأسبوعية ذكرت أن خلافاً نشب - مؤخرا - بين الحكومتين الأردنية والإسرائيلية حول المشروع المتعلق باستصلاح الأراضي في منطقة وادي الأردن. وأشارت إلى أن الحكومة الأردنية قدمت مشروعا إلى الحكومة الإسرائيلية لربط البحر الميت بالأحمر بواسطة قناة تمر عبر الحدود، ورفضته إسرائيل واقترحت آخر بربط البحر الميت بالمتوسط. وهو ما أشارت إليه الصحيفة برغبة إسرائيل في حرمان الأردن من أهم مشروعاته المائية التي سيعتمد عليها في استصلاح وتنمية بنوادي الأردن.

وعبرت عن أن الهدف من ذلك المشروع أن تكون القناة خاضعة تماما للسيادة الإسرائيلية. وفي مارس ١٩٩٩. وقعت أزمة مياه واطلقت إسرائيل الرصاصه الأولى على اتفاقية سلام المتوقعة بين البليدين في وادي عربة عام ١٩٩٤؛ وبالذات فيما يتعلق بمسألة المياه. فطبقا للمعاهدة، كان على إسرائيل تزويد الأردن بما قيمته ٥٥ مليون متر مكعب سنويا، الا ان إسرائيل تراجعت وقررت من جانب واحد تقليص الكمية الى ١٨ مليون متر مكعب بسبب توجهات الأردن العربية نحو مصر وسوريا والسعودية عقب وفاة الملك حسين وتولي الملك عبد الله الحكم. ووافدت إسرائيل رئيس لجنة المياه ماتي بن ماتي الى الاردن لشرح الموقف على أنه حالة جفاف عامة في إسرائيل وليس بقصد الضغط السياسي^(١). وقد سادت حالة من الذعر المائي في هذا البلد العربي الشقيق وبالذات تجاه مبدء الشرب المستوردة من الجار الشمالي الشقيق سوريا الذي كان يعاني بدوره من مواجهة محتسة مع تركيا. فارتفعت أسعار المياه وبالذات المعدنية منها اضعافا مضاعفة. ووضح بما لا يدع مجالا لأي شك ان صيحات التحذير التي اطلقت في بداية العقد على صفحات الجرائد العربية لم تكن عبثا، فهامو العقد لم ينته وتركيا واسرائيل المتحالفتان تطلقان الرصاص تجاه المياه العربية.

د- المطلب الرابع

الأزمة في لبنان

تبلغ مساحة لبنان ١٠.٤٠٠ كم^٢ موزعة على الوحدات الجغرافية التالية:

- السهل الساحلي
 - جبل لبنان
 - البقاع: وهو المنطقة الزراعية الأساسية للدولة
 - الجبال المواجهة للبنان.
- وتبلغ قيمة الأمطار في لبنان ما بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ ملمتر على الساحل، ١٥٠٠ - ١٧٠٠ ملمتر في جبل لبنان، ٢٥٠ - ٧٠٠ في البقاع، ٣٠٠ - ٧٠٠ ملمتر في الجبال المواجهة للبنان.
- وتصل الأمطار في لبنان إلى ٨.٨ كم^٣ سنويا، وتتدفق على سطح الأرض، وتتوجد

(١) عمان - وكالات الأنباء - خلاف أردني إسرائيلي حول مشروع لاستصلاح الأراضي - الاهرام -

١٩٩٧/٩/٢١

راجع ايضا: الاهرام في ١٩٩٩/٣/٢٠ والأهالي (المصرية) في ١٩٩٩/٣/٣١.

غالبها إلى البحر المتوسط. وجزء قليل منها إلى حوض نهر اليرموك. انظر خريطة رقم (٨) ^(٥٤) لتوضح شبكة الأنهار فيه.

وكان الوصول إلى الليطاني - في عقد الثمانينات - من أهم الأهداف الإسرائيلية أثناء عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢. وكان هدف إسرائيل من الاستيلاء على الليطاني تأمين كمية مياه عذبة إضافية لا تقل عن ١٥٠ مليون ٣٥ سنوياً لتنفيذ برنامج السنوات العشر الذي ٢٥ ألف هكتار أصافي وإيواء مليون مهاجر جديد). وبؤس الليطاني ٧٠٠ مليون ٣٥ سنوياً تستغل لبنان منها حوالي ٤٠٠ مليون ٣٥ لإنتاج الطاقة الكهربائية. وهكذا يوفر الليطاني لإسرائيل كمية مياه أكبر مما توفره لها منابع الأردن التي خاضت حروباً عديدة بسببها. فضلاً عن أن لبنان هو الحلقة الأضعف في سلسلة دول المواجهة العربية. وهو ما يدفع إسرائيل للإصرار على الاحتفاظ بالشريط الحدودي في الجنوب وتعديل المبدأ الأساسي للسلام العربي الإسرائيلي من الأرض مقابل السلام إلى الأرض مقابل الماء بالاستيلاء على مياه الحاصباني والوزاني والليطاني وحتى اشعار آخر.

وقامت إسرائيل عام ١٩٨٦ بضم منطقة واسعة من الأراضي اللبنانية في منطقة مرجعيون وحاصبا طولها ١٥ كم وعرضها ٥ كم. ويقع فيها الوزاني. وفي شهر مارس ١٩٩٠ قال الوفد اللبناني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب بأن إسرائيل تستغل مياه نهرى الحاصباني والوزاني استغلالاً كاملاً وتاماً بمعدل ١٤٠ مليون ٣٥ سنوياً. وقد أحاطت نبع العين ونبع الوزاني بسياج ومدت منهما أقنية وأنابيب عبر الأراضي الإسرائيلية. أما نهر الليطاني فتسيطر إسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كم من مجرى النهر وجرى ربط شبكة مياه الحدود اللبنانية بشبكة الجليل في فلسطين المحتلة؛ وهو ما يعني أن مياه الجولان ولبنان تغذي بالفعل ثلث سكان إسرائيل.

ولم يكن كل ذلك مفاجئة أو غريباً - فقد اتجهت إسرائيل بعد وضع يدها على نهر الأردن - إلى الليطاني - وطرح عام ١٩٦٨ مندوب أمريكي - خلال زيارة لبيروت - فكرة رفضها لبنان؛ حيث عرض خريطة أعدتها إسرائيل تشير إلى كيفية استغلال مياه الليطاني من نقطة الخردلى مروراً بأطراف بلدة ديرمماس. ونقطة تل النحاس وصولاً إلى المطلة عبر أنابيب تنقل ٣/١ كميات المياه المتدفقة عبر النهر وهو يشق طريقه من الشمال إلى مضبه في منطقة القاصمية شمال مدينة صور وبعد رفض لبنان له هدد "ليفى أشكول" رئيس وزراء إسرائيل آنذاك - لبنان قائلاً "أنه ليس للبنان شأن في مشاريع تحويل المياه وإلا فإن ذلك سيكلفه استقلاله".

وفي عام ١٩٩٠ تم - لأول مرة - سحب مياه الليطاني إلى محطة إقيمت في مستعمرة المطلة عند أطراف سهل الحولة شمالي فلسطين المحتلة ^(٥٥).

وعلى الرغم من الحقائق السابقة ينهى أحد الأساتذة الإسرائيليين حصون إسرائيل على
قشرة واحدة من الليطاني^(٥٦).

وترتبط مشكلات المياه في لبنان بطرق التنمية لا بضالة الموارد - بالإضافة إلى ارتباطها
- وخاصة في المستقبل - بمواجه التناقضات في المصالح الحالية (مثل الاستفادة من الليطاني في
جزئه الأعلى - حول بحيرة الفرعون - في مقابل الاستفادة منه في أسفله) وفي مصالح قطاعية
(الاستفادة منه في توليد الكهرباء في مقابل الاستفادة منه في الري). وتبرز هنا الضرورة الملحة
لبنورة مصلحة وطنية قادرة على تنفيذ التطوير.

وكانت الفواتض المائية في لبنان - خاصة حوض الليطاني - موضوعا لمشاريع من أجل
تصدير المياه للجنوب منها مشاريع المياه الوطنية لإسرائيل (مشروع وايزمن ١٩٢٠ - ومشروع
هايز ١٩٤٦). ومشروع آخر طرحت بمبادرة عربية مثل مشروع التحويل الذي طرحته جامعة
الدول العربية. بنقل مياه اخصاني (مياه لبنانية بحسب أصحاب المشروع في ذلك الوقت.
أصبحت تحت سيطرة إسرائيل فيما بعد) إلى دولة الأردن عبر قناة التحويل السورية التي كان من
المفترض أن تمر شرقي الجولان ولا تمر في إسرائيل.

وهناك حساسية بالنسبة لنقل المياه إلى إسرائيل من لبنان. وبالنسبة لنقلها إلى الجنوب
مكتنفة صعوبة أن نقل أي مياه لبنانية إلى الجنوب لا بد أن تمر عبر المناطق التي تسيطر عليها
إسرائيل^(٥٦).

وتساوم إسرائيل مساومة غير الشرفاء في تقنين حقوق قانونية لها في الليطاني. فتلكؤها
وتعتتها في مفاوضات المسار اللبناني يكشف عن دوافعها في احتلال الجنوب اللبناني في عام
١٩٨٢ وأقامتها للحزام الأمني وهو حزام مائي بدليل أن نهر الحصاني يدخل ضمن الحزام الأمني
المزعوم نبعاً ومجرى ومصباً في بحيرة الحولة بعد أن يلتقي بنهر بانياس. وتهدف إسرائيل بالتلکف
والتعت والمساومة إلى فرض سيطرتها الكاملة على الليطاني وتحويل التصريف إلى القناة
الإسرائيلية وبذلك تكون إسرائيل قد أقرت حقوق ارتفاق لها وتعمل على أخذ تعهدات بالحصول
على حصتها من نهر الليطاني تحسباً لأية معارضة عربية قوية لهذه الخطوة في المستقبل^(٥٧).

وأدت هذه التصرفات الإسرائيلية إلى استثناء الصراع بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل
وهو ما نتج عنه خسائر كبيرة لكلا الطرفين ولا أحد يعرف إلى أين سينتهي هذا الصراع.
فالسيطرة الإسرائيلية على جنوب لبنان ومياهه تمثل ضربة قاصمة للاقتصاد اللبناني.
وضربة سياسية لباقى الدول العربية؛ لأن ذلك يقويها سياسياً وعسكرياً.

(٥٦) د. يوري ديفيس - الموارد المائية العربية والسياسات المائية الإسرائيلية - الباحث العربي - ع ٢٢ - مارس
١٩٩٠، ص ٢٥، ٢٦.

(٥٧) الشيخ كالي - المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية - م. س. د. ص ٦٦-٦٧.

(٥٨) أحمد يوسف القرعي - المياه العربية والقمة الغامبة - م. س. د.

وإذا كان لبنان قد أضاع فرصة ثينة في استغلال مياه الليطاني والجنوب بالشكل اللازم. فهذا لا يعنى مبررا لإسرائيل للاعتداء على حقه المطلق في استثمار مياهه حيثما شاء ومتى أراد فضلا عن أن عدم وجود اهتمام جدى عربى موحد فى مقاومة المخططات المائية الإسرائيلية هو ما أعطاهما الفرصة الكافية لقطع هذا الشوط الطويل من تنفيذ مخططاتها ضد العرب. فأى أمة تلك التى تقف ساكنة مكتوفة الأيدى وهى ترى عدوها يسلب ثرواتها ليتقوى بها عليها ويستفيد بها دونها!.. فقضية الجنوب اللبناني حلقة مركزية فى سفسلة الأمن القومى العربى. وفى نفس الوقت هى جزئ من انجال الخبوى لدولة إسرائيل وأحد مرتكزات بناتها.

من ذلك تتضح أهمية القضية اللبنانية بالنسبة للطرفين وهو ما يبرز خطورة الموقف فى الجنوب اللبناني. ويدعو إلى التفكير فيما يمكن أن يؤول إليه الوضع هناك مما يتطلب الحذر الشديد فى السعى لإيجاد حلول لمشكلة الجنوب اللبناني. وهذا يفسر الى حد كبير فكرة "الأمن" الإسرائيلية المزعومة التى تطرحها إسرائيل للتخلص من كابوس جنوب لبنان. فالمقصود هنا هو الأمن المائى الذى لم يغب عن جميع القوى السياسية والصحف الإسرائيلية عشية انتخابات مايو ١٩٩٩.

د- المطلب الخامس

الأزمة فى إسرائيل

تعتمد إسرائيل على ثلاثة مصادر للمياه:

- الأمطار والسيول: فتقع فلسطين المحتلة على أطراف المنطقة المطيرة فى الشمال، وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة فى الجنوب. وتصل كمية الأمطار إلى ما بين ٩٠٠ - ١٠٠٠ ملم سنويا فى الشمال، و ٣٩ ملم سنويا فى إيلات، وأنشأت إسرائيل عدة مشاريع للاستفادة من مياه الأمطار أكبرها مشروع وادى منشأ عام ١٩٦٨، ويقع فى برديس حنا بالغرب من طريق تل أبيب - حيفا. ويخزن حوالى ١٤ مليون م٣، ومشروع شكماه بالقرب من شاطئ البحر فى يد مردخاى أقيم ١٩٥٨ - ١٩٦٥. وتصل قدرته تخزين المخططات عليه ١٢.٠٠٠ مليون م٣. بالإضافة إلى مشاريع صغيرة أخرى. وتستفيد إسرائيل من مياه الأمطار بحوالى ٤٠ مليون م٣ سنويا. منها ١٥ مليون صالحة للشرب، ١٥ للرى والباقي مياه مالحة.

- المياه الجوفية:

هناك عدد من الأحواض الرئيسية التى تضمها أرض فلسطين المحتلة منها طبرية والأردن الأعلى ومخزونه ٥٧٥ مليون م٣. والحوض الساحلى ومخزونه ٩٣ مليون م٣، وحوض العوجا والزرقا ومخزونه ٣٣٠ مليون م٣ بالإضافة إلى أحواض أخرى صغيرة يصل مخزونها إلى ٥٢٢

مليون ٣. وتستأثر إسرائيل بحوائ ٩٠٠ مليون م٣ منها بينما لا تسمح للفلسطينيين باستخدام أكثر من ١١٠ مليون م٣ - في حين تحتاج الزراعة في القطاع إلى ٦٠٠ مليون م٣ .

- الأنهار :

سحب إسرائيل من نهر الأردن - أهم هذه الأنهار - ٦٢ مليون متر مكعب سنوياً. بالإضافة إلى أنهار أخرى مثل العوجا والمقطع والنعامين والكابري وروين⁽⁵⁸⁾.

والمياه في إسرائيل هي أملاك عامة - بموجب التشريعات الصادرة عن الكنيست الصهيوني - وتعود سلطة الإشراف عليها من خلال وزارة الزراعة التي تشرف على لجنة المياه المستولة عن متابعة النواحي التنظيمية المتعلقة بالمياه وكذلك شركة تخطيط المياه تاحل التي أنشئت عام ١٩٥٢ وملكيته مشتركة بين الحكومة الإسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. وتساهم في العمل أيضا شركة قلورون التي تشكلت عام ١٩٣٨.

وتتباين تقديرات الخبراء حول حجم الواردات المائية في فلسطين المحتلة. فقدرها الخبير الأمريكي جيمس هيس عام ١٩٤٨ بـ ٢.٣ - ٢.٨ مليار م٣ سنوياً. وفي عام ١٩٥٢ جاء في دراسة نشرها المهندسان الأمريكيان جيمس هيس وجون كوتون أن الكمية تصل إلى ٢.٢٤٥ مليار م٣ سنة. وتجدر الإشارة إلى أن هاتين الدراستين دمجتا مصادر المياه في نهر الليطاني ضمن دراستها لواردات المياه في فلسطين المحتلة. أما تقديرات الحكومة الإسرائيلية التي أصدرتها وزارة زراعة فهي تحصر كمية المياه بنحو ١.٨ مليار م٣ سنوياً. وهذا ما أكدته التقرير الرسمي الذي ورد في الكتاب السنوي لحكومة إسرائيل ١٩٦١ - ١٩٦٢.

ويوضح جدول (٢١) أحد التقديرات لمصادر المياه في إسرائيل في فترات مختلفة من ١٩٨٣ - ٦٤ (بالمليون م٣).

جدول (٢١) ^{٥٩}

المصدر	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٦/٧٥	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
ميكوروت	٦٣٥	٨٥٣	١٠١٥	٩٨٥	٩٨١	١٠٥٤	١٠٤٦
آبار	٣٧٧	٤١٣	٤٣٤	٤٤٥	٤٢٥	٤٢٢	٤٢١
مياه سطحية	١٧٠	١٤٣	١٤٠	١٣٥	١٤٥	١٥٦	١٥١
ومصادر أخرى	١٤٣	١٥٥	١٣٩	١٣٥	١٢٨	١٣٨	١٤١
إجمالي	١٣٢٩	١٥٦٤	١٧٢٨	١٧٠٠	١٦٧٩	١٧٧٠	١٧٥٩

(٥٩) مجدى شندى - المياه : الصراع القادم في الشرق الأوسط - د. س. ذ. ص ٢٩
 التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨ - الاقتصاد السياسى لموارد المياه في الوطن العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٩.

ويوضح جدول (٢٢) إحدى الإحصائيات الخاصة بتوزيع استخدام المياه في إسرائيل على القطاعات المختلفة عامي ١٩٨٥، ١٩٩٠

جدول (٢٢)

توزيع استخدام المياه في إسرائيل على القطاعات المختلفة^(٦٠)
(بالمليون م^٣)

القطاع	السنة ١٩٨٥	%	السنة ١٩٩٠	%
الصناعة	١٠٥	٥,٣	١٠٧	٥,٦
الزراعة	١٤٥٠	٧٣,٢	١٣٠٠	٦٨,٤
الاستعمال المنزلي	٤٢٥	٢١,٥	٤٩٥	٢٦
إجمالي	١٩٨٠	١٠٠	١٩٠٢	١٠٠

ويوضح جدول (٢٣) الميزان المائي الإسرائيلي وفقا لتقديرات أشخاص إسرائيلية .

جدول (٢٣)

الشخصية	مردخاي يعقوفوفيتس ^(٦١)	اليشع كالي ^(٦٢)	حاييم مرغليت ^(٦٣)
المصدر			
مياه جوفية	٩٥٠	٨٠٠	١٣٤٠
حوض بحيرة طبرية	٦٠٠	٣٥٠	٦٢٠
مياه مجاري الري	٩٠	—	١١٠ (مياه مالحة)
مصادر أخرى	٦٠	—	—
مياه السيول	—	—	٤٠
إجمالي	١٧٠٠	١٦٠٠ (تقريبا)	٢١٠٠

^(٦٠) د. حسن حمدان العلكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة م. س. ذ. ص ٨.

^(٦١) مشاكل المياه في إسرائيل - المعرفة - ع ٣ - سبتمبر ١٩٩١، ص ٣٤.

^(٦٢) اليشع كالي - المياه والسلام : وجهة نظر إسرائيلية . م. س. ذ. ص ٦٨.

^(٦٣) حاييم مرغليت - عليهمشمار - ٣١ مايو ١٩٨٨.

* يقول مرجئيت أن طبرية تؤمن ٦٥٠ مليون م^٣ سنويا يتم نقل ٣٥٠ عبر الحامل الوطني وتصب ٣٠٠ مليون م^٣ في حوض نهر الأردن مباشرة .

أن محدودية الواردات المائية في فلسطين المحتلة وأطماع إسرائيل في مصادر المياه العربية في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ وفي الدول العربية المجاورة، وسعى إسرائيل لاستقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود (كانت خطة شامير احضار ١٠ مليون يهودي لاسرائيل حتى العام ٢٠٠٠، ونوطينهم بغص النظر عن الإمكانيات الاقتصادية والواردات المائية. هو في الواقع مدد يدفع إسرائيل إلى تصحيح الخديث عن الأزمة المائية إلى درجة تدفع بعض الكتاب الإسرائيليين. وحتى المستوطنين إلى أن يطالبوا العرب بتأمين المياه لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة كي تتأثر إسرائيل بالواردات المائية في الضفة الغربية والتي تصل إلى ٩٠٠ مليون م^٣ مياه جوفية - هذا مايقوله رئيس مجلس إدارة تاحل - ونشرته صحيفة هارتس بتاريخ ٢٧/٤/١٩٧٨. علما أن إسرائيل. باعتراف الكاتب الصهيوني مائير كاتلر تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه ولا تسمح لهم بأكثر من ١١٠ مليون م^٣ سنويا مع أن حاجة الزراعة في الضفة الغربية تصل إلى ٦٠٠ مليون م^٣ سنويا. وتسرق إسرائيل ما بين ٣٠٠، ٣٥٠ مليون متر مكعب سنويا (معاريف ١٩٨٠/٣/٣١).

أما الحديث الذي يقرأه الناس عن العجز الذي ستواجهه إسرائيل فيما يتعلق بمصادر المياه في نهاية القرن الحالى أو مطلع القرن الحادى والعشرين، فهو أيضا مرتبط وإلى حد كبير جدا بأطماع إسرائيل بالمياه العربية وخططها لاستقدام أكبر عدد من المهاجرين اليهود. والذين يتحدثون عن العجز المائى ويصرخون بأعلى صوتهم بهذا الصدد يسمون آذانهم نهائيا عن حقيقة ان الوطن العربى قد يعانى من عجز مائى فى بدايات القرن الحادى والعشرين يتراوح بين ١٠٠، ١٣٧ مليار متر مكعب سنويا.

فيدعى اليسع كالى أن إسرائيل تستغل كل مصادر المياه الطبيعية المتوفرة لديها - تقريبا - فى الوقت الحالى. وأن الاستهلاك غير الزراعى سيتضاعف خلال ثلاثة عقود من بداية التسعينات. وأنه فى حالة عدم وجود مصادر جديدة، سيتم الحصول على مياه جيدة من الموارد المائية المخصصة للزراعة، وفى المقابل يحول جزء من مياه المجارى بعد معالجته - إلى الزراعة. وعلى ذلك يرى أن مشكلات المياه الرئيسية فى إسرائيل كالتالى:

- أن كميات المياه المتوفرة تحد من التنمية الزراعية الإضافية وهى خاضعة للطلب الذى يفوق العرض.

- أن تزايد استخدام مياه المجارى يخلق مشكلة نوعية المياه المستخدمة.

- الاعتماد على الأمطار كمصدر للتزود بالمياه نتيجة عدم وجود وسائل تخزين كافية وهو ما يهدد حجم مخصصات الزراعة المائية فى حالة وقوع جفاف.

ويقول كالى أيضا - عن مشكلات المياه فى إسرائيل - أن المشروع القطرى والمشاريع المتصلة به على مستوى المناطق يشكل شبكة تزويد واحدة للمياه القطرية تؤمن معظم مياه

إسرائيل. وأن من مشكلاتها الأساسية التخزين الموسمي والتخزين الممتد فترة أعوام. وتتبع الحاجة إلى التخزين الموسمي من كون موسم توفر المياه من مصادرها كل عام (من ديسمبر حتى مارس) لا يتوافق مع موسم الطلب على المياه من جانب المستهلكين (من أبريل حتى نوفمبر). وأن الحاجة إلى التخزين الممتد فترة أعوام، تتبع من أن كميات المياه السنوية تختلف من عام إلى آخر، وبالتالي تخزن كميات في العام الغزير الأمطار لاستخدامها في العام القليل الأمطار. ويجري التخزين في الشبكة القطرية أساسا في الخزانات الآتية:

أ- بحيرة طبريا: يبلغ حجم التخزين فيها حوالي ٠.٥ كم^٣ (وتم التخطيط لزيادته إلى ٠.٧ كم^٣). وهذا التخزين مقيد بأجهز الأقصى الممكن لمنسوب البحيرة (٢٠٨.٨ متر) من جهة. ومن جهة أخرى بالحد الأدنى المسموح به لذلك المنسوب (وتم وضع هذا الحد الأدنى خوفا من الملوحة والحاق الضرر بأجهزة الضخ وصيد السمك)..

ب- الطبقة الحاملة للمياه الجوفية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، والخزان الجوفي القريب من شاطئ البحر، والخزان الجوفي الصخري الذي يبعد عن البحر مسافة تتراوح بين بضعة كيلو مترات وعشرات الكيلومترات. ونفس الوضع هنا أيضا، فحجم التخزين مقيد بالمستوى الأعلى للمنسوب، كما أنه مقيد بالمستوى الأدنى (الذي دونه تصبح المياه مهددة بالملوحة)^(٦٤).

وكذلك يدعى مردخاي يعقوفوفيتس - في سلسلة أعراف الدولة والاقتصاد الصادرة عن مركز الإعلامى للقدس ١٩٩١ - أن مرفق مياه إسرائيل يعاني من عجز متراكم في المياه نتيجة سنوات الجفاف والأسراف في ضخ المياه ويقدره (عام ١٩٩١) بحوالى ٢ مليار متر مكعب. وهى كمية تقارب الاستهلاك السنوى لإسرائيل من المياه. وأن منسوب المياه في كافة مصادر إسرائيل قد وصل إلى مستوى لم يسبق أن وصل إليه من الانخفاض، وهو ما انتج فقداً أسفر عن تقديم الطبقة الوسطى (الخط مياه البحر المتوسط) إلى داخل اليابسة (تدفق المياه تحت الأرض). وصاحب ذلك تحول مياه الآبار العذبة إلى مياه مالحة. ويدعى أيضا أنه تم استنزاف احتياطي المياه في إسرائيل حتى نهايته.

ويرى مردخاي أن سياسة إسرائيل لاستغلال المياه كانت خاطئة (على الرغم من نجاح مشروعها الوطنى للمياه)، وهو ما نتج عنه استنزاف مصادر المياه وتلوث المياه الجوفية. ويرى أن الوضع أصبح غاية في الخطورة بعد أن قلت الكمية السنوية المتوسطة من الأمطار في شمال البلاد (٦٠ - ٦٥ ٪) ويعد وصول منسوب بحيرة طبريا إلى أدنى درجة عام ١٩٩١ منذ بدء قياس المنسوب. فضلا عن ضخ المياه من تحت الخطوط الحمراء من الطبقة

الجيولوجية التي تحوى المياه الجوفية الواقعة بين نهر يركون ونهر تينيم - والتي من المخطط أنها ستكون مصدرا لمياه المشروع الوطنى وتجمعا رئيسيا للمياه الفائضة منه فى المستقبل. فضلا عن أن الوضع فى الطبقة الجيولوجية الذى تحوى المياه الجوفية تحت السهل الساحلى مماثلا لذلك ويقدر العجز فيها بحوالى ١١٠٠ مليون م^٣. فضلا عن زيادة استغلال طبقات أرضية أخرى تحوى مياه حوفية فى إسرائيل^(٦٥)

وتتضح خطورة ذلك إذا علمنا أن بحيرة طبريا، والطبقة الجيولوجية التى تحتوى على المياه الجوفية عند نهر يركون ونهر تينيم (وادي الزرقا)، بالإضافة إلى الطبقة الجيولوجية التى تحوى مياه جوفية تحت السهل الساحلى. تشكل المصادر الرئيسية لتغذية جهاز المياه الوطنى. وهكذا تتعالى الأصوات وتدق الأجراس للتحذير من أزمة المياه فى إسرائيل، وكما تقول افتتاحية يدعوت احرونوت (٩٢/٣/٨) أن مشكلة المياه فى إسرائيل تحتل أهمية كبيرة بحيث تصدر جدول أعمال أى تفكير فى المستقبل - على حد تعبيره - وأن بحيرة طبريا هى ترمومتر ومقياس المياه الحقيقى فى إسرائيل من حيث الزيادة أو النقصان.

ويضيف إسرائيل أورتنبيرج إلى ما قاله إسرائيل طوفياس بخصوص منسوب مياه بحيرة طبرية فى تلك الفترة (شتاء ٩٢) - فى نفس الافتتاحية - أنه إذا لم يتم الوصول إلى المستوى المطلوب فى بحيرة طبريا فسوف تحدث مهزلة . وإذا وصلوا للوضع الذى يبقى فيه مكان غير مستغل فى البحيرة فسيكون شئ محزن ويؤكد انه ليس هناك ما يؤدى لحدوث ذلك الأمر^(٦٦) وهذا ما يعكس مدى اهتمام الجهاز الحكومى والاعلامى الإسرائيلى بموضوع المياه وباستغلال كل المصادر استغلالا كاملا.

وكل هؤلاء وغيرهم ممن يتحدثون جلبة حول أزمة المياه فى إسرائيل يتجاهلون التفاوت الصارخ فى حصة الفرد - الإسرائيلى عن العربى - من المياه. فهم يقدررون كمية المياه المطلوبة فى بداية القرن الحادى والعشرين ما بين ٤٠٠ - ٥٠٠ مليون م^٣ سنويا، إضافة إلى حجم الواردات المائية المتاحة لديهم حاليا، ويتجاهلون التفاوت الكبير فى حصة الفرد من المياه. فالعرب فى المناطق المحتلة يستهلكون حوالى ١.٨٪ من حجم المياه المستغلة فى حين أنهم يشكلون أكثر من ١٧٪ من حجم السكان. وفى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يزداد التفاوت ويتضح وبشكل صارخ الغبن الشديد الذى يقع العرب ضحيته، فبعا للتقديرات التى نشرتها سارة روى فإن متوسط حصه المستوطن الإسرائيلى فى الضفة الغربية تبلغ ١٤٢٠ م^٣ سنويا، بينما لا يتعدى هذا المتوسط

^(٦٥) مشاكل المياه فى إسرائيل - مركز الفالوجا للدراسات والنشر - الجزيرة - ع ٣ - سبتمبر ١٩٩١ - ص ص

٣١-٣٢.

^(٦٦) مشكلة المياه فى إسرائيل - من قلب إسرائيل - الوجد ٢٠/٤/١٩٩٢.

في قطاع غزة أكثر من ٢٥٢٠٠ م٣ ما حصصات ديمت كاهان فتحت من حصص مستوطن
يهودي مع ٣٥٢٦٦٧ م٣ سنوياً بينما يتراوح حصص مواطن فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع
غزة ما بين ٢٣٤. و ٢٦٧ م٣ سنوياً. والسؤال هو ما هو العجز المتوقع إذا نجح الفلسطينيون في
المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ و ١٩٤٨ في رفع حصصهم من المياه أو لتستعمل التعبير الذي يردد
كثيرون في الكيان الصهيوني، إذا نجح هؤلاء في انتزاع المساواة. أو ما هو حجم الأزمة المائية إذا
استطاع الشعب الفلسطيني. ضمن نسوية سياسية معية استغلال مياهه بنفسه. ودون تعديلات
إسرائيلية وسرفاتها؟

الوضع في الضفة الغربية قطاع غزة

سكن نصفه لغربية وقطاع غزة مناطق الواقعة غربى الخط الأخضر... حدود
إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، حوالى ٦٠٠٠ كم٢ من الضفة. و ٣٦٠ كم٢ من قطاع غزة انظر
خريطة رقم (٩).

ونعتبر المياه الجوفية مصدر المياه فيها. وتشير التقديرات العلمية إلى أن حجم الموارد
المائية المخزونة في باطن الأرض في مناطق الضفة الغربية يقدر بحوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب
قبله لتتجدد المستمر عن طريق الأمطار المتذبذبة. وتشير الدراسات إلى أن هناك ٣٠٠ ينبوع
تنصرف منها كميات المياه المخزونة غير أن غالبيتها تنسم بالطبيعة الموسمية والتصريف المحدود
والتوزيع الغير منتظم في وسط الضفة وعلى السفوح الغربية لجبالها.

وتشكل التبايع الواقعة على السفوح الشرقية جبال الضفة حوالى ٩٣٪ من المجموع
السنوى للتبايع

وبقدر المتوسط السنوى لمياه الأمطار القابلة للاستغلال بالضفة بحوالى ٨٠٠ مليون متر
مكعب سنوياً. وستهلك العرب حوالى ١٢٠ مليون م٣ بالإضافة إلى مليون م٣ من مياه الأمطار
المجموعتها في أبر جمع يتراوح عددها بين (٦٠٠٠ و ١٠٠٠٠ بئر).

وستهلك القطاع الزراعى في الضفة حوالى ٩٣ مليون م٣ سنوياً. والاستهلاك المنزلى
والصناعى حوالى ١٤ مليون.

ويقدر الصهاينة مجموع كميات المياه المتوفرة سنوياً في الضفة بحوالى ٤٠٠ مليون متر
مكعب يخططون للاستيلاء على حوالى ١٩٣ مليون متر مكعب وتحصل إسرائيل على ثلث
استهلاكها من مياه الضفة الغربية. وتستغل المستعمرات الصهيونية فيها حوالى ٥٠ مليون م٣
سنوياً بشكل مباشر.

ويعتمد قطاع غزة على المياه الجوفية ويستخرج منها حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب
سنوياً ويستخدم حوالى ٨٥٪ من هذه المياه لزراعتها ١٥٠ ألف دونم.

ويعود اهتمام إسرائيل بمياه الضفة والقطاع إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية التي تتجه إلى يهودا والسامرة . وهو ما يتطلب كميات مياه لا يوفرها سوى الماء العربي . ومن هنا تتبع أهمية هذه المياه في الاستراتيجية الإسرائيلية .

ويشكل احتياج إسرائيل إلى احتياطي يقدر بـ ٥.٤ مليار متر مكعب (ثلاثة أضعاف الاستهلاك السنوي تقريبا) عاملا إضافيا إلى سياسة التوسع في الاستيطان يزيد من أهمية المياه العربية في الاستراتيجية الصهيونية .

وقد شكل هذا العاملان (التوسع الاستيطاني والازمة المائية) حجر الارتكاز للسياسة الصهيونية التي وضعت لنفسها مجموعة من الخيارات المتمثلة في محاولات الاستيلاء على مياه اليرموك وتحويل مياه الليطاني في أعقاب غزو لبنان ١٩٨٢ وتحويل جزء من مياه النيل إليها مرورا بسيناء ، بالإضافة إلى العمل على إبقاء اقتصاد المناطق المحتلة متخلقا للحد من استهلاك العرب للمياه.

ويدعى الإشع كالي أنه ليس هناك إمكانيات لزيادة الكميات المستهلكة في الضفة - ١٢٠ مليون م٣ سنويا معظمها للرى - أكثر من عشرات الملايين من الأمتار المكعبة سنويا على الرغم من أن التوقعات تشير إلى بروز طلب على المياه من أجل الزراعة (لرى ٥٠.٠٠٠ هكتار) وغيرها ، يقدر بمئات الملايين سنويا ، ويربط كالي بين توقع ارتفاع الطلب على المياه في الضفة ارتفاعا حادا وبين تغير وضعها السياسي (الحصول على الحكم الذاتي) . حيث أن ذلك من وجهة نظره - سوف يؤدي إلى وقف الهجرة إلى الخارج وتنمية نشاطات جديدة (الصناعة والزراعة).

ويشبه كالي - أيضا - وضع المياه في غزة بالوضع في إسرائيل - من جهة الاستهلاك الكامل للمصادر - ويدعى أنه أكثر خطورة بمراحل حيث أن الضخ في غزة ضخم في حين أن المصدر الوحيد - تقريبا - لمياهه وهو خزائنها الجوفى الرملى . وفي حين أن هذا الخزان يمكنه تأمين ٦٠ مليون م٣ سنويا (مياه متجددة)، إلا أنه يتم استغلال حوالي ١٥٠ مليون م٣ ، ويتم الحصول على الفارق باستغلال الاحتياطي غير المتجدد، وهو ما يسفر عن تسرب مياه البحر إلى الخزان وزيادة ملوحته.

ويرى كالي أن حاجات المياه في القطاع تتطلب :

١- تزويد المياه بما يسمح بوقف الضخ الزائد (وهو أمر ملح وضرورى)

٢- تزويد المياه بما يسمح بزيادة الإنتاج .

والقطاع - على عكس الضفة - لا يتوفر له مصدر محلى أو مجاور وقادر على حل مشكلات النقص في المياه. ويقول كالي أن الحل هنا يأتي من مصدر هيدرولوجى خارجى .

ويقصد بذلك طبعاً نهر النيل وهو ما تهدف إليه إسرائيل منذ زمن طويل وما زالت تسعى للحصول عليه من خلال المياه الجوفية التي ستوفرها نعمة السلام المصرية المتجهة لسيناء).

ويتابع كافي حديثه عن أزمة المياه في المناطق والضفة الغربية وقطاع غزة) بأنها معرضة لنقص حاد في المياه نتيجة الكثافة السكانية والنشاط الزراعي في غزة . ونتيجة استغلال معظم الثروات المائية التي كان يمكن أن توضع في تصرف المناطق - وخصوصاً الخزانات الجوفية المائية الإسرائيلية، والجزء الجنوبي من مياه نهر الأردن - بواسطة إسرائيل ويدعى أن هذا الوضع مسن صنع الطبيعة ويرر إدعائه بأن معظم المياه الجوفية في الضفة تتسرب إلى الأراضي الإسرائيلية [أنهار البركون (العوجا) (وتنينيم) (التمساح)، وحرارود، ويتابع بيت شان (بيسان).

ويدعى أنه لا يمكن حل مشكلة القطاع بنقل المياه الإسرائيلية إليه. ويقول أنه حل غير واقعي . ويعلل ذلك بنقص المياه في إسرائيل، وأنه وضع غير مقبول من زاوية قانون المياه الدولي الذي يقدم حصانة إلى الاستخدامات الراحنة للمياه والاستخدامات التاريخية (على حد تعبيره) .

وفي نفس الوقت يرى أنه ليس لهذه المشكلة سوى حل واحد وهو استيراد المياه من مصادر خارجية (اليرموك - النيل - اللباني) ويعترف بأن هذا الحل على الرغم من أنه ممكن من الناحية التقنية والناحية الاقتصادية إلا أنه غير ممكن من الزاوية السياسية، ورغم ذلك ينادي ببذل كافة الجهود والاستثمارات - أياً كانت - لتنفيذ هذا الحل نظراً لمخاطر إبقاء وضع المياه في المناطق دون تغيير^(٦٧) .

ومن يحلل بدقة كلام كافي يجد أنه يبالغ في حجم الأزمة كباقي الصهاينة. وهو الأمر الذي يتشكك فيه الباحثون العرب اعتقاداً منهم بأن ذلك ينبع من رغبة إسرائيل الملحة في قيام العرب بتوفير المياه في القطاع لكي تتمكن من استغلال كافة المصادر الموجودة به .

فقد تحدث كافي عن الأزمة وعن مخاطر استمرارها في القطاع ولكنه تجاهل تماماً أن إسرائيل تحصل على ٩٥,٥٪ من مياه الضفة بينما يحصل سكان الضفة على ٤,٥٪ فقط . وأن إسرائيل خططت لتوزيع ١٣٧ مليون م٣ سنوياً على الفلسطينيين كان عددهم عندئذ حوالي مليون نسمة مقابل ١٠٠ مليون متر مكعب للسكان اليهود والذين كان عددهم حوالي مائة ألف نسمة - وهكذا تتضح المفارقة!! حيث تتعدى السكان اليهود حصتهم المقررة بنحو الثلث على حساب نصيب العرب^(٦٨) وإذا ما نظرنا إلى الوضع في غزة - الذي هو أسوأ بمراحل منه في الضفة - وإلى أن

^(٦٧) الشيخ كافي - المياه والسلام / وجهة نظر إسرائيلية - م. س. ذ. ص ٩٦-٧٥.

^(٦٨) د. حمدي عبد الرحمن - إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي - أعمال المؤتمر السنوي الخامس للعلوم السياسية

إسرائيل تحصل على ما بين ٣٠ - ٤٠ ٪ من استهلاكها من الضفة الغربية يتضح ما تم الاتفاق عليه بين إسرائيل وفلسطين من منح الحكم الذاتي لغزة (التي كانت بمثابة كابوس رهيب لإسرائيل) والتي عادة ما كان يتم وصف الوضع المائي فيها بأنه قبلة موقوتة تنتظر الانفجار.

ونظراً إلى ما تحصل عليه إسرائيل من مياه الضفة - لإمداد مستوطناتها القائمة في الضفة بحاجتها من المياه أو لاستخدامها داخل الخط الأخضر - فإن قضية التخلي عن موارد الضفة تعتبر في نظر الاسرائيليين بمثابة انتحار للدولة العبرية. ويتضح ذلك من تجاهل أن هناك مياهاً ستبقى عندها إسرائيل بالفعل من الضفة. وإنما الاعتراف بذلك مع استمرار الإصرار على سيطرة إسرائيل وحكمها في إدارة الموارد المائية للضفة الغربية - أب كانت طبيعة التسوية وأياً كانت المرحلة التي تمر بها الأوضاع في الضفة (مرحلة انتقالية ذات حكم ذاتي محدود. لعدة سنوات، ثم مرحلة تقرير الوضع النهائي لطبيعة الحكم في الضفة وغزة).

وما تفعله إسرائيل بمياه الضفة الجوفية لا يختلف عما يحدث في الأنهار المشتركة ومنها الأردن. فهناك حوض واحد رئيسي للمياه الجوفية - ثاني أكبر أحواض الضفة - يقع بالكامل داخل إسرائيل الخط الأخضر ويبلغ إيراده السنوي حوالي ٢٨٠ مليون م^٣. وتقع منابع الثلاثة أحواض الأخرى داخل الضفة الغربية وأكبرها يجري من الشمال إلى الجنوب بمحاذاة المرتفعات الغربية للضفة ويبلغ جملة إيراده السنوي ٣٣٥ مليون م^٣. وتتدفق مياهه عبر الخط الأخضر. وثانيها مجموعة أحواض تقع في المنطقة الشمالية من الضفة الغربية وتبلغ جملة إيرادها السنوي بين ١٣٠ - ١٤٠ مليون م^٣ وتتدفق مياهها عبر الخط الأخضر كذلك. يمكن التحكم في كل من هذين الحوضين من كل من جانبي الخط الأخضر. وتقع ٥ ٪ فقط من مساحة الحوضين داخل إسرائيل وحدود ما قبل ١٩٦٧ - وعلى الرغم من ذلك فقد فرضت إسرائيل عدداً من القيود على استخراج الفلسطينيين لمياه هذين الحوضين لاعتمادها بدرجة كبيرة على مياههما.

والحوض الوحيد غير المشترك مع إسرائيل وجد في شرق الضفة الغربية وإيراده ما بين ٨٥ - ١٢٥ مليون م^٣ وليس له نفس طبيعة المشاكل المترتبة على انقسام الحوضين الآخرين بين الضفة الغربية وإسرائيل. وحوالي ٨٠ ٪ من جملة المياه الجوفية المتاحة في الضفة الغربية تشير من حيث طبيعتها الجيولوجية مشكلات تشابه مشكلات الأنهار المشتركة وكيفية اقتسام المياه^(٦٩).

وإذا علمنا أن اقتسام المياه تبعاً لمساحة الحوض في كل منطقة يعنى عملياً حصول إسرائيل على ما لا يزيد عن ٥ ٪ مما تحصل عليه قبل هذا التقسيم، فإننا ندرك دوافع الرفض

^{٦٩} مجدى صبحي - مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعدد الاطراف - كراسات استراتيجية - كراسة رقم

الإسرائيلي ويدرك إصرار إسرائيل على تحكمها في المورد المائية في الضفة التي تعتبر بمثابة دولة المنيع التي يمكنها التحكم في مقادير إسرائيل المائية إذا ما أتيح لها ذلك.

يتضح من كل ما سبق أن هناك مشكلة مياه حقيقية في الشرق الأوسط يجب أن يسرع جميع الأطراف بإيجاد الحلول والبدائل لها وإلا فإنها قد تصل لحد الأزمة التي تهدد بنشوب صراعات قد تصل إلى الحروب في المنطقة - على مصدر حيوي لا غنى عنه - التي تموج بالاضطرابات والمشكلات بين بعض دولها والتي تجعل أمر التوصل إلى حلول لهذه المشكلة أكثر صعوبة وحساسية. ونظرة على الوضع القائم تبرر النظر إلى الأمر من هذه الزاوية الخطيرة. يوازن القوى بعضي لإسرائيل الغلبة على الأرض. لكن الماء مصدر نادر لا غنى عنه لكل شيء حي وغير قابل للمساومة لأنه حاجة أساسية حق غير قابل للتنازل عنه. ومن هنا يمكن النظر إلى الهرم المقلوب في أجندة المفاوض الإسرائيلي بالقياس للمفاوض العربي. الأول يجعل المياه أعلى سلم أولوياته على مائدة المفاوضات بحيث يصبح المبدأ الحاكم لها هو "مبدأ الأرض مقابل الماء" وليس "الأرض مقابل السلام" كما اسلفنا. بينما المفاوض العربي يضع استرداد الأرض المحتلة أعلى سلم أولوياته في التفاوض. إن بقاء إسرائيل لأكثر من ربع قرن في الأراضي العربية المحتلة لم يكن بهدف تأمين الدولة العبرية العسكري بالدرجة الأولى بل المائي. إن نظرة شاملة الآن لدور إسرائيل في أحواض المياه العربية (سواء المشاركة فيها أو مع دول الجوار الجغرافي للعرب) سوف تثبت أن الدولة العبرية قد جعلت مياه العرب نبراس الحلم الصهيوني ولأجل غير مسمى بقوة البندقية الإسرائيلية .. والبقاء للأقوى.

الفصل الرابع

الصراع القادم في الشرق الأوسط

يتفق العديد من علماء السياسة - وفي مقدمتهم صامويل هانتيجتون - على أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم الجديد لن يكون بالدرجة الأولى أيديولوجيا ولا اقتصاديا. بل أن الانقسام بين البشر والمصدر الأساسي للخلاف سوف يكون ثقافياً. وستظل الدول القوى المؤثرة في الشؤون الدولية ولكن الخلافات الرئيسية بين دول العالم سوف تقع بين جماعات حضارية مختلفة.

ويقصد بالحضارة الكيان الثقافي المتجذر عبر الزمن وهي أعلى درجات التجمع الثقافي بين الناس.

ويحدث الصراع الحضاري على مستويين : الأول المستوى الضيق أي المجموعات المتجاورة أو المتقاربة ويكون صراعها السيطرة على الأراضي الواسعة الواقعة على حدود كل منها للآخر.

والثاني هو المستوى الواسع أي دول مختلفة تنافس على السيطرة على القوى الاقتصادية والعسكرية وتتصارع للسيطرة على المؤسسات الدولية وتعمل على تصعيد قيمها السياسية^(١).

وهكذا لم يعد الصراع الدولي كما كان في الماضي صراعاً يحكمه توازن القوى التقليدي أو النووي بل أصبحت سمة العصر هي ما نسميه في عالم اليوم بالصراع الحضاري أي بين ما تنتجه من ثقافات . أن العالم ينتقل من عصر الثورة الصناعية الثالثة إلى الرابعة.

الثورة الثالثة تمثل نقلة تكنولوجية هائلة من البترول ومشتقاته إلى عصر الثورة الاتصالية ثورة المعلومات والإلكترونيات القائمة على العلم والتعليم. وما زالت منذ عصر الوافق الأمريكي - السوفيتي في بداية السبعينات حتى مؤتمر قمة الأرض عام ١٩٩٢ في ريودي جانيرو بالبرازيل والتي دشت ظهور الطور الرابع من الثورة الصناعية القائمة على الرفاهية الاقتصادية المتمثلة في الحفاظ على البيئة كمسئولية عالمية واستخدام تكنولوجيا نظيفة في تنمية العالم الواقع خارج نطاق الشمال.

Samuel Huitingon. op.cit. p.25.

(١)

كان ذلك يعني ضربة جديدة لدول الجنوب لتحجيم وإلغاء أهم مادة خام على وجه البسيطة: البترول فمن خلال وثائق قمة الأرض وما تبعها من موائيق وندوات واتفاقات ظهر لنا أن البترول هو أكبر ملوث للبيئة ثم زاد على ذلك بدء نقص مورد حيوي آخر لا غنى عنه للإنسان هو الماء ثم جاءت "الجائحات" لتشكل ضربة أخرى للأحلام المؤجلة لدول العالم الثالث في وجود مكان تحت الشمس في النظام الاقتصادي العالمي . لقد أدى ذلك ضمن ما أدى إلى وجود صراع - عبر الأطلنطي - بين حلفاء الأمم فيما كان يسمى بالمعسكر الرأسمالي مما يبنى بظهور حرب باردة في المستقبل بدأت بالحرب التجارية بين التكتلات الكبرى الأمريكية (نافنا) والأوروبية والآسيوية وفق قاعدة البقاء للأقوى وسيطرة الشرعية الدولية (الانتقائية) القائمة على حق القوة وليس حق العدل من خلال الأمم المتحدة التي أصبحت مرتعنة بإرادة القوى العظمى والكبرى التي تحكمها. أن ذلك يعني في التحليل الأخير أن التفوق الدولي القائم على توازن المصالح بين التكتلات الكبرى يفترض أن ما يفترض التنافس حول ركيزة التقدم: المعلومة المتقدمة وهي قاعدة ثلاثية الاضلاع من الثقافة والتعليم والعلم. وأدى ذلك إلى تراجع دور البندقية والجندى وبسروز المباراة السلمية الحضارية القائمة على التطور التكنولوجي والتفوق الاقتصادي والاجتماعي.

وقد عني ذلك لمنطقنا التأثير على أربعة ركائز حيوية تشكل منظومة الحركة السياسية في المنطقة العربية! الديمقراطية، السلام، التنمية، مواجهة العنف السياسي. أن عصرا جديدا قائما على التحدي الحضاري يقف أمامنا سلاحه الأساسي هو تراكم المعرفة وعربته المنطلقة ثلاثية المقصد، ثقافية، علمية، وتعليمية. وما لم نسرع في خلق منظومة عربية تضامنية. على الأقل - في هذا المجال الحيوي - ولو حركيا - فإن العرب سيدخلون القرن الحادي والعشرين وهم خارج التاريخ.

أ- المطلب الأول

الصراع الحضاري والدولي وانعكاساته على

الشرق الأوسط الجديد

أن الصراع القادم سوف يكون صراعاً اقتصادياً ثقافياً بالدرجة الأولى. وسيكون لذلك انعكاساته على الشرق الأوسط^(١).

^(١) ترى المدرسة الليبرالية الجديدة - بخلاف المدرسة البنيانية - أن الحرب الباردة قد انتهت بانتصار الحضارة الغربية البنية على دعائم الرأسمالية والديموقراطية الليبرالية والمسيحية ومن هؤلاء فرانسيس فوكوياما وسام هانتجتون، وهو قول مردود عليه في الفصل الأول، وتحتل مقولاته جوهر الفكر السياسي الغربي اليوم.

انظر النظرية كاملة في : Samuel P. Huntington, Clash of civilizations and the New world Order, New York: The Free Press, 1996.

وإسرائيل تعي ذلك تماما وتجاهد لتبني لنفسها مكانا متميزا في ذلك العالم الجديد. ومن يتابع أقوال وأفعال المستولين الإسرائيليين - ومنهم شيمون بيريز، ذلك الشخص النشيط الذي يهدف إلى تحقيق الأهداف الإسرائيلية تحت راية السلام، على عكس الليكود وأن اتفقت الأهداف إلا أن الأسلوب مختلف - يدرك ذلك.

ففي كتابه عن "الشرق الأوسط الجديد" يتبنى بيريز فكرة إقامة ذلك الشرق الجديد بدءاً بالتعاون الاقتصادي ثم الاتجاه إلى التعاون السياسي ومن ثم الانتهاء بنظام إقليمي شرق أوسطي على غرار المجموعة الأوروبية تكون إسرائيل هي قائده. ولأهمية هذا الكتاب ومؤلفه يجب مناقشته بشكل موجز، لما فيه من تحولات في الفكر الصهيوني مع نهاية القرن العشرين يتحدث عنها أحد أركانها.

والقارئ لذلك الكتاب يعي تماما مدى إيمان بيريز بفكرة الصراع الحضاري القادم. وحيث أن المياه تحتل مكانا متميزا في أولويات السياسة الإسرائيلية على مختلف الأصعدة، فإن بيريز لم يكن ليهمل ذلك المورد في مخطط لنظام إقليمي جديد - الهدف الأساسي منه إذابة النظام العربي في إطاره - والذي تعمل إسرائيل بكافة السبل وبكل فئاتها على الاستيلاء عليه.

وفيما يلي نوضح بعض أفكاره - من ذلك الكتاب - والتي توضح إيمانه باستخدام التقدم العلمي وإنجازاته، في الهيمنة على المياه العربية وأيضا بعض الأفكار الخاصة باستغلال المياه في إطار تعاون إقليمي.

يقول بيريز أنه في عالم الغد سيكون موقع الصدارة والهيمنة للمبادئ القائمة على العلوم والمعرفة التي يتم إحرازها في الجامعات ومعاهد الأبحاث وليس لمعسكرات الجيوش ... وأن الأهداف القومية سوف تستند على تحسين نوعية الحياة ورفع مستوى المعيشة وتعزيز الآمال والطموحات الحياتية ... وأن الوزن الأكبر سيكون للاقتصاد - أكثر من السياسة - في تحديد وتنفيذ السياسات الدولية.

ويرى أن الفترة القادمة سوف تعتمد النموذج الآسيوي للسياسات القومية النابع من قيم العالم الاقتصادية والقائمة على المبدأ الأساسي المتعلق بالاستقلال الأمثل للمعرفة وصولا إلى تحقيق الأرباح المتعظيمة - بدلا من النموذج الأوروبي النابع من عالم القيم والرموز الوطنية .

وفي عام ١٩٨٧ بعد انتهاء فترة رئاسته لحكومة الوحدة الوطنية بفترة قصيرة. قام بيريز بزيارة جامعة كارينجي ميلون في بيتسبرغ بنسلفانيا الأمريكية . والتقى بعدد من العلماء والباحثين الذين يدمجون علوم الكمبيوتر بالفلسفة في محاولة لاختراق حدود التفاهم والمعرفة الموجودة ومنهم البروفيسور هيربرت سايمون - الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاديات عام

١٩٨٧ واحد مؤسسى 'تعلوم الاجتماعى الأمريكى، والذى عمل طويلا لتطوير حقول 'الدكاء
'الاصناعى

تم نافس ما جرى بينهما مع المؤلف الفرنسى سرفان سيرير وخرج من كل هذا بنتيجة
مؤداها أن رخاء الأمة -أية أمة- لم يعد يعتمد على مواردها الطبيعية ومساحتها الشاسعة أو على
تركيزها على الثروة بشكل رئيسى، بل يأتى حصيلة تجميع المعرفة التى تعتبر الثروة الحقيقية فى
القرن القادم. ويعتمد ذلك بدوره على تطوير الأفكار العلمية التى يمكن تطبيقها تكنولوجيا.
والأهم أن ذلك لا يتطلب مالا كثيرا فى رأيه. ويرى بيريز أيضا أن ثورة المعرفة يجب أن تبدأ فى
المدارس. ويجب عدم السماح بوجود ثغرات فى النظام التعليمى. ويقول أنه يجب القول أن
جامعتى هى حياتى بدلا من قول الكاتب نروسى مكسيم أن حياتى هى جامعتى.

ويرى بيريز أن للتعليم مظهران هما: جمع ونقل المعرفة، وتطوير القيم والتقاليد. وإنه
يجب النظر إلى ما وراء الحواجز القومية والدينية. وأنه لتحقيق الانفتاح الفكرى لابد من تحقيق
السلام الفعلى. فالسلام قادر على فتح البواب على الحقول المنكشفة حديثا فى مجال المنطق والقيم
والمعرفة.

ويقول فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٨ أيلول ١٩٩٣. انه يجب
الالتفات إلى التطورات العلمية الواعدة وإلى اقتصاد السوق والتعليم الشامل، وأن تؤسس الصناعة
والزراعة والخدمات على قمة التكنولوجيا المتاحة وأن تستثمر المدارس.

ثم يتحدث عن السوق المشتركة للشرق الأوسط ويقول أن عصر الهيمنة السياسية
والاقتصادية انتهى وفتحت الأبواب للتعاون الإقليمى الأوسع.

ويرى أن التكنولوجيا المتطورة تتيح للشعوب تحقيق الاستقلال الفعلى وتجربة الحرية
الحقيقية السياسية منها والاقتصادية وليس هناك من جديد فيما يتعلق بندرة المياه فى المنطقة ويقول
"فقد شرب يعقوب واسحاق من نفس الآبار حتى عندما اختلفت بهما السبل غير أنهما - وعلى
عكس اليوم - لم يكونا يملكان القدرة على تحلية مياه البحر والتحكم بالرى من خلال الكمبيوتر
أو أن يحظيا بالتكنولوجيا الحيوية". أن الفرصة اليوم مختلفة تماما فتخضير الأراضى سيصاحبه العديد
من فرص العمل فى المنطقة وأن أكثر الفرص الواعدة تكمن فى تطوير السياحة.

ويرى ضرورة تشييد بنية تحتية بوسائل حديثه حتى نتفادى خلافات الماضى. على أساس
أن طرق النقل الحديثة ووسائل الاتصالات ستحول التقارب الجغرافى إلى خصائص اقتصادية.

ويقول أنه حان الوقت لبناء شرق أوسط جديد من أجل الشعوب وليس الحكام. ويرى
وجوب مزج السياسات الحكيمة بالأمن الإقليمى واقتصاديات السوق.

وفى موضع آخر من كتابه يقول بيريز أن القوة الحقيقية والقوة العسكرية لم تعد توجد

في المعسكرات بل في الحرم الجامعي. وأنه أصبح على السياسات أن تمهد الطريق بعيدا عن الاستراتيجية العسكرية إلى الذخيرة السياسية والاقتصادية. ويدعى أن هدفه النهائي خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة - على غرار الجماعة الأوروبية - وأن الحاجة إلى هذا الإطار الإقليمي تقوم على أربعة عوامل جوهرية:

الأول : الاستقرار السياسي.

الثاني : التعاون الاقتصادي. أن من الضروري إقامة منظومة رى مشتركة عالية التطور وضرورة لكبح زحف الصحراء وتمكين بلدان المنطقة من إنتاج ما يكفي من الغذاء وتوفير فرص العمل لسكانها. وهذا هو جوهر الحلم الصهيوني وقلب فكرة الشرق الأوسط الجديد.

الثالث : الأمن القومي .

الرابع : إشاعة الديمقراطية.

ويصف الخطة لإقامة نظام إقليمي بأنها برنامج تعاون يشبه هرم ثلاثي الأضلاع:

المرحلة الأولى: معهد أبحاث مشترك لإدارة الصحراء ومصالح تعاونية لتحلية المياه.

وينادى بضرورة تنفيذ بعض المشروعات قبل توطيد سلام دائم، حيث أن لإسرائيل برامج اقتصادية وبرامج أبحاث مشتركة مع مختلف البلدان التي لم توقع معها معاهدات سلام بعد.

المرحلة الثانية: تتضمن كونسورتيومات دولية تتولى تنفيذ المشاريع التي تتطلب استثمارات هائلة بإشراف البلدان ذات العلاقة والأطراف ذات المصلحة. مثل : قناة البحر الأحمر - البحر الميت، مقرونة بتطوير التجارة الحرة والسياحة على امتدادها. وإنشاء ميناء إسرائيلي - أردني - سعودي، وتطوير الطاقة الكهربائية وتحلية المياه. ويرى أن مشاريع الصحراء هذه تحقق واحدا من أحلام بن غوريون بتطوير النقب وجعل إسرائيل واحة غناء.

المرحلة الثالثة : تشمل سياسة الجماعة الإقليمية مع التطوير التدريجي للمؤسسات الرسمية. ويقول أنه لتذليل مشكلة التنافر بين دول المنطقة - في المستويات الاجتماعية - الاقتصادية ، ومستويات المعيشة ونصيب الفرد من الدخل القومي - يجب النظر إلى المنطقة وكأنها مشدودة بأربعة أحزمة اقتصادية - سياسية.

الأول: نزع السلاح.

الثاني: المياه والتكنولوجيا الحيوية والحرب على الصحراء أن هذا الحزام يهدف إلى صبغ الشرق الأوسط بالخضرة وإمداده بوفرة من الأغذية لسد حاجات سكانه.

الثالث: الهياكل الارتكازية للنقل والاتصالات.

الرابع: السياحة.

ويدرج جدولان أحدهما يوضح الإنفاق العام على الصحة والتعليم والدفاع في المنطقة. والآخر يوضح الوضع الاجتماعي فيها. في محاولة منه لدعم وجهة نظره الخاصة بمستقبل المنطقة.

جدول رقم (٢٤)

الإنفاق العام على الصحة والتعليم والدفاع (بالمئة) عام ١٩٨٦

الدولة	الصحة	التعليم	الدفاع
إيران	١,٤	٥,٥	٢٠,٠
الأردن	٢,٧	٦,٥	١٣,٨
إسرائيل	٣,٢	٧,١	١٩,٢
الكويت	٢,٧	٥,١	٥,٨
لبنان	٣,٠	١٠,١	١٢,٠
مصر	١,١	٥,٤	٨,٩
سوريا	٠,٤	٢,٩	١٤,٧
السعودية	٤,٠	١٠,٦	٢٢,٧
العراق	٠,٨	٣,٧	٣٢,٠
عمان	٢,٣	٥,٣	٢٧,٦
اليمن	١,٢	٥,٦	٩,١

جدول (٢٥)

الوضع الاجتماعي في الشرق الأوسط

(مؤتمر البنك الدولي حول الشرق الأوسط عام ١٩٩٢ .

ورقة مقدمة من ستانلي فيشر)

الدولة	السكان بالمليون	الدخل الفردى	معدل العمر	النمو السكاني	نسبة الأمية بين البالغين
إيران	٥٣,٣	٢,٥٣٠	٦٣	٣,٣	٤٩
البحرين	٠,٥	٦,٣٨٠	٦٩	٢,٨	٨١
الأردن	٣,٩	١,٦٣٠	٦٧	٢,٨	٢٥
إسرائيل	٤,٥	٩,٩٧٠	٧٦	١,٨	٥
الكويت	٢,٠	١٦,١٦٠	٧٤	٣,١	٣٠
لبنان	٢,٧	٠,٨٨٠	٦٦	٠,١	٢٣
ليبيا	٤,٤	٥,٣١٠	٦٢	٣,٦	٣٣
مصر	٥١,٠٠	٠,٦٤٠	٦٠	١,٨	٣٩
مشايخ الخليج	١,٥	١٨,٤١٠	٧١	٢,٣	٤٠
سوريا	١٢,١	٠,٨٧٠	٦٦	٣,٧	٤١
السعودية	١٤,٤	٦,٠٢٠	٦٤	٣,٧	٤٩
العراق	١٨,٣	٣,٠٢٠	٦٣	٣,٤	٥٨
سلطنة عمان	١,٥	٠,٢٣٠	٦٥	٣,٩	٧٠
اليمن	١١,٧	٠,٦٠٠	٥٢	٣,٦	٨٠

ويرى بيريز أن المكسب الحقيقي المتحقق من إقامة الشرق الأوسط الجديد فهو المكسب الاقتصادي والاجتماعي وليس السياسي فقط (وهو ما دشته مؤتمرات الدار البيضاء والقاهرة والدوحة بعد ذلك بناء على افكاره).

ويقول أنه طالما أن إمداد الغذاء في الشرق الأوسط غير كاف وطالما أن مصادر الغذاء الجديد تنمو بمعدل أكثر بطئا من عدد السكان في المنطقة. فإن العوز سيستمر وكذلك تعبيره السياسي.

ويدعى أن إسرائيل تدرك بصورة متزايدة فائدة القوة الاقتصادية الحديثة المقترنة بالقوة السياسية والعسكرية على عكس جيرانها.

ويقول أن الاقتصاد الحديث ليس حادثا عرضيا، أنه نتاج الكد والاجتهاد والفكر خلاق وإيجاد بعض القوانين الأساسية لبناء اقتصاد حديث سيكون منها تخفيض الميزانية المخصصة للحرب وزيادة الاستثمار في التعليم واستخدام الاحتياطات الطبيعية المتاحة بصورة حكيمة وخلق بدائل بقدر ما تدعو إليها الضرورة وإقامة خطط للطاقة والتحلية. وتطوير الزراعة والصناعة. وهو ما يتطلب استخدام جميع المنافع الموجودة وفتح الحدود وتشجيع المنافسة.

وفي إطار حديثه عن الدور الأوروبي في المفاوضات متعددة الأطراف أوضح أن فرانسوا ميتران -رئيس فرنسا السابق- خلال زيارته لإسرائيل وعد بيريز أن تقترح فرنسا بأن يقدم بنك الاستثمار الأوروبي ما قيمته ١ بليون من وحدة النقد الأوروبية (اليورو حاليا) من أجل إقامة صناعة إقليمية منها المواصلات وتحلية المياه في مثل هذه المناطق.

وأكد اهتمام جاكسون ويلورز رئيس لجنة المجموعة الأوروبية آنذاك بثلاثة مجالات: إقامة محطة للطاقة، وبناء مشاريع لتحلية المياه، وشن حرب على التصحر. وطلب من مساعديه إعداد مخططات تفصيلية للأعمال التعاونية (وهو ما سيدشنه في مركزه الجديد للسلام في إسرائيل والذي حضرته فعاليات عربية كبيرة ومنها مصر عام ١٩٩٩).

ويرى بيريز أن وضع أولويات لاستخدام المياه هو عنصر أساسي في السياسة الاقتصادية في كثير من أنحاء العالم، وأن استخدام المياه سيكون موضوعاً سياسياً رئيسياً في المنطقة. وحيث أن نقص المياه يعد أكثر خطورة من الافتقار إلى الأرض، فإنه يجب إعادة تكرير المياه وإنتاج المياه بواسطة عملية إزالة الملوحة وتطوير أنواع جديدة من الغذاء تتطلب جهداً أقل. ويمكن تحقيق هذه الأهداف باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

ويرى أن التكنولوجيا مهمة لدرجة أن استخدام الوسائل التكنولوجية جعل إنتاج البقرة الإسرائيلية من الألبان ثلاثة أضعاف إنتاج البقرة الروسية التي لها نفس المواصفات. وإن التكنولوجيا فتحت ميادين جديدة في البيولوجيا البحرية.

ويعتبر أن ميدان أن البيوتكنولوجي ربما يكون أكبر إنجاز علمي وأن تكنولوجيا التقنية الحيوية ستدخل ثورة إلى أساليب الزراعة والرى مع تحقيق إزدهار في الإنتاج. وإن الزراعة تتحول بسرعة إلى جزء من العلوم التكنولوجية.

وكذلك يعتقد أن التكنولوجيا الحيوية تضع حداً للسيناريو المتشائم - القاتل به توماس مالتوس - بأن ازدياد السكان بالنسبة للازدياد في وسائل موارد الرزق ما لم يتم تحديده سيقود إلى الفقر والحرب. وأن استغلال إمكانيات التكنولوجيا الحيوية في الزراعة، الصناعة وحماية البيئة هو مفتاح النمو والتقدم. وأن إسرائيل تمتلك مزية نسبية في استخدام الأبحاث الأساسية والتطبيقية في الزراعة والتصحر، وأنها تمكنت من زيادة دخلها الزراعي حوالى اثني عشر ضعفاً خلال الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٥ دون زيادة حجم الأراضي الصالحة للزراعة أى أن ما يقارب ٩٥٪ من هذه الزيادة تحققت نتيجة العلم والتكنولوجيا والتخطيط. ويدعى أن إسرائيل مستعدة لوضع معرفتها تحت تصرف جيرانها العرب.

وينادى بضرورة تنظيم البحث والتطوير على أسس متعددة الأطراف باستخدام ثلاثة مراكز أبحاث واحد في إسرائيل وآخر في أمريكا وثالث في الدولة العربية. وأن موضوعات البحث تشمل أساليب زراعية للمناطق القاحلة وشبه القاحلة، وتطوير مصادر المياه وأساليب من أجل استغلالها وإعادة تأهيل الأرض والأنظمة البيئية التي تدهورت نتيجة التصحر.

ويرى أنه ليست هناك حاجة لتأخير تأسيس مركز الأبحاث هذا إلى أن تستكمل الإجراءات السياسية العديدة من أجل السلام، فالجفاف لا ينتظر وامتداد الصحراء لا يتوقف ويعتقد أن الطريقة الوحيدة لكسر ما يصفه بالدائرة الشريرة - أنه كلما تضاءلت المياه كلما ازداد الفقر وكلما ازداد عدد السكان كلما تضاءلت المياه أكثر وهكذا... وتكمن فكرته في ضرورة تغيير القيم الفكرية الأساسية وبناء بنية تحتية اقتصادية وهو ما لا يتأتى إلا من خلال التحديث السريع والمعرفة.

وينادى بضرورة التنسيق والتعاون، حيث أن الحروب التي نشبت حول المياه - مثلها مثل الحروب السياسية والاستراتيجية - لم تحل مشاكلها. فالحرب غير قادرة على تغيير المعطيات الجغرافية - التي نعتبرها المشكلة الحقيقية - فالصحراء تغطي ٦٠٪ و ٧٠٪ و ٨٥٪ و ٩٠٪ من إسرائيل وسوريا والأردن ومصر على التوالي.

ويدعى بيريز - أنه كما يقول روسو بأن المياه لا تعود لشخص واحد أو لبلد محدد ولكن للبشرية لكل - أن المياه في الشرق الأوسط ملك للمنطقة كلها (وهذا هو جوهر الفكر الصهيوني من الفرات إلى النيل... هذه أرضك يا إسرائيل).

وينادى بعدم ضرورة الانتظار لإقامة نظام مياه إقليمي. وعليه فإن التسويات والاتفاقيات الثنائية المتعددة تمثل سلسلة من الإجراءات في قطاعين هما نقل المياه من المناطق ذات الوفرة إلى المناطق المحتاجة، ومن خلال تكنولوجيا تحلية المياه.

وأن النقل يمكن أن يتم مباشرة من خلال القنوات المفتوحة أو الأنابيب، أو بشكل غير مباشر من خلال الحاويات. ويتحدث عن المشروع التركي (أنابيب السلام) ويؤكد على أهميته بالنسبة للاستقرار في المنطقة^(٦).

وهذا ملخص رؤية بيريز للتقدم العلمي فيما يتعلق بالمياه في الشرق الأوسط كمثال لاهتمام إسرائيل بهذا التقدم العلمي على المستوى الرسمي والسياسي - وهو ما يعكس اهتمام خاصا وينطوي على خطورة بالغة أن لم تسارع دول المنطقة إلى اللحاق بركب التقدم العلمي والتطور التكنولوجي ويعكس التحولات الجوهرية للفكر الصهيوني في عصر الصراع الحضاري القادم في القرن الحادي والعشرين وقد تحقق من مشروعه الكثير على أرض الواقع في الشرق الأوسط الجديد. وتم بالفعل إنشاء مراكز الأبحاث التي تحدث عنها ومنها ما هو أصيل في عموم الشرق الأوسط وما هو فرعي في وزارات الزراعة العربية وغيرها.

ثم نتناول بعد ذلك نشاط مراكز الأبحاث الاستراتيجية والسياسية في هذا الصدد - أي الصعيد الأكاديمي. فمع تحول منطقة الشرق الأوسط نحو عملية السلام وتوقيع مصر - أكبر دولة عربية - معاهدة سلام مصرية إسرائيلية برعاية الولايات المتحدة الأمريكية. ضمنت إسرائيل عدم قيام أية دولة أخرى قوية قادرة على هزيمتها في المنطقة. وعلى هذا الأساس بدأت مراكز الأبحاث الاستراتيجية والسياسية في أميركا وإسرائيل (أو بمعنى أصح خلق حلقة أكاديمية بين البلدين يقودها ستيفن كوهين وآخرون) بإعتبار أن المعارك القادمة لن تكون عسكرية بقدر ما هي حضارية. ومن هذا المنطلق بدأ التفكير في غزو الفضاء بأقمار التجسس الإسرائيلية والقيام بمغامرات عسكرية محدودة الهدف منها إلحاق الهزيمة المعنوية بمجمل العرب وإفهامهم شيئا واحدا: أن بإمكان إسرائيل استراتيجيا وعسكريا ليس فقط إنزال هزيمة عسكرية بهم نظراً لتوازن القوى الكبير لصالحها بل وأن تمتد ذراع إسرائيل الطويلة لمنع قيامهم بأية تعبئة لمصادر قوتهم على الإطلاق (حرب وقائية أو إجراءات وقائية) وأن يظل هؤلاء تحت رحمة ورعاية أميركا وإسرائيل.

ولما كانت مؤسسات صنع القرار الأميركية قد تركت الحبل على الغارب لمثلى الحركة الصهيونية الأميركية في صنع جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن الذراع الأميركية القوية في العالم وبالذات في الشرق

^(٦) شعون بيريز - الشرق الأوسط الجديد - ترجمة محمد حنمي عبد الحافظ - الأهلية للنشر والتوزيع - عمان

الأوسط تصب في مصلحة إسرائيل على الدوام - حتى في حالة وجود إدارة أميركية مخالفة في البيت الأبيض.

من هذا المنطلق بدأت مراكز البحوث الأميركية في استشراف المستقبل بالنسبة للشرق الأوسط مدفوعة بمراكز الأبحاث التي يسيطر عليها اليهود وإسرائيل.. في عام ١٩٨٦ وفي مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (CSIS) Center for Strategi & International studies تم البدء في إعداد دراسات طويلة المدى حول مصادر المياه في الشرق الأوسط ومن هذا البرنامج خرجت عدة برامج أبحاث موزعة على الجامعات الأميركية لاستكمال الدراسات بمبالغ مدفوعة سلفاً لهذه المراكز.

بدأ تقرير CSIS بالقول بأن عقد التسعينيات هو عقد الصراع على موارد المياه في الشرق الأوسط ولذا لابد للإعداد لهذا من الآن. وتحت ستار الحصانة العلمية واستشراف المستقبل - وهي مسائل مصونة في أميركا - بدأت مراكز الأبحاث القوية دراسات على غرار CSIS ومنها مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع بجامعة ميرلاند. ومركز تحليل الصراع بجورج ماسون وغيرهم كثير. وقد قام بالإشراف على برنامج CSIS نخبة ممتازة من العلماء الأميركيين واليهود في آن واحد. اشرف على برنامج الشرق الأوسط السفير بول نيومان وساعده في ذلك علماء معروفون بمولاتهم لإسرائيل ومنهم شيرين هنتر رئيسة البرنامج الدولي للمياه المعروف باسم (World Watch) وهي دبلوماسية من عصر الشاه ولدت في أذربيجان السوفيتية وراحت إلى إيران تحت عهد الشاه. وكانت تعمل رئيسة لقسم العلوم السياسية بجامعة جورج واشنطن انتقلت بعد ذلك إلى (CSIS) وهي صهيونية متعصبة. ويرأس CSIS ديفيد ابشاير المعروف بارتباطاته بدوائر اللوبي الصهيوني في واشنطن. وفي عام ١٩٨٧ عقد في CSIS مؤتمر لمصادر المياه في الشرق الأوسط حضره أعضاء من الكونغرس الأميركي (بول سايمون-عضو الكونغرس ومرشح الحزب الديمقراطي للرئاسة كان هو المشرف على البرنامج) ودبلوماسيون ورجال أعمال وأبحاث وغيرهم من ممثلي الحكومات العربية الذين كان معظمهم لا يزال في حالة حرب رسمياً مع إسرائيل (الأردن وسوريا والعراق.. الخ). ونشرت واشنطن بوست والنيويورك تايمز سلسلة مقالات مطولة في حينه حول هذا المؤتمر وكيف أنه يؤسس لعلاقات سلام عربية-إسرائيلية. وقد تحدث فيه د. أدوارد الياس عازار (مسيحي كاثوليكي لبناني) وكان مدير مركز التنمية الدولية وإدارة الصراع بجامعة ميرلاند CIDCM واقتطفت البوست عبارات كثيرة مما قال حول أزمة المياه في الشرق الأوسط وضرورة تعاون دولها بمن فيهم إسرائيل لمواجهة. وفي نفس العام حصل مركز CIDCM على منحة من CSIS لعمل برنامج مستقل بجامعة ميرلاند-كولج بـبارك حول إدارة مصادر المياه في الشرق الأوسط يعمل فيه طلاب من بلاد الشرق الأوسط وبالذات دول حوض

النيل. وعلى غرار هذا المركز بدأت هوجة تمويل الابحاث الشرق اوسطية للعمل بتركيز كبير في عموم الولايات المتحدة نحو دراسة مصادر المياه في الشرق الأوسط مع البحث الجاد عن حلول عملية لأزمة مياه إسرائيل وطرق التفاوض المتوقعة بينها وبين العرب حول هذا الموضوع.

أن إدراك إسرائيل أن منابع المياه التي تغذي العالم العربي تأتي النسبة العظمى منها من خارجها (أثيوبيا - تركيا) قد شجعها -يدا بيد مع اللوبي اليهودي الاكاديمي في الولايات المتحدة- على تبني أنشطة مراكز أبحاث قوية وعمل دراسات هدفها معرفة طرق التأثير على هذه المنابع الحيوية الهامة عن طريق الضلع الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي وهو الدول المحيطة بإسرائيل والعالم العربي ومحاولة إقامة أسس للتعاون مع هذه البلاد يمكن بها تهديد أمن وحياة العرب واستخدام ذلك كورقة سياسية رابحة في أي وقت تشاء^(٣).

يتضح من كل ما سبق أن موازين القوى المحيطة بالأنهار العابرة للدول، تميل حتما لصالح الدول الأكثر تطورا من الناحية التقنية والاقتصادية وللدول التي تتمتع بفوائض مالية وذات الحجم والسكاني الأكبر أو أغماط الاستيطان الأكتف ودول المنبع. اضافة الى ذلك ومع ازدياد حدة الصراع حول هذا المورد النادر وغير القابل للمساومة، ان العامل العسكري سوف الحد الفاصل في ادارة هذا المورد في حالة عجز الاساليب غير العنيفة عن الحل.

وبهذه المعايير سيكون لتركيا على الأقل ميزة أنها دولة المنبع وأنها أكبر من حيث عدد السكان وأكثر يسرا من ناحية الموارد المالية والاقتصادية عموما ولها جيش قوي قادر على الحسم في صراع قادم على المياه في البوابة الشرقية للعالم العربي. كما سيظل لأثيوبيا ميزة أنها تسيطر على جزء هام من منابع نهر النيل. وسوف يبقى لإسرائيل أنها أكثر تطورا من الناحية التقنية والتكنولوجية ونمط الاستيطان الأكتف واليسر الاقتصادي والمالي الأكبر والقوة العسكرية الأقوى. أي أن موازين القوى سوف تميل مع الزمن لصالح دول غير عربية في معادلات المياه التي تشترك فيها دول عربية.

وعلى ذلك فإنه من شأن استمرار تخلف التنظيم العربي وسيطرة غير المتخصصين والمراكز العشوائية في معالجة هذه القضايا الخاصة بالمياه المشتركة مع غير العرب؛ ان يقود الى كارثة حقيقية في القريب العاجل. أن العامل الحاسم في هذا الصدد هو القوة التكنولوجية والعسكرية والاقتصادية والسياسية وليس القانون.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه التقارير من CSIS و CIDCM، انظر:

الفصل الخامس

إدارة الصراع حول موارد المياه في الشرق الأوسط

ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن الحروب غير قادرة على حل المشكلات التي أثرت بسببها لأنها (أي الحروب) لا تسفر إلا عن أوضاع مؤقتة في الغالب فيما يطلق عليه تسويات. وفي ظل النظام الدولي الجديد الذي ينادى بالشرعية الدولية، وإحلال توازن المصالح محل توازن القوى التقليدي أصبح جليا عدم جدوى الحروب، غير أن الكاسب في الحرب خاسر فالحروب مكلفة للغاية وتسبب خسائر جسيمة لكل الأطراف فيها. من هذا المنطلق أصبح ضروريا إيجاد حلول لمشكلات التي تنور بأساليب سلمية-تعاونية تحددها موازين القوى على الأرض بشكل ساسي.

وتمثل منطقة الشرق الأوسط - بما تحويه من ثروات، وبما يميزها من موقع، وأيضا بما تثيره من مشاكل وصراعات - منطقة جذب للاهتمام العالمي. وتمثل إسرائيل - الجسم الغريب في قلب المنطقة العربية - الطرف الغالب بما تملكه من ميزة تنافسية للقوة وبمساعدة أميركا لها ومساندتها بشكل دائم.

ولأن الحرب - كما ذكرنا - تسفر عن أوضاع مؤقتة اللهم إلا إذا استخدم أحد الأطراف أسلحة الدمار الشامل لينهى على الطرف الآخر وعلى مقاومته للأوضاع الناتجة عن الحرب والتي قد تظل مقاومته ساكنة لزمان قصير أو طويل. ولأن الحرب منحت إسرائيل ميزة السيطرة على مناطق استراتيجية، إلا أن هناك المزيد الذي بإمكانها تحقيقه من مزايا ولكن ليس عن طريق الحرب، فضلا عن أهمية تطبيع وضعها في المنطقة. كل ذلك يدفع إلى انتهاز الأساليب السلمية-التعاونية لفض النزاعات في منطقتنا - لا سيما النزاعات الخاصة بالمياه. ولأن إسرائيل لا تريد حلولا عادلة بل حلول تكسبها مزايا التفوق في السيطرة على ذلك المورد الحيوي في المنطقة. ولأن العرب على الجانب الآخر يطالبون بحلول منصفة وعادلة. بالإضافة إلى تفاوت الكروت التي يمتلكها كل طرف. فقد تباينت إدارة الأطراف المعنية للصراع حول موارد المياه. ولأن التفاوض لم يسفر عن نتيجة نهائية ومرضية بعد، فكل طرف يحاول إيجاد الوسيلة التي تنهى التفاوض لمصلحته إلى الحد الذي جرى فيه تغيير المبدأ الأساسي للتسوية في الشرق الأوسط الجديد من مبدأ الأرض مقابل السلام إلى الأرض مقابل الماء الذي تحميه بلا أدنى شك القوة المسلحة.

أ- المطلب الأول

الأرض مقابل الماء كمبدأ أساسي حالياً

في الشرق الأوسط الجديد

الماء هو سبب الوجود، ولا يمكن لأي كائن حي الاستغناء عنه، فهو حاجة من الحاجات الأساسية التي لا تقبل التفاوض؛ والتنافس حوله قد يؤدي إلى الصراع وربما الحرب.

وتم اقتراح المفاوضات متعددة الأطراف لتسير بالتوازي مع المفاوضات الثنائية. وبما أنه أحد محاور الصراع العربي - الإسرائيلي فقد كان بعد المياه أحد أبعاد الحوار في تلك المفاوضات - بل ومن أهمها. ويعتبر الماء أحد العوامل الضاغطة على مستقبل المنطقة. إلى الحد الذي دفع بالملك حسين إلى القول عام ١٩٩١ بأن المياه هي الموضوع الوحيد الذي قد يزوج بالأردن - في حروب قادمة. وأكدت الدراسات والبحوث والتصريحات الأميركية مع بداية عقد التسعينات أن وضع المياه يسوء في المنطقة، وأنه سيصبح بعداً جديداً في سيناريوهات الحرب في القرن الحادي والعشرين؛ وهو امر تأكدت معالمه مع نهاية العقد. وأكدت مصر فيما يتعلق بإدعاء أن لديها أفكار حول نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر سيناء، وهو أمر غير وارد مطلقاً - أن المياه مرتبطة بالأرض وأن الأرض مرتبطة بالسلام، وبذلك ترتبط الحلول الحقيقية لمشكلة المياه بتطور حل مشكلة الأرض العربية المحتلة حلاً نهائياً. وهكذا دخلت مصر في المفاوضات متعددة الأطراف بموقف ثابت هو عدم طرح مياه النيل - أساساً - كمشروع للمشاركة، كما أن المشروعات الأخرى تحتم موافقة سوريا ولبنان عليها. وليست هناك حقيقة حتى الآن سوى استيلاء إسرائيل على موارد مائية عربية لا تبدى استعداداً للتخلي عنها. وكانت وجهة النظر السورية أن المشاركة في المفاوضات المتعددة مصيبة كبرى، فهي ترى أنه يستحيل البحث في تحقيق تعاون إقليمي (تطبيع) مع إسرائيل دون أن يسبق ذلك انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

أما الموقف الفلسطيني فقد اتسم بالتردد، حيث أعلنت منظمة التحرير أولاً عن ميلها إلى رفض المشاركة في مفاوضات موسكو ٢٨ يناير ١٩٩١. الحقيقة أنه تم بالفعل ذهاب وفد فلسطيني إليها ثم تطورت الأمور تطوراً كبيراً بعد توقيع أوسلو ١٩٩٣ في واشنطن وما بعدها؛ انتظارا لمفاوضات الحل النهائي وما تسفر عنه من حلول كاملة ونهائية.

هذا في حين أن هناك أطرافاً عربية رأت إمكانية المشاركة والعمل على التوصل إلى برامج تعاون محددة بما يشكل ورقة ضغط على إسرائيل في اتجاه تحقيق قرارات الشرعية الدولية. وفي هذا الإطار من المواقف المختلفة والمتعارضة أحياناً بدأت المفاوضات متعددة الأطراف. وكانت المياه ضمن أحد أهم محاورها.

فمع بدء هذه المفاوضات في إطار ظروف إقليمية شديدة الخصوصية بعد حرب الخليج الثانية من مدريد إلى موسكو ٩١-١٩٩٢. ظهر بما لا يدع مجالا للشك أهمية العامل المائي في حسم أمور كثيرة. وجعلت إسرائيل همها الأول هو تقاسم مياه المنطقة. وتشكلت لجنة مختصة بهذا الاسم في موسكو مع بداية عام ١٩٩٢، ستكون أهم نتائجها اتفاق وادي عربة مع الأردن عام ١٩٩٤.

ثم جاءت المفاوضات التي جرت في إيسرن شور بولاية ميرلاند الأمريكية قرب واشنطن لتمثل مرحلة جديدة في المسارين السوري واللبناني. والمدرك لما جرى في هذه المفاوضات يعي حرص سوريا وكذلك إسرائيل على إيجاد للصراع العربي - الإسرائيلي في آخر قلعة حصينة تقف حتى الآن سدا منيعاً أمام الأطماع الإسرائيلية التوسعية وسياسة الهيمنة وتهميش العرب مع بداية القرن الحادي والعشرين. فسوريا تغامر بالكثير ولكنها تدرك قاعدة إدارة الصراع الذهبية "أنك حينما تفاوض؟ تفاوض على ما تمتلك . ولا تفاوض على ما تريد" ولا شك أن لدى سوريا "كروتا" كثيرة أولها وأهمها التأييد العربي المساند لأول مرة من المحيط إلى الخليج والرغبة الأمريكية في إغلاق ملف الشرق الأوسط ؛ وهو أحد الملفات الدامية للحرب الباردة، يضاف إلى ذلك المواجهة اليومية المستمرة مع إسرائيل في جنوب لبنان. لكن إسرائيل وهي تضع عينا على أمن الكيان العبري القائم، تضع الأخرى على أمن إسرائيل في القرن القادم وهو - كما يتضح من الأيديولوجية الإسرائيلية الآن - أمن متعدد الجوانب سياسي.. اقتصادي .. ثقافي .. عسكري ... إلخ، وهضبة الجولان لا تمثل تهديدا عسكريا فقط لإسرائيل بل تهديدا لقلب نظرية الأمن القائمة على التوسع والاستيطان والحرب الخاطفة وتفوق الجيش الإسرائيلي. ومع انتهاء فكرة الحرب التقليدية في ظل النظام الدولي الجديد يبقى في بؤرة الحلم الإسرائيلي التوسع بأشكال أخرى ودوام الاستيطان وسياسات الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية عبر الشرق الأوسط.

وبما أن قطرة الماء هي نبراس الأمن الصهيوني حتى قبل إنشاء إسرائيل بنصف قرن في مكاتبات بطرس غالي وهرتزل عام ١٩٠٣م. وبما أن إسرائيل في الأيديولوجية الصهيونية هي واحة الديمقراطية وسط الصحراء العربية. ولا واحة بدون ماء. ورغم اختلاف الليكود والعمل في استخدام القوة العسكرية ضد العرب فإنهما يتفقان - كلاهما - على إقامة سلام مع العرب لتطبيع وضع إسرائيل في الشرق الأوسط. وما لم تستطيع إسرائيل تحقيقه بالحرب وتأمينه، فإنها بوسائل أخرى تستطيع ضمانه من خلال اتفاقات السلام. وهكذا بعد ضمان الشراكة الإسرائيلية في المياه العربية في المسارات الأخرى وفي المسار الأهم والأصعب الذي يحول إسرائيل بثلاث احتياجاتها المائية؛ هضبة الجولان والبقية في جنوب لبنان.

وفي العام ١٩٩٣ في القاهرة وفي لقائه بالرئيس مبارك بعد توقيع اتفاق أسلو في واشنطن، قال شيمون بيريز وزير الخارجية آنذاك "أن المبدأ الأساسي لعلاقتنا مع العرب هو

الأرض مقابل الماء" وتمثل المفاوضات على المسار السوري واللبناني جوهر هذه المعادلة الصعبة حول المياه التي أصبحت الأولوية رقم واحد في أجندة المفاوض الإسرائيلي مع دول الطوق العربي: مصر والأردن وسوريا ولبنان.

ويمثل ترسيم الحدود الأولوية رقم (١) في مفاوضات المسار السوري. وتطالب سوريا بانسحاب إسرائيل من الجولان إلى خطوط ما قبل حرب الخامس من يونيو/ حزيران ١٩٦٧. ويرتكز هذا الانسحاب على ما يعرف بمثلث "أخمة" جنوب شرقي بحيرة طبرية. أما إسرائيل فتؤكد على أن مثلث أخمة لا يقع ضمن الحدود الدولية المرسومة عام ١٩١٦.

وهضبة الجولان تمثل لإسرائيل خطراً عسكرياً ومائياً على درجة من الأهمية فهي ترمى دمشق على بعد ٦٠ كم في الشمال وكانت المدفعية السورية تقصف إسرائيل من فوقها من عام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧. وهي تضم روافد مائية تتدفق نحو بحيرة طبرية وهي أكبر مستودع مياه إسرائيلي. يمدّها بحوالي ٣٠٪ من احتياجاتها^(٢). وبما أن إسرائيل تعاني نقصاً في المياه المتجددة يصل إلى ٥٠٪ من احتياجاتها، وبما أنها قد لوثت معظم الأنهار والآبار التي تمدها بالمياه العذبة التي هي محور الحلم الصهيوني في التهجير وبناء المستوطنات وسقاية المواطنين وبالذات المستوطنين، فإن الكيان الصهيوني اتجه بثبات لتدشين مبدأ "الأرض العربية مقابل الماء" كمحور للتفاوض على المسار المصري والأردني والفلسطيني ثم يحاول الآن في أهم منطقة حيوية لبقائه في الجولان وجنوب لبنان.

والمشكلة الرئيسية بين المتفاوضين العرب واليهود في ميريلاند وغيرها هي الحدود التي ستسحب إليها إسرائيل والتي تطالب بها سوريا. والفارق بينهما هو شريط حدودي يصل إلى ٦٥ ألف دونم وهذا الشريط حيوي لكلا الطرفين، ودونه خرط القتاد بالنسبة لسوريا. فهو يحتوى على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية. وإذا انسحبت إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ فمعنى ذلك حفاظ سوريا على هذا الشاطئ الشرقي ومشاركة إسرائيل في نصف مياه نهر الأردن. المنطقة الحيوية الثانية داخل هذا الشريط الحدودي الضيق هي فرع من نهر الأردن يسمى نهر وان ووصول سوريا إليه يشكل استيلاء على أمر واقع فرضه الاحتلال الإسرائيلي على مورد نادر أغلى من البترول في الشرق الأوسط. والمنطقة الثالثة هي مثلث الحدود الأردنية - الفلسطينية - السورية عند ملتقى نهر اليرموك بنهر الأردن وهي منطقة استراتيجية حيوية لمن يسيطر عليها. وتحاول إسرائيل بكل الطرق قطع الطريق على سوريا نحو مصادرها المائية، لأنها مواجهة بأزمة مائية داخلية من ناحية ومن ناحية أخرى مطالبة - أي إسرائيل - بتزويد الأردن بـ ٥٠ مليون

(٢) لم يتم حساب نسبة الينابيع الثلاثة الغزيرة التي تم اكتشافها في نهاية ١٩٩٣، وتعتبر كافية لتزويد قسم من المستوطنات هناك باحتياجاته المائية بعد اعتماده على مياه الضخ من بحيرة طبرية، الحرر.

٣م من مياه نهر الأردن سنويا طبقا لاتفاق وادي عربة لعام ١٩٩٤.

هضبة الجولان إذن ليست موقعا استراتيجيا يهدد أمن إسرائيل فحسب بل يهدد الكيان العبري في أهم خصائصه: الحزم الصهيوني بإقامة دولة في الصحراء (خريطة رقم ٩). ويمثل الجولان - كما ذكرنا - ٣٠٪ من المياه التي تحتاجها إسرائيل وتتراوح كميات المياه المأخوذة منها سنويا بين ٥٠ - ٦٠ مليون ٣م تخرج من حوالى مائة منبع، هذا بالإضافة إلى الغنى المعروف للهضبة بالآبار والمياه الجوفية المتجددة بفعل الأمطار وتربة الجولان، مما يعنى تشكيل روافد أساسية لنهر الأردن وبحيرة طبرية. كما تضم الجولان نهري اليرموك وبناياس وهما ضمن مناطق مائية مهمة تغذى الهضبة ومحيطها وتغذى نهر الأردن بكمية كبيرة من المياه.

وقد استطاعت الحكومة الصهيونية استخدام طرق تكنولوجية هيدروليكية لزيادة منسوب الأمطار على الهضبة عن طريق تكوين معين للسحب برش مادة يود الفضة على هذه السحب لتكثيف البخار وسرعة سقوط الأمطار بغزارة بنسبة تتراوح بين ١٠ - ١٥٪ من الزيادة.

وفي الفترة الأخيرة بدأ السلام العربى - الإسرائيلى يأخذ أبعادا عميقة متجذرة تتعلق بالحاجات الأساسية للإنسان وبمنظومة القيم التى يؤمن بها. ولاشك أن استبدال إسرائيل مبدأ الأرض مقابل السلام بالأرض مقابل الماء يعد تحولا نوعيا ومكشوفًا وخطيرا، شكلا ومضمونا مما يلقى بتبعات ثقال على المفاوضات العربى، ويدعوننا مرة أخرى إلى ضرورة التضامن العربى أكثر من أى وقت مضى لأن الأمر لم يعد مسألة حدود بل مسألة وجود.

وتحاول إسرائيل الخلط بين مفاهيم التعاون والمشاركة - فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية - فتعنى بإدارة الموارد المائية المشتركة أن تكون هناك إدارة مشتركة لموارد المنطقة من المياه ككل. ولكن المقصود حقيقة هو إمكانية إقامة نوع من الإدارة المشتركة لكل حوض من أحواض الأنهار على حدة تكون لها فيها اليد العليا في هذا المورد النادر.

ولا يمكن توقع متقدم المفاوضات متعددة الأطراف إلا إذا تم إحراز تقدم على المستوى الثنائى للمفاوضات.

وفيما يتعلق بدور الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المفاوضات فإنه لا يتوقع أحد منها أن تقوم بدور فى تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى مماثل لدورها فى الفترة من ٧٣ - ١٩٧٩. لأن الوضع الحالى لا يمثل لها وضعاً استراتيجيا في إطار الصراع الدولى قبل نهاية الحرب الباردة. وفى حين تطالبها الدول العربية بالقيام بدور الشريك الكامل وتحديد موقعها من قضايا الصراع والضغط على إسرائيل للوصول إلى تسوية عادلة وتقديم الضمانات، فإن إسرائيل حرصت على الحد من الدور الأمريكى كوسيط فى المفاوضات، وبالتأكيد على دورها فى دعم التفوق

الإسرائيلي وقضايا المياه وإنهاء المقاطعة العربية. وجاء الدور الأميركي - كما يتوقع ويعرف الجميع - منفذاً للإرادة الإسرائيلية.

تركيا

تمثل تركيا إحدى دول الجوار الاستراتيجي للعالم العربي واحد الأطراف التي تمثل الضلع الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي، ودولة منبع لنهرى دجلة والفرات. وكانت تركيا قد اقترحت مشروع خط أنابيب السلام وتمت مقابله بالرفض من جانب الدول العربية المستفيدة منه، فقامت تركيا بإعادة طرح المشروع بعد حذف إسرائيل من الدول المستفيدة ولم يكن ذلك سوى رفض مرحلي وهذا ما أكدته شيمون بيريز عقب لقائه مع أوزال (٨ أبريل ١٩٩١).

وفشلت تركيا في عقد مؤتمر استنبول حول التعاون في مجال المياه عام ١٩٩١، بسبب رفض سوريا وبعض الأطراف العربية المؤيدة لها حضور إسرائيل. وقد قدمت المفاوضات متعددة الأطراف فرصة ذهبية لإسرائيل وتركيا لعرض وجهات نظريهما بطريقة رسمية. وهكذا استعاضت تركيا عن ذلك المؤتمر الملغى بالمباحثات متعددة الأطراف حيث يمكن تدويل المشكلة والضغط على سوريا التي سيمر المشروع عبر أراضيها^(١).

ويدعى المراقبون في أنقرة أن تركيز سوريا على المياه يعزى إلى مشاكل ترتبط بالسياسة الداخلية لسورية ولا صلة لها بحاجات سوريا من الطاقة، وأشاروا إلى ربط سوريا بين المياه والإرهاب (أي مساعدة الأكراد).

وفي حين تطلب تركيا من سوريا عدم مساعدة الأكراد وتقديم تنازلات لحل مشكلة المياه فإن مسئولوها يقولون أنهم لن يتخلوا عن مشاريعهم المائية مهما حدث. ويدعى ديميريل أن الفرات نهر عابر للحدود وليس نهرا دوليا ولا يوجد أى اتفاقيات أو أنظمة دولية تنظم تقسيم المياه في مثل هذا النهر^(٢).

سوريا

يتسم الموقف السوري منذ بداية المفاوضات وحتى الآن بالتشدد وعدم اللين، فهي تؤكد على مناهج الصفقة الكاملة وترفض منهج إسرائيل القائم على الفصل بين الاتفاق على المبادئ

^(١) مجدى صبحي - أزمة المياه في المفاوضات المتعددة - السياسة الدولية - ع ١١٤ - أكتوبر ١٩٩٣ - ص ص

١٢٤ - ١٢٨.

^(٢) عصمت أمست - الحياة - ١٩٩٣/١/٢٣.

والاتفاق على التفاصيل، بما يسمح لإسرائيل بتحقيق أهدافها والمماثلة في تحقيق التزامها. فسوريا لا تثق مطلقاً في إسرائيل، ولذلك فهي لا تسمى إلى الاتفاق فقط بل إلى تقديم الضمانات الكافية من إسرائيل لضمان التزامها بالاتفاقات. ودعت سوريا منذ البداية عدم التكالب على السلام مع إسرائيل، وتوحيد الموقف التفاوضي العربي، وعدم التنازل عن تنفيذ القرارات الدولية. وقد تحركت سوريا بخطى ثابتة رغم كثرة المتغيرات والأحداث. ولم تتنازل عن شروطها، فقد تعلمت الدرس جيداً مما حدث في المسارين الأردني والفلسطيني.

وتسعى سوريا لدور أميركي ذي فاعلية في المفاوضات. وفيما يتعلق بمشاكل المياه السورية - العراقية - التركية. فسوريا تصر على قسمة عادلة للفرات. وتؤكد على أهمية تقسيم مياه دجلة بشكل عادل وموضوعي تماماً مثل الفرات الذي ينصب عليه الاهتمام في أي حديث عن تقسيم المياه الإقليمية دون سواه.

ونعتقد أن سوريا لن تتنازل عن حقوقها مهما كلفها الأمر. فقد ذكر مسؤول سوري "أنه ليس هناك خيار أمام سوريا وتركيا سوى إيجاد حل للخلاف بشأن مياه الفرات إذا أريد الحفاظ على السلام والأمن الدوليين في المنطقة"^(٣). ومهما عرض عليها. وكانت واشنطن قد أعلنت قبل استئناف المفاوضات في ميرلاند أنها قد تمنح سوريا مساعدات اقتصادية في حالة توصلها إلى اتفاق مع إسرائيل وبالتالي رفعها من قائمة الدول المساعدة للإرهاب الدولي.

لبنان

تتفق لبنان تماماً مع سوريا وتسير معها جنباً إلى جنب. وترى ضرورة عدم تفتيت الصف العربي في المفاوضات أمام إسرائيل فيما يتعلق بالمياه وإنما تريد تسوية شاملة وعادلة لكامل الوضع اللبناني وفق القرارات الدولية. وقد لعبت المقاومة اللبنانية الباسلة دوراً محورياً في تقوية الوضع اللبناني وحاولت إسرائيل دون جدوى فصل الوضع اللبناني عن السوري، بإعلان الانسحاب من لبنان من جانب واحد وعقد اتفاقية سلام مع لبنان.

فلسطين والأردن

وصف تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٥، وعام ١٩٩٩ مشكلة المياه بأنها قبلة ديناميكية موقوتة تفجر الحروب والصراعات في القرن الحادي والعشرين. وقد تحركت قضايا المياه في

(٣) المرجع السابق.

المفاوضات لتحل المقاعد الأمامية. إلا أن فلسطين والأردن تريان أن مشكلة المياه ليست بهذا الحجم من الخطورة. ففي دراسة أعدتها جامعة هارفارد بمشاركة خبراء أميركيين وفلسطينيين وإسرائيليين وأردنيين ترى أن حجم نقص المياه في المنطقة - الشرق الأوسط - لا يبرر نشوب الحروب، ويجب ألا يقف عقبة أمام التسوية الدائمة إذا تحلت دول المنطقة عن نظرتها الضيقة وانتهجت نموذجاً اقتصادياً يقوم على التسعير النقدي وتداول الماء مثل أى سلعة أخرى^(٤). إلا أن قبول البدء بالوضع القائم كنقطة بداية للتفاوض يعتبر أجحافاً لحقوق الفلسطينيين بالذات.

وقد انعكس ذلك على مفاوضات المسارين الأردني والفلسطيني ١٩٩٣ - ١٩٩٤، حيث سعى الطرفان إلى موافقة إسرائيل على منهجها التفاوضي الذي يفصل بين الاتفاق على المبادئ والاتفاق على التفاصيل فقد اعترفت إسرائيل للفلسطينيين بالحق في ملكية موارد المياه لكنها أجلت مناقشته حتى وقت التفاوض حول الوضع النهائي وهو ما يعنى تأجيل المشكلة بالمطالبة - دون حلها، فضلاً عن أنها لم تتطرق إلى مسألة السيادة. وهو ما أسفر عن مشكلات عملية لا حصر لها في حصول الفلسطينيين على المياه اللازمة لهم. كما أكتفت أيضاً بالأعراف للأردن بـ ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً زيادة على استهلاكه الحالي والمساهمة في مشاريع مشتركة بهدف تزويد الأردن بـ ١٠٠ مليون متر مكعب إضافي في السنة. ولم يأخذ الطرفان - الأردن وفلسطين - أن إسرائيل تجيد عقد الاتفاقيات وتقديم الوعود والالتزامات نظرياً فقط فهي لم ولن تتخلى عن سياساتها وأهدافها المرسومة سلفاً تجاه العرب، وكل ما هنالك مجرد تغيير في الأساليب من وقت لآخر. فقد نشب خلاف أردني إسرائيلي - كما ذكرت صحيفة "الأردن" الأسبوعية - حول مشروع استصلاح الأراضي في منطقة وادي الأردن - فقد قدمت الأردن مشروعاً للحكومة الإسرائيلية لربط البحر الميت بالأحمر بواسطة قناة تمر عبر الحدود، بينما رفضت إسرائيل ذلك المشروع واقترحت آخر يربط البحر الميت بالمتوسط. وهو ما يعنى حرمان الأردن - على حد ما ذكرته الصحيفة - من أهم مشروعات المياه التي سيتم الاعتماد عليها في استصلاح وتنمية أخدود وادي الأردن هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن تكون القناة خاضعة تماماً للسيادة الإسرائيلية^(٥).

وفي بداية المفاوضات اتهم الجانب الإسرائيلي الوفد الفلسطيني الأردني بتعطيل المفاوضات. وطالبت الدكتورة عشاوي بالسماح للفلسطينيين بالتحكم في موارد المياه الخاصة بهم.. وأشارت إلى استحواذ إسرائيل على أكثر من ٨٠٪ من المياه الجوفية في الأراضي المحتلة.

^(٤) سجينى دولرمانى - محاور وبدائل جديدة لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط - الأهرام - ٢٧ أغسطس

١٩٩٥.

^(٥) الأهرام - ١٩٩٧/٩/٢١ ص ٨.

إلا أن إسرائيل تجاهلت تماما أن الفلسطينيين طرفا متساوي الحقوق مع غيره. وكان اقترح إسرائيل قد انحصر في الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري على نطاق إقليمي، وتري إسرائيل أن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه على عكس الفلسطينيين الذين يرون أن المشكلة الأساسية التي يجب حلها هي سوء توزيع الموارد وإساءة استخدام إسرائيل لها.

وعبر رئيس الوفد الفلسطيني في مجموعة العمل الخاصة بالمياه في هذه المفاوضات بالقول "أنا نرغب في التعاون ونحن مستعدون للنقاش للوصول إلى حل ولكن طالما أن شعبنا محروم من مصادر المياه فلا يمكننا البحث في مشاكل المياه".

إسرائيل

تلخص المشكلة الأساسية من جانب إسرائيل في أنها تتعامل مع احتلالها للأراضي العربية على أنه أمر واقع أبدي ومسلم به، وبالتالي يعطيها حقوقا في المياه التي تحت سيطرتها. وتعتمد إسرائيل منهاج الفصل بين الاتفاق على المبادئ والاتفاق على التفاصيل لحين الحل النهائي، مما يمنحها حرية حركة واسعة في التنفيذ. وبصفة عامة فإنها ليست على استعداد للتنازل عن سيطرتها على المياه العربية، لأنها ببساطة ليست مستعدة للتنازل عن الحلم الصهيوني الكبير.

فقبل بدء المفاوضات متعددة الأطراف نشرت وزارة الزراعة الإسرائيلية بيانا طالبت فيه بعدم التنازل عن السيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية وغزة. وتم نشر البيان في جميع الصحف الإسرائيلية. وذكر البيان أنه من الصعب تصور أي تسوية سياسية لا تتماشى مع بقاء إسرائيل ولا تتضمن استمرار سيطرتها الكاملة على مصادر المياه ونظم الصرف في الأراضي الفلسطينية^(٦).

والحقيقة أن أزمة المياه في إسرائيل أزمة مزعومة هدفها الاستيلاء والاستحواذ على المياه العربية. وقد قال مسئولون وفنيون إسرائيليون في صيف ١٩٩١ أنه يمكن تخفيض مخصصات المياه للزراعة بما يصل إلى ٥٠٪ وهو ما يؤدي إلى فرق مذهل في ميزانيات المياه في وادي الأردن إلا أنهم التزموا الصمت مع بدء محادثات السلام. فلا يمكن أن تعترف إسرائيل صراحة بأنها لا تحتاج كل المياه التي تستهلكها.

ويفسر توفر المياه في الضفة الغربية على عكس قطاع غزة سبب انسحاب إسرائيل من القطاع ورفضها للإنسحاب من الضفة.

(٦) الجمهورية - ١١ أغسطس ١٩٩٠ - ص ٢.

وقد بنيت المقترحات الإسرائيلية على أنه - بالإضافة إلى تعاملها مع احتلال الأراضي العربية على أنه أمر واقع - تكون إسرائيل مركزا لمختلف المشروعات التي تقوم على سحب المياه من أطراف أخرى عبر الأراضي السطحية أو الجوفية أو كليهما.

وتؤكد التقارير على أن عدم نجاح الجولات الأربع الأولى للجنة المياه يعود إلى إصرار إسرائيل على الاستمرار في احتلال المناطق التي تضم احتياطيا مائيا كبيرا. وأن الجولة الخامسة التي استضافتها مسقط كانت انجح هذه الجولات، وأهم ما صدر عنها موافقة إسرائيل على وجود هيئة فلسطينية للمياه، على أن تحدد صلاحيتها في جولات تالية.

وتعامل إسرائيل مع سوريا على أنها أصعب الأطراف المفاوضة فهي "سوريا" حريصة على تغيب عامل الوقت كعامل ضاغط وتطالب بالانسحاب الكامل وهو ما يعنى ميزة نسبية لها وأعطاها أكثر مما أعطي على المسارين الفلسطيني والأردني. وكانت إسرائيل تحت قيادة رابين تقرر الانسحاب بشروط أمنية معينة (تغيير بنية الجيش السوري ومعداته والاحتفاظ بنقاط عسكرية متقدمة في جبل الشيخ، إلى جانب توفير آليات للتعاون والتنسيق بين الجيشين ومغادرة العناصر الرافضة للسلام الموجودة في سوريا)^(٧). أما الآن وتحت قيادة نيتياهو المتعصب والمعروف بميله لأن يكون رجل الجماهير (أى يحقق إرادات الجماهير)، فضلا عن انتمائه لليكود فقد تراجعت مفاوضات السلام للوراء إلى درجة التوقف؛ واستمرت سياسة الولايات المتحدة في مساندة إسرائيل كما هي لم تتغير ولا نتوقع تغييرها. فضلا عن امتلاك إسرائيل لزام المبادرة في المفاوضات بعد تراجع سوريا مخافة الظهور بمظهر المتكالب عليها. بالإضافة إلى رفض إسرائيل للندية التي تعاملها بها سوريا.

ونظرا لما للجولان من أهمية مائية لإسرائيل فإن الأوساط الصحفية العربية تعتبرها أشد نقاط الخلاف بين إسرائيل وسوريا. فالجانب الإسرائيلي يطالب بتعهد سوريا بعدم القيام بتحويل مياه الجولان إلى أراضيها، في حين ترى سوريا أن من حقها المطالبة بالانسحاب من أراضيها واسترداد مصادر المياه في بانياس والحمة.

وفي تقرير وضعه مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب جاء أن انسحاب إسرائيل من الجولان سوف يحرمها من مياهها وبعض روافد الأردن، واقترحا على الحكومة انسحابا جزئيا من الجولان باتباع أحد طريقين:

١ - خط انسحاب يمر بالقرب من القنيطرة ويمتد حتى الحمة وهو ما يعنى بقاء معظم الجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي .

^(٧) أيمن السيد عبد الوهاب - المسار السوري الإسرائيلي ومعوقات الصفة الكاملة - السياسة الدولية - ع ١٢٠

٢- خط الانسحاب يضمن لإسرائيل سيطرة على جزء يسير ومتفق عليه من الجولان ويتضمن إبقاء المناطق الغنية بمصادر المياه تحت الإشراف الإسرائيلي.

وهكذا يتضح أن السياسة الإسرائيلية هي المعوق الحقيقي للمفاوضات على المسار السوري، إلا أن إسرائيل تدعى أن سياسة سوريا وإصرارها على شروطها هو المعوق الأساسي للمفاوضات.

فيدعى حجاجى هوبرمان أن سوريا هي التي أفسدت مؤتمر السلام للمياه الذي كان مقرراً عقده في تركيا نوفمبر ١٩٩١. ويدعى أنها كانت ستجني مزايا لها ولشعبها من وراءه وأنها كانت ستكون من الدول الرئيسية الراجحة من نتائجه حتى ولو تطلب الأمر منها ما أسماه "بتنازلات معينة".

ويدعى أن سوريا اعترفت لإسرائيل بحق البقاء ولم تعترف لها بحق شرب الماء. وينهى . مقاله بقوله "أن من يسيطر على الضفة (يهودا والسامرة - في العرف الصهيوني) فإنه يسيطر على مستودع المياه الرئيسى في باطن الأرض في "دولة إسرائيل". أن تسليم زمام السيطرة على مصادر المياه في "دولة إسرائيل" إلى سلطة أجنبية، ستؤدى أن عاجلاً أم آجلاً إلى خلق بؤرة من الاحتكاك المتجدد بين إسرائيل وجاراتها، ستؤدى بالتالى إلى إندلاع الحرب مجدداً فى الشرق الأوسط. مثلما حدث بالفعل فى الستينات. ولن يترعرع السلام فى ظل ذلك. أن من يريد السلام حقاً من الأفضل له أن يلتمس لنفسه الحل، حلاً جذرياً وليس حلاً سطحياً^(٨). أنه يطالب سوريا بأن تلتمس طرق الحل الجذرى للسلام وإذا أسلمنا بصحة كلامه جدلاً وقلنا بأن سوريا هي التي تعيق السلام، فإنها تعيقه على المسار السوري - الإسرائيلي. فهل تعيقه أيضاً على المسار الإسرائيلي - الفلسطينى والإسرائيلى - اللبنانى؟. أن افتراءات إسرائيل واضحة ومكشوفة ولا تحتاج للنقاش أو الرد.

أن الحلول المؤقتة وإنصاف الحلول للمشاكل العربية - الإسرائيلية لن تؤدى إلا إلى استئراء الصراع أو تسويته جزئياً، وان كان من الممكن أن تهدئ الوضع بعض الوقت فإنها لن تحل الصراع من جذوره وبالتالي يكون الوضع قابلاً للانفجار فى أى وقت.

ب- المطلب الثانى

حرب إسرائيل من الفرات إلى النيل

"حدودك يا إسرائيل من الفرات إلى النيل": تعكس تلك اللوحة التوراتية المعلقة على مدخل الكنيسة الأهمية البالغة لقضية المياه فى الايديولوجية الصهيونية، فنقطة الماء تعد بؤرة

(٨) المعرفة - ع (٣) - سبتمبر ١٩٩١ - م. م. ذ - ص ص ٤٨-٤٩.

الحلم الصهيوني في إنشاء إسرائيل في قلب الصحراء. فالأيديولوجية الصهيونية ومنذ البداية - في التفكير في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الحلم إلى حقيقة جزيرة خضراء ديمقراطية وسط بحر متلاطم من الصحراء.

وقد تنامي الحلم الصهيوني مع الواقع الإسرائيلي ومنذ إنشاء الدولة اليهودية جنباً إلى جنب في السعي لتوفير المياه اللازمة لبناء "واحة الرفاهية والديمقراطية وسط الصحراء" ولما كانت موارد المياه محدودة والهجرة إلى إسرائيل مفتوحة على اتساعها وبالذات السوفيتية منها فقد نشأت فكرة سرقة المياه العربية ونفذت جنباً إلى جنب مع إزدياد التوسع الإسرائيلي على حساب الأرض العربية. بل لا يغالي الباحث في القول بأن أحد الأهداف التوسعية الرئيسية لإسرائيل هو الوصول إلى أحواض الأنهار العربية. ولم تكتف إسرائيل بذلك بل شاركت بشكل سياسي وفني في تحريض دول الجوار غير العربية للعب على هاجس الأمن المائي بمناسبة وبدون مناسبة في مواجهة الدول العربية المشاركة في أحواض الأنهار، وإذ علمنا أن أكثر من ٧٥٪ من موارد المياه العربية تأتي من أراض غير عربية لادرنا أهمية وصية نبي إسرائيل المسلح "بن جوريون" في الاهتمام بالبعد الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي وهي دول الجوار الإستراتيجي ووضعها في أعلى سلم الأولويات الإسرائيلية (إيران - تركيا - أثيوبيا - كينيا والآن أريتريا إلخ) في مواجهة العرب. إن محدودية الواردات المائية الإسرائيلية مع سعي إسرائيل لاستقدام أكبر عدد ممكن من المهاجرين اليهود وتوطينهم بغض النظر عن الإمكانيات الاقتصادية والواردات المائية المتوافرة لديها يدفع إسرائيل وأنصارها في الغرب إلى تضخيم الحديث عن الأزمة المائية لدرجة تدفع بعض كتاب إسرائيل والمستولين فيها إلى المطالبة بتأمين العرب المجاورين لهذه المياه اللازمة لسكان المناطق فيما تستأثر إسرائيل باستغلال الموارد المائية في الضفة الغربية بشكل دائم ومنظم والتي تصل إلى ٩٠٠ مليون متر مكعب مياه جوفية، علماً بأن إسرائيل تفرض القيود على استهلاك العرب للمياه ولا تسمح لهم بأكثر من ١١٠ ملايين متر مكعب مع أن حاجة الزراعة كانت تصل إلى ٦٠٠ مليون ٣م سنوياً في الضفة الغربية في بداية العقد الحالي. هذا فضلاً عن زيادة الحاجة الفلسطينية للمياه بعد الحصول على الحكم الذاتي لأغراض الصناعة والزراعة والاستهلاك وغيرها.

وبصر زئيف شيف المحلل العسكري الإسرائيلي في واشنطن على فكرة الاعتماد المتبادل بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي والفلسطينيين في الداخل فيؤكد أن أية اتفاقية مستقبلية بين الطرفين لا بد أن تتطرق إلى المشاركة في موارد المياه طبقاً لحاجة كلا الطرفين. أن عدم التطرق لهذا معناه ترك موضوع مهم وحساس من الممكن أن يؤدي إلى قيام الحرب مستقبلاً. وطبقاً لتقديرات خبير المياه في فلادلفيا "توماس ناف" فإن إسرائيل تسرق ٤٠٪ من مواردها المائية من الأراضي العربية المحتلة. وقد أدت حاجة إسرائيل الملحة لموارد المياه اللازمة للتنمية الداخلية واستيعاب

المهاجرين الجدد إلى السعى الذاتى والإقليمى لتوفير ما تحتاجه وتهديد الأمن المائى العربى وقت الأزمة.

توفير الاحتياجات المائية لإسرائيل

لأن الحلم الصهيونى فى إسرائيل بنى على حقائق مائية فإن وقائع التاريخ تؤكد سعى الآباء الأوائل للوطن القومى اليهودى فى فلسطين "هرتزل ووايزمان وبن جوريون" لتأمين هذا الجانب حتى قبل إنشاء إسرائيل وقد شملت طموحاتهم ليس فقط ما هو موجود داخل فلسطين المحتلة بل معظم مصادر المياه الموجودة فى العالم العربى، وبتعبير أدق فى آسيا العربية ووادى النيل.

- فى عام ١٩٠٢ تقدم تيودور هرتزل إلى الحكومة البريطانية فى عهد الملكة فيكتوريا واللورد سالسبرى وجوزيف تشمبرلين وارثر بلفور وإلى الحكومة المصرية فى عهد الخديو عباس الثانى ومصطفى باشا فهمى وبطرس باشا غالى والمعتمد البريطانى اللورد كرومر بهدف تحويل مياه النيل إلى سيناء. وقد بذل هرتزل نشاطا كبيرا لتحقيق المشروع الهادف إلى توطين اليهود فى شبه جزيرة سيناء بقصد الوثوب على فلسطين وقد أحيط المشروع بسرية كاملة من المنظمة الصهيونية والحكومة البريطانية والمعتمد البريطانى فى مصر. وقد أعد هرتزل مشروعاً الامتياز لعرضه على الحكومة المصرية والمعتمد البريطانى فى مصر - اللورد كرومر - عام ١٩٠٣ بعد نجاح مساعيه الأولية بقبول المشروع مبدئياً فى لندن. كان المشروع يستهدف توطين اليهود فى العريش وبالتالي امتياز التوطن وإنشاء الفئارات الشرقية لقناة السويس وخليج السويس حتى حدود مصر وفلسطين وقد كون هرتزل بعثة فنية أرسلتها الحكومة البريطانية خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٠٣ وزارات سيناء. وقد شارك فى البعثة التى أجرت أبحاثها فى سيناء بموافقة الحكومتين المصرية والبريطانية زعماء الحركة الصهيونية فى فينا وجنوب أفريقيا ولندن والأرجنتين ولم تكن مجرد بعثة فنية لمجرد البحث فى توطين الأوربيين فى سيناء. وقد لقي مشروع هرتزل عام ١٩٠٣ موافقة مبدئية ولكنه فشل بسبب الظروف الدولية التى فرضت على إنجلترا سياسة الوفاق الودى مع فرنسا عام ١٩٠٤ تأهباً لمواجهة ألمانيا واستعداداً للصدام مع تركيا (التي كانت تحتل معظم الدول العربية باسم الخلافة العثمانية آنذاك) عند الانتقال لتنفيذ سكة حديد الحجاز.

- كانت المذكرة الصهيونية المقدمة إلى مؤتمر الصلح فى باريس ١٩١٩ تنص على أن "تبدأ حدود فلسطين عند نقطة على البحر الأبيض بالقرب من صيدا وتتبع منابع المياه النابعة من سلسلة جبل لبنان حتى جسر الفرعون ثم إلى البحر. ثم تتبع الخط الفاصل بين حوض وادى القرن ووادى التيم وتتجه جنوباً لتتبع الخط الفاصل بين المنحدرات الغربية والشرقية لجبل الشيخ.

- طالب حاييم وايزمان (وهو عم الرئيس الحالي لإسرائيل عزرا وايزمان) في رسالته المؤرخة في ١٩١٩/٣/٢٩ والمرسلة إلى لويد جورج - رئيس وزراء بريطانيا آنذاك - بتحسين حدود الوطن القومي اليهودي. وكانت الذريعة التي استند إليها هي المياه. ولهذا رأى وايزمان أنه من الضروري أن يضم المشروع الصهيوني في ثناياه حوض الليطاني وجبل الشيخ وحوران الذي يحتوي على منابع الأردن وبانياس واليرموك... إلخ، بحجة أن هذه المياه ضرورية لقيام الدولة اليهودية.
- وفي عام ١٩٢٠ كرر ديفيد بن جوريون - باسم اتحاد العمال الصهيوني - ما قاله حاييم وايزمان عام ١٩١٩ فقد وجه بن جوريون مذكرة إلى حزب العمال البريطاني يطالب فيها بضرورة ضم حوض الليطاني وجبل الشيخ وحوران حتى اللجاء إلى الدولة اليهودية.
- وفي عام ١٩٤١ قدم الرئيس اللبناني الفريد نقاش اقتراحا باستثمار المصادر المائية في لبنان على يد المؤسسات الصهيونية وقد انكشفت أبعاد هذا المشروع ودوافعه فأوقفته الأصوات الوطنية في حينه.

أ- مصادر المياه في إسرائيل

- مع إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ سعت إسرائيل بشكل مباشر وغير مباشر لاستغلال الموارد المائية بدرجة قصوى وتشمل مصادر المياه الإسرائيلية ما يلي:
- (١) الأنهار: وتشمل نهر الأردن والعوجا ونهر المقطع ونهر النعامين ونهر الكابري ونهر روبين.
 - (٢) المياه الجوفية: وتضم عددا من الأحواض الرئيسية من أهمها: حوض طبرية والأردن الأعلى، الحوض الساحلي، حوض العوجا - الزرقا، وأحواض أخرى صغيرة.
 - (٣) الأمطار: تقع إسرائيل على أطراف المنطقة المطيرة في الشمال وتمتد حتى تصل إلى المناطق الجافة في الجنوب. وأنشأت السلطات الإسرائيلية عددا من مشاريع جمع مياه الأمطار وأكبرها مشاريع وادي منشي وهو أكبر المشاريع وقد أنشئ عام ١٩٦٦ - ١٩٦٨ ويقع في منطقة برديس - حنا بالقرب من طريق تل أبيب - حيفا. ومشروع شكماء بالقرب من شاطئ البحر في منطقة يد مردخاي الذي أقيم ما بين ١٩٥٨ - ١٩٦٥.

ب- مشاريع استغلال المياه في إسرائيل

- هناك مجموعة من المشاريع لاستغلال موارد المياه في فلسطين المحتلة قبل وبعد إنشاء إسرائيل بالإضافة لعدة مشاريع لاستثمار مياه الأردن ومن أهمها:
- مشروع روتبرج عام ١٩٢٦ نسبة إلى بنحاس روتبرج لاستثمار مياه الأردن.

- مشروع أبو نيدس . عام ١٩٣٧ لاستثمار مياه اليرموك والأردن.
 - مشروع لاودر ميلك عام ١٩٣٩ لاستثمار مياه الأردن.
 - مشروع جيمس هيس وجاء مكتملا لمشروع ميلك، وكان له دور كبير في رسم حدود الدولة اليهودية. انظر خريطة رقم (١٠) .
- وبعد إنشاء دولة إسرائيل ظهرت مشاريع أخرى كثيرة إلى حيز الوجود وجرى تنفيذها على نطاق واسع ويمكن إجمالها فيما يلي:

(١) مشروع كوتون ١٩٥٤:

وضعه الخبير الأميركي جون كوتون لاستغلال مياه نهر الأردن الأردن بناء على طلب الحكومة الإسرائيلية وطالب في المشروع بضرورة إدخال مياه الليطاني في حساب تقسيم المياه بين إسرائيل والدول العربية. وقد رفض المشروع القبول بإشراف لجنة دولية على توزيع المياه واستثمارها وأعاد الحياة إلى مشروع تحويل نهر الأردن. ويهدف لحصول إسرائيل على ١٢٥ مليون م^٣ من مياه حوض نهر الأردن، و ٤٠٠ مليون م^٣ من مياه نهر الليطاني وتم رفضه لعدم قبول الإشراف الدولي عليه عند تنفيذه.

(٢) مشروع الحامل القوي للمياه (الناقل القطري):

وهو خلاصة مشاريع جون كوتون وقد نفذ المشروع على ثلاثة مراحل: ١٩٥٢-٥١ لتجفيف بحيرة الحولة، والثانية من ١٩٥٥-٥٣ وتم خلالها إنجاز القنوات الثلاث الشرقية والغربية والشمالية، والثالثة من ١٩٥٧-٥٥ بهدف نقل المياه السطحية إلى قنوات الأردن وحمل ١٢ مليون م^٣ من مياه بحيرة الحولة إلى الأردن.

(٣) مشروع أريك جونسون لتحويل مياه نهر الأردن عام ١٩٥٦

بدأت الولايات المتحدة في تقديم مشروع لاستغلال مياه نهر الأردن تلبية للمطامع الإسرائيلية القديمة. وقام حاييم وايزمان بإرسال خطاب إلى اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت عام ١٩٢٠ أوضح فيه أن "الصهيونية لا تريد فلسطين فحسب بل تريد أيضا مد حدودها لتشمل جنوب لبنان. ولا يكفي أيضا أن يكون اليرموك والليطاني داخل الحدود بل من الضروري ضم الأراضي التي يسير فيها أيضا". وقد رفض العرب مشروع جونسون ومن الملحوظ أن سد الوحدة من المشاريع التي بنيت على أساسه لاحقا وفي مؤتمر القمة العربي الأول الذي عقد في القاهرة عام ١٩٦٤ ناقش الملوك والرؤساء العرب الفكرة الإسرائيلية لتحويل مياه نهر الأردن إلى النقب بحسبانها عدوانا على المصالح العربية ووافقوا على القيام باستثمار المياه في

الحصاني والليطاني واليرموك وتمويل مشروع استغلال نهر الأردن وتدخلت إسرائيل لإيقاف هذه المشروعات المعتمدة وبعد عدوان ١٩٦٧ . ألغى العرب مشروعاتهم في الوقت الذي أعلنت فيه إسرائيل عن تنفيذ مشروعاتها التي أعلنتها من قبل.

(٤) مشروع قناة البحرين

يستهدف الربط بين البحر الأبيض والبحر الميت - أي مشروع هرتزل - وقد طرح فكرة المشروع الكاتب البريطاني ويليام ألن في كتابه "البحر الميت : طريقاً جديداً للهند" ويتلخص مشروعه بإنشاء قناة خليج حيفا إلى وادي الأردن بالقرب من بيسان وبالتالي عدم حرمان البريطانيين من طريق قناة السويس إذا حدث تمرد عسكري في مصر وكان ذلك عام ١٨٩٩ . وقد أيد كل من لاودر ميلك وجيمس هيس فكرة قناة البحرين بل وشجعها بهدف توليد الطاقة من خلال استغلال فوارق الارتفاع. وعند وصول حكومة الليكود إلى السلطة عام ١٩٧٧ قام البروفيسور يوفال نيتمان بدراسة المشروع فأيده وقدر تكلفته بحوالي ٦٨٥ مليون دولار، ولكن مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في إسرائيل عام ١٩٨٤ بزعامه شمعون بيريز تم تجميد مشروع قناة البحار لعدم جدواه الاقتصادية والاضرار التي يمكنها أن تلحق بمعامل البوتاس على البحر الميت. ولكن ظل المشروع حلمًا على أرض الواقع "يساور أذهان الصهاينة فقد وصفه ديفيد ليفي بأنه مشروع طلائعي من الدرجة الأولى". وهو أحد المشاريع التي تم الاتفاق عليها بين إسرائيل والأردن بعد توقيع اتفاقية السلام الثنائية بينهما عام ١٩٩٤ .

وتوضح الخريطة رقم (١١) مشروع جونستون ورقم (١٢) مشروع قناة البحرين. بينما يوضح الجدول رقم (٢٦) توزيع المياه في مشروعى جونستون وكوتون وكذلك المشروع العربي: انظر خريطة رقم (١١)، (١٢).

جدول (٢٦)

توزيع المياه في المشاريع الإسرائيلية والمشروع العربي^(٩)

المشروع		المشروع العربي		مشروع جونستون		مشروع كبريتون	
الدولة	المياه / مليون م ^٣	%		المياه / مليون م ^٣	%	المياه / مليون م ^٣	%
سوريا	١٣٢	٩٠.٥		٤٥	٣.٧	٣٠	١.٣
لبنان	٣٥	٢.٥		—	—	٤٥٠	١٩.٢
الأردن	١٠٧٦	٧٦		٧٧٤	٦٣.٨	٤٧	٢٤.٥
مجموع الدول العربية	١٢١٤	٨٧		٨١٩	٦٧.٥	١٠٥٥	٤٥
اسرائيل	١٨٢	١٣		٣٩٤	٣٢.٥	١٢٩٠	٥٥

(٩) د. حسن العلكيم ، مرجع سابق، ص ٦.

ج- نهب مياه الأراضي المحتلة

تحصل إسرائيل على ما يعادل ٤٠٪ من إحتياجاتها المائية من موارد المياه الواقعة في الأراضي المحتلة - في الضفة الغربية وقطاع غزة وقد أكد خبير المياه الأميركي - توماس تاننى - للواشنطن بوست ذلك.

وتقوم السلطات الإسرائيلية بوضع قواعد صارمة لاستغلال المياه عن طريق العرب. ففي ١٥/٨/١٩٦٧ أصدرت سلطات الاحتلال الأمر العسكري رقم (٩٢) بشأن صلاحيات المياه، خولت بموجبه للحاكم العسكري السلطة المطلقة في تحديد كميات المياه التي يحق للعرب استغلالها. وخولته بالمقابل فرض العقوبات والغرامات التي يراها مناسبة بحق المخالفين لهذا الأمر. وفضلا عن سلب المياه السطحية في الضفة - على اختلاف أنواعها - فإن عملية السلب امتدت أيضا لتشمل المياه الجوفية، حيث السلب المنهجي لهذا المصدر الحيوى والهام من مصادر الطبيعة، وقد وضعت خطوات هذا السلب التطبيقية ونفذت قبل احتلال الضفة بسنوات عديدة ويكشف الباحث أورى ديفيس عن أساليب هذا النهب عن طريق الآبار الارتوازية الحدودية داخل خطوط ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ وقد رأى أن الكيان الصهيونى قد سحب سنويا ما يزيد عن ٥٠٠ مليون م^٣ من احتياطي مياه الضفة، وهى الكمية التى سدت ثلث استهلاك المياه فى إسرائيل وشكلت خمسة أسداس مياه الضفة عموما^(١٠) وتؤكد هذه الاحصاءات الحامية فاليتسيا لا نغر، إذ تشير إلى أن أكثر من ثلث المياه المستهلكة فى إسرائيل نفسها قادم من الضفة الغربية^(١١) ويكتب جوليس عصفور ليزيد الصورة بوضوح اكبر، إذ يؤكد أن الكيان الصهيونى يتزود بحوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة من الضفة الغربية بواسطة أنابيب تحت الأرض، إضافة إلى قناة يبلغ طولها ٨٠ ميلاً تنقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب^(١٢) تمت أشادتها عام ١٩٦٤ بتحويل قسم كبير من مياه النهر عن طريق بحيرة طبرية إلى منطقة النقب من أجل استصلاحها. وتدرس إسرائيل مخططات كثيرة لحفر مشروع قناة تربط البحر المتوسط بالبحر الميت. بذلك فإن النهب الصهيونى لمياه الضفة الغربية هو أقدم بكثير من احتلالها لها ويجرى تنفيذه بدقة. ومما يزيد من النهب والجشع الكولونيالى، الأزمة المائية فى إسرائيل ذاتها، إذ تؤكد بعض المصادر أن العجز فى ميزان المياه يصل إلى ٥٥٠ مليون متر مكعب، فى حين يشهد الميزان فى الضفة الغربية فائضا

^(١٠) Davis. Uri and Others. "Israel's Water Policies". Journal of Palestine Studies. Winter 1980. Vol. 34. pp. 18-20.

^(١١) فاليتسيا لانغر، عبر نضوب الدم والكراهية، مجلة الأزمنة الحديثة السوفيتية، العدد ٤٠، ١٩٨٤ صفحة

٢٢، وكذلك أبحاث الدكتور كمال قبة، مجلة الهدف ١٩٨٤-١٩٨٨ حول نهب المياه الفلسطينية.

^(١٢) مجلة فلسطين الثورة بتاريخ ١٩٨٣/١/٢٢.

يبلغ مقداره أكثر من ٧٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. وهذا ما دفع سلطات الاحتلال إلى سد حاجاتها المتزايدة للمياه في ظل الأزمة القائمة عن طريق النهب المبرمج والجشع لمياه الضفة. إذ تتباين الإحصاءات بهذا الشأن، فمنها ما يؤكد أنها تنهب ٣٠٪ من المخزون السنوي للمياه في الضفة سنوياً^(١٣). وأخرى تؤكد أن النسبة تغطي ٣٢.٢ بالمائة من احتياجات إسرائيل^(١٤). بينما يؤكد تقرير مراقب الدولة الصهيوني الذي نشر في نهاية الثمانينيات، أن المستوطنات وشركة ميكوروت تنهين مائة بالمائة مياه الضفة^(١٥).

ومهما يكن من تباين في المعلومات والمصادر المشار إليها، وأخرى تعج بها الأبحاث والصحف، فإن الثابت والأكد هو أن السياسة المائية لسلطة الاحتلال تستهدف أشباع احتياجات الدولة المحتلة ذاتها بكل ما تمثل من أبعاد وأثار استقلالية كولونيالية ألمافية تتناقض تماماً ومبادئ وقواعد الاحتلال الحربي في ضوء ما استقر في القانون الدولي العام المعاصر.

التشريع العسكري أداه للنهب

في تنكر سافر لما استقر من مبادئ وقواعد وأعراف دولية، أعلنت سلطات الحكم العسكري بتاريخ ١٩٨٢/٩/١١ أن شركة المياه الوطنية الإسرائيلية (ميكوروت) ستقوى إداره موارد المائية في الضفة. وذلك كرد استعراضي على مبادرة الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان في تلك الفترة، وأمعانا من سلطات الاحتلال في فرض سياسة الواقع المادية الثابتة في عملية القضم التدريجي والإلحاق والضم الزاحفين للضفة الغربية بدولة الاحتلال الصهيوني، ولإشباع احتياجاتها المتزايدة للمياه. وقد قدر ذلك أرئيل شارون - حين تسلمه لوزارة الزراعة - بقوله "في حدود عام ٢٠٠٠ ستفتقر إسرائيل إلى ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه لسد حاجاتها السنوية" - مشيراً إلى أن ثلثي استهلاك المياه في إسرائيل يؤخذ منذ ٦ يونيو عام ١٩٦٧ من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وخاصة من الضفة الغربية^(١٦).

إن قرار الوزارة الصهيونية هذا، والقاضي بضم جميع أنظمة مياه الضفة إلى شركة ميكوروت ليس إلا استكمالاً لخطوات سبقتها. إذ كشفت الصحف الصهيونية حينذاك عن أن

^(١٣) راجع في ذلك سجلاً كاملاً لحرب المياه العربية الإسرائيلية خلال الفترة المذكورة في ملف لجنة السياسة

الدولية تحت إشراف د. بطرس غاني، وفي نفس الملف: د. حسن بكر، المنظور المائي لمصراع العربي

الإسرائيلي، لجنة السياسة الدولية، ج ١٠٤ - إبريل ١٩٩١، ص ١٣٢ - ١٤٤.

^(١٤) أزمة مياه حادة في الأرض المحتلة، صحيفة السياسة الكويتية - ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٨٧.

^(١٥) سرقة الماء والكهرباء بعد سرقة الأرض، صحيفة القبس الكويتية - ٢٣ يوليو/تموز ١٩٨٧.

^(١٦) النهار، بيروت - ١٢ ١٩٨٩/٩.

تسعة من أنظمة مياه الضفة كانت تخضع فعلياً للإشراف المباشر من قبل سلطات الحكم العسكري قبل صدور هذا القرار. بينما وضعت ١٦ نظاماً بتصرف المجالس البلدية والقروية وبيادارة سلطنة مياه الضفة وتحت رقابة وإشراف سلطات الاحتلال المختصة^(١٧).

ونقد سبق هذه الخطوات ممارسة سلطات الاحتلال سحب صلاحيات "إدارة سلطة مياه الضفة الغربية" بحيث أفرغتها من صلاحياتها وبقيت تقاريرها بتصنيف (سري جداً). ولم تنتشر تلك التقارير منذ عام ١٩٧٧^(١٨).

ولم تكف سلطات الاحتلال بإجراءاتها التعسفية هذه، بل استخدمت أوامرها العسكرية لأحكام قبضتها على مصادر مياه الضفة خاصة، والتي تعتبر من قبلها مسألة تمس الأمن التنموي على أساس أنها "مجال حياتي أساسي لا يمكن التفريط به". فلم تخف السلطات أطماعها هذه قبل احتلالها للضفة وبعدها. وما النصوص المعلنة والمعروفة جيداً "بمشاريع الحكم الإداري الذاتي" حول إبقاء السلطة التقديرية والتنفيذية لمسألة المياه بيد الحكم العسكري إلا دليلاً واضحاً على ذلك. هذا ما أكدته دراسة اللجنة الدوئية الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف حول السياسة المائية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إذ تؤكد الدراسة - الوثيقة. أن مصادر مياه الضفة تلعب دوراً هاماً في تحديد الموقف الإسرائيلي. بخصوص الحكم الذاتي هذه الأراضي. حيث تخشى دولة الاحتلال فقدان سيطرتها وتحكمها في مصادر مياه تلك الأراضي ولهذا فهي تحاول أطباق سلطتها كلياً على مصادر المياه في جبال نابلس خاصة^(١٩)، والتي تتسج وتخزن كميات كبيرة من المياه. كونها جزءاً من المناطق الجبلية الشرقية التي تهطل عليها الأمطار. انظر خريطة رقم (١٣).

خفق وتجفيف الآبار الفلسطينية

لما كان استخراج واستثمار المياه من قبل المواطنين الفلسطينيين يتم عبر الآبار الارتوازية أساساً، فقد أقدمت سلطة الاحتلال على تطبيق سياستها الحديدية تجاهها. وتتواجد في الضفة الغربية ثلاث أنواع من الآبار الارتوازية:

أولاً الآبار العربية الفلسطينية: بلغ عددها حتى عدوان حزيران ١٩٦٧، ٧٢٠ بئراً منها ٣١٤ تضخ فعلاً والباقي جاف أو مغلق^(٢٠) بينما تؤكد دراسات أخرى أنه يوجد في الضفة ٣٣١

Jerusalem Post. Sept. 1. 1982.

^(١٧) الطنينة المقدسية ١٢ - ١٩٨٢/١٢/٨.

^(١٨) Joe stork. "Water and Israel's Occupation Strategy". MERIP. Report No. 116.

1988. p. 456.

^(١٩) السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة، وثائق مؤتمر التنمية من أجل الصمود، المنتدى الفكري العربي، القدس

١٩٨٥ - ص ١٣-١٥.

بثرا ارتوازيا منها ٣١ بثرا غير صالحة ولا تضخ المياه، و١٩ بثرا تضخ لأغراض الشرب، أما البقية فستستخدم لصالح الري، ويتركز ٨٨ بثرا منها في منطقة الأغوار^(٢١).

وتعتبر منطقة قليقلية من أكثر المناطق ازدهاما بالآبار المتجة، إذ يوجد فيها حوالي ٧٠ بثرا لوقوعها في منطقة سهلية تحيط بها الجبال، وتأتي في الدرجة الثانية منطقة طو لكرم فجنين، ويعتبر بئر الباذا التابع لبلدين نابلس من أكثر الآبار في الضفة الغربية إنتاجا^(٢٢).

ثانيا: الآبار الاستيطانية: بلغ عددها حتى عام ١٩٧٧ - كما اعترفت بذلك سلطات الاحتلال - سبع عشرة بثرا تركزت أساسا في منطقة الأغوار، إلا أن الرقم هو أكثر بكثير مما اعترفت به السلطات، إذ أكدت دراسة أخرى بأن عددها يتجاوز ٢٧ بثرا، بينما تؤكد مصادر أخرى بأنها قد تجاوزت ٣٠ بثرا حتى أيلول ١٩٨٢. ولقد تجاوز عددها الرقم الأخير بكثير. والتدقيق بذلك في غاية الصعوبة، حيث أن الجزء الأعظم منها مقام في المستوطنات الإسرائيلية الصهيونية.

ثالثا: آبار دائرة المياه المركزية لدى مكتب الزراعة في الإدارة العسكرية: والتي تجاوز عددها حتى عام ١٩٨٤ أكثر من سبعة آبار تمتلكها دائرة المياه المركزية (ميكوروت)، حيث تتكفل هذه الدائرة بمد المستوطنات الصهيونية بمياه الشرب والري، وتخصص الجزء اليسير من مياه تلك الآبار لبعض القرى الفلسطينية المحيطة بها.

وتتميز آبار النوع الثاني والثالث بفعالية إنتاجية كبيرة في مجال ضخ المياه، إذ يؤكد بسام الساكت وآخرون أن طاقة آبار الأغوار الـ ٨٨ بلغت ٩٩٣٢,٧ ألف متر مكعب ماء عام ١٩٧٧، بينما وصلت طاقة الـ ١٧ بثرا في المستوطنات ١٤١٤٤,٩ ألف متر مكعب. بينما تؤكد دراسة السياسة المائية في الضفة الغربية المحتلة أن الإحصاءات الصهيونية في هذا الحقل - كما في غيره - ليست دقيقة لمحاولتها إخفاء صورة النهب الكولونيالي، مؤكدة بأن الآبار الاستيطانية تضخ نصف الكمية الكلية التي تضخها الآبار للفلسطينيين مجتمعة^(٢٣).

والآبار الفلسطينية تعاني من مشكلات وأزمات مستعصية تتفاقم مع استمرار التطبيقات الاستيطانية، إذ تستهدف في تلك التطبيقات الأبقاء على عدم صلاحيتها وأعطاب فعاليتها المتدنية برفض السماح للبلديات وسلطة مياه الضفة شراء واستبدال المضخات الأرتوازية القديمة والمشلولة الكفاءة بمضخات حديثة، وهذا ما يفاقم من أزماتها الأخرى: كلفة التشغيل الحالية وتراكم الطمي

^(٢١) بسام الساكت وآخرون، بعض مصادر الضفة الغربية وما تعنيه للاقتصاد الإسرائيلي، مجلة البياور السياسي،

٩٤ - الأول من كانون أول ١٩٨١ - ص ٥٦. وكذلك في: د. كمال قبعة، مرجع سابق.

^(٢٢) السياسة الكويتية - ٢٣ يونيو/حزيران ١٩٨٧.

^(٢٣) فالتسيا لانغر - عبر نظوب الدم والكراهية. م. م. م. د.

في مقرها؛ ولعل متوسط عمق آبار المياه يظل سبباً أساسياً لتلك المشكلات والأزمات التي تفتعلها سلطات الاحتلال قصداً وعن سابق تدبير، إذ بينما لا يتجاوز هذا المتوسط مائة متر في الآبار الفلسطينية، فإنه يصل إلى ٦٠٠ متراً في الآبار الاستيطانية وآبار شركة ميكوروت. كل ما تقدم من مشكلات ليست سوى نتيجة طبيعة وحتمية للسياسة والتطبيقات البرنامجية من قبل سلطات الاحتلال، والتي تستهدف تدمير وإلحاق مصادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية بكيانها الاستيطاني في عمليات نهب مكشوفة وسافرة لتلك المصادر الحيوية لاستمرار حياة وتطور الأراضي المحتلة - الضفة الغربية، وتطبيق إجرامى لممارسة سياسة التعطيش على المواطنين، وتدمير وإلحاق القطاع الاقتصادي الأساسى - الزراعة.

في الأبعاد والآثار التدميرية

إن إحدى دلائل النهب الصهيونى لمصادر المياه تتجلى فيما يقدره الخبراء لقيمة تلك المياه والتي تتجاوز ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، وهو الأمر الذى يثبت الأبعاد التدميرية لتلك السياسة، والتي تتجلى إحدى استهدافاتها فى الأثر على حساب الإقليم المحتل - الضفة الغربية الأمر الذى تحرمه اتفاقيات لاهاى وجنيف والبروتوكولات الملحق بها، ولا تجزئه القاعدة الدولية التى تؤكد مبدأ حق الشعوب فى ممارسة السيادة الوطنية على الخيرات المادية الجوفية للأراضي المستعمرة والتي تقع تحت الاحتلال الحربى.

ولعل فى البعد الآخر لهذه السياسة ماله دلالة خاصة، إذ أنه ونتيجة هذا النهب أبقت السلطات الاسرائيلية ١٢٠ مليون متر مكعب فقط من المياه لاستخدامات السكان والزراعة، أى نسبة لا تتعدى ١٥٪ من الموارد المائية فى الضفة الغربية^(٢٤). ولتنفيذ هذا النهب حددت سلطة الاحتلال كمية استهلاك المياه المنزلى للمواطن الفلسطينى بـ ٤٠ متراً مكعباً سنوياً، بينما منحت المستوطنين ١٠٠ متر مكعب لكل شخص^(٢٥)، حسب الإحصاءات التى توفرت للجنة الدولية لممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف عام ١٩٨٠ على أن الإحصاءات الحديثة تشير إلى أن المستوطن يستهلك حالياً ١٨٠ متر مكعب سنوياً، بينما لا يجد المواطن العربى سوى ١٥ متراً مكعباً سنوياً^(٢٦). أن هذه المعلومات تبين أبعاد سياسة التمييز العنصرى التى تمارسها سلطات الاحتلال. وهى دليل آخر على صحة مساواة الصهيونية بالعنصرية ووصفها بأنها شكل من العنصرية والتمييز العرقى. ولعل ما يزيد وضوح تلك السياسة العنصرية التمييزية أنه بينما يباع المتر المكعب من المياه للمستهلك العربى بسعر ٩٠ أغورة فإن تباع للمستوطنات بحوالى ٢٥ أغورة.

Joe Stork "Water and Israel's Occupation". Op. Cit., P. 13.

Ibid. pp.8-9.

^(٢٦) فاليتسيا لانغر - غير نضوب الدم والكراهية . مرجع سابق.

وتبدو صورة النهب الكولونيالي الإسرائيلي بوضوح كبير في مجال ضخ المياه من الآبار الأرتوازية، إذا يؤكد بعض الباحثين الفلسطينيين في الوطن المحتل أن كمية ضخ المياه بحكومة بالأوامر العسكرية للاحتلال الإسرائيلي الخاص بسلطة التخطيط للمحافظة على المياه، التي أنشأتها منذ الشهور الأولى لاحتلالها الضفة الغربية، إذ أمرت تلك السلطة بتطبيق نظام الحصص في الري ووضع عدادات لتحديد ومراقبة كميات المياه التي تضخها الآبار الفلسطينية. وفي هذا السياق يؤكد جوليس عصفور أن الأوامر العسكرية قد قيدت المزارعين الفلسطينيين بنفس كمية المياه التي كانوا يحصلون عليها عام ١٩٦٧، وحرمتهم من تطوير أية مشاريع ري جديدة. ويعتبر الخبراء أن مكتب الزراعة لدى الإدارة العسكرية قد قرر تحديد سقف ضخ الآبار الفلسطينية بما لا يتجاوز ٣٥ مليون م^٣، وهذا ما يلقي بآثار تدميرية على الزراعة، إذ تقدر المساحة المزروعة في الضفة بـ ٢٨,٩ بالمائة من إجمالي المساحة التي تبلغ ٥,٥٧٢,٠٠٠ دونما، أما المساحة المروية فتقدر بحوالي ٧٧ ألف دونم، أي نسبة ٤٪ فقط من مجموع المساحة المزروعة^(٢٧).

في الوقت ذاته تعاني الآبار الأرتوازية الفلسطينية من مشكلات مستعصية تتفاقم أزماتها مع مرور سنين الاحتلال، وأبرز هذه المشكلات تتمثل بقدوم المضخات وضعف كفاءتها بمرور الزمن، وعدم سماح سلطة الاحتلال باستبدالها بمضخات حديثة، وهذا ما يؤدي إلى ازدياد كلفة التشغيل العالية التي تحتاج إليها بفعل قدمها وعدم صلاحيتها وتراكم الطمي في قعرها وعدم تنظيفها منذ حفرها. لقد أدى النهب المتزايد للموارد المائية من الضفة وتصادم أزمة المياه في الكيان الصهيوني والسياسة التدميرية - الإلحاقية للزراعة الفلسطينية إلى تطبيق سياسة خنق أي مشروع حفر آبار جديدة، وخاصة الآبار الأرتوازية الزراعية، في محاولة تعسفية لخنق الزراعة الفلسطينية وإلحاقها بالعجلة الصناعية والزراعية لدولة الاحتلال. وبهذا الخصوص يؤكد عبد الرحمن أبو عرفة أنه منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن لم تزد كمية المياه المستخدمة في ري المزروعات مطلقاً، ولم يتم حفر أي بئر من أجل الأغراض الزراعية للمواطنين العرب. هذا في الوقت الذي يكشف فيه تقرير بعثة مجلس الأمن الدولي حول المستوطنات (وفقاً للقرار رقم ٤٤٦ عام ١٩٧٨) جوانب تدميرية أخرى، إذ يبين أنه في الوقت الذي تمنع فيه سلطات الحكم العسكري إعطاء أي ترخيص لحفر آبار من قبل الفلسطينيين، فقد قام الإسرائيليون بحفر ٢٠ بئراً على عمق ٣٠٠-٦٠٠ متراً في وادي الأردن تضخ من ١٥ - ١٧ مليون م^٣ سنوياً لدى الأراضي المصادرة التي أقاموا عليها مستوطناتهم، وحفر العديد من هذه الآبار على مقربة من النيايح العربية المحلية خارقين بذلك القوانين الأردنية التي تنظم حفر الآبار الجديدة، وقد تركت هذه

(٢٧) النهار البيروتية - ١٩٨٩/٩/١٢ - ص ٨ - ١٠.

الممارسات آثارها السلبية في مختلف أرجاء الضفة الغربية^(٢٨).

ويستطرد التقرير - الوثيقة بإيراد أمثلة حسية على خلاصته هذه مشيراً إلى أنه في أريحا، على سبيل المثال، ازدادت نسبة ملوحة المياه التي تضخ من الآبار التي جرى حفرها قبل عام ١٩٦٧، بينما انخفض معدل المياه بصورة ملحوظة في مناطق أخرى عديدة مثل حوض وادي القارعة، حوض برولة ومنطقة العوجا، حيث تحولت الينابيع التي تضخ ١١ مليون م^٣ سنوياً إلى مجرى هزيل مما يهدد بنهاية الزراعة في القرية^(٢٩).

أن الحقائق والاستخلاصات لهذا التقرير - الوثيقة، والصادر عن منظمة الأمم المتحدة، تعتبر أدلة دامغة على التطبيقات التدميرية - الإلحاقية لسلطة الاحتلال في الضفة الغربية والتي كما سبق وتبين - تعتبر إجرامية في ضوء قواعد وأعراف القانون الدولي المعاصر. فسلطة الاحتلال تحفر آباراً استيطانية بجوار الآبار الفلسطينية وبعمق أكبر وبألية أحدث لتجفيف الآبار الفلسطينية وقتل الزراعة الوطنية، إضافة إلى متربات وتبعات ذلك على الصحة العامة للمواطنين.

وتعاني الأرض الفلسطينية المحتلة يومياً من ممارسات سلطة الاحتلال الهادفة إلى تجفيف الآبار العربية وتعطيش الشعب. ففي بدايات أغسطس/آب عام ١٩٨٤ أقام مستوطنو "ماخوراه" - المقامة على أراضي "بيت فوريك" - بسرقة عشرات الأمتار المكعبة من التراب الذي يزرع به المواطنون الفلسطينيون القمح والذرة، وقد عريت الأرض تماماً، وأصبحت غير صالحة، كما حفر المستوطنون بئراً قرب عين الماء الأثرية في منطقة "طانا التحتا" التي تعتمد عليها المواشي، والنابع من مخزون المياه الجوفية التي تغذي العين الأثرية مما سبب جفاف العين وتهديد قطعان الماشية بالموت^(٣٠).

أما ما جرى ويجري في الخليل على هذا الصعيد، فإنه يعتبر واحداً من أوضح صور الاستغلال والنهب الكولونيالي، إذ قامت بلدية الخليل المعينة من قبل سلطات الاحتلال والتي يرأسها الضابط زمير شمس حينذاك، بتزويد مستوطنة كريات أربع المجاورة للخليل بالمياه والكهرباء بواسطة الصهاريج من مجلس المستوطنات. وفي تموز عام ١٩٨٤ بدأ سكان مدينة الخليل والمحافظة يعانون من نقص خطير في المياه، مما دفع صاحب مصنع طوب صهيوني إلى

^(٢٨) عبد الرحمن أبو عرفة، الاستيطان: التطبيق العملي للصهيونية، دار الجليل للدراسات والنشر، عمان، ص ١٩.

^(٢٩) وثيقة الأمم المتحدة، تقرير بعثة مجلس الأمن حول المستوطنات الإسرائيلية، مجلة "صامد" الاقتصادي، السنة

الثانية، ع ١١، ١٩٧٩، ص ١٢٦. وكذلك ما يكل هدسون "ندوب الاحتلال: دراسات في أساليب

الضم والتهويد"، سلسلة الدراسات رقم ٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية نيقوسيا، ١٩٨٤، ص ١٤.

^(٣٠) الطنعة المقدسية ٢ أغسطس/آب ١٩٨٤.

استغلال حاجة المواطنين وظروف هذا الوضع، فبدأ بيع الماء للمواطنين الفلسطينيين بسعر ٢ ديناراً للصهرج الواحد بحجم عشرة أمتار مكعبة. توافق ذلك بمعاناة قرى الظاهرية والسموع ويطا بفعل انقطاع ضخ المياه من نبعه "السيماء" في السموع، بحجة عطب في المضخات حيث وانخفاض منسوب المياه أحياناً أخرى. وهذا ما دفع المستوطنين بالتاجرة بالماء، حيث وصل سعر الصهرج من المياه من ١٨-٢٥ ديناراً أردنياً، والأمر الأكثر إجراماً أن بلدية الخليل المعينة قد أمدت المستوطنات بأنابيب مياه بدون عدادات، أي بلا ثمن^(٣١).

وتبدو النتائج التدميرية - الإلحاقية هذه بانتظار منطقتي بيت لحم والخليل على إثر قرار السلطات بحفر البئر الاستيطاني بالقرب من موقع أيروديون الأثري، ليصبح عددها أربعة آبار في المنطقة المذكورة. والتي بمقدورها تخفيف الآبار الفلسطينية المجاورة لها. ولقد كشف بيان مجلس إدارة منطقة سلطة مياه منطقة بيت لحم الصادر ٢٩ حزيران ١٩٨٦ أبعاد تنفيذ الأمر العسكري هذا، إذ بين أن البئر سيضخ مالا يقل عن ثمانية آلاف متر مكعب في الساعة، وسيتم نقلها إلى إسرائيل والمستوطنات، وقد يؤدي هذا إلى جفاف مياه الآبار الأرتوازية الخمس العاملة في منطقة بيت لحم وجزء كبير من منطقة الخليل. وأضاف القرار أن بيان حفر البئر الاستيطاني هذا يحمل أخطاء إضافية تمثل في كون منطقتين مكتظتين بالمواطنين وتفتقران إلى المياه أصلاً لوقوعهما في منطقة صحراوية جافة^(٣٢) ويضيف ناطق باسم بلدية بيت لحم بأن البئر سيجعل منطقة بيت لحم منطقة معدومة المياه. مما سيؤثر على الحياة اليومية للمواطنين، مهدداً بأن البلدية سوف ترفع هذه القضية إلى المحكمة الصهيونية العليا وتتوجه إلى مجلس الأمن إذا اقتضى الأمر^(٣٣).

تنطوي الخطة الجديدة من قبل السلطات الصهيونية على بعد هام جديد آخر. إذ كشفت وكالات الأنباء عن شركة إسرائيلية - أمريكية لتنفيذ مخطط تخفيف منطقة بيت لحم وتعطيش مواطنيها. فتم الاتفاق على أن تقوم بحفر البئر شركة "مورياد" الأمريكية التي تمتلك فرت لها في الكيان الصهيوني والمتخصصين أساساً في التنقيب عن النفط. وهي التي تقوم بتمويله وتنفيذه عبر استخدام أحدث أنواع التكنولوجيا الأمريكية المتخصصة في هذا المضمار^(٣٤). وهذا ما اعترف به وأكدده السفير الأميركي لدى دولة الاحتلال محاولاً تخفيف وطأة هذه الخطوة التدميرية - الإلحاقية بتكراره لتصريح اسحق رابين (رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت)

^(٣١) الاتحاد الحيفاوية، ٣١ تموز ١٩٨٤.

^(٣٢) الرأي الأردنية، ١ تموز ١٩٨٧.

^(٣٣) السياسة الكويتية، ٦ تموز ١٩٨٧.

^(٣٤) الرأي الأردنية، ٤ تموز ١٩٨٧.

ووعده بأن تحظى منطقة بيت لحم بجزء يسير من المياه التي سيتم استخراجها. هذه بعض الأمثلة على الممارسات الإسرائيلية الصهيونية في مجال المياه الفلسطينية، التي تندرج تحت عنوان النهب الكولونيالي للإقليم المحتل والاستغلال غير المشروع للثروات الطبيعية والجوفية الأمر الذي يشكل خرقاً واضحاً للسيادة الوطنية الفلسطينية.

حرب المياه الفلسطينية - الإسرائيلية

للوهلة الأولى قد تبدو العلاقة بين طرفي المعادلة، حرب المياه وأزمة الشرق الأوسط مصطنعة، أو فلنقل غير دقيقة، لكننا إذا دققنا في القضية وجدنا أن حرب المياه جاءت مكتملة لأزمة الشرق الأوسط في كل تعقيداتها وتجلياتها، بل هي جزء لا يتجزأ من هذه الأزمة تستخدم في كثير من الأحيان لأضفاء الطابع الحقيقي للأزمة وخلق صراعات هامشية تغطي على الصراع الأساسي وتغطيها.

فالمياه بالنسبة لإسرائيل هي إحدى ركائز المشروع الصهيوني القائم على أرض بلا شعب ومهاجرين يهود يتجمعون من شتى أصقاع الأرض، ومياه تستخدم للزراعة والصناعة والترقية لإرضاء المستوطنين، سواء كان ذلك على حساب العرب في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ أو الدول العربية المجاورة (سوريا - لبنان - الأردن - مصر) كما أن المياه كانت ومازالت هي المبرر الذي تخفي وراءه الصهيونية أطماعها التوسعية في أراضي الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، التي رسمها هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية من الفرات إلى النيل - أي بشكل آخر - أن دولة هرتزل المنشودة تحتوي على معظم مصادر المياه الموجودة في الوطن العربي، وبشكل أدق في آسيا العربية ووادي النيل.

ومنذ وعد بلفور وحتى الآن تبقى حرب المياه إحدى تجليات عدوانية المشروع الصهيوني على الأمة العربية، سواء داخل فلسطين أو خارجها، فيما يذهب بن غوريون إلى الطرف الآخر من الحلبة ليعلم أن حروب إسرائيل التي خاضتها هي حروب مياه.

وليس من المبالغة القول أن قضية مياه الأردن وبانياس واليرموك والحصاني ومحاولات الدول العربية الاستفادة من مياه هذه النهر العربية، كانت سبباً مباشراً للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية والأردنية عامي ١٩٦٤، ١٩٦٥، ومن ثم احتلال إسرائيل لمنابع هذه الأنهار عام ١٩٦٧.

وعندما ما تطرح أية تسوية سياسية لمسألة الأراضي المحتلة ١٩٦٧ تثير إسرائيل دائماً موضوع المياه لدى عرض وجهة نظرها إزاء المشاريع المقترحة. ولعل العالم يعرف جيداً كيف نسرق إسرائيل مياه الضفة الغربية وتعطش سكانها الأصليين وتريد تكريس تلك السرقة بشكل

دائم حتى بعد إزالة الوضع الراهن، أى بعد تطبيق أية تسوية نهائية ممكنة في المستقبل مع الفلسطينيين؛ اضم إلى ذلك سرقة المياه من الدول العربية المجاورة بطرق ملتوية عن طريق مد انابيب الى المياه الجوفية وتآليب الدول المشتركة مع العرب لتال حصتها منهم بطرق مباشرة وغير مباشرة.

الأطماع الإسرائيلية في مياه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة السيطرة على الموارد. ولابد من النظر إلى الأطماع الإسرائيلية من هذه الزاوية؛ بان انسحاب إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ يعنى "تخليها عن غنائم الحرب" وقدر الباحث الأميركي ستوفر توماس صاحب الكلمات المذكورة أعلاه والتي وردت ضمن كتابه "غنائم الحرب" أن كمية المياه التي حصلت عليها إسرائيل جراء احتلالها للأراضي العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان تساوى ٢ مليار دولار سنويا.

ولو القينا نظرة سريعة على أشكال التمييز التي يتعرض لها العرب في مجال المياه، نجد مثلا أن المستوطن اليهودي يستهلك أكثر من خمسة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني، يضاف إلى ذلك أن الفلسطيني يدفع ضعف رسوم المياه التي يدفعها المستوطن الإسرائيلي لقاء الكمية نفسها، بينما يؤكد الباحث الفلسطيني "عورتان" ان هذه الرسوم تصل إلى خمسة أضعاف ما يدفعه المستوطنون.

وفي مجال الزراعة تقوم إسرائيل بقطع المياه التي يستخدمها الفلسطينيون في الزراعة، وذلك بهدف تخريب زراعتهم. وحظرت الأوامر العسكرية الإسرائيلية على المزارعين العرب زراعة بعض المحاصيل التي تعتبر منافسة للمحاصيل الإسرائيلية. وتقوم سلطات الاحتلال بين فترة وأخرى، بإصدار الأوامر العسكرية التي تقضى بتقليص عدد الأشجار المثمرة وتجبر السكان على اقتلاعها، ففي عام ١٩٨٧ جرى اقتلاع ١٨ ألف شجرة مثمرة من مختلف الأنواع وخلال عام ١٩٨٨ جرى اقتلاع ١٠٠ ألف شجرة وإعطاء صورة عن سياسة التعطيش التي كانت معتمدة في الضفة الغربية وقطاع غزة نورد الأمثلة التالية.

– عام ١٩٨٦ تعرضت مدينة جنين للعطش مما اضطر السكان العرب إلى شراء المياه من الصهاريج، علما بان أصحاب الصهاريج هم من المستوطنين الصهاينة الذين يسرقون مياه المنطقة المحيطة.

– في مدينة بيت لحم تتج آبار بطن الغول ٣،٢،١ متر عين فجار ٣٩٦٠م/ ساعة بينما لا تزيد حصة الفلسطينيين في المنطقة عن ٣٧٠م/ ساعة.

أن حفر الآبار الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية المحتلة هو استمرار لسياسة الضم

الزاحف لتلك المناطق، كما يقول عكيفا الدار فى صحيفة "هآرتس" لأن المستوطنين والحكومة سيعتبرون ضم المناطق خطوة تمهيدية لربطها بشبكة المياه القطرية.

د- الأطماع الإسرائيلية فى الدول المجاورة

تتبع إسرائيل سياسة "العصا والجزرة" مع الدول المجاورة فيما يتعلق بمصادر المياه الحيوية لها، فهى من ناحية تستهدف أجبار الدول العربية المحيطة على الجلوس معها إلى مائدة المفاوضات بدرجة المستوى الثانى غير السياسى بقصد الوصول إلى الهدف الأسمى وهو التفاوض السياسى، ومن ناحية أخرى تقدم المشروع تلو الآخر أما لدول حوض النهر العرب المحيطين بها أو لدول الجوار الاستراتيجى بقصد التلويح بضرب الأمن المائى العربى فى مقتل ونظرا لضعف الميزانيات الإسرائيلية المخصصة لدراسة مشاريع الأنهار العملاقة، فإن مراكز الأبحاث الغربية والأميركية بالذات غالبا ما تقوم عنها بالنيبة فى هذا الدور. والأمثلة على ذلك كثيرة منها مشروع أيريك جونستون السالف ذكره وأبحاث مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن (١٩٨٦ وما بعدها). وإبان الحرب الباردة بين مصر - عبد الناصر والولايات المتحدة عام ٥٨ - ١٩٦٤ انجزت الولايات المتحدة دراسة حول مياه النيل قدمت إلى النظام الأثيوبى بهدف استصلاح ٤٠٠ ألف هكتار من الأراضى القائمة على الحدود السودانية وإنتاج كمية ضخمة من الكهرباء لتحقيق مستلزمات هذا المشروع الذى أن تحقق كان سيحرم مصر والسودان على الأقل من خمسة بلايين متر مكعب ماء. وكانت الولايات المتحدة تلوح لعبد الناصر آنئذ باستخدام سلاح جديد وخطير لأن منابع النيل الأساسية تأتى من مرتفعات أثيوبيا وبإمكان النظام الأثيوبى لعب دور محوري ضده.

١- إسرائيل والنيل

لإسرائيل مطامع فى مياه النيل تعود إلى بداية هذا القرن، ومع ازدياد إحساسها بوجود أزمة مائية سارعت بالتعاون والتنسيق الشديد مع أميركا فى مجال التكنولوجيا المائية والأبحاث وهو استمرار للتنسيق العسكرى والسياسى بينهما. ولأسباب غير معلومة ترى دوائر البحث الإسرائيلى فى نهر النيل المصدر الذى سيحل مشكلتها المائية فى المستقبل الأمر الذى يجعلها تولي عناية خاصة بكل من مصر وأثيوبيا وكينيا فى هذا المضمار، بل انها ترى فى نفسها أنها صاحبة دور أساسى بسبب امتلاكها تقنيات عالية فى مجال تكنولوجيا المياه لا يملكها الآخرون.

وقد ظهرت مقالات عدة فى الصحف الإسرائيلية منذ منتصف السبعينات تدعو إلى "مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب" بعد ذلك طرح الرئيس السادات فكرة لم تصل لحيز التنفيذ بإيصال مياه النيل لإسرائيل فى حالة استتباب السلام الشامل، وقد كان هدفه تخفيف

التطرف الإسرائيلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يكرر الرئيس السادات الفكرة مرة أخرى نتيجة الحملات الداخلية المعارضة والتي تزعمها في حينه وزير الري المصري المهندس عبد العظيم أبو العطا وغيره في النقابات والأحزاب.

وعادت صحيفة معاريف الإسرائيلية في ١٩٧٨/٩/٢٧ لتكرار نفس الفكرة: "كتبت الصحف الأميركية منذ بضعة شهور بأن هناك اقتراحا إسرائيليا بأن تقوم مصر ببيع المياه من نهـ النيل إلى إسرائيل وبالفعل فإن الفكرة كلها فكرة إسرائيلية. وهى فكرة المهندس الإشع كالى الذى يعمل فى شركة تاحال ويرى الإشع كالى أن إسرائيل ستضطر لمواجهة مشكلة المياه لبضع سنوات قادمة وهو يرى أن حل المشكلة موجود فى جلب مياه من دول مجاورة أى "إحضار مياه النيل إلى النقب الشمالى وقد نشرت صحيفة "معاريف" مشروع الإشع كالى.

وقد نشره الإشع كالى نفسه فى "كتاب المياه والسلام" - السابق الإشارة إليه - وفيما يلى نوضح مشروع الإشع كالى كما جاء فى كتابه:

يأتى عرض كالى لهذا المشروع ضمن اتفاقات تتم بين مصر وإسرائيل بالإضافة إلى اتفاقات بين إسرائيل ودول أخرى فى إطار يصفه بمشاريع المياه فى عهد السلام وفيما يتعلق بالاتفاق المصرى - الإسرائيلى فيقسمه إلى:

التعاون المصرى الإسرائيلى على استخدام الموارد المصرية (من أرض ومياه) فى الأراضى المصرية. ويرى أن ذلك التعاون فى مجال الزراعة يأتى نتيجة ميل مصر إلى الاستعانة بأطراف خارجية - خاصة فى رأس المال والخبرة لتقدم الزراعة المصرية. وأن التعاون سيتخذ طابع نشاط إدارى إسرائيلى على أرض مصرية. وأن التنمية الأفقية للزراعة فى مصر ستكون أكثر تطورا فى حالة وجود تعاون مصرى - إسرائيلى.

مشروع نقل مياه النيل نحو الشرق:

يقول كالى أن المنطق الأساسى فى فكره هذا المشروع هو أن كميات ضئيلة بالمقياس المصرى (٥,٥٪) من الاستهلاك والتي تشكل فائضا وتحدك يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصاديا - إلى غزة والنقب بل وإلى الضفة الغربية والأردن. ويوضح المعطيات الاقتصادية للمشروع:

- أن هناك فوائض مياه ناتجة عن التخزين فى بحيرة ناصر وأن التطوير الذى من المفروض أن يستنفذها، لن يستنفذها قبل نشوء فوائض جديدة ثمرة مخططات توفير المياه. بالإضافة إلى فوائض الري (١٠ مليارات م^٣ سنويا) ولا يمكن استهلاكها فى مشاريع تنمية جديدة قبل توقع توفير مياه إضافية (حصة مصر من مشروع جونقلي). بالإضافة إلى مليارات الأمتار المكعبة التى تذهب سنويا إلى البحر (شهرى ديسمبر ويناير) والمطلوبة للملاحة وإنتاج الكهرباء. وكل

ذلك يمكنه تغذية المشروع.

- أن المشروع المطروح سيشكل توسيعاً وتمديداً للمشاريع المصرية - في ظل ما تخطط له مصر من نقل المياه إلى سيناء والذي تم بالفعل - ويسمح باستغلال فائض الكمية.

- أن تزويد النقب بمياه النيل أقل تكلفة من تزويده بمياه بحيرة طبرية (فالتزويد من طبرية يتطلب طاقة ٢-٣ كيلو واط ساعة، بينما التزود من النيل يتطلب أقل من ١ كيلو واط/ساعة ويدعى أن ذلك سيكون أكثر فائدة بالنسبة للأردن، حيث تنقل مياه النيل إلى النقب ونقل مياه طبرية إلى الضفة الغربية (يهودا والسامرة في الفكر الصهيوني التلمودي).

وهناك عوائق جوهرية أمام تنفيذ هذا المشروع تعود إلى عدم التناسب بين فوائد المشروع ومخاطره الاقتصادية:

- ضآلة الفائدة الاقتصادية (١٠ مليون دولار سنوياً) بالنسبة إلى مزودي المياه، ترك للاعتبارات الأيديولوجية وزناً كبيراً.

- أن الفائدة الكبيرة نسبياً - بالنسبة للحاصلين على المياه - تولد الخوف من التبعة الزائدة. ويوضح كافي المعطيات المساعدة والممانعة لعناصر المشروع في الجدول التالي:

جدول (٢٧) ^(٣٥) معطيات مانعة ومساعدة بالنسبة إلى عناصر مشروع نقل مياه النيل شمالاً

معطيات	معطيات هندسية - اقتصادية	معطيات هيدرولوجية
هدف التزويد قطاع غزة	هدف لا يقرب حدود المشروع، ويقع على إرتفاع صـ (٥٥٠+). وعليه يكون تنفيذ المشروع حتى هدف بسيط نسبياً، ويمكن استيعاب مياه لشتاء في حرات حوفية بعيداً عن هدف السابق، وعلى صـ (١٠٠+).	يوجد التزام مصري بالنسبة لهذا الهدف أي أن هناك خلفية مساعدة.
النقب الاسرائيلي	٥٢٠٠. وعليه فإن تنفيذ المشروع إليه أكثر تعقيداً، ولا توجد حرات حوفية ملائمة مما يصعب تخزين مياه لشتاء.	هناك تحفظ مصري واضح وثابت تجاه تزويد إسرائيل بمياه.
يهودا والسامرة (الضفة الغربية)	ضرورة تبادل المياه مع إسرائيل تجعل المشروع أكثر تعقيداً.	خلفية أقل مساعدة مما هي عليه إزاء غزة، حيث أن الالتزام المصري بإنتاجها أقل من إزاء غزة، فضلاً عما يصعب التبادل مع إسرائيل من صيغة تزويد إسرائيل بمياه.
الأردن	مثال حال يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، لأن الحدوى الاقتصادية أكبر. نظر للتفاوت بين تكلفة نقل مياه من طبرية إلى النقب، وتقنياتها إلى الأردن (مشروع نفور).	مثال حال يهودا أو السامرة (الضفة الغربية).

ويقوم مشروع كافي على توسيع قناة السلام (التي تتغذى من روافد (دمياط في الدلتا)

وقناة سيناء المصرية المتفرعة منها من أجل تأمين قدرة النقل التي تتراوح بين ١٠٠ مليون م^٣ سنوياً - في حال تزويد غزة فقط - و ٥٠٠ مليون م^٣ - في حال تزويد مستهلكين آخرين. وهي

(٣٤) الشيخ كافي، المياه والسلا، وجهة نظر إسرائيلية، م. س. ذ.، ص ٩١.

قدرة مؤقتة بحسب الاستهلاك في شهر أغسطس (شهر الذروة) بمعدل ١٨٪ من الاستهلاك السنوي، ٤٤ مترًا مكعبًا في الثانية، و٩ أمتار مكعبة/ ث قياسًا بذلك.

يبلغ طول القناة بدءًا من قناة السويس حتى حدود إسرائيل نحو ٢٠٠ كم. وتوضح الخريطة (١٤) ذلك المشروع. انظر خريطة ١٤.

وتعكس تلك الخريطة أن ما يقترحه كالي ليس مجرد عرض لمشروع ولكنه - كما يرى د. محمد نعمان (معهد التخطيط القومي) - يعرض الجزء المكمل لخطة المياه الإسرائيلية لأن شبكة المياه تم تنفيذها بالفعل منذ عام ١٩٨٠ وتعتمد على رفع المياه من بحيرة طبرية إلى جبل الجليل ومنها تضخ المياه في المواسير الرئيسية للشبكة، ثم يأتي مصدر التغذية الآخر من الشمال من نهر الليطاني. وهناك مصدر تغذية ثالث كان من المزمع ربطه بنهر اليرموك وهو قناة رى مكشوفة جنوب بحيرة طبرية.

وفي دير ياسين في نهاية خط أنابيب الري الرئيسية توجد طلمبة الاتصال المعدة لاستقبال مياه النيل من امتداد ترعة السلام.

وإذا حصلت إسرائيل على ما تريده بالفعل من المياه المصرية فإنها تستطيع زيادة زراعتها بمقدار ٢,١٦ مليون دونم أي إضافة ١,٢٧ مليون فدان، وهو ما يرفع من مقدرتها على استيعاب مهاجرين جدد دون ضغط إضافي على مواردها يقدر بحوالي ١.٦ مليون نسمة، وفي ظل معدلات التعبئة في إسرائيل (من أعلى معدلات التعبئة في العالم ١١.٠٨ من عدد السكان) فإن تلك المياه ستساعد على حشد جيش من مليون جندي: وهنا سوف تحتاج لكميات أكبر من المياه^(١).

وقد أعلن الرئيس مبارك يوم ١٩٩٧/١١/٢٦ بمناسبة بدء إطلاق مياه النيل في ترعة السلام وصولاً لسيناء أنه "ليس لدينا فائض من المياه نمنحه لأحد وأعلنها صريحة أننا لا نكد ونتعب وننفق أموالنا من أجل عيون إسرائيل أو غيرها". .. وأتينا على استعداد للدفاع عن كل حبة رمل من أرضنا. وهكذا تقف مصر بخطى ثابتة وقوية في وجه الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل. فنهر النيل - كما يقول د. عودة - نهر دولي لا يرتبط بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

ويرفق كالي عددا من الجداول توضح الاستثمار في هذا المشروع وتكلفة المياه أو التي يشكل الاستثمار المذكور عنصرا فيها:

(١) د. محمد نعمان - خطة إسرائيل لابتلاع المياه العربية - مصر الفتاة - ٩١/١٠/٢٨. أيضا:

- د/ عبد الملك عودة، النيل دولي لا يرتبط بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، المصور، ع ٣٥١٠، ٩٢/١/١٧. ولنفس المؤلف: السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل، كتاب الاهرام الاقتصادي، عدد ١٢٥٥، أول ابريل ١٩٩٩، ص ٨-٢٥.

جدول رقم (٢٨) ^(٣٦)

الاستثمار في مشروع نقل مياه النيل شمالاً

الموضوع	الاستثمار في وحدة توريد (دولار / ٣م سنوياً)	الاستثمار الإجمالي بملايين الدولارات
حصة الشبكة		
توسيع الشبكة المصرية	١.٠٢	١.٠٢
مد الشبكة حتى غزة والنقب	٠.٥٦	٠.٥٦
المشروع بأكمله	١.٥٨	١.٥٨

جدول رقم (٢٩) ^(٣٧)

البند	السعة مشروع بسعة ١٠٠ مليون م ^٣ سنوياً	٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً
قسط الاستثمار (فائدة ٥٪)	٨.٧	٧.٦
طاقة للضخ (٧ سنت كينو واط ساعة)	٥.٢	٥.٢
تشغيل وتخزين (مع تعقيم)	٢.٥	٣.٠
تكلفة المياه في المصدر	٤.٠	٤.٠
المجموع	٢١.٤	١٩.٨

جدول رقم (٣٠) ^(٣٨)

الهدف	الضفة الغربية (مناطق السامرا المنخفضة)	الأردن (مشروع الغور)
تكلفة مياه النيل في النقب (جدول ٢٩)	١٩.٨	١٩.٨
التوفير في الكهرباء لضخ مياه طبريا إلى النقب (٢.٥ كينو واط ساعة/م ^٣)	١٧.٠ -	١٧.٠ -
الضخ إلى الهدف	١٤.٠	١.٠
الاستثمار في أجهزة النقل إلى الهدف	٣.٠	١.٠
المجموع	١٩.٨ +	٤.٨ +

^(٣٦) الشيخ كافي، مرجع سابق، ص ٩٣.

^(٣٧) المرجع السابق، ص ٩٤.

^(٣٨) المرجع السابق، ص ٩٥.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أن تكلفة إنتاج المياه الهامشي في كل من إسرائيل والأردن والصفحة الغربية وقطاع غزة تتراوح بين ١٠ - ٣٠ ستم للكمب الواحد^{٣٩}.

٣- إسرائيل ونهر الأردن

كتبت صحيفة لوس أنجلوس تايمز عام ١٩٨٨ تقول بأنه قبل نهاية القرن ستواجه إسرائيل وجيرانها العرب نقصاً حاداً في المياه سيضطرون أمامه إما إلى التعاون من أجل حل مشترك للأزمة أو إلى إشعال حرب حول طرق تقسيم المياه، ولقد اعتمدت الصحيفة في قولها هذا على تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن والذي حث واشنطن على القيام بعمل إجرائي مائي يجمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة، وتقوم أميركا بتمويله وتوجيهه وهكذا يمكن حل الصراع العربي الإسرائيلي لا عن طريق الحرب بل عن طريق محاربة الجفاف. وكان المرشح الأكبر لهذا التجمع الجديد هو الأردن. هذا وقد ظهرت ورقة أخرى في مؤتمر "ارماند هامر" للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب في يونيو ١٩٨٨ تطرح مشروعاً آخر يشترك فيه الأردن وإسرائيل لتحويل فيضان نهر اليرموك في الأراضي الأردنية إلى بحيرة طبرية التي أخذ منسوبها في الانخفاض.

وفي يوليو ١٩٩٠ ذكرت صحيفة "تيموانياج كرايان" الفرنسية أن إسرائيل تستوفى كل عام على مليار وثلاثمائة مليون متر مكعب من الماء من الحصة الطبيعية لعدد من الدول العربية وأضافت الصحيفة أن عمليات سحب الإسرائيليين لمياه نهر الأردن والتي تتم عن طريق بحيرة طبرية تصل إلى ٦٦٠ مليون م^٣ مما يزيد من نسبة الملوحة في مياه نهر الأردن ويكون من الصعب استخدامها في الري. وقالت الصحيفة أن إسرائيل تأخذ أيضاً نحو ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه غزة (قبل الحكم الذاتي).

ويتناول كالي في كتابه (المياه والسلام) أوجه التعاون الإسرائيلي - الأردني في موضوعات مختلفة.

يقول كالي أن الحدود بين الأردن وإسرائيل تشكل مركزاً هيدرولوجياً ممتازاً؛ حيث أنها تمر في أجزاء مائية تغذي الشبكات المائية المشتركة، وتقع على طول الحدود المشتركة: نهر الأردن، اليرموك والبحر الميت، وسيل عربية. والبحر الأحمر. بالإضافة إلى خزانات جوفية مشتركة (في حوض اليرموك وعربة) وهو ما يعتبره كالي وضعاً مائلاً بصورة طبيعية للتعاون المشترك في مجال المياه ويضيف معطيات أخرى:

- أن الأردن يحتاج إلى استيراد المياه من الخارج، وأن التصدير انجرى لها يكون من مصر أو لبنان، وذلك غير ممكن إلا إذا تم عن طريق إسرائيل.

^{٣٩} المرجع السابق - ص ٩٥.

- والواضح أن هذه كلمة حق يراد بها باطل فإسرائيل تتنزع باحتياج الأردن للمياه، وكون المصادر المصرية واللبنانية الأنسب بالنسبة للأردن لكي تصل إلى ما تخطط له من الوصول إلى مياه البلدين، اللذين يصعب - أن لم يستحيل - اقتناعهما بتصدير المياه لإسرائيل.

- أن المعطيات الجغرافية للدولتين (الأردن وإسرائيل) تسمح لهما بتنفيذ مشروع مشترك يتعلق باستمطار الغيوم.

وهكذا تمتد يد إسرائيل الطويلة ليس فقط إلى مصادر المياه السطحية والجوفية العربية، بل حتى إلى الأمطار.

ويدعى كالي أن هذا التعاون سيكون الأغنى والأجدى والأوفر إمكانات في المنطقة.

(أ) التعاون في إدارة الخزانات الجوفية

يرى كالي أن استغلال الخزانات الجوفية المشتركة - من دون تنسيق تقريبا - يتم على نحو يضر بكلا البلدين.

ويرى أن المشروع ممكن التحقيق حتى قبل انجاز السلام أو تمهيدا له.

(ب) نقل مياه النيل إلى الأردن من مصدر طرف ثالث

وفي حالة نقلها من لبنان سيتم تحويل مياه الليطاني إلى حوض الأردن لتصل لطبريا. وفي حالة نقلها من مصر فإنها ستكون المياه التي لا تضح من طبريا إلى النقب (في إسرائيل) مقابل تلقي (إسرائيل) مياه النيل التي سترسل إلى النقب.

ويمكن في البداية تنازل إسرائيل عن نصيبها من مياه اليرموك لغاية ٤ ملايين متر مكعب في الشهر، مما يترتب عليه عدم الحاجة لتركيب محطة ضخ لنقل المياه من طبريا إلى الغور. إلا إذا زادت الكميات المطلوبة عنى المذكورة أعلاه.

(ج) مشروع استمطار الغيوم فوق حوض اليرموك

يرى كالي إمكانية زيادة كمية المطر في الأردن (حجمها غير واضح) لعدة أهداف:

- زيادة الأمطار في سهل الغور.

- زيادة الأمطار في حوض التخزين الخاص بنهر اليرموك.

- زيادة الأمطار في أحواض الروافد الصغيرة التي تصب في نهر الأردن بين اليرموك والبحر الميت.

ويرى وجوب زرع الغيوم المؤثرة على هذه المناطق في معظمه على حدود إسرائيل، كما يرى ملائمة هذا المشروع للتنفيذ قبل التوصل إلى حالة السلام الكامل.

(د) استغلال قناة الغور لنقل المياه إلى غربي نهر الأردن:

- يرى إمكانية استخدام القناة لإيصال المياه للمستهلكين غربي نهر الأردن عن طريق:
- التزود بمياه اليرموك لمستوطنات غور الأردن الإسرائيلي وغوربيت شان (بيسان) عبر قناة الغور (بواسطة أنبوب عبر النهر) بدلا من ضخها مباشرة من مجرى النهر يوفر في الطاقة ويسمح باستغلال مياه أكثر عذوبة.
- أيضا استخدام أنبوب عبر النهر لنقل مياه طبريا من القناة إلى الضفة الغربية يغني عن شق قناة من طبريا نحو الجنوب.
- أن نقل المياه عبر قناة الغور للمستهلكين في غور الأردن أنجح طريقة. حيث تغني عن إقامة قناة جديدة موازية للموجودة، كما تلغى الضخ من نهر الأردن الذي تتسم مياهه بالملوحة.

(هـ) المشروع الأردني - الإسرائيلي لاستغلال مياه اليرموك:

- وأساسه تخزين التدفق الشتوي لنهر اليرموك في بحيرة طبريا الإسرائيلية. ويستند -من وجهة نظر كالي- إلى ما يلي:
- يستغل الأردن بصورة أساسية مياه النهر الصيفية، إلا أن غالبية مياه النهر غير مستغلة. وحيث أن معظم مياه فيضانات شتوية متدفقة، فإنه لا يمكن استغلالها إلا عن طريق التخزين الموسمي.
- يمكن التخزين أما عن طريق إقامة سد على النهر أو تحويل المياه إلى خزان طبيعي في بحيرة طبريا. والطريقة الأولى لها مشكلات أعمق من الثانية فبالإضافة إلى التكلفة الباهظة لإنشاء السد (من ٠.٤ أو ٠.٥، إلى ٠.٨ مليار دولار بما يوازي ٢-٣ دولار لكل م٣ سنويا)؛ فهناك أيضا المشكلة السياسية المتمثلة في تبعية الضفة الشمالية - الغربية للنهر لدولتين هما سوريا وإسرائيل، في حين أن طبريا تقع داخل حدود دولة واحدة هي إسرائيل.
- أن الاستثمار المائي لمياه اليرموك في طبريا أكثر جاذبية بسبب التكلفة المنخفضة للمياه (٢١ مليون دولار. أي بضع عشرات في المائة من استثمار السد)، وكمياتها حيث تسمح باستغلال ١٩٠ مليون م٣ سنويا.
- وهناك عدة مشكلات تقنية قد تعطل هذا المشروع:
- صغر السعة المتوفرة في البحيرة من أجل هذا التخزين عن أن تلبي كل المتطلبات. مما يعني فيضان جزء من المياه المحولة في الشتاء دون استغلال من جهة ومن جهة أخرى عدم توفر المياه الكافية لتلبية الطلب في فصول الصيف التالية للشتاءات قليلة المطر.
- سيكون لدى إسرائيل حافز لتنفيذ المشروع لقدرتها على الاستفادة بمياه المفيض الشتوي عن طريق سحبها وتخزينها في خزانات جوفية.

- سيكون لدى إسرائيل حافز آخر وهو تحلية مياه طبريا التي تبلغ الملوحة فيها (٨٠٠ جزء في المليون) حيث أن تحويل مياه اليرموك إليها يخفض هذه الملوحة بنسبة ٢٠٪. وهكذا يتضح أن إسرائيل هي المستفيد الأكبر عن هذا المشروع على عكس ما يدعيه كالي بأن الأردن هي المستفيد الأكبر. أن إسرائيل لا تمتنع من القيام بمشروع يعود ببعض النفع على الأردن. مقابل أن يكون لها الجزء الأكبر من النفع. فمياه اليرموك التي تخفض ملوحة المياه في طبريا التي تستخدمها إسرائيل هي بعينها التي تزيد ملوحة ما يستخدمه الأردن من هذه المياه المخزنة. هنا تقوم إسرائيل بتخزين المياه للأردن في طبريا. وتستفيد بسحب الفائض الشتوي من قدرة البحيرة على التخزين في خزاناتها لاستخدامها الخاص. فضلا عن كل ذلك يصبح لديها القدرة على التحكم في مصدر هام لمياه الأردن أي السيطرة الهيدروليكية التي تفجرت أزماتها لأسباب سياسية عام ١٩٩٩^(١). بالإضافة إلى أن تحويل مياه الينابيع المالحة من طبريا إلى النهر يعطى ٣٠ مليون م^٣ وبذا تحصل إسرائيل على ٥٦٪ من وادي الأردن وترك ٤٤٪ للدول المعنية، ويهدف ذلك إلى مضاعفة موارد إسرائيل المائية خلال ١٠ سنوات لزيادة مساحة أراضيها القابلة للزراعة إلى ٣ أضعاف. أن إسرائيل لا تقبل على اقتراح هذه المشاريع تمهيدا للسلام - كما يدعى كالي - ولكن تسعى إليها للاستفادة منها ودفع الدول العربية لتنفيذها تحت دعاوى السلام. أن السلام بمعناه الحقيقي لا يعنى عدم استخدام الأسلحة وعدم وجود حروب بين المتصارعين ولكنه يعنى أيضا عدم استخدام أى شكل من أشكال الحرب الاقتصادية - غير الشريفة - أو المعنوية. وإسرائيل في كل هذا لا تنادى إلا إلى السلام بمعناه الضيق - الإمتناع عن الصراع المسلح - وهو ما يكفل لها أن تجنبى فوائد حجة من وراء السلام. وفي نفس الوقت يمكنها بطرق ملتوية أخرى - لا يمكن إدراجها ألا تحت مسميات الحروب والصراعات - تحقيق أهدافا أخرى. فقد تقوم بسرقة المياه العربية دون استخدام الأسلحة، ولكن أليست هذه حربا ؟. وقد تقوم ببناء المستوطنات دون قتل أو عنف - فى حالة استسلام الأهالى - وهنا تدعى أنها تحقق السلام، أما إذا دافع الأهالى عن بيوتهم وأراضيهم تستخدم القتل والهدم بحجة مواجهة الارهاب الفلسطيني.

(١) بسبب توجهات الاردن العربية عقب وفاة الملك حسين في شهر فبراير ١٩٩٩، لتدعيم مواقفها مع الدول العربية القاندة مصر وسوريا والسعودية. قامت إسرائيل بانقاص حصة الاردن من المياه من ٥٥ مليون متر مكعب حسب اتفاق وادي عربة بين الدولتين عام ١٩٩٤. إلى ١٨ مليون متر مكعب بسبب ضعف واردات إسرائيل المائية كما تدعى وكانت تلك الرصاصة الثانية في حروب المياه في الشرق الأوسط بعد أزمة المياه بين تركيا والعراق وسوريا عام ١٩٩٢. وقد كان اثر ذلك مأساويا على البنديين العربيين الشقيقين الاردن وسوريا. راجع جريدة الاهرام في ١٩٩٩/٣/٢٠.

وهنا لن تكون أيضا البادية بالحرب ولكنها مدافعة، فهم الأهالي - من بدأوا بالاعتداء عليها. ويوضح كالي في الجدول التالي ما يتميز به مشروع تحويل مياه اليرموك إلى طبريا عن إقامة سد على النهر من تكلفة منخفضة نسبيا.

جدول (٣١)

معطيات اقتصادية لوسائل التخزين المختلفة في اليرموك

المشروع	سد ضمن الحدود	سد ضمن الحدود	تحويل المياه إلى
البند	الأردنية - الإسرائيلية	الأردنية - السورية	طبريا
الاستثمار بملايين الدولارات	*٤٠٠	٨٠٠	٢١
تسديد الاستثمار وبفائدة ١٠٪ / سنت / ٣م	١١.٩	٢٧.٧	١.٤
تسديد الاستثمار ٥٪ / سنت / ٣م	٦.٧	١٥.٥	٠.٨
تكلفة الضخ (+) أو توليد الكهرباء (-)	- ٢.٠	- ٣.٠	+ ٠.١
سنت / ٣م			
نفقات أخرى سنت / ٣م	٢.٠	٤.٠	٠.٢
تكلفة المياه بحسب تسديد الاستثمار مع فائدة	٦.٧	١٦.٥	١.١
٥٪ / سنت / ٣م			
تكلفة المياه بحسب تسديد الاستثمار مع فائدة	١١.٩	٢٨.٧	١.٧
١٠٪ / سنت / ٣م			

توضح الخريطة التالية منطقة تحويل اليرموك إلى طبريا انظر خريطة (١٥).

(و) استغلال طاقة البحر الميت :

يهدف إلى نقل المياه من البحر المتوسط أو الأحمر إلى البحر الميت لتوليد الكهرباء. وتعويض المياه التي تصب في البحر الميت من المياه العذبة التي كانت تتدفق إليه قبل تحويلها للرى في إسرائيل والأردن ثم تبخر منه فيحافظ بذلك على توازن منسوبه. ومشروع الربط بين البحرين المتوسط والميت، والذي يطلق عليه الإسرائيليون أحيانا مشروع هرتزل، هو بالأصل مشروع بريطاني ارتبط بالمخططات الاستعمارية البريطانية ضمن ما

(*) هناك تقديرات استثمارا على حد ٢٥٪ انظر المصدر:

اليشع كاني، المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية، م. س. د، ص ١١٢.

كان يعرف آنذاك شرق السويس. ويهدف إلى الحفاظ على طريق الهند. وأول من طرح فكرة المشروع هو الكابتن البريطاني وليام آلن. وذلك في كتاب تحت عنوان "البحر الميت - طريق جديد للهند".

ويتلخص مشروع آلن بإنشاء قناة من خليج حيفا إلى وادي الأردن بالقرب من بيسان. تم طرح المشروع الجنرال تشارلز غوردون الحاكم العسكري البريطاني للسودان. وبرز مشروعه بضرورة الحفاظ على طريق الهند في حال حدوث تمرد عسكري في مصر يمكن أن يهدد بحرمسان البريطانيين من فرصة استغلال قناة السويس لأغراض النقل البحري. وفي عام ١٨٩٩ أرسل المهندس السويسري ماكس بوركات رسالة إلى تيودور هرتزل تحدث فيها عن إمكانية شق قناة من خليج حيفا إلى غور بيسان ومن ثم تسير بمحاذاة نهر الأردن وصولاً إلى البحر الميت. وبعد ذلك تحدث هرتزل في كتابه "الأرض القديمة - الجديدة" عن مشروع قناة البحار.

وفي عام ١٩١٩ طرح المشروع المهندس بورش وأعاد طرحه عام ١٩٢٥ المهندس فرنسي يدعى بيار جنادريو.

وعندما درس كل من لاودرميلك وجيمس هيس المشكلة المائية في فلسطين في النصف الأول من الأربعينات، أبد الاثنان مشروع إنشاء قناة البحار. وتحدثا في التقرير الذي نشره معاً عن إمكانية استخدام قناة البحار لأغراض توليد الطاقة من خلال استثمار فوارق الارتفاع. وعندما درس جون كوتون أوضاع المياه في إسرائيل، تحدث عن سبعة خطوط محتملة للربط بين البحر بين الميت والمتوسط.

وفي عام ١٩٦٠ طرح البروفيسور يوفان نيمان مشروعاً للربط بين البحر بين الميت والأحمر. ولم ير المشروع النور بسبب وجود هضبة كبيرة ولأن حفر نفق عبر هذه الهضبة يتطلب مبالغ باهظة جداً. وآخر مشروع طرح كان مشروع شلومو غور للربط بين البحر المتوسط والميت عبر قناة تسير من خليج حيفا حتى منطقة بيسان، وتحدثت الصحف الصهيونية عن إمكانية استخدام هذه القناة لأغراض التجارة والملاحة.. إلخ.

وبعد تشكيل حكومة الليكود في آيار ١٩٧٧ كون مناجم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي لجنة لدراسة كل البرامج المطروحة لإنشاء قناة البحار، وذلك برئاسة البروفيسور يوفان نيمان. وفي ١٢/٨/١٩٨٠ قدمت اللجنة تقريراً إلى وزيرى الطاقة والمالية فى الحكومة الإسرائيلية. وقد تضمنت توصيات اللجنة الموافقة المبدئية على المشروع مع الإشارة إلى إمكانية حصول حكومة إسرائيل على مساعدات لتنفيذ المشروع. أما القوائد التي ستحصل عليها إسرائيل جراء تنفيذ هذا المشروع فتتمثل فى توليد ٨٪ من احتياجات إسرائيل من الكهرباء، وتوفير ٢.٦ مليار دولار من أسعار الوقود. بأسعار ١٩٨٠. وتحويل البحر الميت إلى بحيرة شمسية، وقدّرت تكلفة المشروع بـ ٦٨٥ مليون دولار.

وفي ١٩٨١/٣/٢٩ وافقت الحكومة الإسرائيلية على حفر قناة من تل القطيفة بين دير البلح وخان يونس في قطاع غزة تنتهي في منطقة مسعدة جنوبي غربي البحر الميت مروراً بمنطقة بئر السبع. غير أن هذا المشروع جمد. وكان السبب الأول لتجميد مشروع قناة البحار هو الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط في الثمانينات يضاف إلى ذلك أن المعارضة كانت لا تؤيد الفكرة وتحدثت عن عدم جدواه من الناحية الاقتصادية، وعن الإضرار التي ستلحق بمعامل اليوتاس على البحر الميت، والخسائر الفادحة التي ستصيب الاقتصاد الأردني جراء غمر مناطق استخراج اليوتاس الأردنية بالمياه. لذلك تم تجميد المشروع بعد تشكيل ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية بزعامة شمعون بيريز عام ١٩٨٤.

لكن مشروع قناة البحار مازال يلقي هوى في نفوس كثيرين من الصهاينة. فقد وصف مناجم بيجن يوم بدء العمل في المشروع بأنه يوم عظيم لشعب إسرائيل وللإنسانية جمعاء، ووصفه ديفيد ليفي، بأنه مشروع طلائعي من الدرجة الأولى، وقال عتمأوري غوردون زعيم حركة "تيلم" الدينية أنه مشروع سيتدفق نحوه الشبان المتحمسون من كل أنحاء الشتات لحفر القناة والنفق. وقد عاد المشروع من جديد إلى السطح بعد اتفاق وادي عربة للسلام مع الأردن وهذه المرة لأسباب سياسية ضد مصر بسبب توجهاتها العربية.

وهناك مخططان للمشروع:

الأول إسرائيلي لخط قطيف - مسادة، وأساسه ضخ المياه (نحو ١.٥ مليار م^٣ سنوياً) من البحر المتوسط إلى ارتفاع +١٠٠ م بالغرب من قطيف في قطاع غزة، ونقلها في قناة إلى جوار أورييم، ومن هناك إلى مسادة جنوباً في نفق طوله ٨٠ كم، ثم أسقاطها على محطة طاقة كهربائية على شاطئ البحر الميت.

الثاني: أردني لخط البحر الأحمر - البحر الميت، وأساسه ضخ المياه (١ مليار م^٣ سنوياً) من البحر الأحمر بالغرب من العقبة إلى ارتفاع +٢٢٠ م على مرحلتين من الضخ، وتنقل من هناك في قناة عند سفوح جبال أدوم على امتداد أكثر من ٢٢٠ كم وتسقط في البحر الميت لتوليد الكهرباء في أربع محطات للطاقة.

ولا يمكن من الناحية الهندسية إقامة المشروعين معاً لأن البحر الميت قادر على استيعاب (وتبخير) حصة واحدة فقط.

وهناك بدائل ثلاثة لذلك:

- أن تقيم كل دولة نصف مشروع يستغل نصف المكان فقط.
- يقام مشروع إقليمي واحد، تقاسم الدولتان إنتاجه.
- يقام مشروع ثنائي إقليمي مشترك بين الدولتين.

ويعيب البديل الأول خسارة ميزة ضخامة المشروع، بينما يعيب البديل الثاني أن كل دولة لن تقبل أن يكون موقع المشروع في أراضي الأخرى. وأن إسرائيل الأقوى - على حد تعبير كالي - لن تسمح للأردن بإقامة مشروع خاص به، كما أن قيام أي منهما بمشروع خاص بها سوف يفقد لمساحة التمويل الدولي وهو ما يحوى خسارة اقتصادية كبيرة.

وأفضل الحلول هو الثالث لفوائده السياسية والاقتصادية! وهو المشروع الذي يقوم على جر مياه البحر الأحمر إلى قناة تمتد حتى البحر الميت، وعلى استغلال واقع أن الخط الأقل تكلفة والأفضل للقناة في الجزء الحوى من منطقة عربية ضمن حدود الأردن، وأن الخط الأفضل في الجزء الشمالى هو خط ضمن حدود إسرائيل.

وللمشروع فوائد عديدة منها الكهربائية (يوضحها جدول ٣٢) وغير الكهربائية المتمثلة في الفوائد الاقتصادية الثانوية تنبع من كون المشروع يحمل مياه البحر إلى منطقة جافة تكون للمياه فيها قيمة اقتصادية كبيرة وبيئة كذلك. وأيضاً:-

- الزراعة البحرية في منطقة ذات مناخ ملائم لذلك.

- تبريد أصطناعى في منطقة تعاني نقصان في المياه.

جدول (٣٢) (٤٠)

الفوائد الكهربائية لمشروع قناة البحرين
(الكهرباء بآلاف الكيلو واط/ ساعة فى السنة)

(القيمة بملايين الدولارات فى السنة)		البند
المشروع الإسرائيلى	المشروع الثانى الإقليمى	
١٦٥٠	٢٢٦٥	الإنتاج السنوى لكهرباء (ألف. ك. ساعة)
٥٦٠	١٢٣٠	الاستهلاك السنوى للكهرباء (الف. ك. س)
١٠٩٠	١٠٣٥	الإنتاج الصافى للكهرباء
١٢٥٨	١٤٠٤	إنتاج معادل للكهرباء فى ساعات الذروة على افتراض قيمة كهرباء الضخ ٧٠٪ من قيمة الكهرباء المنتجة (الف. ك. س)
١٠٠,٦	١١٢,٣	قيمة الكهرباء المنتجة وذلك بحسب ك. ساعة فى ساعة الذروة = ٨ سنت
٩١,٠	١٠٢,٣	القيمة الوسيطة للكهرباء (القيمة الحالية على افتراض أنه بعد فترة الامتلاء يهبط الإنتاج إلى ٧٪)

(٤٠) الإشع كالي - المياه والسلام - م. س. ذ. ص ١٢٦.

ويوضح جدول (٣٣) تكاليف المشروع والقسط السنوي (بملايين الدولارات)

(جدول ٣٣) (١٠)

المشروع	المشروع الإسرائيلي	الثاني الإقليمي	البند
تكلفة التنفيذ	١٠٦٨.٠	١١٨٠.٤	
القسط لقاء رأس المال المستثمر في فترة التنفيذ على	١٧٧.٤	١٣٠.٩	فائدة ٣٥%
افتراض ٦ أعوام تنفيذ واستهلاك أفقي لرأس المال	٣٤١.٧	٣٧٧.١	فائدة ٨%
التكلفة الإجمالية للمشروع	١١٨٥.٤	١٣١١.٣	فائدة ٣%
تكلفة التنفيذ + تكلفة رأس المال وقت التنفيذ	١٤٠٩.٧	١٥٥٧.٥	فائدة ٨%
القسط السنوي المطلوب لقاء إعادة رأس المال المستثمر	٤٦.١	٥٠.٩	فائدة ٣%
(مفروض لمدة ٥٠ عاماً)	١١٥٣	١٢٧.٣	
قيمة الكهرباء المنتجة في السنة كمعدل وسطي	٩١	١٠٢	فائدة ٨%
نسبة العائد إلى التكلفة	١.٩٧	٢.٠٠	فائدة ٣%
	٠.٧٩	٠.٨٠٠	فائدة ٨%

وتوضح خريطة (١٦) مشروع قناة البحرين انظر خريطة (١٦).

وتجنّى إسرائيل من وراء هذا المشروع فوائد جمّة. بحيث أن إقامة مسطح مائي بينهما وبين الدول العربية يعتبر حداً آمناً واستراتيجياً وعسكرياً. كما أن تنفيذ المشروع يفرض واقعاً جديداً في الأراضي المحتلة يصعب تغييره، ويمنح إسرائيل الفرصة لأغتصاب مزيد من الأراضي والمياه العربية فهو يبدأ من البحر الإقليمي لقطاع غزة ويمر بأراضي القطاع ويصب في البحر الميت وبالتالي ستزغ ملكية هذه الأراضي لتنفيذ المشروع.

ويعتبر هذا المشروع تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي والأردني خاصة، من عدة نواحي أهمها:

- أن المساحة الزراعية التي ستغمرها مياه البحر حوالي ٣٣٠ هكتار جنوبى البحر الميت و ١٠٠ كم في المنطقة الشمالية للبحر. وهو ما يؤثر على الإنتاج الزراعي في الأردن سلباً.
- يعرض المشروع خزانات المياه الجوفية في غزة للخطر. نظراً لممر القناة بمنطقة القطيفة. وهو ما يعنى إمكانية تسرب المياه المالحة إلى هذه الخزانات.

(١٠) المرجع السابق، ص ١٢٤.

- سيكون لارتفاع منسوب المياه في البحر الميت وتغير نسبة الملوحة فيه آثار سيئة على كافة المشروعات التعدينية الأردنية^(٤٣).

٣- إسرائيل في لبنان

كان من أهم الأهداف الكبرى لعملية إسرائيل في غزو لبنان عام ١٩٨٢ هو الوصول إلى نهر الليطاني اللبناني واستغلاله لصالح الدولية اليهودية. وفي مارس ١٩٩٠ قال الوفد اللبناني في مؤتمر وزراء الخارجية العرب بأن إسرائيل تستغل مياه نهري الحصباني والوزاني استغلالاً كاملاً وتاماً بمعدل ١٤٠ مليون م^٣ سنوياً. وقد أحاطت إسرائيل بنبع العين ونبع الوزاني بسياج ومدت منهما اقنية وأنايب عبر الأراضي الإسرائيلية. أما نهر الليطاني فسيطر إسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كيلو متراً من مجرى النهر ولا أحد يعرف تماماً - حسب تقرير الوفد - ماذا تفعل هناك. أما شبكة مياه الحدود اللبنانية فقد جرى ربطها بشبكة الجليل في فلسطين المحتلة.

ويتحدث كالي عن التعاون الإسرائيلي اللبناني في شأن المياه.

ويرى أنه يمكن أن يتضمن نوعين من الموضوعات:

أولاً: توليد الكهرباء من المياه التي تتدفق إلى إسرائيل.

ثانياً: نقل مياه لبنان إلى إسرائيل لهدف مزدوج: إنتاج الطاقة وتزويد المستهلكين (الإسرائيليين أو الأردنيين أو أهالي الضفة الغربية).

ويتعلق النوع الأول بمياه نهر الحصباني أساساً ومياه نهر العيون جزئياً.

(أ) مشروع توليد الكهرباء من مياه الحصباني

يستغل المشروع نحو ١٠٠ مليون م^٣ سنوياً (نحو ٨٠٪ من طاقة تصريف النهر). ويقوم على إنشاء خزان داخل لبنان بارتفاع + ٣٠٠٠ متر تقريباً. ومد أنبوب ضغط يصل الخزان بمحطة طاقة يحدد موقعها داخل إسرائيل في مكان قريب من مجرى النهر، على ارتفاع - ١٢٠ متراً. وتقدر تكلفة المشروع بحوالي ٢٤ مليون دولار، وأن يتج حوالى ٤٠ مليون ك.س سنوياً.

(ب) مشروع تحويل مياه الليطاني إلى طبريا

يتم تحويل مياه الليطاني إلى الحصباني أو العيون، وهناك خطان أساسيان لخطوط التحويل:-

- خيار التحويل إلى الحصباني فوق "بركة الليطاني" وخزان الخردلي المصمم.

(٤٣) د. حمدى عبد الرحمن - إمكانيات تدعيم الأمن المائي العربي - أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث

السياسية - م.س. ذ - ص ٥١٦.

- خيار التحويل من الليطاني إلى نهر العيون عند منحدر الخزان المصمم.
ويتميز الخيار الثاني في استغلال وظيفة الخزان في تخزين مياه الشتاء لاستخدامها في الصيف، الأمر الذي يمنح هذا الخيار الأفضلية
ويوضح جدول (٣٤) تكلفة نقل مياه الليطاني إلى طبريا.

جدول (٣٤)

البند	التكلفة
قيمة المياه في المصدر	١٠ سنتات/م ^٣
تكلفة التحويل	سنت واحد/م ^٣
قيمة الكهرباء المنتجة من خلال التحويل	- ٤ سنتات/م ^٣
المجموع	٧ سنتات/م ^٣

وتوضح خريطة (١٧) منطقة تحويل مياه الليطاني إلى حوض الأردن ومنشآت تحويل ممكنة انظر خريطة (١٧).
وتسيطر إسرائيل على منطقة طولها ٣٠ كم من مجرى الليطاني، وجرى ربط شبكة مياه الحدود اللبنانية بشبكة الجليل في فلسطين المحتلة.
وتمت أول تجربة بسحب مياه الليطاني إلى محطة في مستعمرة المظلة (عند أطراف سهل الحولة شمال فلسطين المحتلة) عام ١٩٩٠.
وتمثل أطماع الإسرائيليين في مياه الليطاني تهديدا مباشرا للأمن القومي اللبناني وتهديدا مباشرا للأمن القومي العربي عامة.

٤- إسرائيل في الجولان:

نظرا لما تمثله الجولان السورية من أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل لإشرافها على سهول الحولة ومنطقة طبريا ووادي اليرموك، بالإضافة إلى اشتغالها على روافد هامة لنهر اليرموك- فإن إسرائيل قامت باحتلالها عام ١٩٦٧ ثم ضمها رسميا في التسعينيات. ويتم حسم مشكلة الحقوق السورية في طبريا لصالح إسرائيل. وتوفر إسرائيل الحماية الكاملة- لأعمال الضخ الإسرائيلية لمياه طبريا من خلال التحكم الكامل في الجولان، ويمكنها ذلك التحكم أيضا من مواجهة أي جهد سوري أو عربي لتحويل نهر الأردن الأعلى إلى داخل حدود عربية أو من أجل تنمية اليرموك.

وبدأت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٧١ باستغلال مياه الجولان من خلال شركة ميكوروت التي قامت بحفر مجموعة من الآبار الارتوازية لصالح المستعمرات اليهودية في الجولان كما أقامت الشركة ذاتها محطة لضخ المياه من بركة رام التي تقع تحت سطح جبل الشيخ إلى المستعمرات، حيث أن هذه البركة تستقبل مياه السيول الناجمة عن ذوبان الثلوج فوق جبل الشيخ بطاقة ١.٥ مليون م^٣ سنوياً، وأقامت ميكوروت أيضاً خزانات مياه تجمع حوالى ٣ مليون م^٣ سنوياً^(٤٤).

ويلاحظ أن كالي هنا أسقط دور سوريا في مجالات التعاون مع إسرائيل بسبب المكابرة والعنجهية الإسرائيلية من ناحية، ولعلمه بإدراك سوريا لأساليب إسرائيل جيداً أو استحالة اشتراكها في أى مشروع مع إسرائيل قبل استتاب السلام الكامل كما يخطط كالي ومن لف لفه. وإهماله للدور السورى عامل نقص خطير فى دراسته حيث أنها دولة مشاركة فى موارد مياه حوض الأردن وبانياس واليرموك ويرى منذر حدادين^(٤٥) أن التعاون مع سوريا يمكن أن يشكل بديلاً ثالثاً - بالإضافة إلى المصرى واللبنانى - تتوفر له إمكانيات نجاح أكبر فى حالة السلام.

٥- إسرائيل فى دجلة والفرات

من المعروف أن خبراء فنيين على مستوى عال يشاركون فى المشاريع المائية فى تركيا وقد كانت تركيا إسرائيل بعدها بكميات وفيرة من المياه. وفى مؤتمر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية عرض الممثل التركى ذو المستوى الرفيع - لم يذكر اسمه - مشروع رئيس الوزراء التركى أوزال باسم أنابيب السلام. وتقدر قيمة تكلفة المشروع بحوالى ٢٠ بليون دولار مما يستدعى معه طلب السلطات التركية مساعدة البنوك والمنظمات الدولية وكما ذكر تقرير المركز فإن العقبة الأساسية أمام المشروع هى فى الدول المستفيدة والمشاركة فيه وأن على هذه الدول الاقتناع بأن الفوائد الاقتصادية للمشروع أكثر من التنازلات السياسية بين العرب واليهود فى الشرق الأوسط وإنعاش خططه التنمية فى المنطقة. وكانت بعض الدول العربية الخليجية قد وعدت بالتمويل، ولكنها سحبت العرض بعد علمها بدخول إسرائيل فيه.

٢- تهديد الأمن المائى العربى أو المواجهة بالتفويض مع العرب

أثارت إسرائيل - وما زالت - بين الحين والآخر هاجس الأمن المائى العربى الذى هو جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى. وفى منطقة مليئة بالصراعات الاجتماعية الممتدة والمتنوعة يمكن لأية مغامرة غير محمودة العواقب تهديد آلاف بل ملايين الناس فى أهم مصدر لازم لاستمرار

(٤٤) المرجع السابق - ص ٥١٨.

(٤٥) المرجع السابق، المقدمة.

حياتهم وهو الماء. ومن الملاحظ أن إسرائيل تحرص كل الحرص على عدم الجهازة بإثارة هذا الهاجس لدى العرب بل وأحيانا التظاهر بمظهر المتعاون الداعي للاستقرار في المنطقة وذلك لعسده أسباب تخص إسرائيل:-

- أن إسرائيل تشارك في بعض أحواض الأنهار العربية بشكل مباشر أو غير مباشر مع أطراف عربية لا تزال حتى الآن في حالة حرب رسمية مع إسرائيل.

- أن القدرة العربية على الردع لا تزال فعالة في مجال الأمن المائي ومن ثم يصعب استخدام هذه الورقة لتهديد العرب بشكل مباشر وفي أية مواجهة قادمة.

- أن دول الجوار الاستراتيجية، وأن كانت في بعض مراميها الاستراتيجية تختلف مع الدول العربية المشاركة في أحواض الأنهار إلا أن ما يربطها بهذه الدول أقوى مما يربطها بإسرائيل من علاقات جوار ومصالح حيوية وأمن متبادل لا غنى عنه.

وعلى ذلك ابتعدت إسرائيل عن خط المواجهة المباشرة إلى الخط الثاني وهو شن حرب باردة طويلة الأمد ضد العرب لم تظهر خطورتها إلا في نهاية العقد الماضي حين ظهر أنها تستخدم الدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار العربية كخط هجوم متقدم ضد الدول العربية أو ما يطلق عليه الحرب بالانابة أو التفويض. حين تقوم دول الجوار الاستراتيجية باتباع استراتيجيات تنس مع ما تطالب به إسرائيل متذرة بمصالحها القومية وخططها التنموية في الوقت الذي تكون فيه إسرائيل قد نفذت فيه إلى هذه الدول تحت ستار المساعدات الفنية أو العسكرية وغيرها. وخرب إسرائيل الباردة مع العرب محاور عديدة.

أ- محاور الحرب الباردة المائية الإسرائيلية مع العرب^(*)

(١) التحريض الدائم والمستمر لدول الجوار الاستراتيجية المشاركة في أحواض الأنهار لإشعارها بالظلم الناتج عن الاستخدام العربي المرف للمياه. وفي ذلك تستخدم إسرائيل مساعداتها المباشرة أو المساعدات الأميركية لبعض دول أحواض الأنهار مثل تأمين سيطرتها على بلدان أفريقية تقع في حوض النيل مثل زائير وكينيا ورواندا ولعل هذا يفسر سبب سيطرة

(*) هذه الحرب تحددت ملامحها منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٧٦، بعد استيلاء إسرائيل على مياه نهر الأردن. ولكن ظهرت معالمها بشكل لا يقبل الشك مدعمة بقوتها العسكرية وبظهير أمريكي عسفي في داخل وخارج أحواض الأنهار العربية منذ نهاية الثمانينيات ومع اتساع الخطوط العريضة لمفاوضات العرب السلمية والسرية مع إسرائيل وبالذات مع الفلسطينيين في أوسلو. لمراجعة أوضح لحروب المياه العربية الإسرائيلية منذ العقد الماضي. انظر لمؤلف: - المنظور المائي لنصراع العربي-الإسرائيلي، مرجع سابق.

- البعد الفلسطيني في حروب المياه العربية-الإسرائيلية، مرجع سابق

- حروب المياه في الشرق الأوسط من الثورات إلى النيل، مرجع سابق

Hassan Bakr Hassan, water, war and peace, op.cit.

الشركات الأميركية والغربية على جملة مشاريع الري في هذه البلدان وسبب العناية الخاصة التي توليها إسرائيل للأبحاث الخاصة بموارد المياه.

وقد أفادت الأنباء عن تحالفات يقيمها النظام الأثيوبي وحركة جنوب السودان مع إسرائيل وبدء الانتقال التدريجي لإيديولوجية هذه القيادات من اليسار إلى اليمين، فلا يخفى أن هناك خبراء إسرائيليين وتعاون مباشر بين جون قرنق وإسرائيل ومجلس الكنائس العالمي، ووافق النظام الأثيوبي رسمياً على هجرة يهود الفلاشا إلى إسرائيل. مقابل قيام إسرائيل بدراسات تفصيلية حول التربة الأثيوبية ومشاريع لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج أشمل وماكينات. وقد قام مهندسون إسرائيليون باختبار التربة في منطقتي أباي وبحيرة تانا على مقربة من النيل الأزرق. وقد قامت إسرائيل بمعاونة أثيوبيا لبناء سد على نهر فنشا (أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي ٧٥٪ من المياه) لحجز ٥ مليار م٣ سنوياً. ويعتقد البعض أن المقابل ليس فقط هجرة الفلاشا، بل تقديم النظام الأثيوبي تسهيلات لإسرائيل في جزيرتي دهلك وفاتيمما في البحر الأحمر، وهو ما يعني عودة إسرائيل للتغلغل في أفريقيا وإعادة بناء قواعدها العسكرية التي كانت بالقرب من باب المندب قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو ما حاولت أريتريا القيام به دون جدوى في التسعينيات.

(٢) المحاولة الدؤوبة والمستمرة لاستخدام ورقة الهاجس المائي لدى دول الأحواض العربية لإجبار دول عربية - لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل - طوعاً أم كرهاً على الجلوس إلى مائدة المفاوضات المباشرة معها.

(٣) استخدام المساعدات الفنية والخبرة الإسرائيلية التقنية في تكنولوجيا توفير والحفاظ على المياه لتقليلها عن دول حوض المياه العربية المجاورة. كما يوجد عدد من الخبراء الإسرائيليين لدى شركات وأفراد من أحواض الأنهار بهدف تقديم خبرتهم في مشروعات الأمن الغذائي مثل تطهير التربة وإصلاح الأراضي الزراعية ... إلخ.

ب- دول الجوار

تمثل دول الجوار الإستراتيجي بالنسبة للدول العربية التي تمر بها أنهار دولية ما يعرف بالضلع الثالث في الصراع العربي - الإسرائيلي وتستخدمها إسرائيل كوسيط للحرب البادرة مع العرب - كما كان يفعل المعسكران الغربي والشرقي بدول العالم الثالث قبل التسعينيات - فيما يعرف بالحرب بالإنابة (أو عن طريق وسيط War by Proxy) ولما كان أكثر من ثلاثة أرباع المياه العربية هي أنهار دولية تنبع من دول الجوار، فإن سياسات هذه الدول قد تشكل خطراً داهماً على الدول العربية إذا ما اتفقت سياساتها مع السياسات الإسرائيلية، ولما كانت تركيا وأثيوبيا أهم

هذه الدول على الإطلاق من حيث حجم المياه التي تمررها للعرب، بالإضافة لطموحاتها المتزايدة والمخالفة للمصالح العربية فسوف نلقى الضوء على دور كل منها:

١- تركيا

أن تركيا تبحث عن دور جديد بعد حرب الخليج الثانية وإنهيار الشيوعية في أهم معاقلها بالكتلة الشرقية. وتركيا عضو في حلف الأطلسي ومفتاحه للدخول إلى الشرق الأوسط. وهي بلد إسلامي على النمط الغربي الليبرالي (العلماني) وقد ظهر الدور التركي بوضوح أثناء الأزمة الثانية في الخليج والارتباط القائم مع الجمهوريات الإسلامية الست في الاتحاد السوفيتي السابق ويبرز الدور التركي بوضوح في موضوع المياه، وتكمن أهمية تركيا في هذا الصدد في تحكمها في كم لا بأس به من العرض المائي لكل من سوريا والعراق. وتزداد أهميتها بالنسبة للعرب في تنامي علاقاتها مع إسرائيل التي تعود علاقتها بها إلى ١٥ مايو ١٩٤٨ (يوم إعلان قيام إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة). حتى وصل الأمر -بمباركة أمريكية وطموح تركي نحو الغرب- إلى تحالف استراتيجي سياسي وعسكري في التسعينيات موجه بالدرجة الأولى ضد العرب وبالذات في مقتل الأمن المائي على البوابة الشرقية للعالم العربي.

وتسعى تركيا من وراء تطوير علاقاتها بإسرائيل إلى التأثير في أية تسوية إقليمية للصراع العربي - الإسرائيلي وهو ما يعكس المغزى السياسي والاقتصادي لمشروع أنابيب السلام التركي والمواجهات شبه اليومية مع العراق وسوريا.

وتظهر الدوافع الإسرائيلية نحو تركيا من خلال:^(٤٦)

- أهمية تركيا كدولة إسلامية علمانية ودورها في التأثير على العالم الإسلامي.
- أنها تعتبر سوقا كبيرا للمنتجات الإسرائيلية.
- أنها تشكل موردا سياحيا لإسرائيل خاصة زيارة المسلمين للمناطق الدينية.
- ورغم محاولات تركيا - من الثمانينات - تحسين علاقاتها بالعرب إلا أن سلوكها في مجال استغلال مياه دجلة والفرات خيب آمال العرب.
- ويتضح التعاون بينهما - تركيا وإسرائيل - في مجال المياه أيضا من اتفاقهما على أن تقوم شركات إسرائيلية من خلال البواخر بنقل المياه من تركيا لإسرائيل.
- وتهدف الدولتان من تعاونهما في مجال المياه إلى اختراق الأمن العربي، ويأتي دور تركيا في سياق ما ترمى إليه من لعب دور إقليمي قوى يوحد علاقاتهما بدول الغرب سواء الدول الأوروبية أو أمريكا وتجد إسرائيل نفسها متجهة لجني ثمار الطموح التركي نحو الغرب.

^(٤٦) د. حسن العلّكيم - أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، م. س. ذ، ص ١٤.

وتشكل المياه بؤرة الصراع بين تركيا من ناحية وسوريا والعراق من ناحية أخرى. وفي حين تسعى إسرائيل للمبالغة في مشكلة المياه لديها لاستخدامها كمبرر للتوسع في أراضي الدول العربية المجاورة وضم مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية المحتلة ولا سيما منطقة حوض اليركون - التميم التي تمتد إلى مساحة ما بين ٢-٦ كم شرق الخط الأخضر. فقد جاء التعاون التركي - الإسرائيلي تحت دعاوى التكامل أي وجود فائض مياه لدى تركيا وعجز مقابله لدى إسرائيل.

واتضح ذلك عندما التقى وزيراً خارجية البلدين في أكتوبر ١٩٨٨ في نيويورك - شمعون بيريز ومسعود يلمظ، حيث طلب الإسرائيلي من نظيره التركي تنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالمياه وإدراجها ضمن مشروع أنابيب السلام التركي.

وفي عام ١٩٩٠ أعلنت تركيا استعدادها لإمداد إسرائيل بالمياه مباشرة عن طريق النقل المباشر، وفي مارس ١٩٩٠ بدأت جلسة المباحثات الإسرائيلية - التركية في أنقرة. ووافق الجانب التركي على إمداد إسرائيل بنحو ما بين ٢٥٠ - ٤٠٠ مليون م^٣ سنوياً من المياه، من خلال بالونات خاصة أنتجتها شركة كندية ويتكلف الاستثمار في هذا المشروع ٢٠٠ مليون دولار تعهد الجانب التركي بالمساهمة بـ ٥٠ مليون^(٤٧) وهو تعاون توالى حدوثه في التسعينيات بشكل متكرر وعلى سبيل المثال تعهدت تركيا بشكل مباشر بنقل المياه من نهر "منافعات" التركي جنوب هضبة الاناضول الى إسرائيل لسد حاجتها من المياه المطلوبة.

وتفاقمت خطورة تركيا كمصدر تهديد للأمن العربي منذ إعلانها البدء في تنفيذ مشروعات تنمية مياه نهري دجلة والفرات. وهو ما يترتب عليه السيطرة التركية شبه الكاملة على منابع النهر خاصة وأن ٨٨٪ من مصادر مياه الفرات وحوالي ٨٧٪ من مياه دجلة تقع داخل أراضيها.

وهو ما يعطى تركيا - بالإضافة إلى تهديدها للأمن المائي السوري والعراقي - قوة تفاوضية حاسمة نتيجة استخدامها للمياه كسلاح سياسي ضد العرب، واتضح ذلك عند قطع مياه الفرات عام ١٩٩٠، وتأزم الموقف برفض تركيا تخفيض مدة القطع، وطالبتها بالتوصل إلى اتفاق بشأن المياه في الفرات، وهو ما رفضته تركيا من خلال المماطلة والتسويف وإثارة القضايا السياسية التي تمس سيادة الدول العربية وأمنها القومي.

وتتمثل خطورة تركيا وتعاونها مع إسرائيل من المشاريع العديدة سواء المنفردة - من

^(٤٧) د. عماد جاد - التعاون الإسرائيلي - التركي في مجال المياه؛ مقدمة لتوزيع الأدوار في العالم العربي: رؤية،

جانب تركيا - أو المشتركة بينهما وبين إسرائيل وبالذات المائية منها.

(أ) مشروع غاب GAP وانعكاساته على الأمن المائي العربي :

قامت تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) وهو أكبر مشروع للتنمية الاقتصادية الإقليمية في تاريخها. ويشمل إقامة ٢١ سداً منها ١٧ على الفرات وأربعة على دجلة، و ١٧ محطة كهربائية على النهرين وروافدهما. وتقدر تكلفته بحوالي ٢٠ مليار دولار. ويخطط لإنهائه عام ٢٠٠١. وأهم المشروعات التي يتضمنها:

- مشروع سد أتاتورك:

أهم وحدات المشروع، طوله ٢٠٠٠ م، وإرتفاعه ١٦٦ م، ويخلف وراءه بحيرة تبلغ مساحتها ٨١٧ كم^٢، وسعتها التخزينية ٤٨ مليار م^٣، ولا تبعد عن الحدود السورية بأكثر من ٦٠ كم.

- مشروع سد ومحطة (قره قاي):

بدأ بناؤه عام ١٩٧٦، اكتمل عام ١٩٨٧، وتبلغ الطاقة التخزينية لبحيرته ٩.٥ مليون م^٣، وتصل الطاقة الإنتاجية لمحطته الكهربائية إلى ٧,٣٥٥ مليون ك.وات/ ساعة.

- مشروع الفرات الحدودي: ويضم إقامة سدين ومحطتين كهربائيتين.

- مشروع ري سروج بازكي، بهدف لري ٤٦,٥٠٠ هكتار.

- مشروع ري أدى بامان - كاهتا: ويضم أربعة سدود توفر المياه اللازمة لري ٧٧.٤٠٩ هكتار. بالإضافة إلى إنشاء محطاتها الكهربائية لتوليد ٥.٩ مليون ك.وات/ ساعة سنوياً.

- مشروع ري "وادي بامان جوكسو - ارايان"

وبهدف لري ٧١,٥٩٨ هكتاراً.

- مشروع غازي - عتيب: ويضم ثلاثة سدود ومحطات لضخ المياه وهو ما يوفر المياه اللازمة لري ١٨٩ ألف هكتار.

- مشروع دجلة - قرال قيزي عبارة عن سدين ومحطتين كهربائيتين:

- مشروع سد ومحطة باطمان: يهدف لري ٣٧,٧٤٤ هكتار من الأراضي وإنتاج ٤٨٣ مليون ك.وات/ساعة/ سنة.

- مشروع سد ومحطة جرزان. يرمي لتوفير المياه اللازمة لري ١٦٠ ألف هكتار، وتوليد طاقة ٣١٥ مليون ك.وات. ساعة/ سنة^(٤٨).

(٤٨) د. حسن العلكيم، أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة، م. س. د.

- مشروع محطة إيلي صو: وتصل طاقتها الإنتاجية ٣.٨٣٠ مليار ك. وات. ساعة/سنة.
- مشروع سد ومحطة باطمان سيلوان: ويهدف لرى ٢١٣ هكتار وإنتاج ١.٥ مليار ك.وات. ساعة/سنة.

- مشروع جزرة

يضم إنشاء سد ومحطة كهربائية بالإضافة إلى مشروع رى. ويحقق المشروع لتركيا مزايا اقتصادية واجتماعية.

فهو يوفر لها المياه اللازمة لرى مليونى هكتار ربما يعادل ٢٠٪ من إجمالى مساحة الزراعة التى كانت بها عند البدء فى المشروع. وهو ما يجعلها دولة زراعية كبرى ويعزز مكانتها الاقتصادية والإقليمية.

ويقود إلى إنعاش المناطق الفقيرة المتخلفة فى الجنوب الشرقى التى يسكنها أغلبية الأكراد مما يساعد على تطويق حركة التمرد الكردى التى يقودها حزب العمال الكردى منذ أغسطس ١٩٨٤ فى هذه المناطق التى يبلغ سكانها حوالى ١٠ مليون نسمة معظمهم أكراد.

وعلى الصعيد العربى فقد سبب قيام تركيا فى ٢٣ يناير ١٩٩٠ بتخفيض معدل تدفق مياه الفرات من ٥٠٠ إلى ١٢٠ م^٣/ث. وقد سببت مشروعات تركيا خسارة كبيرة لكل من سوريا والعراق: فخسرت سوريا ٤٠٪ من كمية المياه التى كانت تحصل عليها من نهر الفرات والتى تصل إلى ١٥.٧ مليار م^٣ سنوياً.

واشتملت الخسائر على توقف العمل بـ ٧ وحدات من أصل ٨ فى محطة كهرباء سد الفرات التى كانت تزود سوريا بـ ٧٠٪ من احتياجاتها من الطاقة الكهربائية وانقطعت الأنوار عن غالبية المدن السورية بما فيها دمشق. وفى العراق توقفت محطة القادسية نهائياً عن العمل منذ عام ١٩٩١ وخسرت محاصيل العراق ١٥٪^٩ من قيمتها اخصوية

(ب) مشروع أنابيب السلام

تم إعلانه فى فبراير ١٩٨٧. ويسمح للدول العربية فى المنطقة وإسرائيل بمشاركة تركيا فى مياه نهري سيحان وجيحان. وكلاهما ينبعان ويجريان فى تركيا. ويبلغ معدل التدفق اليومى فيهما حوالى ٣٩.١٧ مليون م^٣. تخطط تركيا للاستفادة بنحو ٢٣.٠٧ مليون م^٣، أما الكمية الباقية (١٦.١). والتى تذهب للبحر المتوسط - فترى تركيا إمكانية الاستفادة منها من خلال إنشاء خط أنابيب من تركيا ثم يتفرع إلى خطين عند مدينة حماد السورية، وينقلان ٦ مليون م^٣ من مياه النهرين:

^٩ المرجع السابق

- الخط الأول: هو الخط الغربي وينقل ٣,٥ مليون م^٣ من المياه يوميا عبر مسافة ٢٧٠٠ كم. ويتكون من فرعين للأنابيب. أولهما يصل إلى عمان في الأردن وينقل المياه لحلب وحماه وحمص ودمشق في سوريا. والثاني يوازي الأول ويصل إلى مدن السعودية: تبوك والمدينة والمنورة وينبع ومكة وجده. وتبلغ تكلفته ٨,٥ بليون دولار - ويمكنه توفير المياه لـ ٩ مليون شخص بمعدل ٤٠٠ لتر من المياه يوميا لكل شخص.

- الخط الثاني: خط الخليج، وينقل ٢,٥ مليون م^٣ يوميا ويخدم الكويت (الكويت) والدمام والخبر والهفوف (السعودية)، والمنامة (البحرين)، والدوحة (قطر) وأبو ظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القوين (الإمارات) ومسقط (عمان). ويبلغ طوله ٣٩٠٠ كم. ويوفر المياه لحوالي ٧ مليون شخص بمعدل ٤٠٠ لتر يوميا لكل فرد، وتكلفته عالية (حوالي ١٢,٥ بليون دولار).

ويمكن تنفيذ المشروع اقتصاديا فتكلفته أقل من تكلفة تحلية مياه البحر. ولكن تكمن العوائق الأساسية في أسباب سياسية تتعلق بالدول العربية ورفضها لمشاركة إسرائيل في المشروع من ناحية، وتخوفها من تحكم تركيا في مورد حيوي بالنسبة لهم من ناحية أخرى. بالإضافة إلى أنه ليس هناك ما يدعو لقيام سوريا والعراق بشراء المياه من تركيا بينما يمتلكان الحق الطبيعي فيها.

- تدعيم مكانتها الإقليمية. - الاستفادة من تحكمها في مصادر مياه دجلة والفرات واستخدام المياه كورقة تفاوضية مع سوريا والعراق ومقايسة المياه بالأمن والبتروال والثروات العربية الأخرى. فقد تقدمت بمطالب أمنية معينة عام ١٩٨٧، على النحو التالي:

جدول (٣٥)

توزيع أنابيب السلام

الخط الأول ٣,٥ مليون م ^٣ يوميا	حصص الدول
تركيا	٣٠٠ ألف م ^٣
سوريا	حلب ٣٠٠ ألف م ^٣
	حمص ١٠٠، دمشق ٦٥٠ ألف م ^٣
الأردن	عمان ٦٠٠ ألف م ^٣
السعودية	تبوك ١٠٠، المدينة ٣٠٠ ألف م ^٣
	الدمام ٢٠٠، ينبع ١٠٠ ألف م ^٣
	مكة ٥٠٠، جدة ٥٠٠ ألف م ^٣
الخط الثاني ينقل ٢,٥ مليون م ^٣	
الكويت	الكويت ٦٠٠ ألف م ^٣
السعودية	الجبل ٢٠٠ ألف، الدمام ٢٠٠ ألف م ^٣
	الخبر ٢٠٠، الهفوف ٢٠٠ م ^٣
البحرين	المنامة ٢٠٠ ألف م ^٣
قطر	الدوحة ١٠٠ ألف م ^٣
الإمارات	أبو ظبي ٢٨٠ ألف م ^٣ ، دبي ١٦٠ ألف م ^٣
	الشارقة ١٢٠، رأس الخيمة
	وعجمان والفجيرة وأم القوين ١٤٠ ألف م ^٣

- وتركيا أسبابها التي تدفعها لهذه المشاريع ، ولعل أهمها:
- وقف نشاط حزب العمال الكردلي المعارض لتركيا.
- طرد عناصر الجيش الأرمني السرى فى سوريا والحد من نشاطه فى لبنان.
- حذف منطقة لواء الإسكندرونة من الخرائط السورية وإيقاف كل أشكال الإدعاء بأنها أرض سورية.
- رغبها فى إمكانية أن يؤدى المشروع إلى مقايضة المياه بالغاز والنفط.
- وعلى الرغم من أهمية المشروع التركى من الناحية الاقتصادية لكل من تركيا وإسرائيل - بشكل أساسى - والدول العربية - باستثناء سوريا والعراق - بشكل ثانوى؛ إلا أنه يكتنفه بعض المخاطر من الناحية السياسية. فهو يجرى فى دولتين مجاورتين للدول العربية لكل منهما مع العالم العربى من الخلافات ما يكفى لإعاقة التعاون.
- وإذا كان الموقف العربى تجاه إسرائيل - فى الأساس - مختلفا عنه تجاه تركيا (دول إسلامية وليس بينهما صراع مصرى) فإن التحالف التركى - الإسرائيلى تمهيدا لتوحيد مواقفهما فى مواجهة العرب يجعل ذلك الموقف العربى يمتد ليشتمل تركيا.
- فالصراع العربى الإسرائيلى، صراع اجتماعى ممتد (يضر بجزوره بين الشعوب، ويمتد لفترات طويلة) ولا يعنى إيجاد تسوية سياسية له نفس الشئ بالنسبة للجوانب الحضارية والاجتماعية وعليه فإن من يساند إسرائيل فى مواجهتنا يكون طرفاً فى هذا الصراع (فصديق عدوى. هو أيضا عدوى). وتركيا بما تفعله مع إسرائيل فى مجال المياه، تقدم لها عنصرا يزيد من قوتها فى مواجهة العرب (يزيد من قدرتها على زيادة الاستيطان وتنمية اقتصادها بدرجة أكبر. كما يمثل من أهمية الورقة المائية بالنسبة للجانب العربى فى المفاوضات). هذا بالنسبة لإسرائيل، وبالنسبة لتركيا فإن ذلك يحقق أحلامها فى أن تصبح قوة إقليمية كبرى - بمساعدة الغرب - وأن تدخل السوق الأوروبية المشتركة - بمساعدة أميركا - وهو ما ينطوى على تهديد شديد الخطورة للأمن القومى العربى ككل، والسورى والعراقى خصوصا.
- لقد كان من الممكن أن تقوم تركيا بتنفيذ مشروعاتها بالتنسيق مع سوريا والعراق، إلا أنها سلكت سلوكا عدائيا لا يمكن إغفاله تمثل فى العديد من الممارسات الغريبة على العلاقات التاريخية والاخوة الإسلامية وحسن الجوار.

ج- المحاولات الترككية لإضفاء الهيمنة الترككية على نهري دجلة والفرات

- ارتكازاً على عدم وجود اتفاق دولى بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى، تدعى تركيا أن دجلة والفرات أنهارا وطنية عابرة للحدود وتنكر عليهما الصفة الدولية. وعليه فإن لتركيا الحق فى استغلال كل مياه النهرين استغلالا كاملا ولا يوجد ما يجبرها على

التنسيق مع سوريا والعراق، اللتين لا يحق لهما إثارة الخلافات والنزاعات بشأن مياه دجلة والفرات ولا يوجد ما يبرر عقد اتفاقيات بين الدول الثلاث، فكما لهاتين الدولتين (سوريا والعراق) السيادة الكاملة على نفيطيهما، فإن لتركيا السيادة الكاملة على مياهها (دجلة والفرات). وهو ما يخالف القانون الدولي والاعراف المتفق عليها وقوانين الدول المتحضرة على السواء. فطبقا للقانون الدولي هناك جملة من المفاهيم المتفق عليها:

النهر الوطني:

هو الذي يقع برمته داخل إقليم دولة واحدة، وبالتالي فهو يخضع لسيطرة واختصاص هذه الدولة ما لم يقيد هذا الاختصاص بموجب معاهدة أو إتفاقية دولية.

النهر الدولي:

هو الذي يمر بإقليم دولتين أو أكثر بالتتابع مثل النيل أو الذي يفصل بين إقليم دولة أو أكثر. وعليه يعتبر النهر دوليا إذا مر بإقليم أكثر من دولة أو كون الحدود بين أكثر من دولة. وكل دولة- في النهر الدولي - تتمتع بالسيادة على ما يمر في إقليمها من النهر أو ما يجاوره من مجراه، شريطة أن تراعى مصالح الدول الأخرى التي يمر بها النهر. وأن تلتزم - عند ممارسة سيادتها على الجزء الذي يخصها - بعدم المساس بالأوضاع الطبيعية والجغرافية والتاريخية للنهر. والاعتراف للدول المشاركة فيه بحق الاستفادة منه بالقدر المعقول. وتؤكد مفاهيم القانون الدولي على مراعاة عدة مبادئ من جانب الدولة المستخدمة للنهر:

- الاعتداد بالقواعد المتفق عليها بين الدول المشتركة في النهر.
- ضرورة مراعاة الحقوق المكتسبة (الكميات التي كانت تحصل عليها الدول في الماضي).
- مراعاة التوزيع العادل لمياه النهر من خلال تقدير حاجة الدول لمياه النهر ومدى اعتمادها عليه مع ربط ذلك بمصالح جميع الدول المشتركة في النهر.
- على الدولة الراغبة في إدخال تعديلات في طريقة الانتفاع بالنهر (إنشاء سد أو تحويل مجرى النهر) الدخول في مفاوضات مع الدول المشاركة فيه للحصول على موافقتها وإذا ما تعذر الوصول إلى اتفاق يتم اللجوء للتحكيم الدولي.
- وإذا لم تقم بذلك فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التي تلحق بالدول الأخرى.
- يتضح مما سبق أن دجلة والفرات أنهار دولية تنطبق عليها تلك المبادئ^(٤٨) وأن تركيا لا

^(٤٨) د. حسن بكر، المنظور المائي ...، مرجع سابق، ص ١٢٧ وما بعدها ؛ وكذلك انظر:

د. حسن العلكيم، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٥ - ٢٣١.

يحق لها ما تفعله بنهرى دجلة والفرات فاستمرار الجمود بين الدول الثلاث وإنشاء السدود من جانب واحد وتلويث مياه النهر يمكن أن تؤدي فقط إلى تصعيد النزاعات المسلحة والمواجهة العنيفة على البوابة الشرقية للعالم العربي.

٢- الدور الأثيوبي

يرتبط البعد المائي بالبعد السياسى فى علاقة أثيوبيا بمصر وكان الاستعمار وراء تسييس قضية المياه - كما يقول الأستاذ جمال حمدان فى كتابة شخصية مصر - وكادت بريطانيا أن تخلق تعارضا ظاهريا - بإثارة مسألة المياه مع الحبشة - فى المصالح المائية الحيوية بين مصر ودول أعالي النيل وخاصة أثيوبيا، رغم عدم وجود تعارض جوهري يحكم الطبيعة فى هذه المصالح، فهضبة الحبشة التى تسهم بنحوه ٨٥٪ من مياه النيل، تكونت بفعل الطبيعة بشكل لا يمكن - على الأقل الآن - من أن تنجح أية قوة فى إيقاف تدفق هذه المياه.

بالإضافة إلى أن اهتمام مصر بمياه النيل يقوم على كونه مصدرا أساسيا للرى، بينما فى أثيوبيا يقوم على أنه مصدر لتوليد الطاقة الكهربائية، مما يعنى عدم وجود تعارض حقيقى بينهما فيما يتعلق باستغلال مياه النيل فى الزراعة والاغراض الأخرى.

ومصر حريصة على تعزيز علاقاتها مع أثيوبيا، وكل ما يهمها مصر هو تسليم أثيوبيا بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة فى مياه النيل.

وساد تلك العلاقات بعض التوتر فى أواخر السبعينات ثم عادت للإزدهار فى عهد الرئيس مبارك^(٩) مرة أخرى.

ولما لأثيوبيا من أهمية مائية للوطن العربى فإنها تقع ضمن دائرة الاهتمام الأولية فى الاستراتيجية الإسرائيلية. وتسعى إسرائيل للتعاون مع أثيوبيا فى استثمار واستغلال المياه بأساليب فنية وتكنولوجية ذاتية أو أمريكية بهدف تضيق الخناق على مصر ودفعها للاستجابة لمطالبها.

فعمل على تشجيع أثيوبيا على إقامة سد على مجرى النيل الأزرق الذى يشكل ٨٠٪ من مصادر مياه النيل، وإضافة مشروعات للرى على النيل. وتشتمل المشاريع على ٣٣ سدا معظمها على النيل الأزرق ستحصل أثيوبيا بموجبها على ٧ مليار م^٣ سنويا أى ٢٠٪ من حصة مصر والسودان وتهدف إسرائيل من تعاونها مع أثيوبيا وارتيريا إلى منع قيام بحيرة عربية على مدخل البحر الأحمر واستخدام المياه كسلاح ضد مصر بالذات.

ولقد استغلت إسرائيل فقر الدول الأفريقية ومعاناتها الاقتصادية لجذبها للتعاون معها واستفادت من المخططات الأمريكية فى المنطقة، وشمل تعاونها المائى منابع النيل تنزانيا وبورندى،

فتحى عنى حسين - قراءة تحليلية فى العلاقات المصرية الأثيوبية - م. س. ذ. - ص ص ١٨٤ - ١٨٦.

ود. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ... ١٩٩٩، ص ١٨ وما بعدها.

ورواندا وزائير وكينيا وأوغندا. فأرسلت خبراء إلى أوغندا ودعمت علاقتها بجون قرنق في جنوب السودان بهدف فصل الجنوب السوداني عن شماله والأضرار بمصر والسودان وأيضا الأضرار بالصومال، حيث ان إقامة المشاريع في إقليم الأوغادين سيسفر عن إعاقة المياه المتجهة إلى الصومال.

وتهدف أيضا لإقامة قواعد عسكرية في البحر الأحمر تزيد من قوتها في الصراع العربي - الإسرائيلي مثلما دفعت اريتريا لاحتلال جزر حيش اليمنية في مدخل البحر الأحمر في منتصف التسعينيات والتي لم ترجع الا من خلال التحكيم الدولي بمعاونة مصرية-فرنسية. بالإضافة إلى هدفها في تهجير يهود الفلاشا إلى إسرائيل (وهو ما تم الموافقة عليه بالفعل)^(٥٠).

وقد كشفت وثيقة سودانية عن تأمر إسرائيلي - أثيوبي على منابع النيل والمطامع الإسرائيلية في المنطقة ذات الأهمية الإستراتيجية^(٥١).

وتتكشف خطورة ذلك التعاون إذا علمنا أن :

- مياه النيل تكاد تكون المصدر الوحيد للمياه العذبة في مصر فالإمطار تسقط بكميات ضئيلة والمسافة قصيرة على الساحل الشمالى بمعدل ١٠٠ - ٢٠٠ ملمتر في العام. وتستخدم في الزراعة المتقطعة على ساحل البحر المتوسط. والشبكة الأساسية للمخزون المائي من المياه الجوفية تقع في الصحراء الغربية وتتألف من سلسلة سميكة من الحجر الجيري.

- أن مصر تخصص ٩٠٪ تقريبا من نصيبها البالغ ٥٥,٥ بليون م^٣ من مياه النيل للزراعة. وتحصل على ٦ مليون إضافية من نصيب السودان (لأنها لا تستغل كل نصيبها ١٨,٥ مليون م^٣) خاصة منذ أواسط الثمانينات.

وفي ظل التوسع الاقتصادى والعمرانى وزيادة السكان في مصر وإذا ظل الاستهلاك كما هو عليه، فإن مصر ستواجه مشكلة مائية لا محالة.

- أن مصر دولة مصب وهو ما يمنح الدولة فى أعالي النيل قوة فى مواجهتها باستغلالهم للمياه بطرق ملتوية وبمساعدات اجنبية.

- ان أحد أبعاد الأمن القومى المصرى والعربى وهو الأمن المائى ليمتد إلى هذه المنطقة من أفريقيا (منابع النيل) وقد عبر الرئيس مبارك عن ذلك بقوله "أن قضية المياه فى أعالي النيل قضية مصرية .. مصرية".

(٥٠) د. حسن العلكيم - أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة م. س. ذ. ص ١٨.

(٥١) محمد جمال عرفة - على هامش حرب المياه القادمة - الشعب - ١٩٩١/٤/٢٣. ود. حسن بكر، المنظور

المائى، مرجع سابق، ص ١٢٨ وما بعدها.

- التحدي الأثيوبي للنظام القانوني لنهر النيل :

ظل النيل لفترات طويلة محل المفاوضات وتبادل البروتوكولات بين الدول المعنية. وتؤكد أثيوبيا - ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للنيل - على أنه لا توجد اتفاقية واحدة ملزمة لجميع دول الحوض، فالاتفاقيات القائمة معظمها يمثل ميراثا استعماريًا لإنها تمت بشكل ثنائي أو من جانب واحد.

وأهم الاتفاقيات التي تمت بخصوص النيل هي:

- بروتوكول روما بين بريطانيا وإيطاليا في ١٥ إبريل ١٨٩١.
- اتفاقية أديس أبابا بين بريطانيا وأثيوبيا في ١٥ مايو ١٩٠٢.
- معاهدة لندن ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا والكونغو المستقلة.
- الاتفاق الثلاثي بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في ١٣ أبريل ١٩٠٦.
- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا وإيطاليا في ديسمبر ١٩٢٥.
- اتفاقية مياه النيل ١٩٢٩ بين بريطانيا ومصر. والتي أسهمت بشكل واضح في تطور النظام القانوني لنهر النيل من نواحي عديدة:

أولها: التأكيد على مبدأ الحقوق التاريخية المكتسبة.

ثانيها: الاعتراف بمبدأ الاقسام العادل للمياه.

- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان

وقد قامت أثيوبيا - بمساعدة أميركا - بعمل دراسات وأبحاث تتعلق باستصلاح الأراضي وتوليد الكهرباء على النيل الأزرق وذلك خلال الفترة من ١٩٥٨ - ١٩٦٣. وكانت أميركا تهدف من وراء ذلك بالتلويح لمصر - عبد الناصر بورقة المياه والضعف المصري إزائها. وفي عام ١٩٧٧ أعلنت أثيوبيا أنه سوف يتم على المدى القصير تحويل ٢٢٥ ألف فدان في حوض النيل الأزرق، و ٧٠ ألف في بارو إلى أراضي مروية. وستسفر هذه المشروعات عن خفض تدفق النيل الأزرق عند الحدود السودانية بنحو ٥,٤ مليار م٣ سنويا. وكانت تلك الكمية في تلك الفترة تعنى انخفاضًا كبيرًا في إمدادات مياه للنيل المتاحة لمصر والسودان، واليوم تعنى كارثة مائية لهما. ولم تنفذ أثيوبيا من مشروعاتها سوى مشروع على طول رافد فينشا عام ١٩٧٥ والذي يشمل نطاقًا مرويًا كبيرًا، ومحطة طاقة تعمل بمياه النيل.

ثم عادت أثيوبيا لتعلن أنها ستصطحب ما يزيد على ٩١ ألف هكتار في حوض النيل الأزرق. وفي عام ١٩٨١ طرحت أمام مؤتمر الأمم المتحدة للبلدان الأقل نموًا قائمة بأربعين مشروعًا للرى يقع بعضها على حوض النيل الأزرق وحوض نهر السوبات. وأعربت أنه في حالة رفض جيرانها، فإنها ستحفظ بحقها في إقامة مشروعاتها من جانب واحد.

وتعاونها إسرائيل في عمل مسح لجري النيل والمناطق المحيطة به. بهدف تقديم اقتراحات إسرائيلية حول إمكانية إقامة عدد من السدود على النهر الأزرق.

وفي أواخر السبعينات - فترة تدهور العلاقات المصرية الأثيوبية - تبادل كل من مصر وأثيوبيا الاتهام بإساءة استخدام المياه. ومنذ محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أثيوبيا، والعلاقات المصري-الأثيوبية تشهد حالة من الشد والجذب. ولم تكف أثيوبيا بالمطالبة بتعديل اتفاقية ١٩٥٩ بشأن مياه النيل بل طالبت ببداية جديدة لكل القضية من الصفر مع نهاية عقد التسعينات.

وقد اعترفت السودان بالحقوق التاريخية المكتسبة لمصر في مياه النيل بموجب اتفاقية ١٩٥٩. إلا أن الوضع يختلف كل الاختلاف بالنسبة لدول أعالي النيل، فهي ترى أن مصر هي الوحيدة المستفيدة من أية اتفاقيات بشأن المياه، فأثيوبيا لا تعترف بوجود معاهدات أو أية التزامات تحول بينهما وبين استغلال مياه النيل التي تنبع من أراضيها. ورواندا وبوروندي لا تختلفان كثيراً عن هذا الرأي. وكينيا وأوغندا وتنزانيا ترفض مبدأ الالتزامات الدائمة المترتبة على اتفاقية ١٩٢٩، وقبلت تلك الدول بشكل مؤقت الالتزام بواجباتها المترتبة على اتفاقية ١٩٢٩، وحتى يتم التوصل إلى اتفاقية أكثر عدلاً وشمولاً تلقى قبول الأطراف المختلفة. ولا يختلف موقف زانير عن دول أعالي النيل^(٥٢).

ولكن لا يزال هناك من المصالح ما يربط بين مصر وأثيوبيا خاصة، وما قد يمنع نشوء صراعات بسبب المياه بل وحتى الوصول إلى تلك المرحلة. خاصة في الفترة الحالية والتي تسود فيها العلاقات الجيدة بين البلدين.

ويؤكد ذلك قيام تسفاي دنكا نائب - رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأثيوبي عام ١٩٩٠ وأثناء زيارته للقاهرة - بنفى الشائعات التي ترددت حول بناء سدود على النيل الأزرق. وعن مشاركة شركة تاحال الإسرائيلية في بعض أعمال التشييد الأثيوبية، قال أنها مجرد شركة استشارية صغيرة ضمن منات الشركات في الجزء الجنوبي الشرقي في أثيوبيا وأنه ليس هناك أي ارتباط بين ما يجري في هذه المنطقة وبين النيل.

وجاء رد الفعل المصري على هذه التصريحات واضحاً عن خلال إعلان المهندس عصام راضي وزير الأشغال والموارد المائية المصري الراحل في ١٩/١/١٩٩٠ أنه ليس هناك صلة للخبراء الإسرائيليين العاملين في أثيوبيا ومنابع النيل. وقد وقع في أول يوليو ١٩٩٣ اتفاق أديس أبابا بشأن تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة^(٥٣).

^(٥٢) د. عبد الملك عودة، السياسة المصرية ...، مرجع سابق، ص ١٩، وايضا: د. حمدي عبد الرحمن - إمكانيات

...، م. م. د.، ص ص ٥٣١ - ٥٣٩.

^(٥٣) فتحي على حسين - قراءة تحليلية في العلاقات المصرية الأثيوبية . م. م. د.

ويمكن القول أن الوضع في تلك المنطقة أفضل مما هو موجود على البوابة الشرقية للعالم العربي، فإثيوبيا لا تمتلك الدوافع ولا الإمكانيات التي تمتلكها تركيا، فضلاً عن أنه إذا كانت دول حوض النيل وأثيوبيا ترفض الاتفاقيات القائمة لأسباب مختلفة، إلا أنه توجد اتفاقيات على أي حال يمكن اللجوء إلى التحكيم الدولي بمقتضاها في حالة نشوب نزاعات حول المياه. على عكس الوضع بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة أخرى. والأهم من كل ذلك هو وجود اعتراف بين دول حوض النيل بأنه نهر دولي وهو ما يمنح مصر والسودان حرية حركة للتفاوض بشأنه على عكس الوضع بالنسبة لتركيا التي لا تعترف بأن دجلة والفرات نهرا دوليان وعليه فإنه ليس هناك أساس للتفاوض بشأنهما.

٣- الدور الأمريكي

حملت أزمة المياه وأبعادها المستقبلية الولايات المتحدة الأميركية على الاهتمام بها. وتكريس مجموعات دراسية تستقرئ دور المياه في تفجير الحروب في المستقبل. مما يعني أن الماء أصبح عنصراً أساسياً في صياغة سياسة القوة العظمى الأولى فيما يتعلق بالشرق الأوسط. وضمن الدراسات دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في أواخر الثمانينات وفي التسعينات تؤكد وجود أزمة مياه في الشرق الأوسط وإمكانية وصولها إلى حالة الصراع خاصة في ظل وجود روابط هشة وصراعات ممتدة وتختلف بنيوي في المنطقة. والدراسات الأميركية لا تهدف لمساعدة المنطقة بالدرجة الأولى بل تهدف إلى حماية المصالح الأميركية الحيوية في المنطقة— أو كما يقول التعبير الأميركي الدارج المصالح القومية الأميركية— وهو ما يعكس أن أميركا تتعامل مع مسألة المياه، بشكل يؤمن استثمارها سياسياً وأدراجها في إطار الاستراتيجية الأميركية الدولية: يمكن تلخيص التوصيات الأميركية في:—

- الاهتمام بتكنولوجيا المياه المتطورة.
 - تشجيع حكومات منطقة الشرق الأوسط على إنتاج أشكال جديدة أكثر كفاءة لإدارة الموارد المائية وإستراتيجيات تخزين الماء.
 - تحسين التنسيق بين الوكالات الأميركية التي تتعامل مع مسألة المياه.
 - الاهتمام بالبحوث والتخطيط طويل المدى.
 - إنشاء برنامج مائي مشترك بين الولايات المتحدة ودول المنطقة محوره إسرائيل.
- ولم يكن ذلك الاهتمام الأميركي مفاجئاً أو جديداً فقد قامت الولايات المتحدة ضمن دراسات أخرى مثلاً بدراسة مياه عن النيل خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣ لصالح أثيوبيا. والدور الأميركي حالياً يهدف إلى أمرين:

الأول: تأمين سيطرتها الراهنة على الشرق الأوسط، لأنها تبغى تجاوز أسباب جعل الموضوع قلقا وقابلا للإنفجار باستمرار، خاصة وأن التقارير تشير إلى أن تلك المنطقة - الشرق الأوسط - تعج بالعداءات العرقية والدينية والسياسية أي القلق المحكوم. وهو ما يعنى ضرورة أن تعمل أميركا على خلق تعايش بين هذه الدول اعتمادا على مسألة المياه، أى ان يكون لها الهيمنة الشاملة على المنطقة. حيث أنه يتغير الموقف الأمريكي من بلد لآخر بخصوص المياه باختلاف موقف هذا البلد تجاه أميركا.

ويتضح من التقرير الأول الصادر عام ١٩٨٧ أن أميركا جعلت من التكنولوجيا المائية أداة فعل سياسى، حيث أنها أكثر الدول تقدما فى هذا المجال وهو ما يمنحها أداه ضغط جديدة مستقبلا على حلفائها وخصومها على حد سواء مع الامساك بهذا "الكارت" من الموارد النادرة. ويفسر الخطر الشديد التى يحقق بمستقبل بالوطن العربى بالتنسيق الشديد بين إسرائيل وأمريكا فى مجال التكنولوجيا المائية حيث أصبحت إسرائيل أكثر دول المنطقة تقدما فى هذا المجال وهو ما يمنحها قوة ضغط فى مواجهة العرب. وإسرائيل تدرك ذلك وترى أنها صاحبة دور أساسى فى هذا المجال المائى لامتلاكها تقنيات عالية لا يمتلكها الآخرون.

وقام برنامج الشرق الأوسط بمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن بدراسة استغرق إعدادها خمسة عشر شهرا وتعلق بمشكلة المياه فى الشرق الأوسط. واقترحت الدراسة على البيت الأبيض القيام بعمل إدارى يجمع خبراء الدول العربية وإسرائيل والولايات المتحدة. وتقوم أميركا بتوجيهه وتمويله وهو ما سيظهر لاحقا فى برنامج المياه الدولى.

وكان المركز يخطط لأن يخصص عام ١٩٨٨ للقيام بعمل بحث واشنطن على الأخذ بالسياسة المائية التى تجمع العرب وإسرائيل لحل مشكلة المياه عن طريق التعاون على محاربة الجفاف، وهو ما تم بالفعل عام ١٩٨٨ عندما اجتمع خبراء دول الشرق الأوسط وأميركا، وشارك فى الاجتماع إسرائيل ومصر، بدعوى أن رى سيناء والنقب الإسرائيلى لا يمكن أن يتم إلا بواسطة مياه النيل.

ويعتبر البعض أن ما قاله السادات عند زيارته الأولى لإسرائيل بخصوص مد ترعة من النيل إلى القدس - ترعة السلام - كان فى الحقيقة تحقيقا لرغبات إسرائيل والولايات المتحدة معا^(٥٤).

^(٥٤) جمال محفوظ - إسرائيل وأميركا وسياسة السيطرة المائية - الهدف - ع ٩٩١ - ١٩٩٠/١/٢١، ص ص

المطلب الثالث

الإدارة العنيفة للصراع

ويقصد بها الأغراء باستخدام القوة Forceful persuasion، وتعنى إجبار الخصم على تنفيذ الأهداف من خلال المناورة بالقوة العسكرية التي ابتكرها الكسيندر جورج في بداية التسعينيات بتكليف من معهد السلام الأمريكي التابع للكونجرس^(٥٥).

وتقوم هذه النظرية على أن مفهوم الأمن القومي لا يتجزأ أى أنه يشمل استخدام الدول العربية لقواتها العسكرية لوقف استغلال الدول الأخرى المشاركة في أحواض الأنهار العربية وبالتالي خرق اتفاقيات المشاركة الموقعة بين دولها.

وقد تزايدت لهجة اللجوء إلى الحرب من كافة أطراف الأزمة على فترات تاريخية مختلفة. ففي إسرائيل عبر النائب بيليد أحد أهم الجنرالات في الجيش الإسرائيلي "أن أحد أهم حروبنا ستكون من أجل المياه ولا بد للعالم أن يتفهم بواقعية حاجات إسرائيل الاستراتيجية".

وعندما سئل عن رد الفعل العرب قال: "أعتقد أن الليطاني لن يثير ردود فعل كبيرة، نحن نشعر شيئا ما أن هذا النهر ملك لنا" وجاء هذا في الوقت الذي كانت تحضر إسرائيل فيه فعلا لعملية عسكرية وقائية تحت عنوان "مياه الجليل" وكانت تستهدف التقدم إلى نقطتين: الأولى تسير بمحاذاة نهر الاردن. والثانية تدعيم الوجود العسكري الإسرائيلي في الشمال حيث يمر نهر الليطاني والغرض هنا الوصول إلى سد الفرعون الذي أقامته الحكومة اللبنانية ولم يتمكن من الاستفادة منه كليا.

ويتضح الاتجاه الذي يميل للحرب أيضا من خلال مناقشات اللجنة الفرعية لشئون الشرق الأوسط بمجلس النواب الأمريكي لموضوع ندرة المياه في المنطقة.

وعلى الصعيد العربي يرى البعض أن تطور الصراع إلى الحد الذي يصبح عنده استخدام القوة المسلحة لردع إسرائيل والدول المساندة لها ضرورة، والبعض يراه أمرا واردا.

وفي استطلاع أجراه مركز "الفالوجا للدراسات والنشر" في الاردن، اتضح أن البعض يرى أنه بالنسبة لسوريا والعراق ليس أمامهما إلا استخدام القوة العسكرية إلا أن إمكانياتهما لن تمكنهما من السيطرة على الموقف.

وبالنسبة لإسرائيل تحددت استراتيجيتها المائية فيما يلي:

— التمسك باحتلالها للضفة الغربية.

- القيام بعمليات عسكرية ضد عمليات سد اليرموك في حالة قيام الأردن وسوريا بتنفيذه.
- عدم الانسحاب من المنطقة الأمنية بجنوب لبنان إلا بعد ضمان الاستغلال المشترك من جانب إسرائيل للمياه اللبنانية.
- وبالنسبة لمشكلة مياه حوض النيل: ليس أمام مصر إلا استخدام القوة العسكرية في حالة محاولة دول الحوض بحجب أو تقليص أى جزء من حصة مصر.

المطلب الرابع

الحل التعاوني للصراع

يقوم على مبدأ المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجي أو بين دول الحوض الواحد من منطلق الإيمان بوجود مصالح مشتركة أو متبادلة دون مغالاة أو تجاوز مع معرفة حقيقة لحاجات دول الحوض من الماء واستخدام أمثل لها.

ويقتضى هذا الحل تطوير شامل لإدارة الصراع حول موارد المياه بطرق سلمية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال جهود دولية وإقليمية مشتركة شرط توافر حسن النوايا وتبادل المنافع للجميع. وذلك لن يتأتى إلا بعقد اتفاقيات قانونية ذات صفة دولية يحترمها الأطراف الموقعون عليها - ويشكل التفاوض والبحوث المشتركة والمنفعة المتبادلة وسائل الوصول إلى عقد هذه الاتفاقيات الملزمة حول هذا المصدر الحيوى النادر وهو ما جرى التفاوض حوله فى قمة الأرض ١٩٩٢ وما تلاها بعد انعقاد المؤتمرات التالية لدراسة ورقة الماء المرتبطة بعده متغيرات تؤثر فيها وتتأثر بها كالكثافة والسكان والغذاء والأرض والأمن والحدود والحروب الصغيرة الممتدة بلا نهاية.

وهنا يجب التنبيه على.

- ١- ضرورة تطوير استراتيجية عربية مشتركة تضع المصلحة العربية العليا موضع التنفيذ فإذا لم يكن هناك اتحاد كامل الرؤية فعلى الأقل وجود وحدة حركية فى العمل لتنفيذ الحد الأدنى من الاتفاق تمنع الآخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والأعراف الدولية بشأن أحواض الأنهار.
- ٢- وجود هيئة عربية عليا من المستوى الثانى فى المسئولية ملحقه بأمانة جامعة الدول العربية يكون دورها ليس فقط تنفيذ الاستراتيجية السابقة بل وضع خطط طويلة الأمد لتنظيم واستغلال أحواض الأنهار العربية والأشرف الدائم لمنع تحول أية آثار جانبية إلى عقبات تحول دون استغلال هذه الأحواض.

يضاف إلى ذلك مرونتها وحيويتها فى استخدام عوامل الإحلال والطرد للقوى الاجتماعية والاقتصادية فى تلك المناطق مع الإدراك الكامل لحاجات دولها وحمية التعاون بينها.

أن ناجيل التعاون العربي الناجح - رغم كل الأزمات - إلى وقت آخر معناه فقط استشراف الحرب العربية - الإسرائيلية الباردة حول المياه والتي تقودها إسرائيل على قدم وساق دون مواجهة علنية ومعناه أيضاً أن كل عام جديد يأتي بفيضان من الأعباء المستجدة وضياح الحقوق العربية.

ويمكن طرح عناصر ورقة عمل عربية مع دول الجوار الاستراتيجي - مع استبعاد دبلوماسية القوة مع دول أحواض الأنهار - وهي على النحو التالي:

- تطوير رؤية شاملة للاستقرار والأمان في أحواض الأنهار وإنشاء هيئة مشتركة لحل الصراعات التي تنشأ بالطرق السلمية.

- التعاون الاقتصادي والمشاركة المتبادلة في المشروعات المتوقعة قيامها في حوض النهر وطرق الاستفادة منها.

- إعداد دراسات جدوى مسبقة لمشروعات المياه الممكن قيامها، مما يعنى المشاركة المتساوية ولو نظرياً لجميع البلدان المختلفة في حوض النهر للمنافع المتوقعة.

- إنشاء صندوق لتمويل المشروعات الطموحة على حوض النهر مع الحرص على عدم خلط المشروعات المشتركة على النهر مع المشروعات المحلية.

- إنشاء منظمات إقليمية أو "حوضية" - إذ جاز التعبير - لدول حوض النهر لتطوير الاستفادة المشتركة من مياهه. وأكثر من ذلك يمكن التفكير من الآن في إنشاء منظمة دولية لدول أحواض الأنهار (على غرار منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك" على سبيل المثال) لتنسيق التعاون بين هذه الدول وحل مشكلاتها بالطرق السلمية. هذا بالإضافة إلى الإسراع في إنشاء مؤسسات ذات طبيعة أكاديمية وبحثية مشتركة تساعد في دراسة وتطوير والتنبؤ بأوضاع هذه الأنهار.

ولسوف يظل موضوع المياه أمراً مثاراً في منطقة الشرق الأوسط طوال العقد القادم ومصدراً خصبا لإثارة التوترات بين الدول العربية ودول الجوار الاستراتيجي ما لم يتم تسدرك الأمر منذ الآن في اتجاهين:

أولهما: تغليب وقائع التعاون مع دول الجوار على حساب وقائع الصراع مع الاحتفاظ بالآخيرة في إطار مخطط من دبلوماسية القوة والأقناع بالعنف.

وثانيهما: إيجاد اتفاقيات مشتركة ترضى عنها جميع الأطراف؛ تقنن تقاسم المياه بين دول الحوض الواحد منعا لحدوث التوترات وقت الأزمة مستقبلا.

وإذا لم نفعل ذلك من الآن وصاعداً، فإن الخصوم سوف يسعون إلى هناك بكل الطرق والوسائل كلما سنحت الفرصة ودخل العرب وضع الأزمة الإقليمي أولى الدوالي.

جلب نوع ملاحظاظ (خبص به) ظع

إن أي متابع لحالة المياه في الوطن العربي خصوصا والشرق الأوسط الجديد عموما، سوف يلاحظ أن هذه المنطقة -ولأسباب متعددة- داخلية لا محالة الى حالة شح خطيرة في موارد المياه الطبيعية. وبعبارة أبسط فإن العرب يدخلون تدريجيا دائرة العطش مع اقتراب القرن الحادي والعشرين. ومعنى ذلك أنه ما لم يتم تدارك الموقف قبل العام ٢٠١٠، فإن اوضاع التخلف الهيكلي والظلم الاجتماعي سوف تؤجج الصراعات الاجتماعية والقومية المختلفة. وعندئذ سوف يرد الماء الأقوى والأعنف وليس الرشيد العاقل. من هذا المنطلق، ومع عجز البندقية العربية بالنظر الى الاوضاع القائمة على الأرض، ومع استعار أزمة الدولة العربية المائية؛ نتيجة التوسع في الاستيطان وسط الصحراء وفي كل مكان على ارض فلسطين المحتلة، ونتيجة الاستهلاك غير الرشيد، والاستخدام الصناعي للموارد المتوافرة حاليا؛ فإن حربا على المياه في الشرق الأوسط - مع افتراض استمرار الوضع على ما هو عليه- لا محالة واقعة. ويسرع من خطى ذلك حمى دول الجوار الاستراتيجي التي استعرت في العقدين الاخيرين تجاه المياه بمناسبة وبدون مناسبة في ارتباط واضح مع العدو الصهيوني وحليفه الامريكي المسيطر على العالم، والذي يجعل سيطرته السياسية والتكنولوجية -بقوة اللوبي الصهيوني في واشنطن- في خدمة إسرائيل.

وفي التقرير الذي أصدرته الأمم المتحدة في ٢٢ مارس ١٩٩٩ بمناسبة اليوم العالمي للمياه وقائع ومعلومات وتنبؤات خطيرة تتعلق بوضع الماء الكوني عموما والوضع القادم في منطقة الشرق الأوسط خصوصا، وما يمكن ان يشهد ذلك من معارك مستقبلية في هذه المنطقة المركزية من العالم وفي قلبها الوطن العربي الذي يحتوي على واحدة من أهم المصالح الحيوية للغرب والولايات المتحدة والتي -كما ذكرنا- تكوي بثائية التخلف والصراع الممتد، الاجتماعي والقومي. فسال التقرير ان دائرة العطش ستتسع بحلول العام ٢٠٢٥ في العالم لتشمل مليار نسمة جدد عن عقد التسعينيات، وأنه بحلول هذا التاريخ سيرتفع عدد العطشى من ١،٤ حاليا الى ٢،٣ مليار نسمة. ان تعداد سكان الكوكب سوف يصل عام ٢٠٢٠ الى ٨ مليار نسمة، وهذا يعني شيئا واحدا حذرت منه مراكز الابحاث الدولية في منتصف الثمانينيات أن العالم مقدم لا محالة بدوره على أزمة مائية جديدة قد تقود الى استعار الازمات القائمة بالفعل في دول العالم الثالث التي ستكون محور الصراع الدولي القادم في القرن الحادي والعشرين. وعلى نفس الوجه صدرت عدة كتب مماثلة بهذه المناسبة منها كتاب الدكتور محمود أبوزيد خبير المياه المعروف والرئيس المنتخب للمجلس العالمي

للمياه ووزير الاشغال والموارد المائية في مصر، باسم "المياه: مصدر التوتر في القرن الحادي والعشرين" وكذلك صدر كتاب خير المياه الدولي واستاذ العلوم السياسية بجامعة لوفان بلجيكا تحت اسم "مانيستو المياه: نحو عقد دولي يحافظ على المياه". هذه الكتب تناقش مشكلة المياه في القرن القادم ضمن اطار دولي عام وتحذر من خطورة الوضع القائم وما يمكن ان يجلبه من ازمات قادمة لا محالة.

وهذا الحديث يقودنا الى دراسة وضع الوطن العربي في دائرة العطش، لأسباب طبيعية أدت الى شح كوني للمياه وأخرى مختلفة بفعل التخلف والصراع التي تعاني منها المنطقة. فالمنطقة العربية هي اصلا منطقة صحراوية متزامية الاطراف وتعاني من مشكلة تاريخية مزمنة هي ندرة الماء والتصحر عبر الزمن وهي تتعرض الآن لفترة شح مائي تغذيها الاطماع الصهيونية المسلحة ببناء إسرائيل الكبرى التي تتسع لعشرة مليون نسمة في الحلم الليكودي التلمودي المتعصب. وقد حذر تقرير الأمم المتحدة -السابق ذكره- من أن المنطقة العربية قادمة لا محالة على ازمة مائية بسبب التصحر والجفاف وندرة سقوط الامطار واستمرار معدل زيادة السكان بما يفوق ٣٪ سنويا والاستخدام البشري والصناعي غير الرشيد لمصادر المياه العذبة وعدم القدرة على ايجاد مصادر جديدة. ان عجز الماء العربي بحلول العام ٢٠٢٥ سيصل الى ما يزيد عن ٣٠ مليار متر مكعب من مياه الشرب فقط، موزعة على النحو الآتي: شبه الجزيرة العربية: ٥ مليار متر مكعب. المغرب العربي: حوالي ١١ مليار متر مكعب. المشرق العربي: حوالي ٧ مليار متر مكعب. وادي النيل: حوالي ١١ مليار متر مكعب. اما في مجال الاستخدامات الصناعية والزراعية فحدث ولا حرج. العالم العربي يمثل اكثر من ١٠٪ من مساحة العالم ويحتوي على اقل من ١،٢٪ من مياهه. ومن هنا حذر تقرير الأمم المتحدة -على لسان "كلاوس توفر" مدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة- دول الشرق الأوسط من أزمة مياه قادمة اذا استمرت اساليب استخدام المياه، ومعدلات الزيادة السكانية الحالية على ما هي عليه. كما حذر من تزايد تهديدات حروب المياه من قبل الدول التي تسعى لزيادة مواردها المائية على حساب الآخرين في الشرق الأوسط. وطالب دول العالم - ومنها الشرق الأوسط - بالتعامل مع هذه الأزمة على انها ازمة حقيقية تحتاج الى مشروعات ضخمة وتعامل افضل مع موارد المياه المتاحة حاليا.

وقد فاجأت إسرائيل العالم باعلانها رسميا يوم ١٥ مارس ١٩٩٩، حالة الجفاف في اراضيها في كل فلسطين المحتلة. وقال اريل شارون -وزير خارجيتها المتعصب والذي شن حرب لبنان لأسباب مائية صرفة شغل بعدها منصب وزير الزراعة المسؤول عن الملف المائي- بأن "إسرائيل ستطلب مساعدة اوروبية وامريكية لمواجهة نقص المياه الحاد لديها". وكان ذلك كله تحصيل حاصل لتبرير رفض تقديم إسرائيل للأردن حصته من المياه (٥٥ مليون متر مكعب سنويا)

طبقا لاتفاقية وادي عربة الموقعة بين البلدين في ١٧ أكتوبر ١٩٩٤. وفي مارس ١٩٩٩ اوفدت إسرائيل "ماتير بن ماتير" رئيس لجنة المياه الاسرائيلية مرتين ليعتذر للأردن عن تقديم ١٨ مليون متر مكعب فقط هذا العام بسبب حالة الجفاف التي تعم الدولة العربية.

ولم ينقض عقد التسعينيات الا وقد تفجرت الازمة الثانية بين الاردن واسرائيل؛ بعد ازمة الفرات على البوابة الشرقية للعالم العربي بين القطرين العربيين الشقيقين العراق وسوريا، من ناحية؛ وتركيا من ناحية أخرى. هذه الرصاصة الثانية التي اطلقت على الاردن تنذر بما تم التحذير منه في الحروب القادمة في الشرق الأوسط حول هذا المورد النادر اللازم لكل شي حي. ولأن هذه الازمة نموذج مصغر لما يمكن ان تكون عليه حرب المياه فهو يحتاج الى وقفة. الاردن وبسبب توجهاته العربية التي اعقبت وفاة الملك حسين نحو اشقائه العرب وبالذات نحو العربية السعودية ومصر وسوريا وفلسطين، كان يعاني بدوره من أزمة مائية اضطرته للحصول على المياه العذبة اللازمة للشرب من الجارة الشقيقة سوريا التي ارتفعت فيها بدورها حدة اسعار مياه الشرب النقية وبالذات المياه المعدنية. وانتشرت على الفور لافتات التحذير في العاصمة عمان من الاستهلاك المفرط للمياه، هذه اللافتات التي كانت مقصورة في الماضي في المحال العامة والفنادق فقط. تقارير الأمم المتحدة تشير الى أن الاردن سيواجه أزمة مائية مع حلول العام ٢٠٠٠ وستقلص مياهه العذبة المتاحة بما يعادل ٦٠ ٪ تقريبا. ومن الملاحظ ان بؤادر الازمة لا تزال قائمة حتى بعد زيارة ماتير بن ماتير وستضاعف مع مرور الايام القادمة. وقد سجلت بداية العام ١٩٩٩ نقصا في المياه الاردنية وصل الى حوالي العشر تقريبا، بنقص وصل مقداره الى ٣٠ مليون متر مكعب. وهناك ملاحظتان جديرتان بالتأمل هنا في أزمة الاردن: الأولى، انها ارتبطت بما يسمى بالهيدروبوليتيكا، أي استخدام الماء لأغراض سياسية للجزم الأردن في مساراته العربية عند نقطة التحول المركزية وهي وفاة الملك حسين وتولي ملك جدي لمقاليد الحكم يريد التركيز على الثوابت الاردنية في مواجهة المتغيرا الدولية في الشرق الأوسط. الثانية، زرع بذور الشك في اتفاق وادي عربة -رغم التطمينات الاسرائيلية المستمرة والمدعومة امريكيا- التي اعطت إسرائيل الحق في استئجار واستخدام منطقة الباقورة/نهاريم الواقعة داخل الاراضي الاردنية جنوب البحر الميت والتي تقدر بحوالي مليون متر مربع. ان إسرائيل تلوي ذراع الاردن لأغراض سياسية منها تفسير اولويات الاردن العربية، وضم الاردن مع فلسطين في اتحاد فيدرالي (الخيار الاردني لليكود) قبل قيام الدولة الفلسطينية المعلن ، وطرد المنظمات الفلسطينية العاملة على الساحة الاردنية وبالذات "حماس"؛ وتلاعب بورقة الهاجس الماتي مع تغير الظروف الدولية والاقليمية التي سمحت لها ليس فقط "باسرائيلية" السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الأوسط؛ بل وباللعب بالاتفاقات التي وقعتها مع الدول العربية ومنها اتفاق وادي عربة، واعتبار هذه الاتفاقات والمحادثات التي رعتها الولايات

المتحدة وروسيا بل والأمم المتحدة- مراجع تاريخية لا تلتزم بها الحكومة الحالية لليكود ولا تبدأ من حيث انتهت في أية مفاوضات قادمة. يضاف الى ذلك دفع الاردن لعمل مشروعات مشتركة- ربما تستفيد منها إسرائيل بموجب اتفاق وادي عربة- الى عقد اتفاقات مائة مع سوريا حول الفرات وغيرها. الأردن من ناحيته سرت فيه عدوى الغاء اتفاق وادي عربة مع ترابيد التوجه العربي وصباحات النواب في البرلمان.

ولا يختلف الوضع كثيرا في حوض النيل، فإوضاع الصراع الممتدة والتخلف في مناسبات النيل لا تزال تلعب دورا محوريا في اطلاق تماسيح النيل. ان الفائض الطافح في سد اسوان وبحيرة ناصر لا يغري المرء كثيرا بالفرح الغامر بقدر ما يدفعه الى توخي الحذر وتقرب ذلك الهدوء الذي يسبق العاصفة في حوض النيل بدءا من البحيرات العظمى الى اثيوبيا الممتدة وجنوب السودان وقلاقله حتى يصب النيل في البحر المتوسط على ارض المحروسة. سياسة مصر النيلية كما اوردها الدكتور محمود ابوزيد وزير الاشغال والموارد المائية هي سياسة ثابتة وحتى عام ٢٠١٧، تقوم على مبدأ لا يتغير هو "عدم المساس بحق مصر في المياه وحصلتها المقررة طبقا لاتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وايضا على حق مصر في الحصول على مزيد من المياه، مع الايمان بحق كل دولة من دول حوض النيل في استخدام حصتها بشرط عدم المساس بحصة مصر" وفي ذلك يهون كل بذل ويرخص كل عطاء.

ان الوضع في حوض النيل لا يزال الى حد كبير في الوقت الراهن مطمئا. ولكن لا ينبغي بأي حال من الاحوال اخذ ذلك بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية مائة عربية-افريقية. فلا يزال مناخ السنوات السبع العجاف التي سبقت زخات الامطار عام ١٩٨٨ قائما في الازمان. ولا يزال الوضع متوترا في البحيرات العظمى والحرب الاهلية مستعرة في جنوب السودان. اوضاع التوتر والتخلف تفرض اخذ الأمر بعين الحيلة والحذر في منطقة من اشد مناطق الاضطرابات في العالم. واعتقد ان هذا ما توصل اليه وزراء الموارد المائية الافريقية في تنزانيا في مارس ١٩٩٨، حين اتفقوا على مناشدة رؤساء دولهم في مؤتمر القمة الافريقي القادم ضرورة فتح الباب للحوار والتفاهم حول استراتيجية وآلية تعاون جديدة بين الدول المشتركة في حوض النيل. كذلك ما يدعو قليلا الى الاطمئنان وجود اتفاقات دولية حول حوض النهر واهمها اتفاقية السد العالي بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، وهو ما جعل اثيوبيا آنذاك تعترض على عقدها فقط بين طرفين دون اخذ رغباتها في الاعتبار وهو ما جعلها تختار صفة العضو المراقب في الاندوجو عام ١٩٨٣. السياسة الاثيوبية تغيرت كثيرا مع تحول السياسة الخارجية المصرية نحو افريقيا لتأكيد خط الدفاع الأول للأمن الأقليمي المتمثل في حماية منابع النيل كأولوية رقم واحد في الأمن القومي المصري، ومع التحسن التدريجي بوصول قيادة صديقة لمصر منذ اوائل التسعينيات في أديس أبابا.

الاستراتيجية الاثيوبية - كما وضع من حديث رئيس الوزراء الاثيوبي مليس زيناوي الى صحيفة "الحياة" العربية اللندنية في ٧ أبريل ١٩٩٨ - تحولت تحولاً استراتيجياً كبيراً عما كان عليه الحال في الماضي؛ إذ كانت اثيوبيا في الماضي تطالب بالغاء او تعديل اتفاقية ١٩٥٩ كشرط مبدئي لبدء الحوار المصري-الاثيوبي حول نهر النيل. انها الآن تطلب بداية جديدة لكل القضية وانه يجب النظر الى قضية المياه من منظور دول الحوض جميعها باستخدام كل الوسائل المتاحة للاستفادة من مياه النيل. السياسة الاثيوبية هنا تتخلى نهائياً عن مفاهيم رددتها كثيراً من قبل حول الانتفاع المنفرد او السيادة المطلقة او الملكية الاحادية لماء النيل الى رؤية استراتيجية مغايرة تقوم على الانتفاع المشترك او ما يعرف بالسيادة المقيدة ضمن الاطر والقوانين الدولية او تلك الموقعة بشأن النهر الدولي. وهذا امر يتوافق مع قانون استخدام الانهار الدولية للاغراض غير الملاحية الذي تم توقيعه في الأمم المتحدة في مايو ١٩٩٧. ترى هل هذا التغير تكتيكي أم استراتيجي املته الظروف الحاضرة في النظام الدولي الجديد؟ هذا امر متروك للأيام القادمة لتقرر مدى صحته.

حصة مصر من قناة جونجلي ايضا أصبحت محور الاحاديث المتخصصة في مجلس الشورى والمؤتمرات الكثيرة التي انعقدت في القاهرة والمحافظات المصرية الأخرى فيما بين عامي ١٩٩٧-١٩٩٩. وخلاصة الموقف ان قناة جونجلي سواء في المرحلة الأولى أو الثانية يمكنها ان تضيف ما بين ٢-٣ مليار متر مكعب من الماء سنوياً لحصة مصر حتى عام ٢٠١٧. هذا الأمر نفسه يحتاج - كما يقول استاذنا الدكتور عبد الملك عودة - قدراً كبيراً من التحفظ الذي تتطلبه الواقعية السياسية. إذ ان الموضوع بأكمله مرتبط بانتهاء الحرب الأهلية في جنوب السودان بتسوية سياسية تفاوضية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، إعادة الاتصال والتفاوض مع النظام السياسي السوداني، مهما كان اسم ذلك التعاون ونوعه حول مواصلة الحفر لاستكمال المرحلة الأولى مع الأخذ في الاعتبار ضرورة وجود آلية معينة لحل الصراع الدائر بين نظام الخرطوم وقبائل جنوب السودان وبالذات تلك البيئية منها والاقتصادية. ومصر في هذا المجال تعتبر شريكاً كاملاً في تسوية الصراع بما تمتلكه من رصيد إيجابي قوي لدى الاطراف المتصارعة في السودان. من ناحية ثالثة، ضرورة توقيع اتفاقات هيدروبوليتيكية مع كل من السودان واثيوبيا واوغندا في ظل هذه الظروف المواتية لمصر بشأن مشروعات تخزين المياه في بحيرة ألبرت ومشروعات التخزين والسدود على نهر السوبات وبجر الغزال وبحر العرب. وبعبارة واحدة ان إيرادات النيل من الممكن ان تصل - حسب تقدير الخبراء والمختصين - الى ١٦٠٠ مليار متر مكعب، لا يستغل منها اليوم الا نحو ٨٪ فقط. ومن ثم وجب تدعيم رؤية الدكتور محمود أبوزيد وزير الاشغال والموارد المائية المصرية الداعية الى ابتكار رؤية جديدة بين دول الحوض تقوم على تطوير نهر النيل بالتعاطي مع المستجدات المائية بروح التعاون المشترك.

ان متوسط حصة الفرد المصري من الماء قد نزل الى ما دون خط الفقر المائي. وهي ٩٠٠ متر مكعب، ومن المتوقع ان تصل في المتوسط الى ٨٠٠ متر مكعب بحلول العام ٢٠٣٠. أما خارج مصر في العالم العربي فقد تراجع متوسط حصة الفرد من ١٥٠٠ متر مكعب الى ٧٥٠ متر مكعب حاليا، ومن المتوقع هبوطها الى ٦٠٠ متر مكعب بحلول العام ٢٠٣٠.

ومع الوضع في الاعتبار الظروف العامة والدولية والاقليمية والمحلية من شح الماء القادم خلال الثلاثين عاما المقبلة يمكن القول ان العرب قد دخلوا ما يسمى بوضع الأزمة المائية، أي توافر سمات الأزمة قبل وقوعها: ندرة الماء دون توافر بدائل، ضيق الوقت القراري، تعرض المصالح الحيوية القائمة للخطر بشكل يندر بتهديد الوجود ذاته وبالذات في مجال الزراعة ومن ثم الغذاء والصناعة والحاجات الأساسية للإنسان العربي ذاته. ان العرب يدخلون دائرة العطش بالتدريج. وما لم تتكاتف كل الجهود -ولو بشكل توحيد حركي في اطار منفعي متبادل- فإن الأزمة واقعة لا محالة، وستحل نفسها بنفسها على حسابنا ولمصلحة الآخرين، وساعتها لن يجدي البكاء على اللبن المسكوب، فقد ولت ساعة مندم ... ولندع المستقبل يحكم.

الملاحق

خريطة (٨)

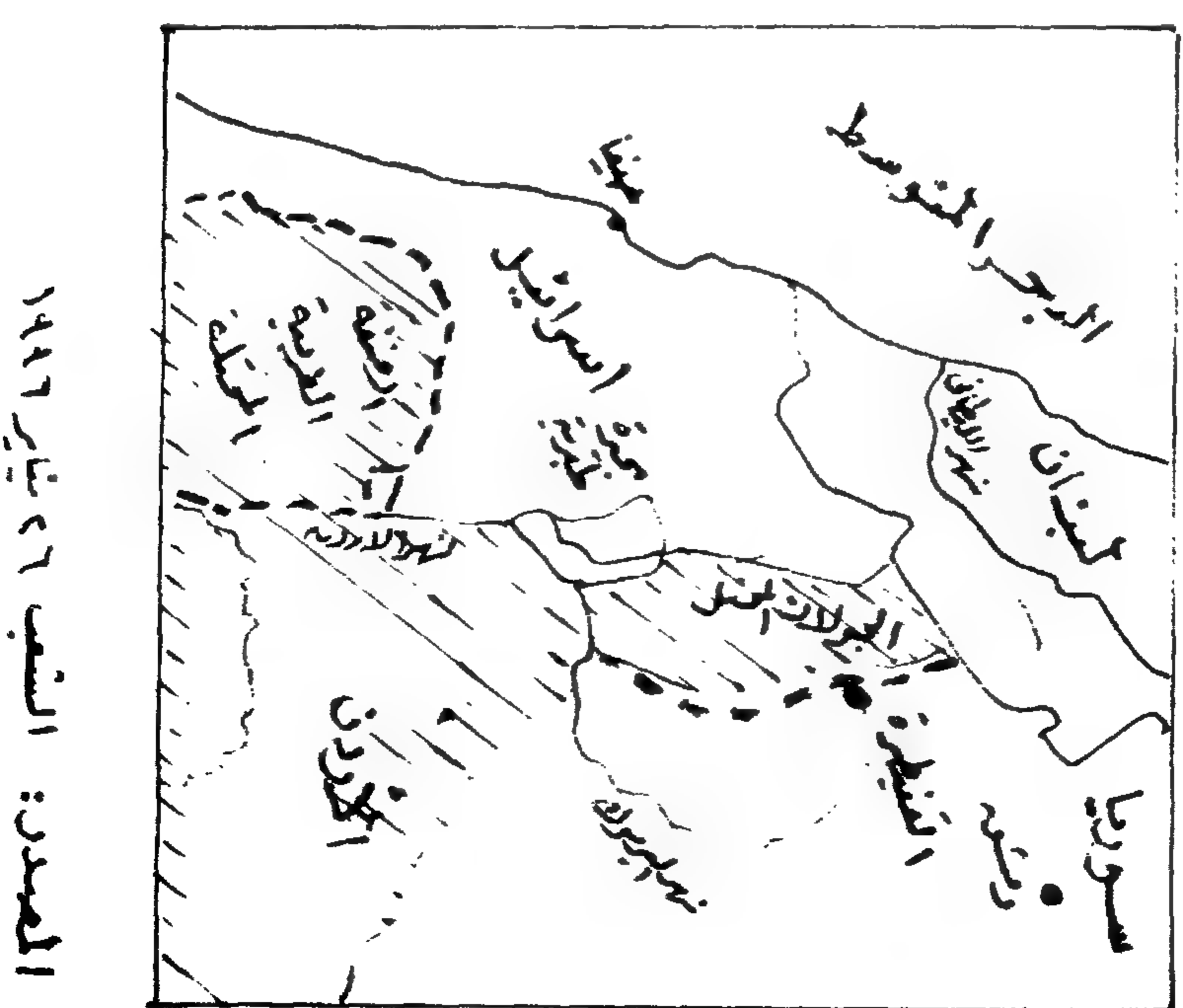
مناطق الضغط الغربية ودماع حارة
شمالية التوزيع بالمياه بحسب دور البيئية



المصدر: البشير كالي - المياه والبيئة - ص ٣٠٣

المفتاح مناطق بيئية

مناطق جوفية	١
عوز الدردن	٢
الممرات	٣
الجبل	٤
السدود على	٥
مناطق التوزيع بالمياه	٦
مناطق جوفية	٧
مناطق جوفية	٨

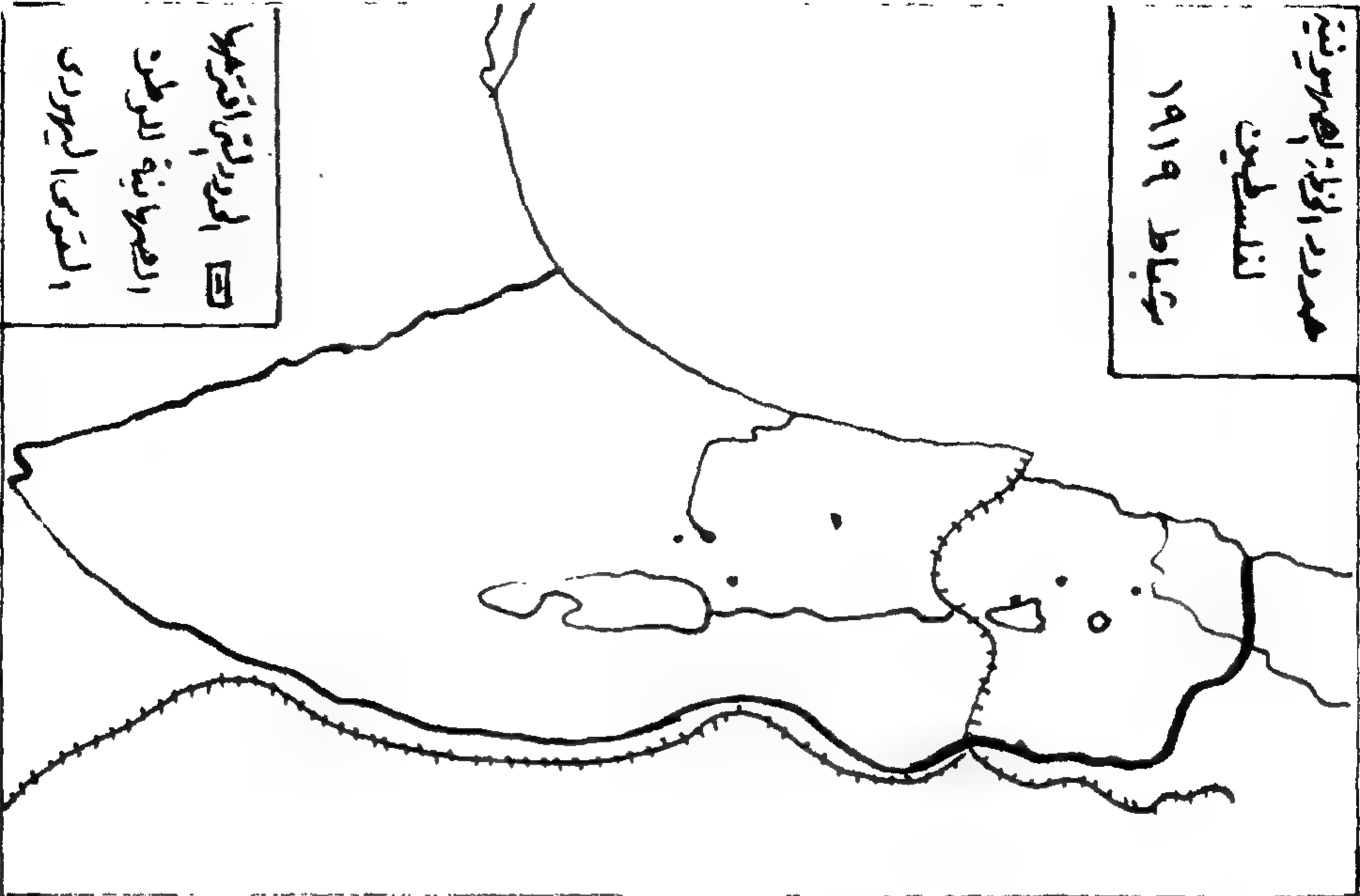


خريطة (٩)

المصدر: الشيب ٢٦ يناير ١٩٩٦

خريطة (١٠)

صدر الخط الإسرائيلي
للفلسطين
سبأط ١٩١٩



المورد المقيمت عليها
الاصحابية للوطن
السوري اليهودي

المصدر : صدر المخطط - حرب المياه

الاصحابية من الفترات إلى

الذي - ع ١٩٩٦ - ٢٥ فبراير ١٩٩٠

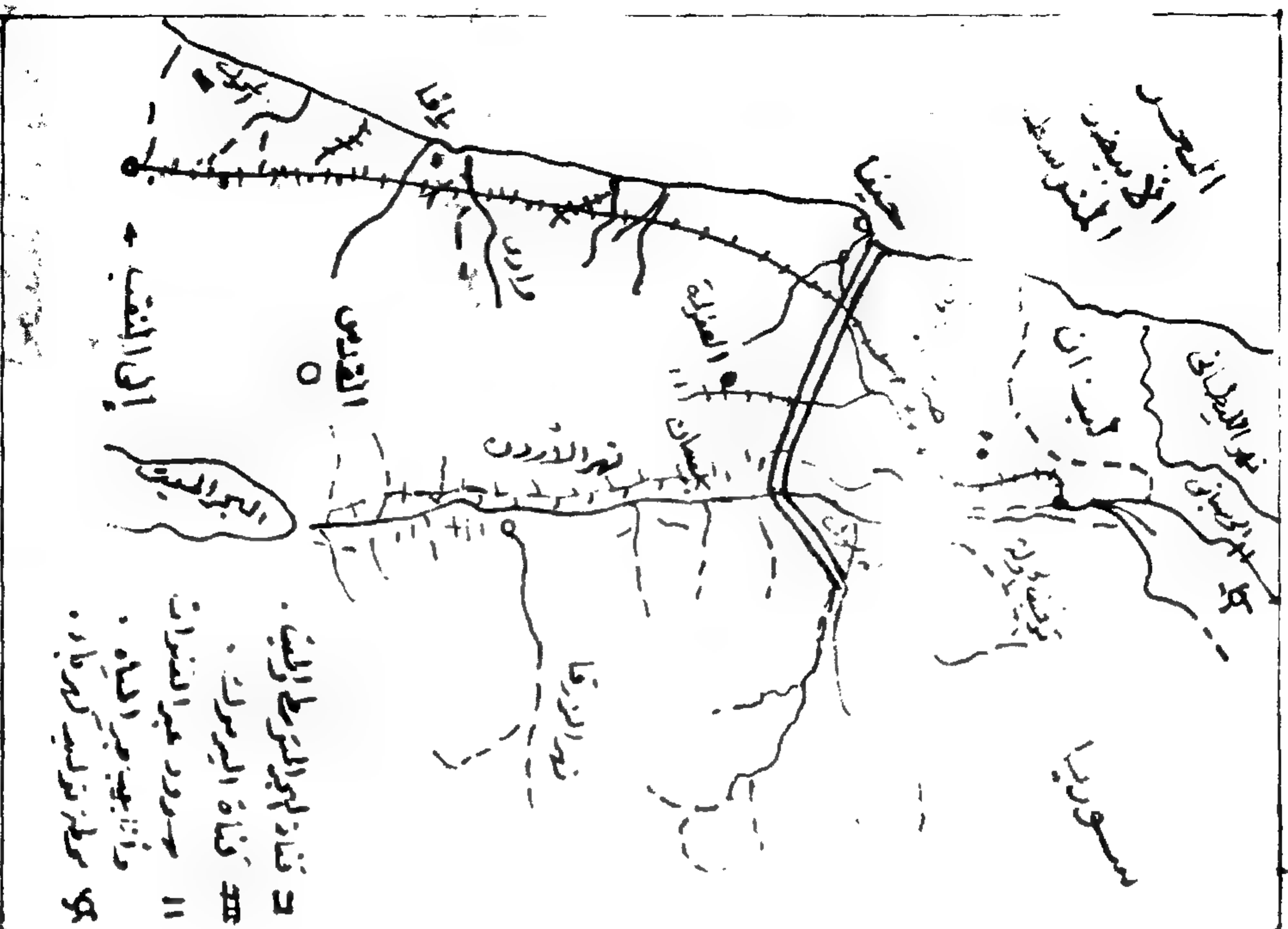
خريطة (١١) مشروع جونسون



المصدر : رؤية - الصراع حول المياه في الشرق الأوسط

س. ص. ن. - ص ٢٤

(15) $\frac{1}{2}h$; $\frac{1}{2}$



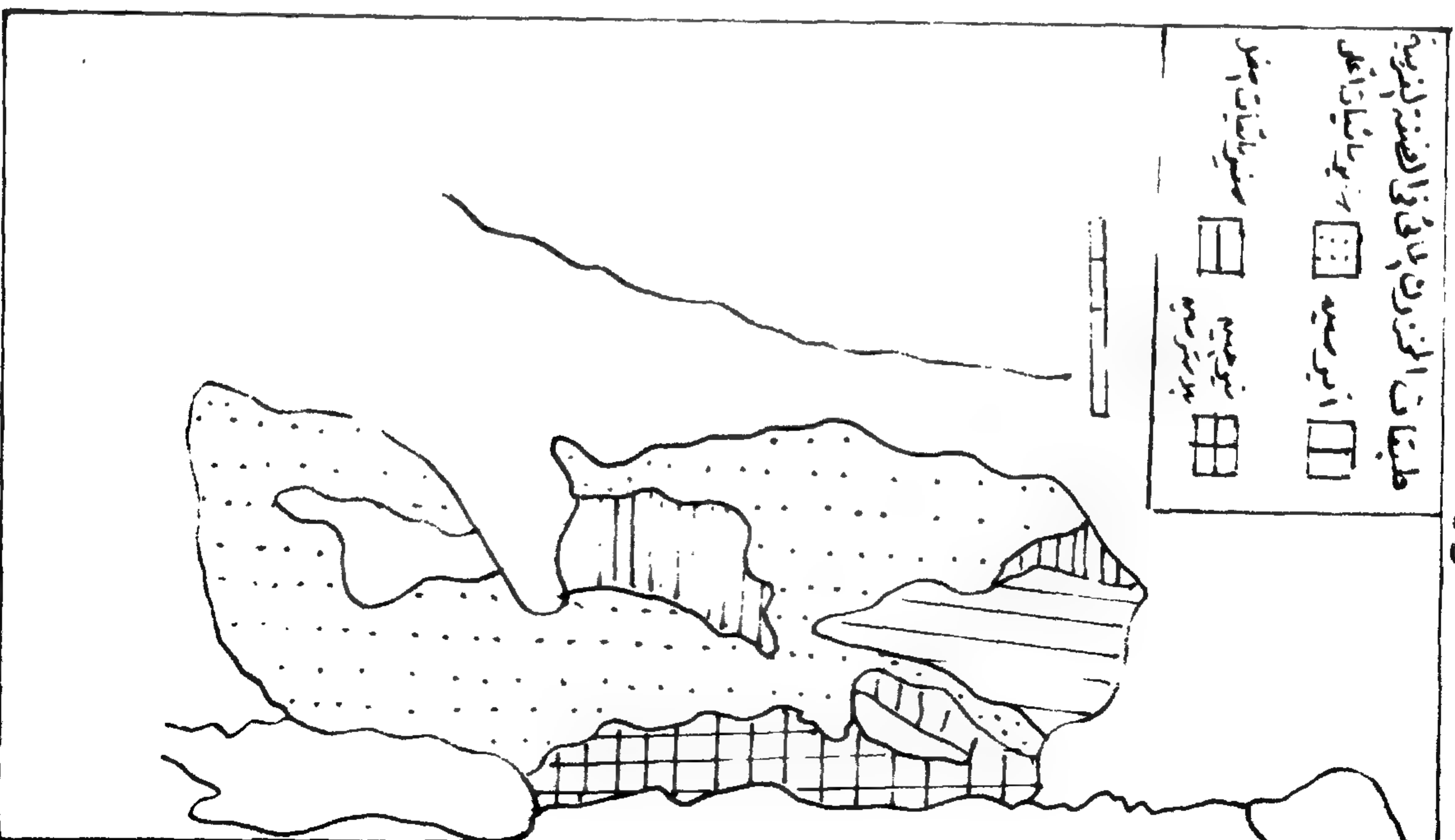
ت فساد الجبر المبرحط والمبني .
 ١١ فساد البصرات .
 ١٢ حورود غير البصرات .
 ١٣ واثبات بغير البصرات .
 ١٤ محطه تحويل البصرات .

۱۰۱

三三三

المصدر : رؤية - الصراع حول موارد المياه في ليبيا

(۱۲) سید



طعامات المنزوت طابى فى الضمة البصرية

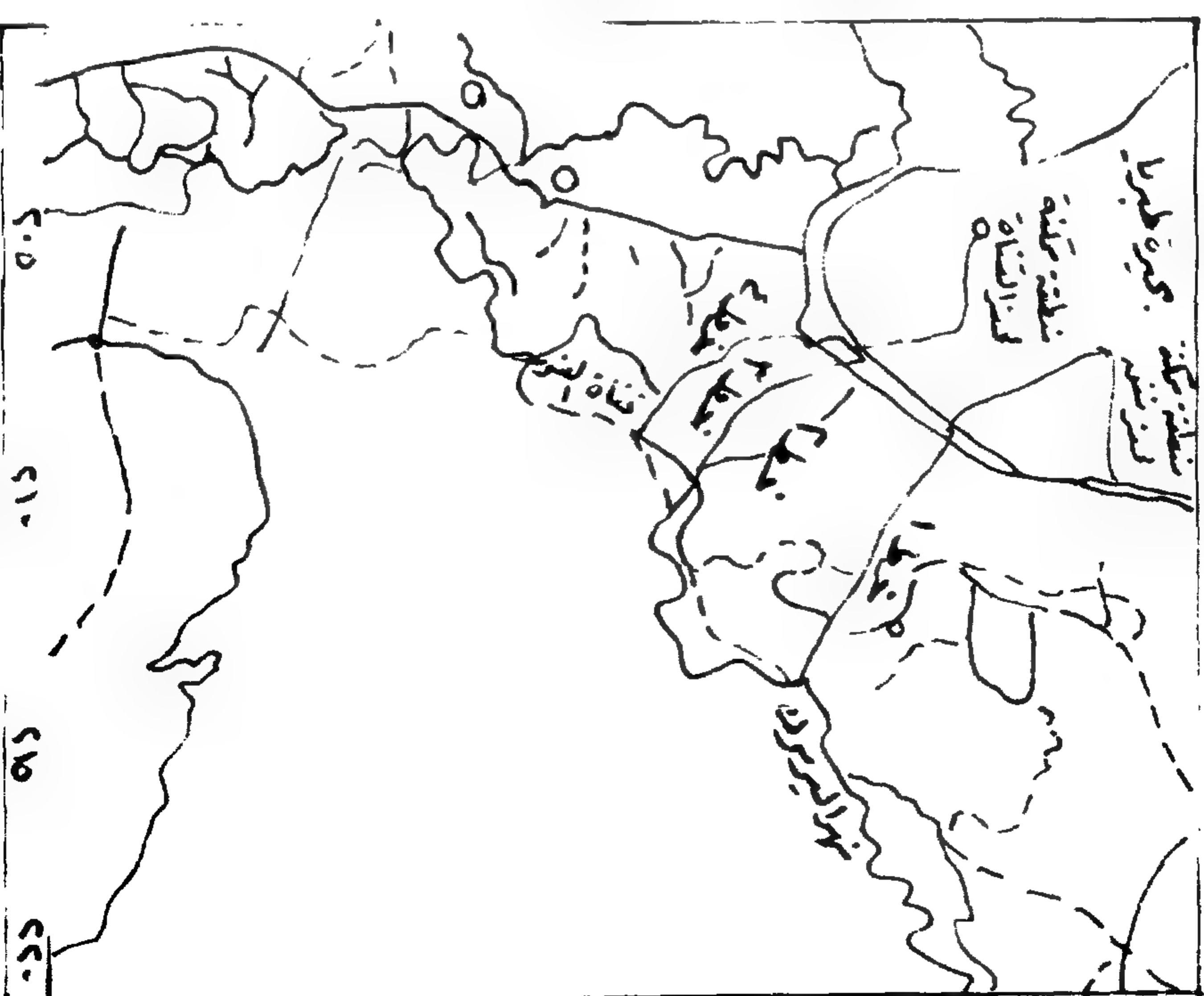
۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

المصدر : حمد سعيد الطوحد - حرب المياه الإسرائيلية

خريطة (١٥)

منظمة تصوريا، الإبرصوك إلى طبريا



المصدر: المبعث كالي - المياه والمسلم
وجهة نظر إسرائيل - ٢٠٠٣ - ص ١١

خريطة (١٤)

شبكات المياه المتأخرة والمخطط لها في منطقة
المشرق



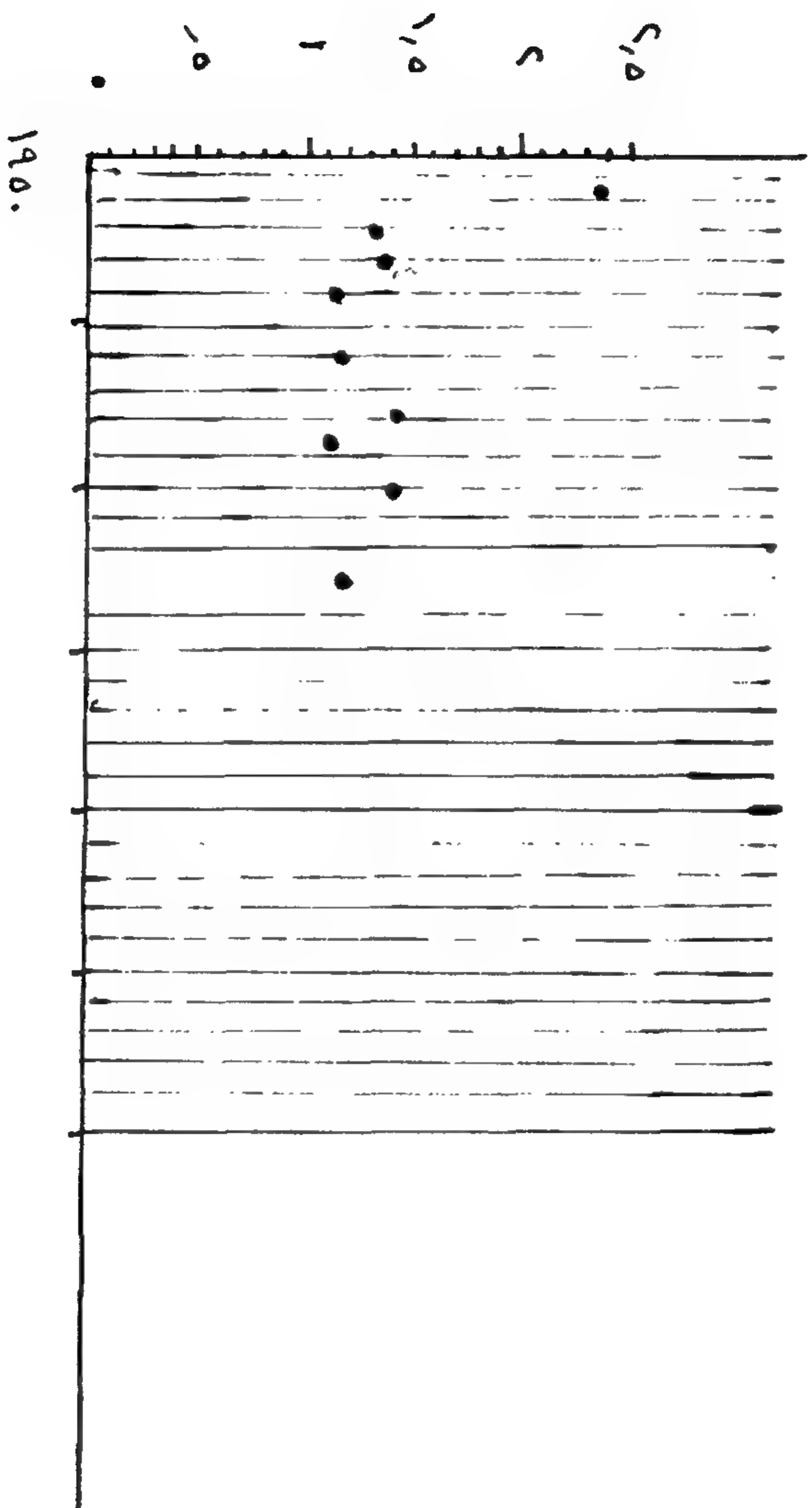
المصدر: المبعث كالي - المياه والمسلم
وجهة نظر إسرائيل - ٢٠٠٣ - ص ٨٨

(۸) تفہیم

۱۰



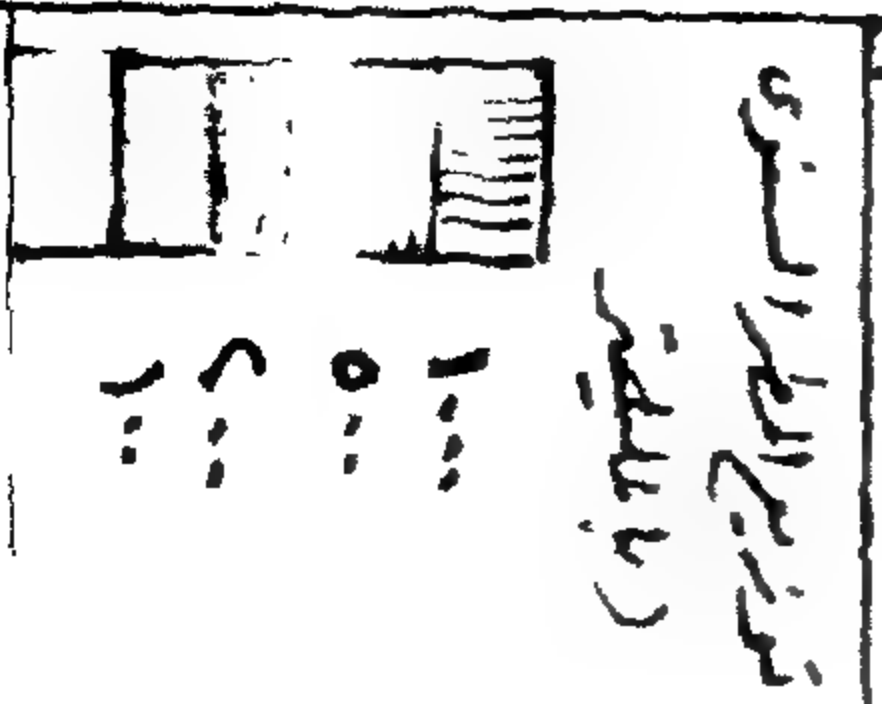
مخطط رقم (١)



ميزان المدفوعات والميزان التجاري للزراعة المصرية (مطابق تقريباً)

٢- الميزان التجاري الزراعي

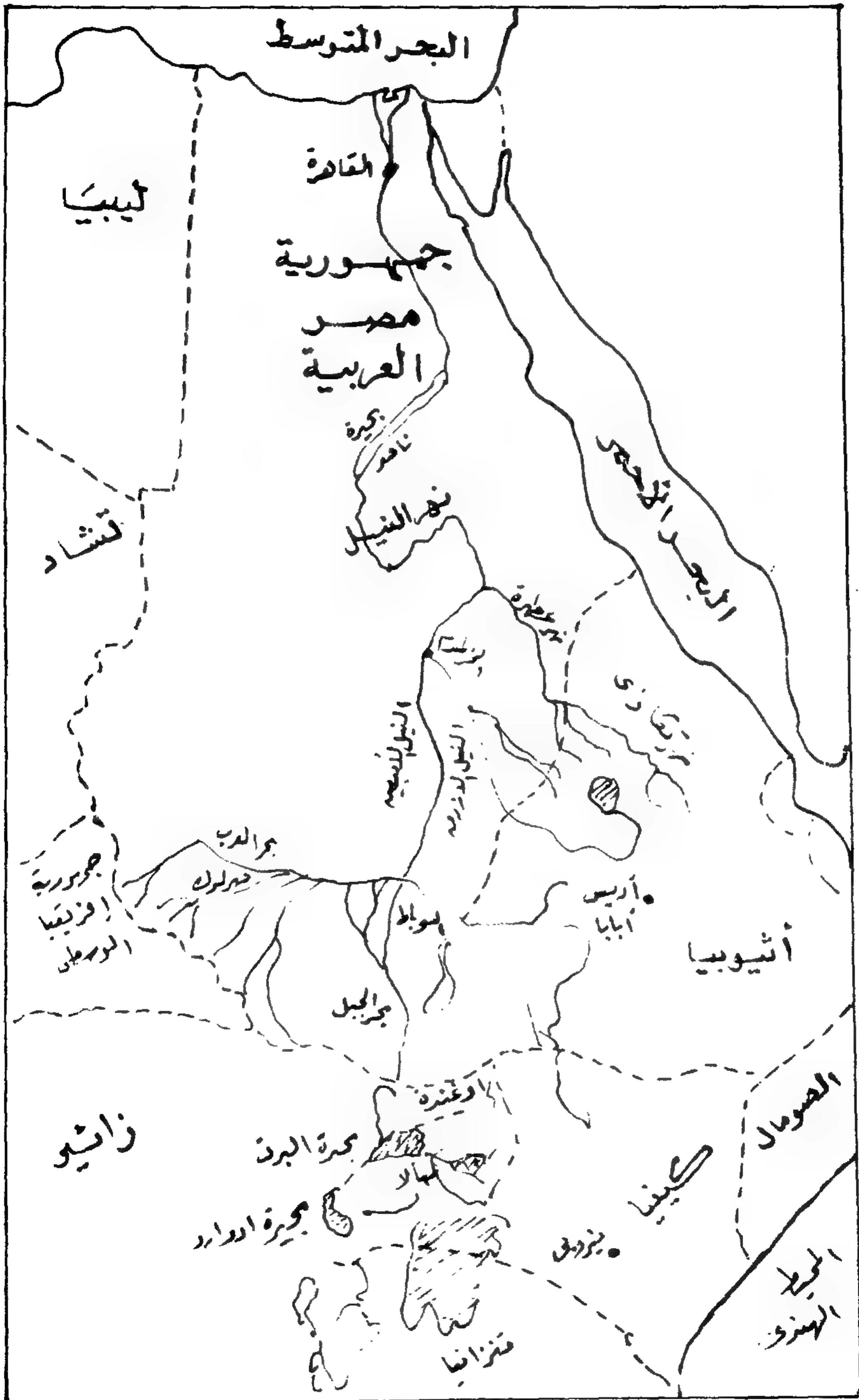
الوطن العربي - شوزيغ المظهر



الاصحاح المدرسي - مركز النشر الجامعي - مكتبة الجامعة - ١٩٧٩ - ص ١٨

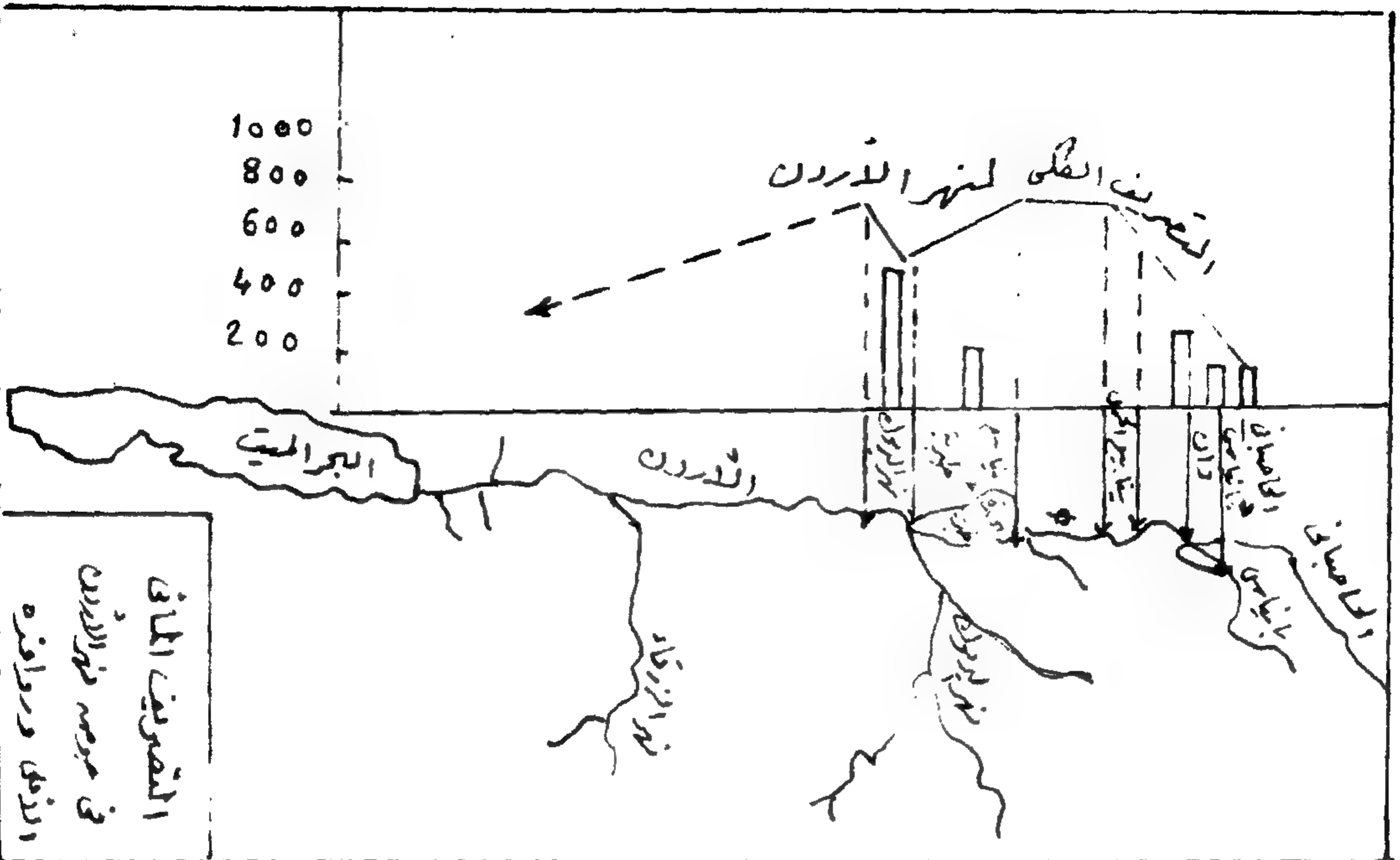
خريطة (٢)

فهرس النفل



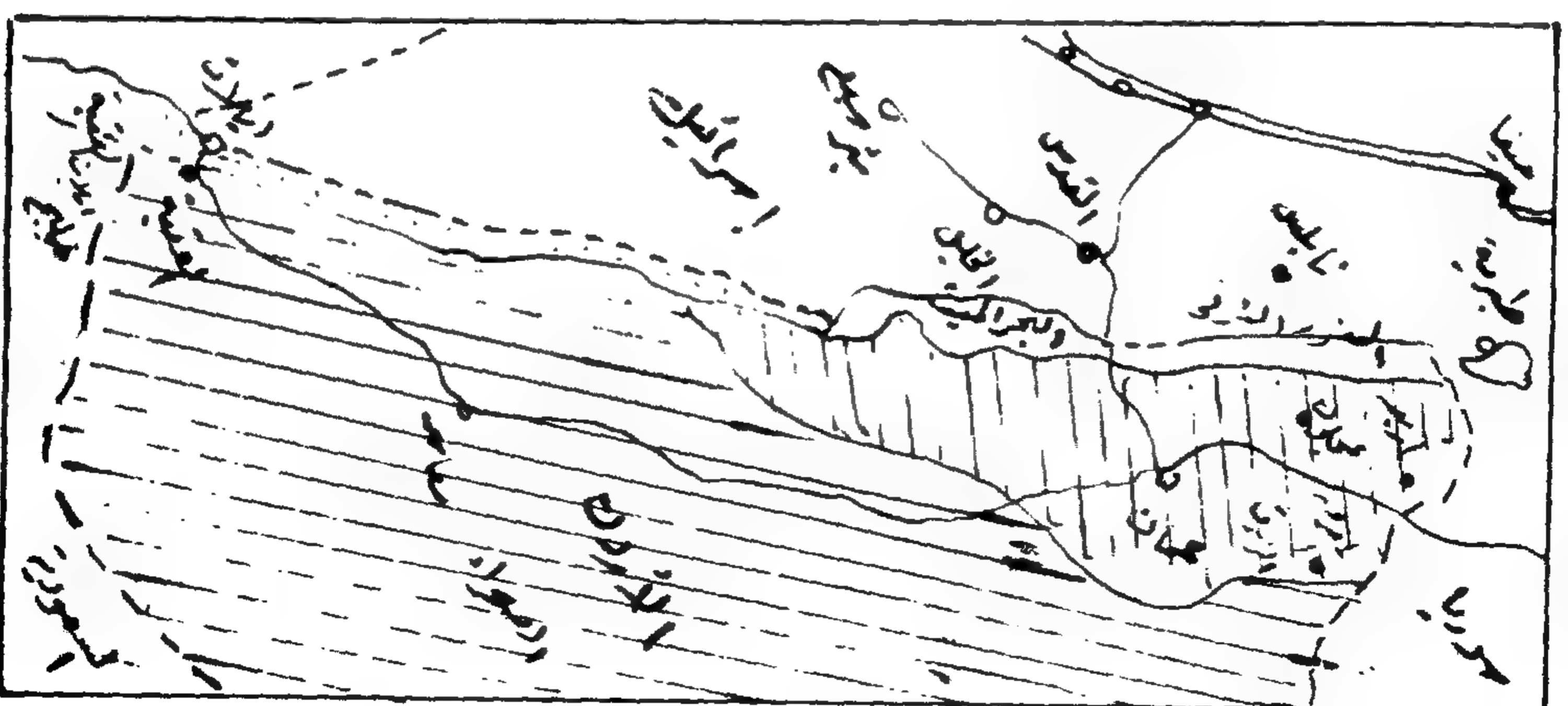
المصدر: محمد المنزلاوي - نهر النيل دراسة في المكان - رؤية - ع (٣) ١٩٩١

3



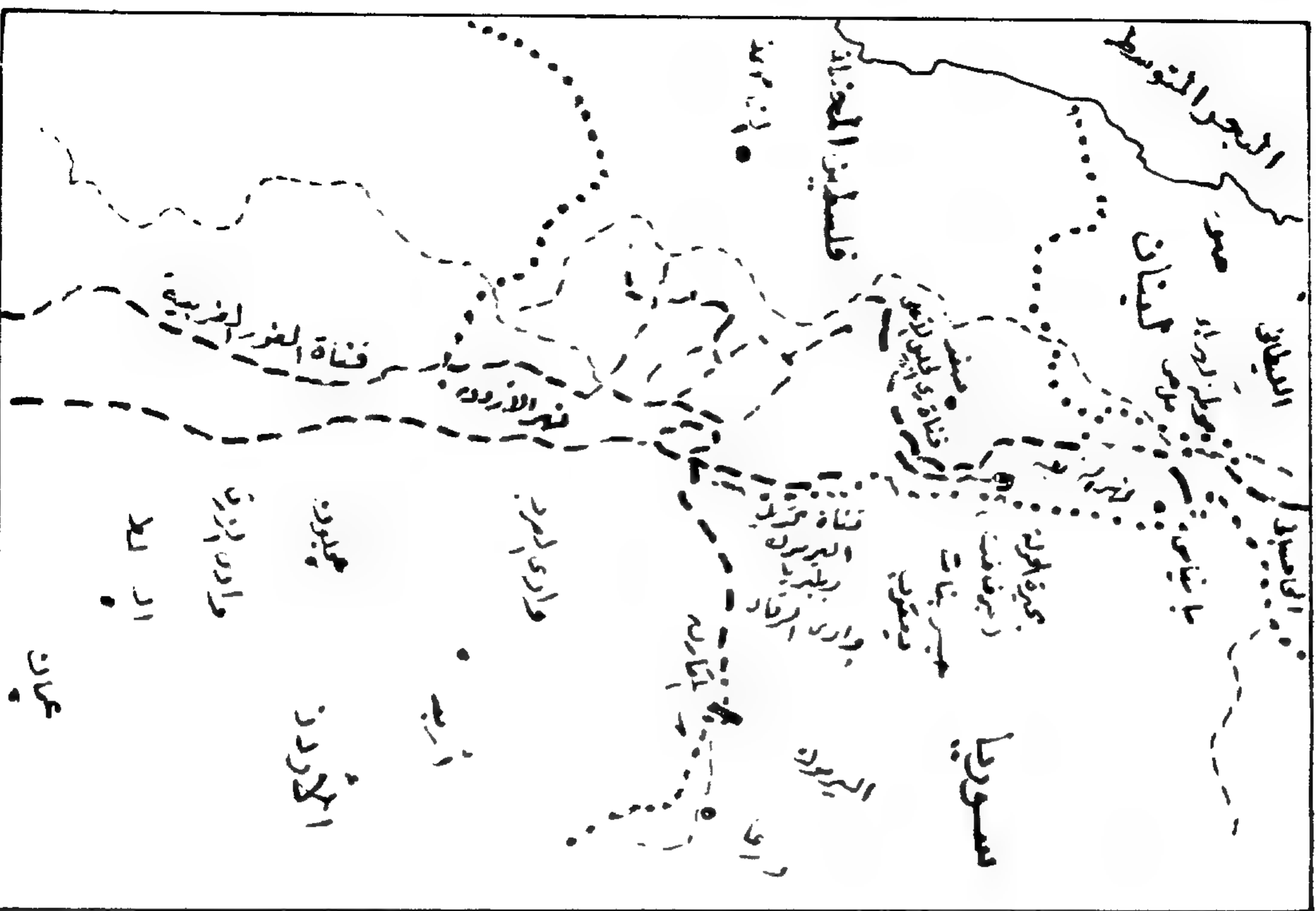
المصدر: (اصلاح دول حيا) في سنة ١٢٢١هـ - سنة ١٢٢٢هـ
 رتبة: ع (٢) - سنة ١٩٩١ - ١٥٥٠

مخطوطة (د)
المؤرخة الفاضلة



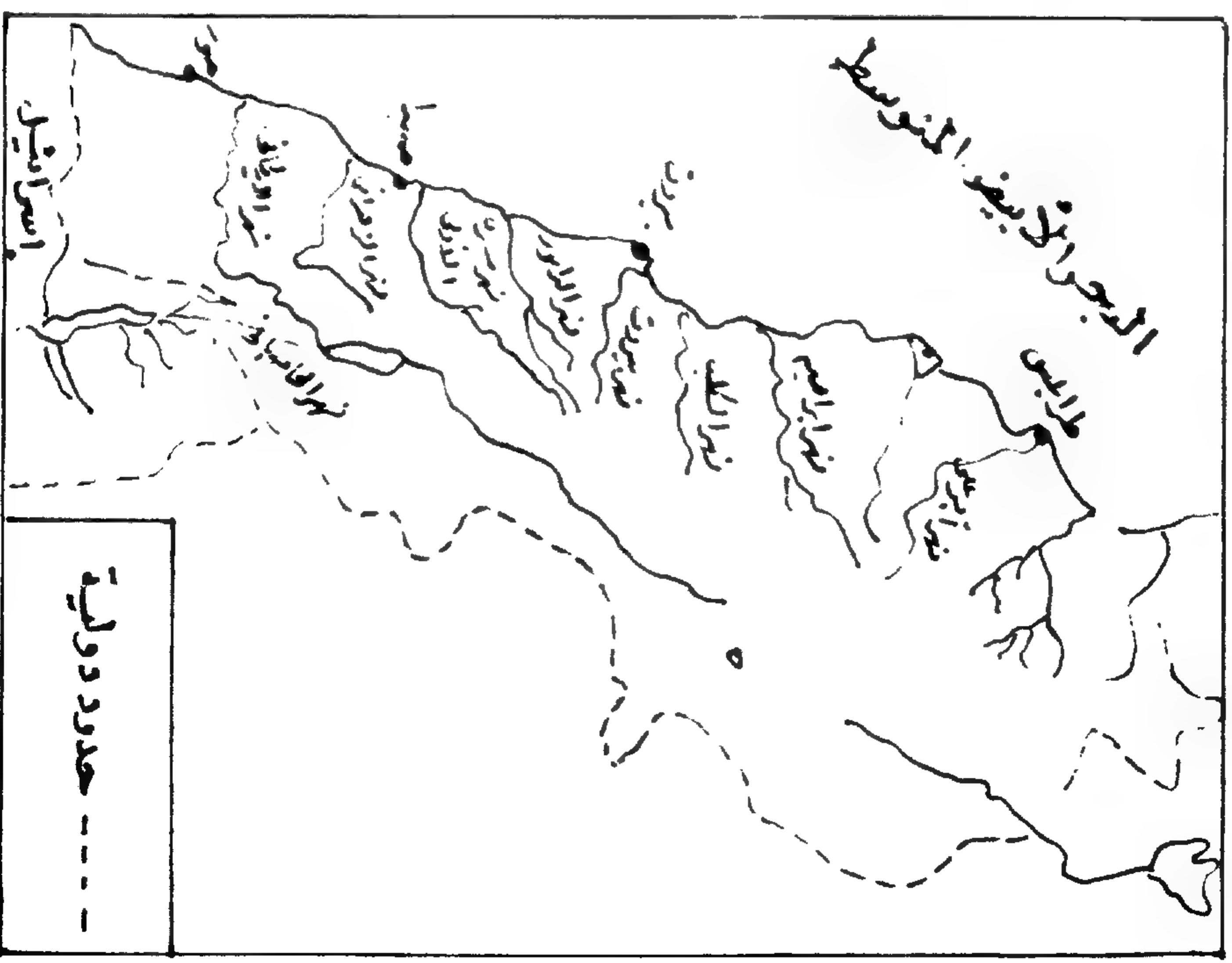
المصدر: الشيخ علي - إنباه ربه ٢٢٢
وجه نظر أصلية ٣. ص. ٥. ح. ٥

خريطة (٦) مشروع فين جونسون ١٩٥٢



المصدر : الصراع حول المياه في الشرق الأوسط - مؤرخة
 وثيقة - ص ٦٢ - خزانة

خريطة (٧) لبنان : شبكة الأنهار



----- حدود دولية

المصدر : الميثاق كالي - المياه والحدود - هيئة زلزالية
 م. ح. ن. ص ٦٢ خريطة (٧) .

قائمة بأهم المراجع والمصادر

(يستثنى من ذلك مراجع الفصل الأول)

* ١- دراسات وبحوث

١-١- ضبيب

١- د. شحاتة (إبراهيم)، "البنك الدولي والعالم العربي"، "تحديات وآفاق الاقتصاد المصري"، القاهرة، دار الهلال، مارس ١٩٩٠.

٢- عبد السلام (المحبوب)، "فصول في حريق الجنوب السوداني"، بيت المعرفة للإنتاج الثقافي، ١٩٨٩.

٣- كاني (إليشع) "المياه والسلام: وجهة نظر إسرائيلية"، ترجمة رنده حيدري، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.

٤- شريف البرغوثي (بشير)، "المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٨٦.

٥- د. بطرس غالي (بطرس)، "العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية"، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٧.

٦- د. عبد السلام (جعفر)، "مبادئ القانون الدولي العام"، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.

٧- الشرقاوي (جمال)، "نهر الأنابيب"، القاهرة / طرابلس، دار الثقافة الجديدة، المجلس القومي للثقافة العربية، أبريل ١٩٩٠.

٨- د. حمدان (جمال)، "شخصية مصر"، عالم الكتب، ١٩٨٤.

٩- د. ربيع (حامد)، "نظرية الأمن القومي العربي"، القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٤.

١٠- سعيد الموعد (حمد)، "حرب المياه في الشرق الأوسط"، دمشق، دار كنعان للدراسات والنشر، ١٩٩٠.

١١- الحسن (خالد)، "السلام في الشرق الأوسط"، سلسلة صامد الاقتصادي، عمان، ١٩٨٦.

١٢- د. سعيد (رشدى)، "نهر النيل - نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل"، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٣.

١٣- د. سعيد (رشدى)، "مستقبل الاستفادة من مياه النيل" في : أزمة مياه النيل إلى أين؟. القاهرة، دار الثقافة الجديدة، أغسطس ١٩٨٨.

١٤- نيكسون (ريتشارد)، "الفرصة السانحة"، ترجمة أحمد صدقي مراد، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٢.

١٥- د. مخيمر (سامر)، وحجازي (خالد)، "أزمة مياه النيل في المنطقة العربية"، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٦.

١٦- جبور (سمير)، "مخططات إسرائيل الاقتصادية في ضوء معاهدة الصلح المنفرد"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

- ١٧- عبد الرحمن (شعبان)، "حرب العطش ضد مصر"، القاهرة: أمة برس للأعلام والنشر، ١٩٩١.
- ١٨- بيريز (شمعون)، "الشرق الأوسط الجديد"، ترجمة: محمد حنمى عبد الحافظ، عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤.
- ١٩- كحاله (صبحي)، "المشكلة المائية وانعكاساتها على الصراع العربي - الإسرائيلي"، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.
- ٢٠- صفى الدين أبو العز (محمد)، "الجوانب البيئية لعدم أشباع الحاجات الغذائية في العالم العربي" في : برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ترجمة عبد السلام رضوان: "حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي - الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات"، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٠٥، يونيو ١٩٩٠.
- ٢١- د. أبو العطا (عبد العظيم)، د. شهاب (مفيد)، أرضنا (دفع الله)، "نهر النيل: الماضي والحاضر والمستقبل"، جامعة الدول العربية، الإدارة العامة لشئون الاقتصادية، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.
- ٢٢- د. الأشعل (عبد الله)، "النظام القانوني الفلسطيني - الإسرائيلي" كتاب الأهرام الاقتصادي رقم (٧٠) مؤسسة الأهرام، ديسمبر ١٩٩٣.
- ٢٣- د. عودة (عبد الملك)، "السياسة المصرية وقضايا أفريقيا" كتاب الأهرام الاقتصادي ع (٥٩)، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، يناير ١٩٩٣.
- ٢٤- د. عودة (عبد الملك)، "أفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤"، كتاب الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، أبريل ١٩٩٥. وايضا لنفس المؤلف "السياسة المصرية ومشكلات حوض النيل"، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١٢٥، أول إبريل ١٩٩٩.
- ٢٥- د. الخير (عز الدين)، "الأطماع الصهيونية في مياه الأردن والنيطنى"، بغداد: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧.
- ٢٦- د. فراج (عز الدين)، "الموارد المائية في الوطن العربي"، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٦.
- ٢٧- البرزى (عفت)، "إسرائيل والمياه العربية"، بيروت دار الحقائق، ١٩٨٤.
- ٢٨- روبنس (فيليب)، "تركيا والشرق الأوسط"، ترجمة ميخائيل نجم خورى، مكتبة مدبولي، القاهرة، دار فرطية للنشر والأبحاث، ١٩٩٢.
- ٢٩- زهيرى (كمال)، "النيل في خطر"، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
- ٣٠- د. فريد سعد (كمال) (الأشراف والتخطيط والتنسيق)، د. ممدوح شاهين (محرر)، "تقييم الموارد المائية في الوطن العربي"، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والتكنولوجيا لدول العربية، المعهد الدولي لهندسة الهيدروليكا والبيئة، باريس دلفست، دمشق، ١٩٨٨.
- ٣١- سيجلر (ك.س)، "تنقية المياه المنحة"، ترجمة: د. مصطفى محمد السيد، جدة، ١٩٨٥.
- ٣٢- شندى (مجدى)، "المياه: الصراع القادم في الشرق الأوسط"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٢.
- ٣٣- أحمد المونى (محمد)، "السياسة المائية لنكبان الصهيونى"، عمان، دار عمان، ١٩٨٦.
- ٣٤- حسنين هيكل (محمد)، "الانفجار ١٩٦٧"، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٩٠.

- ٣٥ - حسنين هيكل (محمد)، "منفات السويس"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٦.
- ٣٦ - حسنين هيكل (محمد)، "سنوات الغليان"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٨.
- ٣٧ - د. سمير أحمد (محمود)، "معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط"، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٩١.
- ٣٨ - مجموعة باحثين، "أزمة مياه النيل إلى أين؟"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨.
- ٣٩ - د. السمان (نبيل)، "حرب المياه من القرات إلى النيل"، واشنطن، دون دار للنشر، ١٩٩٠.
- ٤٠ - ديفيس (يوري) وآخرون، "السياسة المائية الإسرائيلية"، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠.

ب- المجلات المتخصصة:

- ١ - أحمد إبراهيم (إبراهيم)، "الأطماع الإسرائيلية في مياه جنوب لبنان، السياسة الدولية، عدد (٧٠)، أكتوبر ١٩٨٢، ص ١٦٧.
- ٢ - د. بنات (إبراهيم)، د. كازمير بوشكاس، د. إسماعيل انس، "تنقية مياه الصرف باستخدام الأحواض البكتيرية الطحنية، العلم والتكنولوجيا، عدد (١٨/١٧)، يوليو ١٩٨٩، ص ٩٥.
- ٣ - إبراهيم محمود (أحمد)، "المفاوضات الثنائية وإشكالية تسوية القضايا الجوهرية"، السياسة الدولية، عدد (١١٣)، يوليو ١٩٩٣، ص ١٥٨.
- ٤ - أبو شوايش (أحمد)، "سياسة إسرائيل المائية في الأراضي المحتلة عام ٦٧"، الفكر الاستراتيجي العربي، عدد ٤٣، يناير ١٩٩٣، ص ١٤١.
- ٥ - د. عباس عبد البديع (أحمد)، "أزمة المياه من النيل إلى القرات"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٤٥.
- ٦ - د. عباس عبد البديع (أحمد)، "الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٦٥.
- ٧ - د. فخرى (أحمد)، زينب عبد الرحمن الغرابي، "السد العالي وحماية مصر من الجفاف - الإنجازات والآثار الجانبية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٨٨٩، ص ١٩٦.
- ٨ - د. يوسف أحمد (أحمد)، "العرب وتحديات النظام الشرق أوسطي - مناقشة لبعض الأبعاد السياسية"، المستقبل العربي، عدد ١٧٩، يناير ١٩٩٤، ص ٦١.
- ٩ - يوسف القرعي (أحمد)، "المؤتمر الدولي الرابع لدول حوض النيل"، السياسة الدولية، عدد ٦٧، يناير ١٩٨٢، ص ١٤٢.
- ١٠ - القروي (إسماعيل)، "مشروع النهر الصناعي العظيم"، الوحدة، عدد يناير ١٩٨٢، ص ١٢٣.
- ١١ - محسن محمد (أشرف)، أحمد عبد الغفار "ندوة نهر النيل: لندن ٢-٣ مايو ١٩٩٠، السياسية الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٦٩.
- ١٢ - مطيع "المختار"، ارتباط الأمن المائي بالأمن الغذائي في الوطن العربي"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ١٣.

- ١٣- د. سلامة (إلياس)، "المصادر المائية في الأردن وأهميتها التنموية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٠٨.
- ١٤- كمال دسوقي (أمير)، "أبعاد التعاون الإسرائيلي الأفريقي"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ٢٢٧.
- ١٥- مانجو (اندرو)، "تركيا والعرب بعد حرب الخليج"، الباحث العربي، عدد ٢٧، يوليو/سبتمبر ١٩٩١، ص ٢٢.
- ١٦- مصطفى كامل (أنس)، "نحو بناء نظام جديد للتعاون الأقليمي في حوض النيل"، السياسة الدولية، ع ١٠٥، يوليو ١٩٩١، ص ٢٢.
- ١٧- زحلان (نطوان)، "العرب والتحدى التقني: التخطيط والتنبؤ"، المستقبل العربي، عدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٤٦.
- ١٨- السيد عبد الوهاب (أيمن)، "المسار السوري - الإسرائيلي ومعوقات الصفقة الكاملة"، السياسة الدولية، عدد ١٢٠، أبريل ١٩٩٥، ص ٢١٩.
- ١٩- د بطرس غاني (بطرس)، "إدارة المياه في وادي نهر النيل"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١١٦.
- ٢٠- نويهض الحوت (بيان)، "خلفية الأطماع الإسرائيلية في المياه: اللبنانية: انعكاس الجذور الدينية الصهيونية والقانونية على مفاوضات السلام"، المستقبل العربي، عدد ١٩٥، مايو ١٩٩٥.
- ٢١- د. شتاوفر (توماس)، "إسرائيل ومصادر المياه العربية: غنائم الحرب"، الباحث العربي، عدد ٢٩، مارس/يونيو ١٩٩٢، ص ٦٤.
- ٢٢- د. آلان (توني)، "فجوة الغذاء في العالم العربي والحلول الواقعية"، الباحث العربي، عدد ٢٩، مارس/يونيو ١٩٩٢، ص ٢٢.
- ٢٣- فهمي (ثروت)، "تخطيط وتنمية الموارد المائية في مصر"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٩٣.
- ٢٤- د. آلان (ج)، "الموارد المائية في الشرق الأوسط: القضايا الاقتصادية والاستراتيجية"، الباحث العربي، عدد ٢٢، مارس ١٩٩٠، ص ٣٨.
- ٢٥- الكسان (جان)، "الثروة المائية في الوطن العربي"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ١١٣.
- ٢٦- محفوظ (جمال)، "إسرائيل وأمريكا وسياسة إسرائيل المائية"، الهدف، عدد ١٩٩١، ٢١ يناير ١٩٩٠، ص ٢٤.
- ٢٧- د. مظنوم (جمال)، "المياه والصراع في الشرق الأوسط"، الباحث العربي، عدد ٢٢، مارس ١٩٩٠، ص ٩.
- ٢٨- القصيفي (جورج)، "الهجرة اليهودية إلى فلسطين: ١٩٤٨ - ١٩٨٩"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ١٨، عدد ٣، صيف ١٩٩٠.
- ٢٩- المصري (جورج)، "حرب المياه في الصراع العربي الصهيوني"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ٩١، ص ٥٨.

- ٣٠- الفير (جوزيف)، "المستوطنات والحدود: التصورات الإسرائيلية للحل الدائم"، دراسات فلسطينية، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥.
- ٣١- د. ستار (جويس)، "مدخل إلى مؤتمر قمة إفريقيا حول المياه"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٦٦.
- ٣٢- الشويكي (حسان)، "الأمن المائي العربي"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ٢٥.
- ٣٣- د. محمد حسان (حسان)، "مشكلات المياه في الشرق الأوسط"، (كتب)، شئون عربية، عدد ٤٨، ديسمبر ١٩٩٥ ص ٢٠٢.
- ٣٤- د. حمدان العنكيم (حسن)، "أزمة المياه في الوطن العربي والحرب المحتملة"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٢٣، عدد ٣، خريف ١٩٩٥.
- ٣٥- فتحي (حسن)، "مستقبل المياه في الشرق الأوسط: بؤرة للخلاف أم مدخل للتعاون"، علوم وتكنولوجيا، عدد ٨، مارس ١٩٩٤، ص ٢١.
- ٣٦- منص (حسن)، "الموارد المائية في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٨٨.
- ٣٧- منص (حسن)، "مصادر المياه واستخداماتها في المملكة العربية السعودية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣٥.
- ٣٨- منص (حسن)، "مصادر المياه واستخداماتها في السودان"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣٩.
- ٣٩- سعيد الموعد (حمد)، "حرب المياه الإسرائيلية من الفرات إلى النيل"، الهدف، عدد ٩٩٦، ٢٥ فبراير ١٩٩٠، ص ٢٣.
- ٤٠- الحوت (رفقه)، "مصادر المياه واستخداماتها في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٠٩.
- ٤١- الحوت (رفقه)، "الجمهورية العربية اليمنية - دراسة موجزة عن المصادر المائية في حوض صنعاء"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢١١.
- ٤٢- ديمون (رينيه)، مصر، بنجلاديش محرومة من الماء على حافة المتوسط"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ٤٨.
- ٤٣- فرج أبو داود (زهير)، "كلمة الوفد العربي/ السوري"، الباحث العربي، عدد، أبريل/ يونيو ١٩٩٠، ص ١٨.
- ٤٤- د. مخيمر (سامر)، "من تكنولوجيات التحلية: التناضح العكسي"، العلم والتكنولوجيا، عدد ٢٨، أبريل ١٩٩٢.
- ٤٥- مدلل (سعد الدين)، "الثروة المائية في لبنان"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٧٨.
- ٤٦- س. الموس (شريف)، محمود الجعفرى "السلطة والتجارة: البروتوكول الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني"، دراسات فلسطينية، عدد ٢١، شتاء ١٩٩٥، ص ٤٤.

- ٤٧- د. حسن (شوكت)، "القواعد الدولية لتنظيم استخدام مياه الأنهار الدولية"، الباحث العربي، عدد ٢٤، سبتمبر ١٩٩٠ ص ٢٧.
- ٤٨- إبراهيم (صادق)، "تقنيات تحلية المياه وأهميتها في الكويت"، علوم وتكنولوجيا، عدد ٨، مارس ١٩٩٤، ص ٤٤.
- ٤٩- زهر الدين (صالح)، "مياه الجنوب اللبناني والأمن القومي الصهيوني"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ٨٠.
- ٥٠- سالم (صلاح)، "المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة"، السياسة الدولية، عدد ١١٦، أبريل ١٩٩١.
- ٥١- د. المجدوب (طارق)، "التعاون العربي - التركي في مشاريع البنية التحتية والمياه والطاقة الكهرومائية"، المستقبل العربي، عدد ١٨٨، أكتوبر ١٩٩٤، ص ٩٥.
- ٥٢- حسنى أبو سنة (طارق)، "الأندوجو والتكتلات الإقليمية"، السياسة الدولية، عدد ٩٨، أكتوبر ١٩٨٩، ص ٢٣١.
- ٥٣- بنقريز (عبد الله)، "الاقتصاد السياسى: العسكرى فى الأمن المائى العربى"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ٧.
- ٥٤- دكرو - (عبد الأمير)، "مستقبل الصراع حول المياه فى الشرق الأوسط"، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، عدد ٧٦، ربيع ١٩٩٤، ص ٢٢١.
- ٥٥- د. القدري (عبد القادر)، "البحر فى الاستراتيجية العربية"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ٩٨.
- ٥٦- صالح أحمد (عبد الله)، "الصراع من أجل السلام"، السياسة الدولية، عدد ١٣٣، يوليو ١٩٩٣.
- ٥٧- د. عودة (عبد الملك)، د. حمدي عبد الرحمن "التعاون الإقليمى فى القرن الأفريقى وحوض النيل"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٥٩.
- ٥٨- د. سعيد (عبد المنعم)، "تقديم منف: الشرق الأوسط بعد السلام - نظرة عامة على المفاوضات"، السياسة الدولية، عدد ١١٥، يناير ١٩٩٤، ص ١٥٨.
- ٥٩- نظام الدين (عرفان)، "تركيا والعرب - خليط الماء والزيت والتاريخ والجغرافيا والعداوات والمصالح الدائمة"، الباحث العربي، عدد ٢٧، يوليو/ سبتمبر ١٩٩١، ص ١٥.
- ٦٠- د. خليفة (عزمى)، "متابعة السلام، استراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية - الإسرائيلية"، السياسة الدولية، عدد ١١٣، يوليو ١٩٩٣، ص ٢٢٦.
- ٦١- يوسف (عطا الله)، "إسرائيل والمشاريع المائية فى فلسطين المحتلة"، العنم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٥٤.
- ٦٢- د. الحديدي (علاء)، "السياسة الخارجية المصرية تجاه نهر النيل"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٢٢.
- ٦٣- غالب عبد الخالق (على)، "نهر القرات - المشاريع الحالية والمستقبلية فى دول أعان النهر وتأثيرها على الوارد المائى إلى العراق"، الباحث العربي، يوليو / سبتمبر ١٩٩٠.

- ٦٤- هرملاني (عماد)، "سياسة إسرائيل المائية وأثرها في مستقبل التسوية"، شئون فلسطينية، عدد ٢٠١، ديسمبر ١٩٨٩، ص ٦٠.
- ٦٥- علي حسين (فتحى)، "المؤتمر العربى الوزارى عن البيئة والتنمية"، السياسة الدولية، عدد ١٠٩، أكتوبر ١٩٩١، ص ١٩٥.
- ٦٦- علي حسين (فتحى)، "قراءة تحليلية فى العلاقات المصرية الأثيوبية"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٨٤.
- ٦٧- د. قبة (كمال)، "الأثار التدميرية اللاحقة للسياسة المائية الصهيونية فى الضفة الغربية، الهدف، عدد ٨٧٦٠، ٢٤ أغسطس ١٩٨٧، ص ٢٦.
- ٦٨- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى دولة قطر"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٦٦.
- ٦٩- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى البحرين"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٢٩.
- ٧٠- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى دولة الإمارات العربية المتحدة"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٢٧.
- ٧١- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى سلطنة عمان"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٥٠.
- ٧٢- صادق (لمى)، "الثروة المائية فى سوريا"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٤٢.
- ٧٣- صادق (محمى)، "الثروة المائية فى تونس"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣١.
- ٧٤- صادق (لمى)، "الموارد المائية واستعمالاتها فى الجزائر"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٣٣.
- ٧٥- صبحى (مجدى)، "أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٢٤.
- ٧٦- د. السيد سعيد (محمد)، "هياكل العمل العربى المشترك - تجاوز أزمة النظام العربى"، السياسة الدولية، عدد ١٠٠، إبريل ١٩٩٠، ص ١٨.
- ٧٧- د. عبد الهادى راضى (محمد)، "المياه فى العالم العربى نحن وعام ٢٠٢٥"، الباحث العربى، عدد ٢٨، يناير/ فبراير ١٩٩٢، ص ٥٢.
- ٧٨- د. فهد الراشد (محمد)، "الحفاظة على المياه بالكويت والخيارات المتعددة"، علوم وتكنولوجيا، عدد ٨، مارس ١٩٩٤.
- ٧٩- د. أبو زيد (محمود)، "الاستخدام الأمثل للمياه فى القطاع الزراعى"، علوم المياه، عدد ٩، أبريل ١٩٩١.
- ٨٠- د. عبد الفضيل (محمود)، "مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية: التصيورات، المخاذير، أشكال المواجهة"، المستقبل العربى، يناير ١٩٩٤، ص ٩١.

- ٨١- د. فيصل الرفاعي (محمود)، "أهمية استثمار المياه في نهضة الوطن العربي"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٩.
- ٨٢- د. علوي (مصطفى)، "البيئة الدولية للمفاوضات"، السياسة الدولية، عدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣، ص ٧٩.
- ٨٣- خليفة (نبيل)، "مياه الشرق الأوسط وحروب العقد القادم"، الوحدة، عدد ٧٦، يناير ١٩٩١، ص ٤٩.
- ٨٤- الاصفهاني (نبيل)، و أحمد يوسف القرعي (إعداد)، "منف وثائقى - مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، عدد ١٠٧، يناير ١٩٩٢.
- ٨٥- أوتكان (نجاتي)، "كلمة الوفد التركي - المذكرة التفصيلية عن عملية بدء تجميع مياه خزان آتاتورك"، الباحث العربي، ٢٣، أبريل / يونيو ١٩٩٠، ص ١٢.
- ٨٦- حلي (نجلاء)، "الثروة المائية في العراق واستخداماتها"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ١٤٧.
- ٨٧- حلي (نجلاء)، "الموارد المائية في المملكة المغربية واستخداماتها"، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٢٠٢.
- ٨٨- محمود بركات (نظام)، "الاستيطان والصراع العربي - الإسرائيلي الجانب السياسى"، مجلة العصور الاجتماعية، المجلد ٢٣، عدد ١، ربيع ١٩٩٥.
- ٨٩- د. كيلاني (هيثم)، "العنف والمياه - دراسة مستقبلية"، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، عدد ٢٨، صيف ١٩٩٢.
- ٩٠- الزهاوى (وسام)، "كلمة الوفد العراقي"، الباحث العربي، عدد ٢٣، أبريل / يونيو ١٩٩٠، ص ٢١.
- ٩١- على هاشم (ياسر)، "الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية لأزمة المياه"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١، ص ١٥٠.
- ٩٢- ديفيز (يوري)، "مصادر المياه وسياسات إسرائيل المائية"، الباحث العربي، عدد ٢٩، مارس / يونيو ١٩٩٢، ص ٤٩.
- ٩٣- "إعلان القاهرة حول المياه في إفريقيا"، السياسة الدولية، عدد ١٠٤، أبريل ٩١.
- ٩٤- الحلقة النقاشية حول قضية نهر الفرات، الباحث العربي، عدد ٢٤، يوليو / سبتمبر ١٩٩٠، ص ٣٤.
- ٩٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية "استعمال المياه للأغراض الزراعية ومؤشرات المستقبلية وتوسيد استخدام الموارد في الوطن العربي، العلم والتكنولوجيا، عدد ١٨/١٧، يوليو ١٩٨٩، ص ٤٢.

ج- المجلات شبه المتخصصة والسيارة.

- ١- د. حامد مشعل (أمين)، "العرب وأزمة الماء: هل حانت لحظة الصراع على مصادر المياه؟"، العربي، عدد ٤٤٥، ديسمبر.

- ٢- فيزيلارد (بيرد)، "المياه في الشرق الأوسط: مصدر الحروب المقبلة، أم فرصة للتعاون الإقليمي؟"، هنا لندن، عدد ٥٣٣، مارس ١٩٩٣، ص ٦.
- ٣- د. سعيد (رشدى)، "مشكلة المياه في الشرق الأوسط"، الأهرام الاقتصادية، ٢ مارس ١٩٩٢، ص ١٤.
- ٤- الحسينى (سلامى)، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، الدستور، عدد ٦٤٥، ٩ يوليو ١٩٩٠.
- ٥- د. أمين (سمير)، "مؤسسات بريتون وودز - خمسون عاما بعد إنشائها"، النهج، عدد ٢٣٧، السنة ١١، خريف ١٩٩٤.
- ٦- موجور (شلو)، "معهد واشنتون لسياسة الشرق الأدنى - رؤيتان لمسألة المياه وعملية السلام فى الشرق الأوسط"، ترجمة وإعداد أمين إسكندر، منبر الشرق، عدد ١٤، يوليو ١٩٩٤، ص ١٣٤.
- ٧- الفراتى (عبد اللطيف)، "توفر المياه: مشكلة تونس خلال السنوات القادمة"، المجلة، عدد ٥٨٦، ١-٧ مايو ١٩٩١، ص ٤٧.
- ٨- د. عودة (عبد الملك)، "النيل نهر دوى لا يرتبط بتسوية الصراع العربى - الإسرائيلى"، المصور، عدد ٣٥٤٠، ١٧ يناير ١٩٩٢، ص ٢٣.
- ٩- د. حمدان (كمال)، "الموارد المائية العربية والمتغيرات الدولية"، الطريق، السنة ٥٤، عدد ١، يناير/فبراير ١٩٩٥، ص ٩٣.
- ١٠- القرينى (محمد)، "من تركيا إلى الخليج: الأرصد السائلة"، المجلة، عدد ٦١٥، ٢٠/٢٦ نوفمبر ١٩٩١، ص ٥٦.
- ١١- سعد هجرس (محمد)، "سد مصر العالى: شبهات الماضى - تحديات الحاضر - مخاوف المستقبل"، المنار، عدد ٢٠، أغسطس ٨٦، ص ٨٨.
- ١٢- د. أبو زيد (محمود)، "حوار"، أجرته د. سلوى أبو سعد، المصور ١٠/١/١٩٩٢، ص ٩٥.
- ١٣- د. حتى (نصيف) "النظام الإقليمى العربى إلى أين؟ هل العرب ظاهرة صوتية؟"، الهلال، فبراير ١٩٩٣.
- ١٤- قبوط (هانى)، "أطماع صهيونية ومشاريع أمريكية: نهر الليطاني وإسرائيل"، الشاهد، عدد ٢٦، أغسطس ١٩٨٨.
- ١٥- "أمن المياه قبل أمن الحدود"، الشاهد، عدد ١٠٧، يوليو ١٩٩٤.
- ١٦- "دائرة الحوار: المفاوضات المصريون وأسرار الجولة الأولى"، المصور ٥/٦/١٩٩٢، ص ٦٠.
- ١٧- الأفق، عدد ٢٦٩، ٢٨ يونيو ١٩٩٠، ص ٢٠.
- ١٨- الأهرام الاقتصادية، عدد ١٠٩٨، ٢٩ يناير ١٩٩٠، ص ٥٢.
- ١٩- الأهرام الاقتصادية، عدد ١٠٩٩، ٥ فبراير ١٩٩٠، ص ٣٠.
- ٢٠- الأهرام الاقتصادية، عدد ١١٠٢، ٢٦ فبراير ١٩٩٠، ص ٣٢.
- ٢١- الأهرام الاقتصادية، عدد ١١٠٥، ١٩ مارس ١٩٩٠، ص ٥٢.
- ٢٢- الدفاع، يوليو، ص ٩٠.
- ٢٣- العربى، عدد ٣١١، أكتوبر ١٩٨٤، ص ١٠.
- ٢٤- العربى، عدد ٣١٨ مايو ١٩٨٥، ص ٣٦.

- ٢٥- العربي، عدد ٣٢٣، أكتوبر ١٩٨٥، ص ٩٠.
- ٢٦- العربي، عدد ٣٧٠، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٢١.
- ٢٧- العربي، عدد ٣٨٠، يوليو ١٩٩٠، ص ٢٣.
- ٢٨- العربي، عدد ٤٤٤، سبتمبر ١٩٩٥.
- ٢٩- القدس، عدد ٦٨٦، أبريل ١٩٩١، ص ٢٠.
- ٣٠- المصور، عدد ٣٤١٩، ٢٠ أبريل ١٩٩٠، ص ٥٤.
- ٣١- روز اليوسف، عدد ٣٢١٤، ١٥ يناير ١٩٩٠.
- ٣٢- روز اليوسف، أغسطس ١٩٩٠، ص ٢٦.

د. التقارير والإصدارات:

- ١- بيركوف (جيرمي)، "استراتيجية لإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي، واشنطن، مايو ١٩٩٤.
- ٢- د. أبو طالب (حسن)، أحمد السيد ثابت، "الاتجاهات الرئيسية في النظام الدولي"، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٣- د. حبيب (خير الدين) (المشرف ورئيس الفريق البحثي)، مستقبل الأمة العربية - التحديات والخيارات" (التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أكتوبر ١٩٨٨.
- ٤- توفيق ماضي (رياض)، "سياسة الصهاينة المائية في الأراضي العربية المحتلة"، دراسات اجتماعية (٢٢)، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٠.
- ٥- شندی (مجدى)، "مشكلة المياه في المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف"، دراسات استراتيجية، كراسة (٧)، ٢٨ صفحة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢.
- ٦- سيلع (ميخال)، "قضية المياه"، مختارات إسرائيلية، السنة الأولى، عدد (٥)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مايو ١٩٩٥.
- ٧- د. كيلاني (هيثم)، "المياه العربية والصراع الإقليمي - دراسة مستقبلية"، دراسات استراتيجية، كراسة (١٧)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- ٨- "إطار التعاون بين دول حوض النيل"، تقارير مجلس الشورى المصري، تقرير رقم (٧)، ملحق رقم ٢.
- ٩- "التفاعلات العربية - التركية"، التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٠.
- ١٠- "السلام الإسرائيلي الأردني - وادي عربة أمام الجولان"، مختارات إسرائيلية مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، السنة الأولى، عدد ١، يناير ١٩٩٥.
- ١١- "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط" (رؤية عربية)، الجزيرة، مركز الفالوجا للدراسات والنشر، عدد ٣، سبتمبر ٩١.

- ١٢- "الصراع حول المياه في الشرق الأوسط" (رؤية إسرائيلية)، الجزيرة، مركز الفالوجيا للدراسات والنشر، عدد ٣، سبتمبر ٩١.
- ١٣- "الاقتصاد السياسى للموارد المائية فى الوطن العربى"، التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٨، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٩.
- ١٤- الموارد المائية واستخداماتها، سلسلة تقارير لجنة الإنتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى، مجلس الشورى، تقرير ٩، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.
- ١٥- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٢، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٣.
- ١٦- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣، الصندوق العربى للإثاء الاقتصادى والاجتماعى، صندوق النقد العربى، منظمة الأقطار العربية المصدرة بالبرول، ١٩٩٤.
- ١٧- التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٤، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربى للإثاء الاقتصادى والاجتماعى، صندوق النقد العربى، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبرول، ١٩٩٥.
- ١٨- تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢، البنك الدولى للإثاء والتعمير، واشنطن، دى. سي، ١٩٩٣.
- ١٩- تقرير عن حروب المياه فى الشرق الأوسط، عالم الاستثمار العربى، مايو ١٩٩٠.

٣- ندوات ومؤتمرات:

- ١- خورى (جان)، رسول آغا (واثق) الدروبي (عبد الله) أسعد (شوقى)، "الموارد المائية فى الوطن العربى وآفاقها المستقبلية"، ورقة مقدمة لندوة مصادر المياه واستخداماتها فى الوطن العربى، الكويت ١٩٨٦.
- ٢- د. عبد الله معوض (جلال)، "المياه والدور التركى الإقليمى فى مرحلة ما بعد أزمة الخليج"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١.
- ٣- عامر (حسن)، "مشروع إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الرى: الوضع المائى واستراتيجية استخدامه فى المستقبل"، المؤتمر القومى للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، ١٩٩٢.
- ٤- د. عبد الرحمن (حمدي)، "إمكانية تدعيم تدعيم الأمن المائى العربى"، بحث مقدم إلى: المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩١.
- ٥- د. محيى (سامر)، د. إبراهيم (جمال)، "إعتبارات إعادة استخدام المياه البتذلة فى الزراعة"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دى، أكتوبر ١٩٩٢.
- ٦- د. محيى (سامر)، "نقل التكنولوجيا بين التنمية والتبعة"، الندوة الإقليمية لتوطىن التكنولوجيا، البحرين، مارس ١٩٩٠.
- ٧- د. دانيش (سامى)، د. خاطر (أحمد)، الأنصار (محمد)، "خيارات إعادة استخدام المياه فى البحرين"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دى، أكتوبر ١٩٩٢.

- ٨- ابن عمر الخطيب (شحته)، "تنمية مصادر بديلة للمياه في الدولة العربية باستخدام وسائل الاستشعار عن بعد (تحلية المياه طبيعياً)"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.
- ٩- د. المزيني (صالح)، "مجالات الاستفادة من المياه المعالجة"، مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.
- ١٠- د. عامر (صلاح الدين)، "المياه في المفاوضات المتعددة الأطراف"، بحث مقدم إلى "المؤتمر السنوى السادس لبحوث السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٧ ديسمبر ١٩٩٢.
- ١١- د. جمعة (عبد السلام) د. أبو العنين (رشاد)، "دور الأصناف الجديدة في ترشيد استهلاك المياه". ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.
- ١٢- المقرن (عبد اللطيف)، "استراتيجية تنمية مصادر المياه والحفاظ عليها بدول مجلس التعاون الخليجي العربي" مؤتمر الخليج الأول للمياه، أكتوبر ١٩٩٢.
- ١٣- شتلا (فتحى)، "جر الفائض المائى من لبنان إلى الخليج العربى". مؤتمر الخليج الأول للمياه، دبي، أكتوبر ١٩٩٢.
- ١٤- دكروب (فخر الدين)، "الاستغلال الأمثل للموارد المائية فى لبنان بما يخدم زيادة رقعة الأراضي المروية"، ورقة مقدمة إلى ندوة البحث والتطوير التطبيقية، عمان، أبريل ١٩٩٤.
- ١٥- حجاب (كمال)، "الاستخدامات غير الزراعية لمياه النيل". ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.
- ١٦- د. فريد سعد (كمال)، "دراسة تحليلية عن السياسات المائية بالوطن العربى لآفاق عام ٢٠٠٠". ورقة مقدمة إلى اجتماع اللجنة العربية لمابعة استخدام المفاعلات النووية الحرارية فى تحييد مياه البحر، هيئة الطاقة الذرية، القاهرة، ٧ ديسمبر ١٩٩٢.
- ١٧- د. فريد سعد (كمال)، د. أبو زيد (محمود)، "برنامج لإعداد مخطط للأمن المائى العربى"، ورقة مقدمة إلى المؤتمر القومى للمياه، جمعية المهندسين، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.
- ١٨- د. أمين قنديل (محمد)، "نظرة عامة على وضع التحلية فى الوطن العربى"، المؤتمر الإقليمى الأول لدول شمال أفريقيا لاستخدام الطاقة النووية فى تحلية مياه البحر، القاهرة، مايو ١٩٩١.
- ١٩- د. راغب الرناتى (محمد)، "استخدام مياه الصرف فى الزراعة المصرية"، ندوة أزمة النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.
- ٢٠- منبر محمد (محمد)، "إعادة استخدام المياه"، المؤتمر القومى حول البحث العلمى والمياه، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٠.
- ٢١- قطب نصر (محمد)، "التركيب المحصولى وحساب الاحتياجات المائية"، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.
- ٢٢- القاضى (مصطفى)، "الأراضي الجديدة"، ندوة أزمة مياه النيل وتحديات التسعينات، القاهرة، مارس ١٩٩٠.
- ٢٣- القاضى (مصطفى)، "تاريخ الري فى مصر والوطن العربى"، المؤتمر القومى للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

- ٢٤- كامل شنودة (وليم)، "محاكاة الأساليب الفرعونية في تنمية المصادر المائية"، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.
- ٢٥- مركز الامارات لندراسات والتشر، المياه في الوطن العربي، (ترجمة عن مؤتمر)، أبوظبي، ١٩٩٧.
- ٢٦- نجيب سيفين (وليم)، "مشكلة المياه في الوطن العربي"، المؤتمر القومي للمياه، جمعية المهندسين المصرية، القاهرة، فبراير ١٩٩٢.

و-الصف

- ١- د. زكي قناوى (ابراهيم)، "حرب المياه بين قضايا التسعينات"، الأهرام، ٢٤/٦/١٩٩٠، ص ٧.
- ٢- حسين الطماوى (احمد)، "رسالة إلى رئيس تركيا من مواطن مسلم"، المساء، ٨ أغسطس ١٩٩٠، ص ٣.
- ٣- نصر الدين (احمد)، "لجنة المياه العربية توصي بتنفيذ توصيات قمة الأرض"، الأهرام، ١٤ نوفمبر ١٩٩٢، ص ٦.
- ٤- يوسف القرعى (احمد)، "المياه العربية .. والقمة الغائبة"، الأهرام، ١٧ أغسطس ١٩٩٥، ص ١٠.
- ٥- يوسف القرعى (احمد)، "حوض النيل .. الهوية المفقودة والمياه المهدورة"، الأهرام، عدد ٣٩٨٩٦، ٢٩ فبراير ١٩٩٦، ص ١٠.
- ٦- حسن (اميرة)، "شح حرب المياه يطل على الشرق الأوسط"، الأهرام، ٣٠ أبريل ١٩٩١.
- ٧- حسن (اميرة)، "صراع المياه في الأراضي المحتلة"، الأهرام، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٥.
- ٨- محمد أمين (أمين)، "حوار مع أمين مساعد الجامعة العربية"، الأهرام، ٢٦ ديسمبر ١٩٩٢.
- ٩- شروقى (باهر)، "المسألة الكردية وقضية المياه من مداخل الدور التركي الجديد في المنطقة"، الوفد، ١٩ يناير ١٩٩٢، ص ٧.
- ١٠- أبو كينه (حمدي)، "مشكلة المياه في مصر"، (مكتبة الحوار القومى)، الأهرام، ٣٠ أغسطس ١٩٩٥، ص ١٩.
- ١١- البكرى (حميس)، "نقطة الماء الحائرة"، الأهرام، ٥ فبراير ١٩٩٢، ص ٧.
- ١٢- ابراهيم محبوب (رشاد)، "منطقة حوض النيل .. والأمن القومي المصري"، الأهرام، ١٦ أغسطس ١٩٩٥، ص ١٠.
- ١٣- د. سعيد (رشدي)، "حوار أجراه معه مصباح قطب، الأمانى، ٣ نوفمبر ١٩٩٣.
- ١٤- أرمتياج (ريتشارد)، "اقتسام نهر اليرموك"، الحياة، ٢١ أبريل ١٩٩٤.
- ١٥- دولرمانى (سجيني)، "محاور وبدائل جديدة لحل مشكلة المياه في الشرق الوسط"، ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
- ١٦- أحمد سلامة (سلامة)، "مشكلة المياه"، الأهرام، ٤/٦/١٩٩٠.
- ١٧- ناشر (صادق)، "أزمة المياه في اليمن؛ مشاكل اليوم .. كارثة الغدا"، الخليج، عدد ٦٠٣٥، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٥، ص ١٧.
- ١٨- البنى (صفوان)، "سورية تؤكد على أهمية دجلة للبلدان الثلاثة"، صوت الكويت السدولى، ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢، ص ٦.

- ١٩ - حسن (طارق)، "تركيا تحول إنظارها للمنطقة العربية"، الشعب، ٢٣ يناير ١٩٩٠.
- ٢٠ - الغمري (عاطف)، "نقطة الماء .. واستراتيجية البقاء، الأهرام، ١٦ أغسطس ١٩٩٥، ص ١١.
- ٢١ - شلي (عبد الرحمن)، "تلوة مشاكل المياه العذبة ووسائل ترشيد استهلاكها في مصر"، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤، الأهرام، ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤.
- ٢٢ - سلامة (عبد الناصر) "أمام الاجتماع الطارئ للجامعة العربية"، الأهرام، أبريل ١٩٩٦، ص ٩.
- ٢٣ - معروف (عبد)، "المشاريع السياسية الإسرائيلية لنهب مياه الضفة الغربية ارتفاع موجة المياه وتراجع الزراعة وازدياد الهجرة، الحياة، ١١ فبراير ١٩٩٣.
- ٢٤ - معروف (عبد)، "نهر الفرات وتاريخ النزاع على مياهه - هل تحل مفاوضات السلام المشاكل القائمة حوله"، الحياة، ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣.
- ٢٥ - إمست (عصمت)، "موضوع الفرات حظي بالجانب الأكبر من محادثات ديميريل في دمشق"، الحياة، ٢٣ يناير ١٩٩٣.
- ٢٦ - نون (على)، "شهر تام على تحويل تركيا نهر الفرات لماء سد أتاتورك . والسوريون يدعون إلى اتفاق ثلاثي"، الحياة، عدد ٩٩٠٢، ١٣ فبراير ١٩٩٠، ص ٥.
- ٢٧ - وجدى (فريد)، "قبيل استئناف المفاوضات بمريلاند: واشنطن تلوح بتقديم مساعدات لسوريا في حالة التوصل لاتفاق سلام"، الأهرام، ٢٩ فبراير ١٩٩٦، ص ٨.
- ٢٨ - العباسي (محمد)، "تركيا تنازل سوريا بسلاح المياه"، العالم، ٢٠ يناير ١٩٩٠.
- ٢٩ - جمال عرفة (محمد)، "هامش حرب المياه القادمة"، الشعب، ٢٣ أبريل ١٩٩١.
- ٣٠ - د. حليم (محمد)، "مياه .. مياه .. مياه"، أخبار اليوم، ١٩ ديسمبر ١٩٩٢.
- ٣١ - د. نعمان (محمد)، "خطه إسرائيل لابتلاع المياه العربية"، مصر الفتاة، ٢٨ أكتوبر ١٩٩١.
- ٣٢ - الشاذلي (محمود)، "وزير الري بمصر وسوريا يستعرضان المواقف الدولية لقضية المياه"، الوفد، ١٢ يناير ١٩٩٣، ص ٢.
- ٣٣ - إسكندر (مروان)، "مياه إيران وزراعة قطر"، الحياة، عدد ١٠٥٦٦، ١٢ يناير ١٩٩٢، ص ١١.
- ٣٤ - الحسيني (مصطفى) (ترجمة)، "مشكلة المياه في إسرائيل"، الوفد، ١٢ أبريل ١٩٩٢.
- ٣٥ - د. كمال طنبة (مصطفى)، "في حوار الجمهورية الأسبوعي"، الجمهورية، عدد ١٤٢٥٥، ٧ يناير ١٩٩٣، ص ٢.
- ٣٦ - شعر (مغازي)، "تقرير اخباري عن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية"، الأهرام، ١٩٩٥/٧/٣١، ص ٩.
- ٣٧ - شحاتة دياب (مغاوري) "موارد المياه .. تعلّما وبحث وإدارة"، الأهرام، ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
- ٣٨ - مكاوي (هدى)، "مد مياه النيل إلى إسرائيل"، الشعب، ١٣ أكتوبر ١٩٩٢.
- ٣٩ - أحمد (محمد سيد)، "القنبلة المائية"، الأهرام، ١٠ أبريل ١٩٩٩.
- ٤٠ - أخبار اليوم، ٣٠ يونيو ١٩٩٠.
- ٤١ - الأحرار، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠.
- ٤٢ - الأحرار، ٥ نوفمبر ١٩٩٠.
- ٤٣ - الأحرار، ١٧ ديسمبر ١٩٩٠.

- ٤٤- الأحرار، ٢٨ يناير ١٩٩١.
- ٤٥- الأهالي، ٨ أغسطس ١٩٩٠.
- ٤٦- الأهالي، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠.
- ٤٧- الأهالي، عدد ٥١٧، ٤ سبتمبر ١٩٩١
- ٤٨- الأهرام، ١٧ يناير ١٩٩٠.
- ٤٩- الأهرام، ٢٠ يناير ١٩٩٠.
- ٥٠- الأهرام، ٢٧ يناير ١٩٩٠.
- ٥١- الأهرام، ٣ فبراير ١٩٩٠.
- ٥٢- الأهرام، ١٤ فبراير ١٩٩٠.
- ٥٣- الأهرام، ١٦ فبراير ١٩٩٠.
- ٥٤- الأهرام، ٢٦ فبراير ١٩٩٠.
- ٥٥- الأهرام، ٢٣ مارس ١٩٩٠.
- ٥٦- الأهرام، ٢ أبريل ١٩٩٠.
- ٥٧- الأهرام، ٢٣ أبريل ١٩٩٠.
- ٥٨- الأهرام، ١٣ مايو ١٩٩٠.
- ٥٩- الأهرام، ٢٠ مايو ١٩٩٠.
- ٦٠- الأهرام، ٤ يونيو ١٩٩٠.
- ٦١- الأهرام، ٢٤ يونيو ١٩٩٠.
- ٦٢- الأهرام، ٢٩ يونيو ١٩٩٠.
- ٦٣- الأهرام، ١٣ يوليو ١٩٩٠.
- ٦٤- الأهرام، ٣٠ يوليو ١٩٩٠.
- ٦٥- الأهرام، ٥ أكتوبر ١٩٩٠.
- ٦٦- الأهرام، ١٣ يونيو ١٩٩١.
- ٦٧- الأهرام، ١٣ سبتمبر ١٩٩١.
- ٦٨- الأهرام، ٢٧ نوفمبر ١٩٩١.
- ٦٩- الأهرام، ٢٩ نوفمبر ١٩٩١.
- ٧٠- الأهرام، ٢٧ فبراير ١٩٩٢.
- ٧١- الأهرام، ١١ أبريل ١٩٩٢.
- ٧٢- الأهرام، ١٤ نوفمبر ١٩٩٢.
- ٧٣- الأهرام، ١٦ نوفمبر ١٩٩٢.
- ٧٤- الأهرام، ١٣ أغسطس ١٩٩٥.
- ٧٥- الأهرام، ٢٣ أغسطس ١٩٩٥.
- ٧٦- الأهرام، ٢٧ أغسطس ١٩٩٥.
- ٧٧- الأهرام، ٢٩ فبراير ١٩٩٦.

- ٧٨- الجمهورية، عدد ١٣٣٧٥، ١١ أغسطس ١٩٩٠، ص ٢.
- ٧٩- الحقيقة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٩.
- ٨٠- الشرق الأوسط، ٢٣ مارس ١٩٩٠.
- ٨١- الشرق الأوسط، ٢٢ يناير ١٩٩٣.
- ٨٢- الشعب، ٦ مارس ١٩٩٠.
- ٨٣- الشعب، ١٩ فبراير ١٩٩١.
- ٨٤- الشعب، ٢ أغسطس ١٩٩١.
- ٨٥- الشعب، ٣ سبتمبر ١٩٩١.
- ٨٦- الشعب، ٢٦ يناير ١٩٩٦، ص ٧.
- ٨٧- النور، ١٢ يونيو ١٩٩١.
- ٨٨- الوفد، ١٩ أغسطس ١٩٨٩.
- ٨٩- الوفد، ٢٤ فبراير ١٩٩٠.
- ٩٠- الوفد، ٦ أغسطس ١٩٩٠.
- ٩١- الوفد، عدد ١٤٣٩، ٧ أكتوبر ١٩٩١.
- ٩٢- الوفد، عدد ١٤٤٠، ٨ أكتوبر ١٩٩١.
- ٩٣- الوفد، عدد ١٤٤١، ٩ أكتوبر ١٩٩١.
- ٩٤- اليوم العمانية، ٣ مايو ١٩٩٠.
- ٩٥- مصر الفتاة، ١١ فبراير ١٩٩١.
- ٩٦- مصر الفتاة، ٤ نوفمبر ١٩٩١.
- ٩٧- الحقيقة، ١٨ نوفمبر ١٩٨٩.
- ٩٨- الحقيقة، ٢ يناير ١٩٩٠.
- ٩٩- الحقيقة، ٢٧ يناير ١٩٩٠.
- ١٠٠- الحقيقة، ٣ فبراير ١٩٩٠.
- ١٠١- الحقيقة، ٣ مارس ١٩٩٠.
- ١٠٢- الحقيقة، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٠.
- ١٠٣- الحقيقة، ١٣ يوليو ١٩٩١.
- ١٠٤- الحقيقة، ٣ أغسطس ١٩٩١.
- ١٠٥- الأهرام، ٢٠-٢٣ مارس ١٩٩٩.
- ١٠٦- الأهرام، ٣١ مارس ١٩٩٩.

مراجع أجنبية مختارة

١- الكتب:

- 1-Beschorner, W. : "Water and Instabililty in The Middle East -
"International Institute for Strategic Studies, London", 1992
- 2-Tuma, Elias. "The Economic Case for Palestine", London , 1978.
- 3-Sayegh, F.A . "Zionist Colonialism in Palestine", Beirut, 1965.
- 4-Howell, P. P. and Anbon, G.A. (eds). "The Nlie: Sharing a Scarcing
Resource", Cambridge University Press, London,1994.
- 5-Last, G.C. "Ethiopia: Physical and Social Geography", in :Africa
South of the Sahara 1991, Eupora Publications , Lonodn , 1991.
- 6-Hoshin. H. E. "The Middle East", New. York, 1954.
- 7-Hurst. H E. "The Nile", "London , 1951.
- 8-Waterbury, John, "Hydropolitics of the Nile Valley", Contemporary
Issues in The Middle East, Syracuse University Press , 1979.
- 9-Starr, Joyce and Daniel C. Stoll. "Water in the Year 2000", in.
Starr, Joyce R. and Stoll, Daniel C. (eds). "The Politics of Scarcity.
Water in the Middle East", West View Press, London and Boulder,
1988.
- 10-----, " US Foreign Policy on
Water Resources", Washington, DC: CSIS, 1987.
- 11-Buros; O. K: The Desalting ABC s. IDA, USA, 1990 US. Dept of
the Interior: The A.B.C. of Desalting. Office of Water Research
& Technology, Washington D.C., 1980.
- 12-Patai, Rafael, (editor), the Complete Diqries of the Theodore Herzl,
New york, 1960.
- 13-Collins, Robert. D. "The Water of the Nile: Hydropolitics and the
Jongli Canal: 1990-1991", Clarendon Press, Oxford, 1990.
- 14- Patai, R., "Israel Between East and West", Philadelphia, 1953.
- 15-Saleh, Walid A. "Development Projects on the Euphrates ", in.
Abdel Majid Farid & Hussein Sirriyeh (eds.) "Israel & Arab water
", Arab Research Center, Ithaca press, London, New York, 1985.
- 16-Harkabi, Yehoshafat, "Arab Strategies and Israel 's Response", a
Division of Macmillan Publishing Co., New York, 1977.

- 17-United Nations Development of Technical Cooperation. "Demand Management: Strategy for the Implementation of Mardel Plan for the 1990 s", The United Nation, New York, 1991.
- 18-Naff, T. "Water: An Emerging Issue in the Middle East", The Annals of the American Academy of Political Scientists, 1985.

٢-صحف ومجلات

- 1-Linden, Eugene. The Last Precious Drops, *Time International*, No 45, November 5, 1990.
- 2-Gardener, Paterson. Israel's Economic problems, *Foreign Affairs*, January, 1954.
- 3-Compas, General Askar, The Population of Egypt: Results of the General Census of November 1976, *Special Supplement of al Ahram al Iqtisadi*, May 1, 1977, in Arabic.
- 4-Murphy, Caryle. Middle East Faces Major Water Woes, International Struggle Over Scarce Resources Adds to Potentials for political conflict, *The Washington Post*, March 10, 1990.
- 5-Feder, Geshon and Le Maigye, Guy. Managing Water in Sustainable Manner, *Finance & Development*, Vol. 31, No. 2, June 1994.
- 6-Land, Labor and the Origins of Israeli -Palestinian Conflict 1882 – 1914, *The Middle East Journal*, Vol, No. 4, 1990.
- 7-Shahin, M., Hydrology of the Nile Basin Development, *World Science*, No. 21, El sesier Scientific publishers, Amsterdam, Oxford, 1985.
- 8-Ayub, Mohamed Aly and Uerich Kulfner : Water Management in the Maghreb, *Finance & Development*, June 1994.
- 9-Homan, Richard. Mideast Foes Unite Behind Water Projects: Arabs, Israelis Meet on Problems, *The Washington Post*, Dec. 16, 1986.
- 10-Larry D. Simpson: Are Water Markets a Viable Option?, *Finance & Development*, vol. 31, No. 2, June 1994.

٣-تقارير وإصدارات

- 1-Tuijl, Willem. Improving Water Use in Agriculture, Experience in The Middle East and North Africa, *World Bank Technical Paper No. 201*, The World Bank, Washington D.C, 1993.

- 2-Postel, Sandra: Conserving Water: The Untapped Alternative, *World Watch Report* : 67, Washington, DC, World Watch Institute, 1985.
- 3-Starr, Joyce. And Daniel C. Stoll U.S. Foreign Policy on Water Resources, C'SIS, Washington, D.C., November 23, 1987
- 4-World Bank. Water Resources Management , *World Bank Policy Paper* , Washigton D.C, 1993.

٤- مؤتمرات وندوات

- 1-Matson, Andrew M. et al. A Review of literature on Economic Cooperation and Integration in the Middle East, Paper Presented at the Economic Deptartment, Conference, Cairo University, May 1994.
- 2-Waterbury, John. National Sovereignty and Steps Towards Supernational Management of Water, Paper Presented at the Internatinal symposium on the Nile Basin, Cairo, 1987.
- 3-Hassan Bakr Hassan. Water, War and Peace: Managing Conflicts Over River Basins in the Middle East, a Paper Presented at the International Commission on the Questions of Disarmament and Detente in the Mediterranean Region, Prato, Italy, October 10-15, 1993.
- 4-The United Nations Environmental Program, Final Report of the Internatinal conference of Water and Environment, Dublin, 1992.

٥- محاضرات

- 1-Dr. Ghali, Boutrus B. (The Egyptian State Minister for Foreign Affairs). Water Resources in the Middle East, Speech Before the U.S Senate, 26/9/1989.
- 2-Howell, Paul and Tony Alan. The Nile: Re-evaluation ofthe Resource and the Future of Water Demand, London, May 1-3, 1990.
- 3-Allan, Tony et al. The Nile: Managing A Scarce Resource; Political and Legal Issues, Londn, May 1-3, 1990.

د. حسن بكر أحمد حسن (ملخص سيرة ذاتية)

- من مواليد منفلوط - أسيوط - مصر العربية.
- أستاذًا مساعد العلوم السياسية بجامعة أسيوط بمصر حاليا.
- حصل على البكالوريوس في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٧٤.
- حصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.
- حصل على الماجستير (الثانية) ثم الدكتوراه من جامعة ميريلاند بالولايات المتحدة ١٩٨٨.
- عمل مدرسا للعلوم السياسية والاستراتيجية في الكلية الحربية المصرية ١٩٧٥ - ١٩٧٦.
- عمل باحثًا بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة. ١٩٧٦ - ١٩٧٧.
- عمل مدرسا بقسم السياسة والحكم بجامعة ميريلاند ١٩٨٨ - ١٩٩٠.
- عمل رئيسًا لتحرير جريدة "الأمة" - الناطقة بالعربية - واشنطن ١٩٨٨ - ١٩٩٠.
- عمل مدرسا بقسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط ١٩٩١ - ١٩٩٦.
- أسس وشغل منصب المدير التنفيذي لمركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ١٩٩٤ - ١٩٩٥.
- عمل أستاذًا زائرا بقسم العلوم السياسية بجامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٩٥ - ١٩٩٦.
- عمل باحثًا بمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بأبوظبي ١٩٩٦ - ١٩٩٧.
- شارك وألف عدة كتب بالعربية والإنجليزية: منها الاستقلال الوطني (١٩٧٧)، الحوار العربي - الأوروبي (١٩٧٩)، المياه العربية والحرب والسلام، ١٩٩٢ (بالإنجليزية) والثقافة والعلاقات الدولية، ١٩٩٣ (بالإنجليزية)، والعنف السياسي في مصر. ١٩٩٦. والعرب والنظام الدولي الجديد. ١٩٩٦، العرب واليهود في أمريكا (١٩٩٩). وله العديد من المقالات والدراسات الأكاديمية في إدارة الأزمة والصراع الدولي. ونشرت له الصحف العربية كالأهرام والسفير والحياة والخليج وغيرها العديد من المقالات. عضو نشط بمعظم الجمعيات المصرية والعربية الأكاديمية المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية عامة، والعلوم السياسية خاصة وكذلك الجمعيات والهيئات الاجتماعية وخدمة المجتمع.
- * حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية في يونيو ١٩٩٩ عن مؤلفاته ونشاطه العلمي وأهمها كتاب "العنف السياسي في مصر".

هذا الكتاب

ضربت أزمة المياه بأطنابها عبر العالم وفي قلبه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعد المنطقة العربية بؤرة الأزمة خلال العقدين القادمين ويعود ذلك لأسباب بيئية وسلوكية وتنموية. وتعلق الأولى بالتسارع ثقب الأوزون وارتفاع درجة حرارة الأرض وتعود الثانية إلى الاستهلاك غير الرشيد للمياه مع الازدياد المطرد لعدد السكان ، يضاف إلى ذلك - في الثالثة - ازدياد خطط التنمية من خلال تكنولوجيا غير نظيفة مما يعنى استنفاد الموارد المائية المتجددة وتلوث ما تبقى منها بسبب تحويل الصرف الصحي ومخلفات المصانع إليها مع قلة الأمطار وزيادة التصحر ويسرع كل ما سبق الحروب والصراعات الاجتماعية الممتدة التي انفجرت مع تدشين النظام الدولي الجديد.

ومن المنتظر - كما يحذر تقرير البنك الدولي لعام ١٩٩٩ أن يسير الوضع من سيء إلى أسوأ مع زيادة المتطلبات الفردية والزراعية والصناعية يوما بعد يوم. واتضحت بوادر الأزمة الدولية منذ منتصف الثمانينات حيث كان لجميع مراكز البحوث الغربية بل والعربية وأجهزة الاتصال الدولية حديث ثابت ومتكرر عن أزمة المياه الناجمة عن التغيرات الكونية التي لحقت بالبيئة والإسراف في الاستخدام والتلوث . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في ندرة هذا المورد الحيوى الذى لا غنى لكل شىء حى عنه.

وهكذا فإن الشعار الاساسى لعملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط لم يعد "الأرض مقابل السلام" بل "الأرض مقابل الماء". ووضحت منظومة توازن القوى على الأرض، الآن وفي المستقبل هي الفصيل الحاسم في التفاوض على الماء التي هي حاجة اساسية للانسان لا تقبل التفاوض. بل أن دولا عربية في حالة حرب مع اسرائيل قبلت منذ منتصف الثمانينات الجلوس مع اسرائيل على مائدة التفاوض من أجل الماء. وما لم تسارع منذ الآن سواء من خلال التعاون (خلق منظومة مائية علمية عربية) أو الصراع (حماية المياه العربية من خلال منظومة أمنية مائية عربية) أو كليهما، فلن نلوم الا انفسنا، يوم تدور الدوائر. اللهم هل بلغت.. اللهم فاشهد.